

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة العلوم الإسلامية العالمية/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللـغُة العربية/ الدراسات اللغوية

ملامح تجديد التفكير النحوي في القرن الثالث الهجري

رسالة قدمها

غازي محمد ثامر الغانم

إلى مجلس كلية الآداب والعلوم الإنسانية / جامعة العلوم الإسلامية العالمية وهي جزء من متطلبات نيل
درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / الدراسات اللغوية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

دريد حسن أحمد الصالح

2011 – 2012م

الملخص

عنوان الرسالة: ملامح تجديد التفكير النحوي في القرن الثالث الهجري.

اسم الباحث: غازي محمد ثامر الغانم.

يتناول هذا البحث ملامح التجديد في التفكير النحوي لدى نحاة القرن الثالث الهجري، والمتمثل في كتاب الفراء (معاني القرآن) وكتاب (معاني القرآن) للأخفش، و(المقتضب) للمبرد، بالإضافة إلى آراء نحاة هذا القرن من بطون الكتب النحوية الأخرى كقطرب والمازني والجرمي وثعلب وغيرهم، وحسب ما يقتضيه موضوع كل مبحث من هذه الرسالة، ومعرفة ما جاء به هؤلاء النحاة من جديد أو إضافة، وذلك بالمقارنة مع نحاة القرن الثاني للهجرة، والمتمثل في الغالب بكتاب سيبويه، وما وجد من آراء وأقوال للكسائي في الكتب النحوية الأخرى. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقع في تمهيد وثلاثة فصول، بالإضافة إلى مقدمة هذا البحث والخاتمة ثم ثبت المصادر والمراجع وأخيراً المحتويات.

أما التمهيد فهو يتناول الحياة العامة في القرن الثالث الهجري، فهو يتناول الحياة السياسية والثقافية والعلمية والأدبية. ويتناول الفصل الأول الأنماط الجديدة في هذا القرن، وكان أهمها: الجديد في التأليف، والقول في الحركات الإعرابية، والمسائل المشكلة والتمارين، والقول في الفاصلة القرآنية، والتفكير الفلسفي. أما الفصل الثاني فهو يتناول مناهج نحاة هذا القرن وذلك من خلال كتاب معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن للأخفش والمقتضب للمبرد ومشيراً كذلك إلى طريقة التأليف والتبويب في مجالس ثعلب، وما استجد في منهج هؤلاء النحاة مقارنة بمنهج سيبويه في كتابه. أما الفصل الثالث والأخير فهو يتناول المصطلحات النحوية وما استجد فيها لفظياً ودلالياً، وكذلك المسائل النحوية التي اختلف فيها القول أو استجد الحديث عنها مقارنة بنحاة القرن الثاني للهجرة. ثم خاتمة هذا البحث وما توصل إلى أهم النتائج والأهداف.

وأخيراً فإني كعامة الناس، فلست معصوماً عن السهو والخطأ، سائلاً المولى القدير أن يرشدنا إلى طريق السداد والرشاد .

Features of syntactical thinking renewal in the 3rd Hijri century

By
Ghazi Mohammad Thamer Al Ghanem
Supervisor
Dr. Duraid Al Obaidi

Abstract

This research examines the features of syntactical thinking renewal of philologists in the 3rd hijri century. Which is represernted in the book of Al Faraa (Maani Al Quran or meanings of the Quran)? And the book of (Maani Al Quran or meanings of the Quran) by Akhfash and (Al Muqtadab) by Al Mubarred, in addition to the philologist's' options in that century in the syntactical books of these authors: Qatrab, Mazini, Jarmi and Tha'lab and others, in accordance to what every chapter of this research requires, in addition to reveal what this philologists have produced of new or additional, these all in comparison with philologists in the 2nd hiri century that are represented in the book of Sebawiah and the book Ain by Khalil and the opinions and sayings of Kesa'ai in other syntactical books. The nature of the research required dictates to have it be in preface part and three chapters, along with introduction and conclusion. Preface discussed life. In the 3rd H. century in general in terms of political, cultural, and scientific and literature. While chapter one discusses the new patterns in this century such as: the new in authorship, and saying harakat of in inflection and teshkeel metters and exercises and the sayings in the Quranic Comma and philosophical thinking. Chapter two addresses philololgist's methodology in this century through the book of Quranic

Meanings of Al Fara'a and Al Akhfash's Quranic meanings and Mubarred's Mugtadab while indicating the authorship approach and out lines in the Thalab councils and the new in their approach in comparison with Sebawaih and his book. Chapter three addresses syntactical terms and the new development in pronunciation and expression, in additional they disagreed over syntactical matters of the new opinions in their regard in comparison with philologists of the 2nd H. century. The research is completed with conclusion results and objectives.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ

وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

صدق الله العظيم

المجادلة: 11

الاهداء

الإهداء

إلى من لو قبلت الثرى من تحت قدميهما لما وفيت حقهما .... والديّ

إلى من ذلل الصعاب التي مرت بي ...

إلى من منحني الأمل والصبر على ما أريد ...

إلى من كان لي سنداً في كل هذا .... أبي ثامر

إلى أخوتي ... اعتزازاً ....

لهم أهدي ثمرة جهدي هذا

شكر وتقدير

شكر وتقدير

بعد أن وفقني الله في إنجاز هذا الجهد المتواضع فلا بد من أن أقف وقفة شكر وتقدير إلى ...

الأستاذ الدكتور دريد العبيدي الذي أنار طريقي بتوجيهاته وآرائه السديدة...

إلى الدكتور رياض السواد لنصحه ومشورته...

إلى لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث...

إلى الأستاذ فائق الجنابي لسؤاله وحرصه...

إلى الأستاذ زهير رفيقاً وصديقاً ...

إلى كل من كان لي عوناً في هذا ...

لهم مني جزيل الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله مالك الملك علم الإنسان ما لم يعلم ذي الجلال والإكرام، والصلاة والسلام على سيد الأنام محمد المبعوث رحمة للعالمين وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه المجاهدين المخلصين ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد خلف لنا أسلافنا الصالحون تراثاً يستحق التقدير والإجلال في دراسة الكلام العربي، كان من أخصه التراث النحوي، ويطالع الباحث أول ما يطالعه ذلك الاهتمام المستمر، الذي أولاه علماؤنا الرواد في دراسة النحو، وهذا التراث النحوي الجم، يرفد ذهن السامع والقارئ والمتكلم، فقد دفع الحرص على الاهتمام به، الكثير من العلماء إلى تحبيب هذا العلم للناس، وتبين مقاصده وأهميته، والتصدي إلى من يسعى لتصغير شأنه والتقليل من قيمته، والعمل على صونه ورفده بالدراسات المستمرة، عسى أن تكون سياجاً أميناً تحمي صرحه، وتوطد أركانه، وتبين جمال علوم العربية وفنونها لأبنائها وغيرهم من سائر الناس.

لقد ميز الإسلام العلماء على سائر الناس، وانعكس هذا على قادة الأمة الإسلامية من الخلفاء والسلاطين، أو الملوك والأمراء، الذين جعلوا العلماء في الطليعة، فقربوهم وأغدقوا عليهم من الهبات والأموال وسائر النعم، لذلك أقبل الناس على الدراسة والعلم، وانقطع له بعضهم، وأمضوا حياتهم في طلب العلم والتنقل لأجل ذلك، فشجعهم الخلفاء والأمراء وهيأوا لهم الأجواء المناسبة للدراسة، حتى أن بعض الخلفاء كانوا يقدمون لهم من الأموال بوزن المؤلفات التي يؤلفونها، فأقبل علماء المسلمين على دراسة علوم الدين الإسلامي، كالقراءات والتفسير والحديث والفقه، وعلوم اللغة والآداب والتاريخ والجغرافيا، والفلك والطب والنبات، وجميع فروع العلم والمعرفة، فقدموا للبشرية ذخيرة هائلة من نفائس الكتب في العلوم والآداب.

لقد حظي القرن الثالث الهجري ولاسيما أوائله الذي كان في عهد المأمون، هذه العناية والدعم غير المحدود، فكان من أزهى القرون الإسلامية وأخصبها في مجال الحركة الفكرية، حيث اكتملت فيه بعض العلوم، وامتزجت فيه الثقافات، وضم إلى العلوم النقلية العلوم العقلية، ونبغ منه كثير من العلماء والأعلام في مختلف فروع الثقافة الإسلامية، لا نزال نعيش على تراثهم إلى يومنا الحاضر. وكان النحو أحد العلوم التي تنمو وتتطور كحال العلوم الأخرى التي ازدهرت في هذا القرن، فكان النحاة يعيشون في بيئة مليئة بالعلم والعلماء، كان من شأنها أن تجعل العالم يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به. لذلك كان موضوع هذا البحث (ملامح تجديد التفكير النحوي في القرن الثالث الهجري) يتناول الجديد الذي جاء به نحاة هذا القرن مقارنة بمن سبقهم من النحاة في القرن الثاني للهجرة، مبيناً ذلك بملامح أو إشارات لأهم ما استجد عندهم. وعند البحث في الرسائل والأطروحات والكتب التي تختص بدراسة النحو في القرن الثالث الهجري، لم أجد من كتب في صلب الموضوع، إلا كتاباً واحداً مطبوعاً للدكتور أحمد يوسف المطوع، وهو في الأصل أطروحة دكتوراه في كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ بعنوان (جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري)، وعندما اطلعت عليه وجدته في الغالب يتحدث عن تراجم النحاة وحياتهم في تلك الفترة، وقد أفدت منه في تاريخ هذه المرحلة والحياة العلمية فيها. إلا أنه يختلف عما يتناوله هذا البحث في الشكل والمضمون. أما المنهج الذي يقوم عليه البحث فهو كالآتي:

1- استقصاء واستخلاص آراء النحاة وأقوالهم في كتبهم والكتب النحوية الأخرى وذلك حسب سنة الوفاة (من 200هـ إلى 299هـ).
2- إحصاء الشواهد والمصطلحات في كتب السابقين واللاحقين وبيان الجديد في ذلك.
3- التتبع التاريخي للرأي أو الظاهرة النحوية والوقوف على السابق في قولها.
4- المقارنة بين آراء نحاة القرن الثاني ونحاة القرن الثالث، وبيان الاختلاف والجديد في تلك الآراء، والوقوف على أسباب ذلك.

5- وصف الحياة العامة ودراستها في البيئة المحيطة بهم، ومدى تأثير ذلك في تفكيرهم النحوي، والاطلاع على تراجمهم ومؤلفاتهم ومعرفة ما استجد عندهم من كتب ومؤلفات .

وقد اقتضت خطة البحث أن يقع في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها البحث.
أما التمهيد فيتناول الحياة العامة في القرن الثالث للهجرة، حيث تناول الحياة السياسية والثقافية والعلمية والأدبية، وعلى الرغم من الاضطراب السياسي الذي شهده هذا القرن، إلا أنه لم يؤثر في الحياة العلمية والفكرية، بل على العكس من ذلك، شهد ازدهاراً ونمواً كبيراً في شتى العلوم. وخصص الفصل الأول للأنماط الجديدة التي ظهرت لدى نحاة هذا القرن، معتمداً بذلك على ما جاء في كتبهم أو ما نقلته الكتب النحوية الأخرى، بالمقارنة مع ما نقل عن نحاة القرن الثاني كالكسائي وما جاء في كتاب سيبويه. وكيف صارت هذه الأنماط فيما بعد موضوعات مستقلة ألف بها من جاء بعدهم، أو قد تأثر بها الدارسون والباحثون فيما بعد. واختص الفصل الثاني بمناهج النحاة، ويتضمن منهجهم في تأليف كتبهم وتبويبها، والأسلوب الذي يتميز به كل عالم في طريقة عرض مادته، ويتضمن كذلك منهجهم في الشاهد النحوي، وموقفهم من القراءات والحديث وكلام العرب، مبيناً في ذلك الجديد في مناهج نحاة القرن الثالث، والمتمثل في كتاب (معاني القرآن) للفراء، و(معاني القرآن) للأخفش، و(المقتضب) للمبرد، ومشيراً إلى منهج ثعلب في التأليف والتبويب من خلال مجالسه، ومقارنة بما جاء في (الكتاب) لسيبويه والمتمثل في القرن الثاني للهجرة. أما الفصل الثالث، فيتضمن الجديد في المصطلح النحوي والمسائل النحوية، يتناول المبحث الأول المصطلحات الجديدة لفظياً ودلالياً لدى نحاة هذا القرن والتي جاءت في كتبهم السابق ذكرها، مقارنة بما جاء من مصطلحات في كتاب (العين) للخليل، و(الكتاب) لسيبويه، وما روي عن الكسائي في بطون الكتب النحوية الأخرى، منوهاً في بداية البحث إلى اصطلاحات نسبت للفراء أو للكوفيين، هي بالأصل للخليل في كتابه (العين)، وانقسم بحث المصطلح إلى قسمين، الأول يتناول المصطلحات التي كانت مستعملة في القرن الثاني واستجدت دلالتها في القرن الثالث، والقسم الآخر

المصطلحات الجديدة لفظياً والتي لم تستعمل في القرن الثاني. أما المسائل النحوية فقسم إلى مسائل تتعلق بالأسماء ومسائل تتعلق بالأفعال ومسائل تتعلق بالحروف، وتتناول المسائل التي استجد فيها القول بالمقارنة مع كتاب سيبويه وما نقل عن الكسائي، ومع أقوال النحاة في القرن الثالث الهجري من خلال كتبهم السابق ذكرها وما نقل عن النحاة الآخرين أمثال المازني وقطرب والجرمي وهشام الضرير وغيرهم في الكتب النحوية الأخرى. وكانت هذه المسائل عينة عشوائية ظناً مني أنها قد توفي ما يهدف إليه البحث. ثم بعد ذلك خاتمة البحث والتي تتضمن أهم النتائج التي وصل إليها البحث يتبعها ثبت بالمصادر والمراجع.

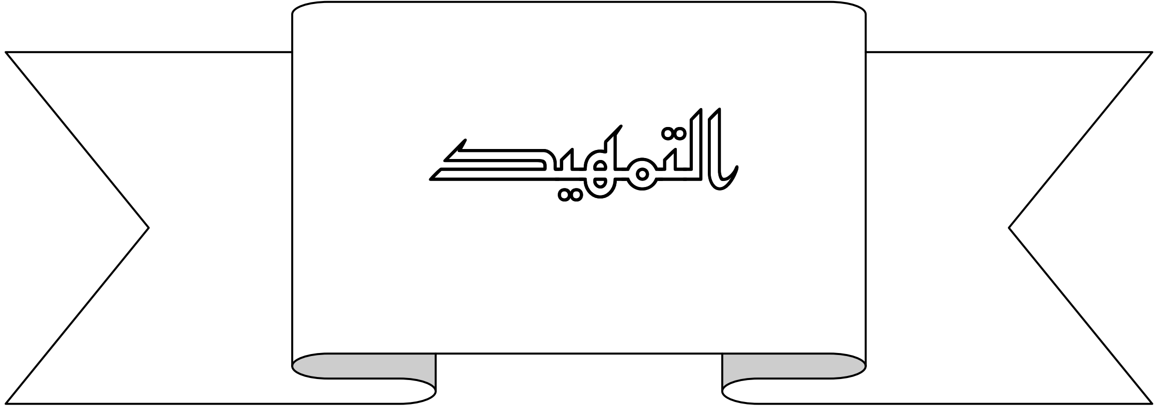
أما المراجع التي استقيت منها دراستي فمتعددة، وذلك لأن موضوع البحث يتطلب التنقيب في الكتب والمراجع القديمة، والاعتماد كذلك على الكتب الحديثة أيضاً، ففضلاً عن الكتب السالف ذكرها في تقسيمات الفصل، كان من أهم الكتب التي اعتمدت عليها كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري، و(شرح المفصل) لابن يعيش، و(مسائل خلافية) للعكبري، و(المساعد في تسهيل الفوائد) لابن عقيل، و(همع الهوامع) للسيوطي، ومن الكتب الحديثة، (مدرسة الكوفة) للمخزومي، و(المدارس النحوية) لخديجة الحديثي، و(المصطلح النحوي) للقوزي، وغيرها من الكتب النحوية وكتب التراجم والطبقات وكتب القراءات والكتب الأدبية.

أما الصعوبات التي واجهها البحث فكثيرة، منها التنقيب في الكتب القديمة واستخلاص الآراء، ونسب الأقوال والمذاهب إلى أصحابها إذ تتعدد الآراء والنقول في الكتب النحوية للعالم الواحد، إلا أن تلك الصعاب سرعان ما تزول بعد التوكل على الله وعقد العزم للوصول إلى ما يهدف إليه البحث.

وفي الختام، لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لفضيلة الأستاذ الدكتور دريد العبيدي الذي تعهد هذا البحث منذ البداية وأشرف عليه، باذلاً أقصى جهده العلمي في إبداء الآراء العلمية والمنهجية السديدة ، فجزاه الله تعالى عني جزيل الأجر والثواب، كما وأقدم شكري وتقديري إلى الدكتور محمود عبيدات الذي كان لي خير عون وناصح، وأقدم شكري ووافر احترامي وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة سلفاً، والذي لا شك فيه أنهم سيغنون رسالتي هذه بملاحظاتهم السديدة وآرائهم الصائبة، وفقهم الله وألبسهم لبوس العافية.

وأخيراً فهذه الرسالة خلاصة جهدي، وإنني لا أزعم الكمال، فالكمال لله وحده، وحسبي أنني حاولت وبحثت، فإن أصبت فهو توفيق من الله، وإنْ أخطأت فمن نفسي المخطئة، وأسألُ الله أن يوفقني ويلهمني الرأي والسداد، إنه غفور رحيم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيه الأمين.

الباحث



الحياة العامة في القرن الثالث الهجري

- **الحياة السياسية .**
- **الحياة الثقافية .**
- **الحياة الأدبية والعلمية.**

الحياة العامة في القرن الثالث للهجري:

الحياة السياسية: بموت الخليفة العباسي هارون الرشيد[1]، سنة ثلاث وتسعين ومائة، كادت الدولة الإسلامية تنشطر شطرين، فلقد جعل الرشيد ولاية العهد لأبنه الأمين[2] وولاه سوريا، كما ولى المأمون[3] الولاية الشرقية. وحين رقي الأمين عرش الخلافة، لم يحاول أن يعرض للمأمون على الرغم من تحريض وزيره ووزير أبيه من قبل الفضل بن الربيع[4]، ولقد عاش المأمون هو الآخر حياته الأولى لا يحاول أن يعرض لأخيه الأمين بسوء على الرغم من تحريض وزيره الفضل بن سهل[5] على توحيد المملكة، ولقد كان المأمون حريصاً على أن يلتزم بما فرضه أبوه، ثم لقد كان يخشى ذلك الخطر الذي كان يهدد الخلافة الإسلامية من المشرق، فلقد كان أهل التبت يوجسون خيفة من الفتوحات الإسلامية، وغدوا خطراً يهدد بلاد ما وراء النهر. وحين التقى الأمين والمأمون ما لبث أن خرج الأمين عن موادعته، فأشرك اسم ابنه موسى في خطبته مع اسم المأمون، فحرك هذا المأمون وقطع بينه وبين بغداد، فإذا الأمين يعلن خلع المأمون، ويعبئ لحربه الجند بقيادة علي بن عيسى[6]، وقابلت جيوش الأمين جيوش المأمون، بقيادة طاهر بن الحسين[7] في الري، فانهزمت جيوش الأمين، وقتل علي بن عيسى، وأعاد الأمين الكرة فانهزمت جيوشه أيضاً، وعندما حاولها ثالثة استعصت عليه الجند، ثم ما لبث أن نشبت

---

[1] - هو أبو جعفر محمد بن المهدي بن المنصور أبي جعفر عبدالله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس العباسي البغدادي، استخلف بعهد من أبيه سنة (170هـ) عند موت أخيه الهادي، وكان من أميز الخلفاء وأجل ملوك الدنيا، وكان كثير الغزو والحج كما قيل. ولد بالري سنة (148هـ) وأمه اسمها الخيزران، وكان أبيضَ طويلاً جميلاً مليحاً فصيحاً، له نظر في العلم والأدب. توفى سنة (193هـ). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. شمس الدين الذهبي. (423/13) .

[2] - وهو أبو عبدالله محمد بن هارون الرشيد. وأمه زبيدة بنت جعفر المنصور، وكان مليحاً وسيماً ذا قوة وشجاعة وأدب وفصاحة، ولكنه سيء التدبير، مفرط التبذير، أرعن لعاباً مع صحة اسلام ودين، وقتل سنة (198هـ) وكانت خلافته دون الخمس سنوات. وله من الولد. عبدالله وإبراهيم وموسى. سير أعلام النبلاء. الذهبي. (334/9).

[3] - هو أبو العباس محمد بن هارون الرشيد، ولد سنة (170هـ) وقرأ العلم والأدب والأخبار والعقليات وعلوم الأوائل وامر بتعريب كتبهم، ودعا إلى القول بخلق القرآن، وكان عالماً فصيحاً مفوهاً ومات في رجب سنة (218هـ).السابق (272/10).

[4] - هو الفضل بن ربيع بن يونس الأمير الكبير، حاجب الرشيد، وكان من العالم حشمة وسؤدداً وحزماً ورأياً، قام بخلافة الأمين وساق إليه البُرد والقضيب والخاتم، جاءه بذلك من طوس. مات سنة (208هـ). في عشر السبعين. السابق. (109/10).

[5] - هو الوزير وأخو الوزير الحسن بن سهل، أسلم أبوهما على يد المهدي، وأسلم الفضل سنة (190هـ) على يد المأمون، وكان يلقب ذا الرئاستين، لأنه تقلد الوزارة والحرب. السابق (99/10).

[6] - وهو علي بن عيسى بن ماهان، وهو من كبار قواد الدولة، وهو الذي أشار على الأمين بخلع أخيه المأمون مع ولاية العهد، فأمره الأمين على أصبهان والجبال، فسار في جيش لجب وقدم جيش المأمون عليهم فكان علي بن عيسى أول قتيل سنة (195هـ).تاريخ الإسلام للذهبي (312/13).

[7] - هو أبو الطيب طاهر بن الحسين الخزاعي، كان أكبر أعوان المأمون وكان جواداً شجاعاً ممدحاً، توفي سنة (207هـ). سير أعلام النبلاء. (108/10).

الثورات ضده في سوريا، وقام الحسين بن علي بن عيسى قائده الذي قتل في الري على رأس نفر من الثائرين وحاصروا الأمين وأمه، وكادوا يبطشوا بهما لولا أن نجاهما نفر من الذين كانوا لا يزالون على الولاء له. وما أن بويع للمأمون حتى كان قائده طاهر بن الحسين، وهرثمة بن أعين[1] قد انتهيا إلى مشارف بغداد، عندها استسلم الأمين، ولكن هذا لم ينجه من رجال طاهر بن الحسين الذين هاجموه فقتلوه[2]. وبقى المأمون أول الأمر في مرو، وانتهزها العلويون فرصة، وخرج بالكوفة محمد بن إبراهيم بن طباطبا[3] وادعى الخلافة، ولكن هرثمة بن أعين لم يمهله وسرعان ما هزمه، غير أن هرثمة هذا لم يلبث هو الآخر أن يكون مثار خوف للخليفة المأمون، فأمر به فاعتقل بعقب رجوعه، ثم لم يلبث أن أمر بقتله فقتل، وهذا الخوف الذي أحسه الخليفة من هرثمة أحس مثله من طاهر بن الحسين، فدفع به على رأس جيش ضعيف لإخماد الثورات التي نشبت في الرحبة. وهب البغداديون الذين كانوا يعيشون بمعزل عن الخليفة المأمون يدعون المنصور بن المهدي[4] لتولي السلطة، ولكن المنصور كان حذراً فلم يجبهم إلى ما طلبوا، ثم دعوا إلى إبراهيم بن مهدي[5]، وهؤلاء العراقيون الذين كانوا دعوا لإبراهيم بن المهدي ما لبثوا أن رجعوا فيما فعلوا، بعد أن استسلم إبراهيم، ودعوا للمأمون بالخلافة ودخل المأمون بغداد سنة أربع ومائتين من الهجرة[6].

وفي غيبة المأمون عن خراسان ثار الخوارج فيها، فعهد المأمون إلى طاهر بن الحسين بإخضاعهم، ولم يكلف ذلك طاهرا كثيرا، فلقد ردهم إلى الطاعة بعد جولة

---

[1] - وهو أمير من القادة الشجعان، له عناية بالبناء، بنى في أفريقيا وأرمينية وغيرهما، انحاز إلى المأمون على الأمين، فقاد جيوشه وأخلص له الخدمة، واتهمه المأمون بالتراخي في قتال الطالبيين وأبي السرايا فدعاه إليه وشتمه وضربه وحبسه، وكان الفضل بن سهل يبغضه فدس إليه من قتله في الحبس. مات سنة (200هـ). الأعلام للزركلي. (81/8).

[2] - جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري. ص 115.

[3] - واسمه إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن يدعو إلى الرضا والعمل في الكتاب والسنة، وكان القائم بأمره أبو السرايا سري بن منصور، وقيل مات مسموماً سنة (199هـ).تاريخ الإسلام. (70/13).

[4] - وهو منصور بن المهدي بن محمد بن منصور أبي جعفر العباسي الملقب بالمرتضي، وقد دُعي للخلافة بعد المائتين لما ثاروا على المأمون وامتنع. توفى سنة (236هـ). سير أعلام النبلاء (449/11).

[5] - وهو أبو اسحاق الملقب بالمبارك إبراهيم بن أمير المؤمنين محمد بن أبي جعفر الهاشمي العباسيّ، ولد سنة (162هـ)، ويعرف بالتنين للونه وضخامته، كان فصيحاً بليغاً عالماً أديباً شاعراً رأساً في فن الموسيقى، ويقال له ابن شكلة وهي أمّه. توفى سنة (224هـ). السابق (10/ 557).

[6] - جهود علماء النحو. ص116.

صغيرة. وفي سنة ثماني عشرة ومائتين تولى المأمون الحرب الثالثة ضد البيزنطيين، بعد حربين سابقتين خاضهما جميعاً بنفسه، وفي هذه السنة، أعني ثماني عشرة ومائتين كانت وفاة المأمون. وبعد وفاة المأمون ولى الخلافة أخوه أبو إسحاق محمد، وكان من قبل أميرا على مصر، ولقب المعتصم بالله(1)، وكان الجند قد حاولوا أن يبايعوا العباس بن المأمون(2)، ولكنهم لم يلبثوا أن انفضوا من حوله حين رأوا مبايعة الناس للمعتصم(3).

وكان على المعتصم أن يقضي على شغب الزط الذين كانوا ينزلون جنوب العراق، فيما بين البصرة و واسط، وهؤلاء الزط من أصل هندي، هجروا موطنهم الأصلي في أعوام سابقة، ونزلوا تلك البقاع، ولقد وادعهم المسلمون واتخذوا منهم جنداً، حتى في أيام المأمون، ولكنهم لم يفتأوا يثيرون الفتن، ويعطلون سبل الاتصال بين البصرة وبغداد، حتى إذا كانت أيام المعتصم أجلاهم إلى زربى، بلد بالثغر من نواحي المصيصة، كما كان على المعتصم أيضاً أن يؤمن نفسه شر الفرس الذين حظوا بالكثير خلال السنوات الأولى من خلافة المأمون، من أجل هذا أحاط نفسه بموالٍ من الأتراك استجلبوا من بلاد ما وراء النهر، وكان أمر هؤلاء الموالي إلى رجال من العرب، ثم ما لبثوا أن تولى أمرهم رجال منهم كانت إليهم المناصب القيادية، وما لبث هؤلاء أن ملكوا زمام الأمر بعد مدة غير طويلة ثم غدوا هم السادة(4). وعلى الرغم من هذا فقد كان أشهر قادة المعتصم رجلاً فارسياً، وهو خيذر ابن كاوس، الذي كان يلقب بالأفشين، ولقد نجح الأفشين بالقضاء على بابك الخرمي في أذربيجان، كما نجح في رد البيزنطيين عن الجزيرة وشمال سورية، وكذا نجح في الاستيلاء على عمورية بعد هزيمته للبيزنطيين، وفي رجوعه من هذه الحرب نجح

---

[1] - وهو أبو إسحاق محمد بن الرشيد. ولد سنة (180هـ)، وأمه ماردة، وكان أبيض أصهب اللحية طويْلها، ربع القامة مُشرب اللون ذا قوة وبطش وشجاعة وهيبة، لكنه نزر العلم. توفى سنة (227هـ). سير أعلام النبلاء (290/10).

[2] - أحد من ذكر للخلافة عند وفاة أبيه، وقد تلكأ عند مبايعة المعتصم، وهم بالخروج عليه في سنة ثلاث وعشرين، فقبض علي المعتصم ومات سنة (224هـ). تاريخ الاسلام. (217/16).

[3] - جهود علماء النحو.ص116، 117.

[4] - السابق. ص116.

بالقضاء على مؤامرة كانت ترمي إلى تنصيب العباس بن المأمون خليفة، ولكنه على الرغم من هذا اتهم بالارتداد عن الإسلام وسجن وبقى في سجنه إلى أن مات(1).

وبعد وفاة المعتصم سنة سبع وعشرين ومائتين، ولي الخلافة بعده الواثق بالله أبو جعفر هارون بن محمد(2)، وفي عهده غدا الأتراك أصحاب النفوذ الحق، فاضطروا الخليفة إلى أن يخلع أشناس(3) القائد لقب سلطان، بهذا كان لأشناس ولمن يخلفه حسن التدخل فيما ليس عسكرياً. حتى إذا ما توفي الواثق سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، وهو في ريعان شبابه، استطاع وصيف(4) خلف أشناس أن ينصب للخلافة من يشاء، فولاها أولاً لمحمد بن الواثق(5)، وإذ كان لا يزال صبيا نحاه وولاها عمه جعفرا المتوكل على الله(6) سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، وكان المتوكل هو الآخر على شيء من الاضطهاد لأهل الذمة، فأمر بهدم بيع النصارى واليهود المحدثة في بغداد، وألزم النصارى واليهود بأخذ علامات تميزهم عن سواهم. وكان المتوكل أول عهده بالخلافة، قد جعل ولاية العهد لابنه الأكبر المنتصر،ثم لابنيه اللذين يليانه:محمد المعتز، وإبراهيم المؤيد، ولكن المتوكل ما لبث بعد أن انتزع ولاية العهد من المنتصر وكان هذا تحريض وزيره الفتح بن خاقان(7) الذي كان أثيرا عنده(8). وكان أمر وصيف التركي قد استفحل شيئاً، ولم يقو محمد بن عبدالله بن طاهر،الذي ولاه المتوكل شرطة بغداد أن يكبح جماحه، ورأى المتوكل أنه قاصر عن أن يستجيب

---

[1] - السابق. نفسه.

[2] - الواثق بالله هارون بن المعتصم بالله أبي إسحاق محمد بن هارون الرشيد. ولد سنة (196هـ)، وأمه رومية اسمها قراطيس أدركت خلافته، وكان أبيضاً تعلوه صفرة حسن اللحية في عينه نكتة . وقيل أنه مات وقد تاب عن القول بخلق القرآن وكان وافر الأدب. مات سنة (232هـ).سير أعلام النبلاء. (306/10)

[3] - أشناس التركي. كان أحد الشجعان المذكورين، وجهه المأمون غازياً إلى حصن سندس فأتاه بصاحبه، وكان مقدم جيش المعتصم حين فتح عمورية، ثم ولي إمرة الجزيرة والشام ومصر للواثق، ونظروا في أعطيات المعتصم لأشناس فبلغت أربعين ألف درهم، ولما مات سنة (252هـ) خلف مائة ألف درهم فأخذها المعتز بالله. تاريخ الإسلام. (88/19).

[4] - القائد من كبار الأمراء استولى على المعتز وأحجر عليه واصطفى لنفسه الأموال والذخائر. مات سنة (253هـ). السابق (377/19).

[5] - هو أبو عبد الله محمد بن الواثق هارون بن المعتصم محمد بن الرشيد الملقب بالمهتدي بالله، مولده في دولة جدّه وبويع ابن بضع وثلاثين سنة. ومات سنة (256هـ). سير أعلام النبلاء (535/12).

[6] - هو أبو الفضل جعفر بن المعتصم بالله محمد بن الرشيد هارون، ولد سنة(205هـ) وبويع عند موت أخيه الواثق، وللمتوكل من البنين المنتصر محمد وموسى وأمهما حبشية، وأبو عبدالله المعتز وإسماعيل وأمهما قبيحة، والمؤيد إبراهيم وأحمد وهو المعتمد وأبو الحميد وأبو بكر وآخرون. وقد ماتت أم المتوكل قبله بسنة وخلفت أموالاً لا تحصى. السابق. (30/12).

[7] - الأمير الكبير والوزير أبو محمد التركي، شاعر مترسّل بليغ، لا يكاد المتوكل يصبر عنه وفوض إليه إمرة الشام، وله أخبار بالكرم والظرف والأدب، قُتِل مع المتوكل سنة (247هـ). السابق. (82/12) .

[8] - جهود علماء النحو. ص117، 118.

لرغبات جنده من الموالي، فنقل حاضرته إلى دمشق، وهو يظن أنه بذلك يتخلص من إلحاحهم، ولكنه ما لبث أن ترك دمشق عائدا إلى بغداد، ثم عنّ له أن يصادر ممتلكات وصيف، فتآمر وصيف مع المنتصر على قتله، وتم لهما ما أرادا في قصر الجعفري الذي أقامه على أبواب سامراء، وكان ذلك سنة سبع وأربعين ومائتين[1].

وولى الخلافة بعده ابنه المنتصر الذي دبر لقتله مع وصيف، ولكنه لم يبق خليفة سوى أشهر ستة حاول فيها جاهدا أن يكره أخويه على التنازل عن ولاية العهد فلم يفلح، كما حاول أن يسترضي العلويين عبثاً، ومات مسموماً، سمه الأتراك، وولوا الخلافة من بعده ابن أخيه المستعين بالله أبا العباس بن محمد بن المعتصم[2].

وبقى المستعين بالله خليفة سنين أربعاً، فر بعدها مع بغا التركي[3]، الذي كان له فضل في توليته الخلافة إلى بغداد، وكان فرارهما بعقب تولي أخيه المعتز[4] للخلافة في سامراء، فلقد كان المعتز سجيناً، سجنه أخوه المستعين بالله حين ولي الخلافة وبقى في السجن إلى أن أخرجوه وولوه الخلافة، ولقد حاول محمد بن عبدالله بن طاهر، الذي كان المستعين بالله قد أمره على العراق، أن يمد يد العون إلى مولاه المحاصر في بغداد، وسرعان ما نشب بينه وبين بغا خلاف اضطره إلى التخاذل عن نجدته، وولي المعتز بالله محمد بن جعفر الخلافة، واتخذ له حرسا من المغاربة، وحاول أن يخلص بهم من سلطان الأتراك ولكنه لم يفلح، واستطاع الأتراك بعد ثلاث سنين وأشهر ستة أن يخلعوه، وأن يولى مكانه المهتدي بالله محمد بن الواثق هارون، وكان ذلك سنة خمس وخمسين ومائتين[5]، وعبثاً حاول المهتدى بالله أن يقضي على تلك الفوضى، وأن ينقذ الدولة من ذلك الاضطراب المالي فاقتصد شيئا من نفقات

---

[1] - جهود علماء النحو. ص118.

[2] - وهو أخو الواثق والمتوكل، ولد سنة (221هـ) وبويع سنة (248هـ) عند موت أخيه المنتصر، وكان أحمر الوجه ربع القامة مليح الصورة بوجهه أثر جدري، يلثغ بالسين كالثاء، وكان متلافاً للمال مبذراً، اختلت الخلافة بولايته واضطربت الأمور، وقيل قتل ليومين بقيا من رمضان، وله إحدى وثلاثون سنة وأياماً. المصدر السابق. (46/12) .

[3] - هو بغا التركي المعروف بالشرابي الأمير، من كبار قواد المتوكل، خرج على المعتز ونهب الخزائن مائتي ألف دينار، أعطي لقاتله عشرة آلاف دينار، وكان مقتله سنة (254هـ). تاريخ الإسلام. (93/19).

[4] - هو أبو عبدالله محمد بن المتوكل ولد سنة (232هـ) واستخلف وهو ابن عشرين سنة أو دونها، وكان أبيضاً جميلاً ومليحاً، مات سنة (255هـ). سير أعلام النبلاء. (532/12) .

[5] - جهود علماء النحو. ص118.

القصر، ولكن هذا لم يجد شيئا، ووقعت بينه وبين الأتراك ـ وعليهم موسى بن بغا[1] ـ حروب قتل فيها المهتدي بالله، ولم يمض على ولايته الخلافة عام، وكان مقتله سنة ست وخمسين ومائتين[2].

وفي ظل هذا الاضطراب المالي، واستبداد الجند، وتبدل الحكام، ظهرت جماعة من زنج إفريقية، كانوا أول أمرهم عمالاً يستخدمون في رفع السرقين من حول البصرة، وعلى رأسهم رجل فارسي اسمه علي بن محمد[3]، ادعى أنه من نسل زيد علي، وأخذ هذا الرجل يحرض الزنج على مستثمريهم، واعداً إياهم والناس معهم بالعمل على إنصافهم وضمان حريتهم، وما هي إلا جولة أو اثنتان حتى استولى علي بن محمد على ضواحي البصرة، وخرجت جيوش الخلافة لحربه المرة بعد المرة، ولكنها كانت تؤوب مهزومة. وانحاز إلى علي بن محمد كل من في البصرة من العاملين من الزنج، فقويت شوكته، وكما لم تقو عليه جيوش الخلافة لم يقو عليه سكان البصرة، الذين نفروا جميعا لحربه، وسرعان ما أنشأ علي بن محمد في قاعدته تلك، التي كانت تحيط بها القنوات والمستنقعات، بليدة جديدة سماها المختارة، وامتد سلطانه إلى مصب دجلة. وحين ولي المعتمد على الله أبو العباس أحمد بن المتوكل[4] سنة ست وخمسين ومائتين ولى أخاه الموفق بالله[5] أمرة الجيش، وكان الموفق شجاعاً ذا بأس فكتب له بعض النصر أولاً[6]، ولم تكن ثمة معركة حاسمة، ثم إذا بقبائل البصرة تنضم إلى هؤلاء الثائرين، وإذا هؤلاء جميعاً يهاجمون البصرة مع صلاة الجمعة فيقتلون وينهبون ويشعلون النار فيها، ولم يقدر الموفق أن يخرج بجنده

---

[1] ـ أحد قواد المتوكل، ندب سنة (250هـ) لحرب أهل حمص حين قاتلوا واليهم فأوقع بهم وقتل منهم خلقاً ورمى النيران بحمص وبالغ في العسف ثم ولي حرب الزنج بالبصرة فنصر عليهم. توفي سنة (264هـ) .تاريخ الإسلام. (192/20).

[2] ـ جهود علماء النحو. ص118، 119.

[3] ـ هو طاغية الزنج علي بن محمد بن عبد الرحمن العبديّ، افترى وزعم أنه من ولد زيد بن علي العلوي، وكان منجماً ذكياً ماكراً داهية منحلاً فيلسوفاً زنديقاً، ظهر بالبصرة واستغوى عبيد الناس وأوباشهم، فشد بهم على أهل البصرة وتم له ذلك. قتل سنة (270هـ) وله (48) سنة. سير أعلام النبلاء. (129/13).

[4] ـ هو أبو العباس، وقيل أبو جعفر أحمد بن المتوكل على الله، وأمه روميّة واسمها فتيان، ولد سنة (229هـ)، وكان أسمراً رقيق اللون أعين جميلاً خفيف اللحية، استخلف بعد قتل المهدي سنة (256هـ) ومات سنة (279هـ) وكانت خلافته ثلاثاً وعشرين سنة وثلاثة أيام. السابق. (540/12).

[5] ـ هو أبو أحمد طلحة ومنهم من سماه محمداً بن المتوكل على الله أخو الخليفة المعتمد وولي عهده ووالد المعتضد، وكاب بيده العقد والحل، لا يبرم أمر دونه، وكان من أعلاهم رتبة وأنبلهم رأياً وأشجعهم قلباً وأوفرهم هيبة وأجودهم كفاً. مات سنة (278هـ). السابق. (169/13).

[6] ـ جهود علماء النحو. ص119.

إلى هؤلاء الزنج، فلقد شغل عنهم بفلول الخوارج الذين كانوا قد مكنوا لأنفسهم في خراسان بقيادة يعقوب الصفار[1]، ثم خرجوا يريدون بغداد، عندها لقيهم الموفق بجيش عظيم عند دير العاقول، عل نحو اثنى عشر ميلا جنوبي بغداد، فهزم يعقوب الصفار، وارتد بجيشه عن بغداد، وكان أن مات يعقوب الصفار وخلفه على جيشه أخوه عمرو، فهادنه الموفق وعقد معه صلحا، أقر له فيه بأن يجعل له ولاية ما فتحه أخوه يعقوب، كما جعله على شرطة بغداد. وكان اشتغال الموفق بحرب يعقوب الصفار مما شجع الزنج على زحفهم فاستولوا على واسط ثم خوزستان، وكان المعتمد قد وافاه الأجل سنة تسع وسبعين ومائتين، بعد عام من وفاة الموفق، الذي وأن كان لم يتول الخلافة اسما فقد تولاه فعلاً، فولي الخلافة بعده المعتمد أبو العباس أحمد بن الموفق، ولقب نفسه بالمعتضد بالله[2]، وهو الذي حمل عبء المعركة مع الزنج، ونجح جند الخليفة، وكانت الغلبة لهم آخر الأمر على تلك الجماعة التي عاثت في الأرض فسادا. وحين ولي الأمر من بعد المعتضد بالله ابنه المكتفي بالله[3]، سنة تسع وثمانين ومائتين، شغل بحرب القرامطة، الذين أثاروا الفتنة في أنحاء الخلافة، ولم تسلم من بطشهم الكعبة، فقد استولوا عليها ونزعوا عنها الحجر الأسود، ونقلوه إلى عاصمتهم بالإحساء، حيث ظل سنين ثلاثا[4].

حتى إذا ما أدركت الخليفة المكتفي بالله منيته حاول وزيره العباس بن الحسن الجرجرائي[5] أن يجلس على عرش الخلافة من بعده المقتدر[6] سنة خمس وتسعين ومائتين، وكان المقتدر صبيا ولما يبلغ الثالثة عشر، لكي يبقى الأمر في يديه، أي في يدي الجرجرائي، ولكن خصوم الوزير قتلوه وخلعوا المقتدر، وبايعوا عبدالله بن

---

[1] - هو أبو يوسف يعقوب بن الليث السجستاني المستولي على خراسان، قيل هو وأخوه عمرو بن الليث يعملان في النحاس، فتزهدا وجاهدا مع صالح المطوعيّ المحارب للخوارج. مات سنة. (265هـ). السابق. (513/12).

[2] - هو أبو العباس أحمد بن الموفق بالله، ولد سنة (242هـ)، وكان ملكاً مهيباً شجاعاً جباراً شديد الوطأة، وكان أسمراً نحيفاً معتدل الخلق كامل العقل، وكانت خلافته تسع سنين وتسع أشهر وأياماً. السابق. (463/13).

[3] - هو أبو محمد علي بن المعتضد بالله، مولده سنة (264هـ)، وكان يضرب بحسنه المثل في زمانه، كان معتدل القامة درّيّ اللون، أسود الشعر حسن اللحية، بويع للخلافة عند موت أبيع بعهد منه سنة (189هـ) فاستخلف ستة أعوام ونصفاً. مات سنة (195هـ). السابق. (479/13).

[4] جهود علماء النحو.ص119.

[5] - هو أبو أحمد العباس بن الحسن بن أيوب سليمان الجرجرائي، مولده ليلة قتل المتوكل، وكان ذا كرم وتحرّ عن الحقّ وكان يعجب من سرعة قلمه، وقيل أن يده تسبق اللفظ. السابق. (51/14).

[6] - هو أبو الفضل جعفر بن المعتضد بالله، بويع بعد أخيه المكتفي سنة (195هـ)، وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وما ولي قبله أحد أصغر منه، كان منهوماً باللعب والجواري لا يلتفت إلى أعباء الأمور. السابق. (43/15).

المعتز[1] سنة ست وتسعين ومائتين. ولم يكد هذا الخليفة يرقى عرش الخلافة حتى خلعه أنصار المقتدر، وعلى رأسهم مؤنس الخادم[2]، في اليوم نفسه، واضطر عبدالله بن المعتز أن يلجأ إلى بيت صديق له، ثم قبض عليه وقتل بعد أثنى عشر يوما من توليه الخلافة، ولقد حاول مؤنس الخادم أن يفيد من مساعدته للمقتدر، ولكن الوزير أبا الحسن بن الفرات[3] حال بينه وبين ما يريد، ثم كان أن غضب المقتدر على ابن الفرات وقتله، وبقى المقتدر بالخلافة إلى أن قتل سنة عشرين وثلاثمائة، وكان قد عزل عنها ثم عاد[4].

أما **الحياة الثقافية** فقد قدّر لها أن تنتعش في هذا القرن، وأسهم في ذلك المأمون خلال عشرين عاماً قضاها في بغداد، فقد اتخذ بطانة من علماء اليونان والسريان والفرس، وبعث في طلب الأسفار العبرية واليونانية والفارسية من أرمينية وسورية ومصر، وطلب من أباطرة القسطنطينية أن يبعثوا إليه رياضياً أرمينياً كان مشهوراً بالرياضيات ليتتلمذ عليه جملة من العرب، وبنى دار الحكمة، فانتقل إليها علماء حران والرها وجندى سابور، ونقلوا معهم خير ما كان في مدارس اليونان والرومان والشرق الأدنى شمالي أفريقيا، فورثت بغداد هذا كله، هذا إلى ما ترجم في عهده من علوم اليونان، وواصل السوريون جهودهم في أنطاكية وحران، فترجموا جملة من كتب الطب، ومن هذين البلدين انتقلت تلك الجهود إلى بغداد، وهناك كتب لها النماء والاطّراد، وحين كان عهد المأمون أظل تلك الجهود جميعاً برعايته، وفي عهده جدّ فيلسوف العرب أبو يوسف يعقوب الكندي[5] (ت 260هـ) في التعريف بالفلسفة الأرسطوطالية والأفلاطونية ترجمة واقتباساً، كما طالع العالم العربي بدراسات في

[1] - هو عبد الله بن المعتز بالله محمد بن المتوكل، تأدب بالمبرد وثعلب، ولد سنة (249هـ) وفي سنة (196هـ) نصبوا المعتز في الخلافة، فقال: على شرط أن لا يقتل بسببي رجل مسلم. قتل سنة (196هـ). السابق. (142/14).

[2] - هو الذي لقب بالمظفر، وكان أحد الخدام الذين بلغوا رتبة الملوك، وكان خادماً أبيضاً فارساً شجاعاً سائساً داهية، ندب لحرب المغاربة العبيدية، وولي دمشق للمقتدر، وكان معظم جنده من البربر، قتل سنة (321هـ). السابق.(56/15).

[3] - هو الوزير الكبير علي بن أبي جعفر بن موسى بن الفرات العاقولي، كان يتولى أمر الدواوين في زمن المكتفي، ووزر للمقتدر سنة (196هـ)، فأحسن وعدل وكان سمحاً مفضالاً محتشماً رأساً في حساب الديوان، مات سنة (312هـ). سير أعلام النبلاء. (474/14).

[4] - جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري. يوسف المطوع ص119..

[5] - هو يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكندي الأشعثي، أبو يوسف فيلسوف العرب والإسلام في عصره، كان رأساً في حكمة الأوائل ومنطق اليونان والهيئة والتنجيم والطب وغير ذلك، لا يلحق شأوه في ذلك العلم المتروك وله باع أطول في الهندسة والموسيقى.سير أعلام النبلاء. (336/12).

التاريخ الطبيعي، كما عني بالتنجيم وتقطير العطور وعلم الحرب، ولقد وضع في هذا الأخير كتباً عن ضرب السيوف، فذكر منها خمسة وعشرين ضرباً موزعة على البلدان التي تصنعها. وكان للرياضيات وعلم الفلك هما الآخران نصيبيهما، فلقد ترجم للخليفة المأمون كتب إقليدس والمجسطي لبطليموس، كما ترجم من قبل للرشيد الاستقصاط (العناصر) لإقليدس، وقد ترجم للمنصور من قبل كتاب السند هند، وهو كتاب هندي في الفلك، ثم لخّص بعد ذلك في عهد للمأمون. ولقد كان للمأمون معرفة بالفلك، فهو الذي أمر بالنظر في جداول بطليموس الفلكية، والمواءمة بينها وبين ما كان من ملاحظات فلكيو بغداد ودمشق معاً[1].

أما **الحياة الأدبية والعلمية** في هذا القرن فلقد ازدهرت أيما ازدهار، ففيه نشأت كثرة من العلوم الإسلامية، وفيه كانت دور الخلافة آهلة بالأدباء والعلماء، فلقد كان الخلفاء على حظ من العلم، من أجل هذا رغبوا في العلم وقربوا أهله وأغدقوا عليهم، وحسبنا في ذلك المأمون الذي يفتتح به هذا القرن، والذي ولي الخلافة نحواً من عشرين عاماً، فهو بعد أن انتقل من خراسان إلى بغداد سنة أربع ومائتين، فرغ لخدمة العلوم والفنون، وجدّ في نشر العلم والقضاء على الجهل، فزاد في بيت الحكمة الذي وضع الرشيد قواعده، وأفرد لكل عالم وراقاً، فازدحم هذا البيت بالجلة من العلماء والفلاسفة والمترجمين وأئمة اللغة والأدب، ويقال أنه كان يعطي للمترجمين زنة ما يترجمون ذهباً، وكان قصره مجتمعاً للعلماء والحكماء، يناقشهم ويناظرهم في علوم مختلفة، واستوفد إلى بغداد كثيراً من العلماء الأجانب للإفادة مما عندهم، وشيّد المعاهد العلمية والمراصد الفلكية والمدارس العالية، التي بلغت في عهده في بغداد نحواً من اثنتين وثلاثين وثلاثمائة مدرسة، كانت كلها غاصة بطلاب العلوم والفنون، وكان بعمله هذا يعد أستاذ الحضارة الحاضرة، إذ كان حلقة الاتصال ما بين المدينة القديمة والمدينة الحاضرة[2].

هذه العناية والرعاية والدعم المادي والمعنوي، وغير هذا الذي حظي به العلم والعلماء في القرن الثالث الهجري، ساهم مساهمة كبيرة في إثراء العلوم العربية

---

1 - جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري. ص 121، 122، بتصرف.

2 - السابق . نفس الصفحة.

والعلوم الأخرى، ففي اللغة نجد جهوداً كثيرة لعلماء هذا القرن في عملهم لمعاجم خاصة، ومنهم: قطرب محمد بن المستنير (ت 206هـ)، ومن مؤلفاته: كتاب الأضداد، والمثلثات[1]، ولأبي زيد الأنصاري (ت215هـ)، كتاب النوادر في اللغة، واللبن[2]، وللأصمعي (ت216هـ): كتاب الوحوش، والإبل، والخيل، والنبات[3]. وغيرهم من اللغويين في هذا القرن[4]. وفي الشعر فإنه مع انتقال الخلافة للعباسيين مع الثلث الثاني من القرن الثاني، أخذ الشعر يتسم بميسم الحضارة، حتى إذا ما أهل القرن الثالث كان قد تبوأ مكانته في ذلك، فإذا هو جديد في أفكاره وأخيلته ومعانيه، جديد أيضاً في طريقة الأداء والأسلوب، ثم جديد بما دخل عليه من إفراط في المدح، وبما تميز به من الشعر المجوني والشعر الوصفي للأزهار والرياحين، ثم جديد أيضاً بما استحدث فيه، نتيجة للحرية الفكرية، من أفكار تمت إلى الزندقة والتشكك، ثم ما كان من تصريح بالغزل بالمذكر[5]. ومن أعرف شعراء هذا القرن: أبو العتاهية إسماعيل بن القاسم (ت211هـ)، وهو يعد بحق ممن أطلقوا الشعر من قيوده بما أدخل فيه معان جديدة[6]، وأبو تمام حبيب بن أوس (ت246هـ) وقد فاق الشعراء بما جدد في المطابقة وبحسن الديباجة ورقة العبارة وإجادة الرثاء[7]، والعكوك علي بن جبله (ت213هـ)، وهو من الموالي وكان من المشهورين بالمدح[8]. وفي التأليف الموسوعي كان مما تميز به هذا العصر، ظهور جملة من المؤلفين الموسوعيين، منهم: الجاحظ (ت255هـ) وله: كتاب الحيوان، والبيان والتبيين، وغيرهما[9]، وابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد (ت281هـ)، وله كتب موسوعية في الأدب والتاريخ

---

[1] - أنظر ترجمته. طبقات الزبيدي. ص99. مراتب النحويين. 78. بغية الوعاة. (242/1).نزهة الألباء. ص 76. أخبار النحويين البصريين. ص 39. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. الطنطاوي. ص 109 . النحو العربي. نشأته وتطوره. مدارسه. رجاله. د.صلاح رواي. ص 288.جهود علماء النحو. ص 128.

[2] - أنظر ترجمته. طبقات الزبيدي. ص165. العقد الثمين في تراجم النحويين. للحافظ الذهبي. ص21.مراتب النحويين. ص55. بغية الوعاة. (582/1). وجهود النحاة في القرن الثالث الهجري. 128 .

[3] - أنظر ترجمته. طبقات الزبيدي.ص167، مراتب النحويين.ص 59. بغية الوعاة.(112/2). نزهة الألباء.ص90.أخبار النحويين البصريين. ص46.

[4] - أنظر. جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري. ص 127 وما بعدها.

[5] - المصدر السابق. ص 129.

[6] - نقلاً عن المصدر السابق. وانظر ترجمته. سير أعلام النبلاء. (365/3).

[7] - المصدر السابق. 130. وانظر ترجمته. أعلاه. (63/11).

[8] - سير أعلام النبلاء. (192/10).

[9] - بغية الوعاة. (228/2). وانظر معجم الأدباء. (2101/5).

منها: الفرج بعد الشدة، وهو يضم مجموعة من أخبار لأناس ظفروا بفرج بعد شدة أصابتهم، ولقد لخّصه السيوطي مع زيادات وسماه الأرج في الفرج[1].

أما الحديث فإنه لم تتضح معالمه إلا مع أوائل هذا القرن، فلقد كان الأئمة الثلاثة: أبو حنيفة (ت 150هـ)، ومالك بن أنس (ت 179هـ)، والشافعي (ت 204هـ)[2]، يجمعون بين الفقه والحديث، وكذلك كان الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)[3]، إلا أن هذا القرن على ذلك اختص بظهور فئة من الذين خلصوا للحديث ولم يجمعوا بينه وبين غيره، وكان من هؤلاء الذين خلصوا للحديث في هذا القرن: الواقدي محمد بن عمر بن واقد الأسلمي (ت 207هـ) وقيل أنه أمير المؤمنين بالحديث[4]، ويحيى بن معين المري (ت233هـ) ووصفه الذهبي بشيخ المحدثين وسيد الحفاظ[5]، ثم كان في هذا القرن نضج علم الحديث، ووضع الكتب المشهورة التي هي عمدة المحدثين وكان أصحابها من الموثقين، وهم: البخاري أبو عبدالله محمد بن أبي الحسن إسماعيل (ت265هـ) وله جامع الصحيح، وأبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ) وله الجامع الصحيح وكان من أئمة الحفاظ، وابن ماجه محمد بن يزيد القزويني (ت273هـ) وكان إماماً بالحديث عارفاً بعلومه وله السنن، وأبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت275هـ) وكان من الحفاظ وله السنن، والترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى الضحاك (ت279هـ) وله الجامع الصحيح[6].

وفي علم الكلام نجد أن الخلاف اشتدّ بين الفرق الكلامية في هذا القرن، ولقد جر المعتزلة المأمون إلى المشاركة في هذا، لاسيما ما كان حول القرآن، أهو مخلوق أم غير مخلوق؟[7]، وما أن وضع العرب أيديهم على ما ترجم لهم عن اليونانية من فلسفة ومنطق، حتى استأنسوا بذلك في إرساء قواعد علم الكلام على أسس فلسفية

---

[1] - جهود النحاة. ص 130. وانظر ترجمته . سير أعلام النبلاء. (397/13).

[2] - أنظر ترجمتهم حسب الذكر. سير أعلام النبلاء.أبو حنيفة (330/6)./ مالك بن أنس (48/8). / الشافعي (5/10)، معجم الأدباء(2393/6).

[3] - أنظر ترجمته. سير أعلام النبلاء. (177/11).

[4] - السابق. (454/9). وانظر جهود النحاة في القرن الثالث الهجري.ص 131.

[5] - نفسه. (71/11). وانظر جهود النحاة . أعلاه.

[6] - أنظر ترجمتهم في سير أعلام النبلاء. حسب الذكر. (391/12) / (557/12) / (277/13) / (203/13) / (270/13). وانظر جهود النحاة. ص 131.

[7] - تاريخ الإسلام. للذهبي. (8/15).

ومنطقية، ولقد حفل هذا القرن بجملة من علماء علم الكلام، لم يظفر بها القرنان السابقان[1]، ومنهم: أبو الهذيل محمد بن الهذيل العلاف (ت235هـ) شيخ البصريين في علم الكلام[2]. وفي التاريخ، وهو وإن كان الاشتغال به علماً أيام الأمويين، غير أنه كان محدوداً لا يعني إلا بما يتصل بالدولة الأموية، ولكنه ظفر في أواخر القرن الثاني بعد انتقال الخلافة إلى العباسيين، بما مهد له لأن يكون علماً بمعناه الحقّ، حتى إذا ما كان هذا القرن كان له ذلك[3]، ومن مؤرخي هذا القرن: البلاذري أبو جعفر أحمد بن يحيى بن جابر (ت279هـ) وله: فتوح البلدان، وأنساب الأشراف[4]، وابن طيفور أحمد بن أبي طاهر (ت280هـ) وله تاريخ بغداد[5]، وغيرهم[6]. وفي علم الجغرافيا، وكانت نشأته بعد نقل آراء القدماء إلى العربية، ولاسيما كتاب بطليموس، فلقد كان العرب لرحلتهم الدائبة على بصر بشيء من المسالك والأمصار، ولكنهم كانت تعوزهم الأساليب العلمية الحديثة، وكان علماء هذا القرن ـ الثالث ـ من العرب هم الذين مهدوا السبيل في التأليف في هذا العلم، وكانوا بذلك واضعي الأسس التي قام عليها هذا العلم، وازدهر في القرن الرابع، ومن جغرافيي هذا القرن: ابن الفقيه أبو عبدالله أحمد بن محمد (ت279هـ) وله كتاب البلدان[7]،وابن خرداذبه أبو القاسم عبيد الله بن أحمد (ت280هـ) وله: كتاب المسالك والممالك[8]. وفي العلوم الأخرى، التي شهد القرن الثالث الهجري حياتها الأولى، كالفلسفة والمنطق والطب والرياضيات وغيرها، نجد أن علماء هذا القرن قد درسوا وترجموا كتباً عن اليونانية وغيرها، وألفوا كتباً في تلك العلوم المستحدثة بعد ما وجدوه من دعم ورعاية في ذلك الوقت، ومن العلماء الملحوظين في هذه العلوم الذين أظلهم هذا القرن: الكندي أبو يوسف يعقوب، وله مؤلفات في كثير من العلوم المستحدثة، كالفلسفة والحساب

---

[1] ـ جهود علماء النحو. 132. بتصرف.
[2] ـ سير أعلام النبلاء. (173/11).
[3] ـ جهود علماء النحاة. 132 .
[4] ـ سير أعلام النبلاء. (162/13).
[5] ـ معجم الأدباء. (282/1).
[6] ـ أنظر جهود علماء النحو. ص133.
[7] ـ معجم الأدباء. (459/1) ولم يذكر وفاته. وانظر جهود علماء النحو. ص133.
[8] ـ الأعلام للزركلي. (190/4).وانظر جهود علماء النحو. ص134.

والنجوم والهندسة والموسيقى والطب والفلك والسياسة، وغيرها[1]، وابن أبي الربيع شهاب الدين أحمد (ت227هـ) وله كتاب في السياسة اسمه: سلوك المسالك في تدبير الممالك[2]، وابن ماسويه أبو زكريا يوحنا (ت243هـ) وهو من العلماء الأطباء، وله: كتاب نوادر الطب، والأدوية المسهلة[3]، وابن وحشية أحمد بن علي قيس الكلداني توفي بعد (291هـ) وكان عالماً في الكيمياء، وله: كتاب الفلاحة النبطية، نقله عن الكلدانية سنة (291هـ)، وكتاب أسرار الطبيعيات في خواص النباتات[4]، وغيرهم[5].

على الرغم من الاضطراب السياسي في هذا القرن، وكثرة الحروب والنزاعات على السلطة، إلا أننا نجد أن الحياة الثقافية والعلمية والأدبية شهدت ازدهاراً وتوسعاً ملحوظاً، لاسيما في عهد المأمون الذي دعم العلم والعلماء وأولاهما عناية خاصة من اجل النهوض بتلك العلوم وانتشارها. لقد نقل العرب جل ما كان معروفاً عند الأمم المتمدنة في عهدهم من العلوم المختلفة، فنقلوا عن اليونان خير ما عندهم في الفلسفة والطب والهندسة والموسيقى والمنطق والنجوم، ونقلوا عن الفرس خير ما عندهم في النجوم والسير والآداب والحكم والتاريخ والموسيقى، ونقلوا عن الكلدانيين خير ما عندهم في الفلاحة والزراعة والتنجيم والسحر والطلاسم، ونقلوا عن المصريين خير ما عندهم في الكيمياء والتشريح، فعدّوا بذلك ورثة الآشوريين والبابليين والمصريين والفرس والهنود واليونان، وكان لذلك كله أثره في الحياة العلمية والأدبية في هذا القرن[6].

---

1 - سبق ترجمته.

2 - الأعلام للزركلي. (205/1).

3 - السابق. (211/8).

4 - نفسه. (170/1).

5 - أنظر جهود علماء النحو . ص 134.

6 - تاريخ آداب اللغة العربية.جورجي زيدان. ص (31/2)

الفصل الأول

الأنماط الجديدة في القرن الثالث الهجري

- توطئة
- الجديد في التأليف
- القول في الحركات الإعرابية
- المسائل المشكلة والتمارين
- القول في الفواصل القرآنية
- التفكير الفلسفي

توطئة:

كما مر بنا في التمهيد، الحديث عن الحياة السياسية في القرن الثالث الهجري، والحياة الثقافية والعلمية والأدبية، نجد أن الحياة السياسية سادها الاضطراب في هذا القرن, وعلى العكس من ذلك الحياة الثقافية والعلمية والأدبية التي شهدت ازدهاراً علمياً وأدبياً، لم يحظ به القرن السابق، وأدى ذلك إلى نماء العلوم والنهوض بها، وتطور التفكير لدى العلماء في تلك الفترة، ولاسيما علوم اللغة العربية، وقد كان النحاة في هذا القرن ممن تأثر تفكيرهم بالبيئة المحيطة بهم، والتي كانت تحظى بالاهتمام والرعاية والدعم المادي من قبل الخلفاء والأمراء والوزراء، ومن الطبيعي أن يختلط النحاة مع معاصريهم من العلماء الآخرين، ويطلعوا على المكتبات والكتب التي ترجمت من اليونانية والفارسية والهندية وغيرها، أو الفرق الكلامية التي ظهرت في هذا القرن، لهذا كان عالم النحو في هذا القرن عالماً موسوعياً، عارفاً بالعلوم الأخرى، كالفراء مثلاً، الذي قيل عنه إنه كان عالماً بأخبار العرب وعارفاً بالطب والفلك والنجوم[1]، وكان المبرد شاعراً[2] ناقداً[3]، عارفاً بأخبار العرب وأنسابها وأشعارها[4]، لذلك نرى رجال النحو لم يقفوا عند النحو وحده، بل تجاوزوه إلى التزود من شتى العلوم، أدباً ورواية ولغة وقراءة وأخباراً وتاريخاً، كل على قدر ما تتسع له طاقته وجهده، وما يتفق وموهبته. ويرى جورجي زيدان في العصر العباسي الثاني، أي من سنة (232هـ إلى 334هـ)، أن الذين اشتغلوا بالنحو (كالمبرد مثلاً الذي يعد من اللغويين)، لا يجوز عدهم من النحاة لأنهم اشتغلوا فيه، وإنما يجعل أكثرهم من الأدباء واللغويين، لأنهم اكتفوا بكتاب سيبويه، وانصرفت قرائحهم إلى ما دعت إليه المدنية من الاشتغال بالأدب واللغة، وأصبح تأليفهم في النحو من قبيل

---

1 - معجم الأدباء. (2813/6).

2 - أنظر شعره في مقدمة المقتضب. ص18.

3 - مقدمة المقتضب. ص47.

4 - نفسه. ص 54، 63 .

الكماليات...)[1]، ولقد فاته أن النحو وإن كان مادة قائمة بذاتها، إلا أنها تستخلص أول ما تستخلص من مقروءات مختلفة، أولها الأدب ثم اللغة، فمن الأدب شعره ونثره تستوي بين يدي مادة النحو إعراباً، ومن اللغة بما تضم مفرداتها وجموعها ومشتقاتها وصيغها تستوي مادة الصرف، وكان الإلمام الأدبي له أثره في مؤازرة نحاة هذا القرن، وذلك بإعطائهم مزيداً من الاستشهاد يعضد تلك القواعد الأولى، وهذا ما سطر رجال النحو في هذا القرن، وعلموا أنه لابد من هذا الإلمام الأدبي الواسع، فكانوا أدباء إلى جانب نحويتهم، وحين نشأ التفكير في علم الصرف، وانتزاعه من بين أحضان النحو، وجعله علماً مستقلاً على يد المازني، نشأ هو الآخر معتمداً على اللغة، واتجه الدارس للنحو أن يكون على بصيرة لغوية، فجمع إلى دراسة الأدب دراسة اللغة، والذي كان هذا مكملاً للنحو، ثم جر هذا إلى الإلمام بالتاريخ والأنساب وغيرهما، إذ في كل واحدة من هذه مزيد من علم يؤسس لعلم النحو ويؤازره[2].

إن اتساع ثقافة النحوي في هذا القرن، وتطور تفكيره الذي تأثر بالعلوم الأخرى، والعناية التي أولاها الخلفاء والأمراء لرجال هذا القرن، جعل من الطبيعي أن تظهر أنماط جديدة مقارنة بنحاة القرن الثاني، ومؤلفات وموضوعات مستقلة، اهتم بها من جاء بعدهم، أو أقوال أثرت في تفكير الدارسين فيما بعد.

---

[1] - تاريخ آداب اللغة العربية. (183/2).

[2] - جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري. ص 440، 441 .

أولاً: الجديد في التأليف:

من الأنماط الجديدة التي اتسم بها نحاة القرن الثالث الهجري، هو التوسع في مجال التأليف، وما نودّ الإشارة إليه هنا، هو الجديد الذي ألفه نحاة هذا القرن مقارنة بسلفهم من النحاة في القرن الثاني للهجرة، حيث صارت مؤلفاتهم هذه موضوعات مستقلة، توسع بها من خلفهم، واتخذوها عناوين لكتبهم، وأصبحت تلك المؤلفات فرعاً من فروع علوم اللغة العربية. ومن تلك المؤلفات:

أ- التأليف في التصريف والنظر في بنية الكلمة نظرة مستقلة:

من خصائص هذا القرن، هو التأليف في الصرف بمعزل عن النحو، بعدما كان التأليف فيه في كتب النحو جنباً إلى جنب، كما هو الحال في كتاب سيبويه (ت180هـ)[1]، ويعد كتاب (التصريف) للمازني (248هـ)[2]، وهو من نحاة هذا القرن، أول من جعل الصرف علماً خاصاً مستقلاً ينظر في بنية الكلمة نظرة مستقلة، الأمر الذي انتهى بابتداع علم الصرف الخاص بالتعرف على أنواع المفردات وأبنيتها، وتغيرها عن هيئتها الأصلية[3]. إلا أننا نجد بعض العلماء كالسيوطي[4] مثلاً، يذهب إلى أن أول من وضع التصريف هو معاذ الهراء (ت187هـ)[5] ، ويرد عليه المخزومي بقوله " وقد غلا القدماء في أمره، فزعم السيوطي أنه واضع علم التصريف، مستنداً في زعمه هذا إلى ما دار بينه وبين أحد الأدباء من معارضة شعرية حول ما كان يدور بين الدارسين من مسائل نحوية وصرفية، وليس في القصة ما يثبت أن معاذاً هو واضع علم التصريف، بل لعلها تحمل في ثناياها دلائل الوضع

[1] - أنظر ترجمته. طبقات الزبيدي ص66. وهناك خلاف في سنة وفاته، فقيل 161، و177، و180، 194، والأرجح (180هـ).. مقدمة الكتاب.ص 18. وانظر مراتب النحويين.ص73. نزهة الألباء.ص 54. بغية الوعاة. (229/2). معجم الأدباء (2122/5).

[2]- أنظر ترجمته. مراتب النحويين.ص92. طبقات الزبيدي. ص87. العقد الثمين في تراجم النحويين.ص186. بغية الوعاة. (463/1) .نزهة الألباء. 140.أخبار النحويين البصريين. ص58.

[3] - جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري. ص 136 .

[4] - بغية الوعاة. (291/2).

[5] - أنظر ترجمته. المصدر أعلاه. (290/2). طبقات الزبيدي. ص 125. نزهة الألباء. ص50.

والافتعال، وذلك لأن علم التصريف لم يعرف في ذلك العهد، وإنما كان جزءاً من النحو، وكانت مسائله تعد مسائل نحوية يخوض فيها النحاة دون تفريق بين باب وباب، ودون الإشارة إلى أن ما يتصل بالصرف من وادٍ، وما يتصل بالنحو من وادٍ آخر، ولم تنفصل مسائل التصريف عن مسائل النحو، إلا بعد عصر سيبويه بزمن طويل"[1]. وقال أيضاً عن معاذ الهراء (... كل ما هنالك أنه كان يؤدب أولاد عبد الملك بن مروان، وليس في تأديبه إياهم ما يشعر بأنه من النحاة، فقد كان يكفي في المؤدب إذ ذاك أن يكون راوية شعر وأدب، أو ممن له إلمام في القراءات، وليس بمستبعد أن يكون معاذ بن مسلم هذا من رواة الأدب والشعر، ومن الملمين بقراءات القرآن وأحرفه، فقد كانت الكوفة مهد الرواية الأدبية وموطن القراء)[2]. وقد قيل أنه لا يجوز أن نعدّ معاذاً هو من فصل بين الصرف والنحو، وجعل الصرف علماً مستقلاً في ذلك الوقت، لأنه كان مولعاً بمسائل التمرين وهو من الترف العلمي والتسلية[3].

لقد سبق المازني علماء كثر في التأليف في موضوعات أو أبواب في الصرف، ومن هذه المؤلفات (كتاب التصغير) لأبي جعفر الرؤاسي (ت190هـ)[4]، وهو من رجال القرن الثاني للهجرة، وعدّ الرؤاسي في هذا الكتاب (التصغير) أول من ألف في الصرف[5]، وممن ألفوا في أبواب علم الصرف من رجال القرن الثالث الهجري نذكر منهم: قطرب محمد بن المستنير (ت206هـ)، وله كتاب: فعل وأفعل[6]، وللفراء (ت207هـ) كتاب (فعل وأفعل)، و(المصادر في القرآن)[7]، ولأبي عبيدة

1 - مدرسة الكوفة. المخزومي. ص 76.

2 - نفسه. ص 75.

3 - محاضرات في مادة القضايا التصريفية والبنيوية. برنامج الماجستير . د. محمود عبيدات. بتاريخ. 22 /3/ 2010 .

4 - نزهة الألباء. ص50. مراتب النحويين. ص39. طبقات الزبيدي. ص125. بغية الوعاة. (492/1).معجم الأدباء. (2486/6).

5 - تاريخ الأدب العربي. كارل بروكلمان. (197/2).

6 - نزهة الألباء. ص76. سبق الإشارة إليه في التمهيد.

7 - أنظر ترجمته. بغية الوعاة. (333/2). نزهة الألباء. ص81. طبقات الزبيدي. 131. مراتب النحويين.105. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. الطنطاوي. ص 119.

معمر بن المثنى (ت211هـ) كتاب (الإبدال)، و(المقصور والممدود)، و(فعل وأفعل)[1]،وللأصمعي (ت215هـ) كتاب (القلب والإبدال)، و(المصادر)، و(الهمز)[2]، ولأبي عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ) كتاب (المقصور والممدود)، و(النسب)[3]، ولأبي عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت225هـ) كتاب (الأبنية)[4]، ولأبي إسحاق اليزيدي (ت225هـ) كتاب المصادر في القرآن الكريم[5]، ولابن السكيت (ت244هـ) كتب منها: فعل وأفعل، والقلب والإبدال[6].

إن من مثل هذه المؤلفات، كالتصغير والقلب والإبدال وغيرها، لا تشمل أبواب الصرف جميعاً، بل قد تكون تناولت جزءاً أو باباً من أبواب التصريف، وكذلك كتاب الرؤاسي (التصغير)، والذي يتضح لنا من خلال عنوانه، أنه يتناول جزءً من الصرف، وإذا قيل أن علم الصرف ظهر في القرن الثاني للهجرة مستقلاً عن النحو، فلا نستطيع أن نجزم بذلك، والسبب أن هذه الظاهرة هي يتيمة في هذا القرن، ولا يوجد ما يساندها، بالإضافة إلى ذلك هو تأليف جزئي لا يضم أبواب الصرف كعلم مستقل خاص كما هو الحال في كتاب التصريف للمازني، وما ظهر من مؤلفات عدّت من أبواب الصرف على يد علماء القرن الثالث الهجري كما ذكرنا قبل قليل، فهي كثيرة مقارنة بالقرن الثاني، لذلك كانت هذه المؤلفات التي تناولت أجزاءً من علم الصرف، هي التي ساهمت وساندت المازني في كتابه التصريف، ومن الممكن القول، أن تأليف المازني كان في جوهره استخلاصاً لعلم الصرف من ثنايا علم النحو، فبعد أن كان علماً شائعاً في علم النحو، مثل ما جاء في كتاب سيبويه، أصبح

---

[1] - معجم الأدباء. (2704/6).أخبار النحويين البصريين. للسيرافي.ص53. نزهة الألباء. ص84. مراتب النحويين.57. العقد الثمين في تراجم النحويين. ص24.

[2] - سبق الإشارة إليه بالتمهيد.

[3] - بغية الوعاة. (253/2). وانظر. نزهة الألباء. ص109. مراتب النحويين. ص113 .

[4] - العقد الثمين في تراجم النحويين.ص128.طبقات الزبيدي. ص74. مراتب النحويين.ص90. أخبار النحويين البصريين.ص 40. بغية الوعاة. (8/2).نزهة الألباء.ص 114. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. ص109 .

[5] - بغية الوعاة. (334/1). نزهة الألباء. ص130.

[6] - العقد الثمين في تراجم النحويين. ص56 .مراتب النحويين. ص 116. نزهة الألباء.ص138.

على يد المازني علماً مستقلاً جمعه في هذا القرن، ولقد كان للمازني بهذا الذي فعله من تأليفه في الصرف تأليف مستقل، أول من شق الطريق لمن جاء بعده، فأصبحت مسالك التأليف شعباً، شعبة للنحو وحده، وشعبة للصرف وحده.

لقد نشأ المازني في بيئة علمية وأدبية متقدمة، ولقد مر بنا في التمهيد كيف كان اهتمام الخلفاء العباسيين، ولاسيما المأمون في أوائل القرن الثالث الهجري، بالعلم والعلماء، وكيف كان الدعم الماديّ والمعنوي لهم، مما خلق بيئة جديرة كل الجدارة بان تبعث في روح من فيها الهمة والنشاط، والرغبة الشديدة في تحصيل العلوم والمعارف وفي البراعة فيها. وكان المازني صافي الذهن، جيد الفهم، وبهره ما رأى في العلماء من فصاحة وغزارة علم، وسعة مدارك، وما يتمتعون به من إكبار للخلفاء والأمراء والوزراء، وغيرهم من العظماء، فأثر كل ذلك فيه تأثيراً بليغاً، وحبّب إليه العلم، ودفعه إلى الحذق بتحصيله، ولا شك أنه كما تأثر بالبيئة أثر فيها، إذ نبه الغافلين إلى مسائل علم التصريف، وما فيها من دقة وخفاء، وما لها من قدرة وتأثير في حياة اللغة العربية، وجمع أشتات مسائله في كتاب، ورتبها فيه ترتيباً محكماً يدل على صفاء ذهنه، وقوة تفكيره وغزارة علمه، وكان كتابه هذا هو أول كتاب وصل إلينا من علم التصريف، ككتاب سيبويه من علم النحو، في أن كلاً منهما أصل في علمه، هذا في النحو وهذا في التصريف[1].

ب- التأليف في المختصرات والشروحات:

ظهرت في هذا القرن مؤلفات في النحو، فيها طابع النضج والكمال، تتميز بإكمال ما فات الأوائل، وبشرح ما أجملوا، وتبسيط ما يستحق البسط، وتهذيب ما يستحق التهذيب، وباختصار ما ينبغي اختصاره[2]، ومن تلك المؤلفات:

- المختصر في النحو، لهشام بن معاوية الضرير (ت209هـ)[3].
- الأوسط في النحو. والمقاييس في النحو،لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش

---

[1] - المنصف في شرح التصريف. ابن جني. (315/3،316).

[2] - جهود النحاة في القرن الثالث الهجري. ص139 .

[3] - نزهة الألباء.ص 129. بغية الوعاة. (328/2).

(ت210هـ)[1].

- المختصر في النحو لأبي عمر صالح بن إسحاق الجرمي[2].
- المختصر في النحو، لأبي جعفر محمد بن سعدان الضرير (ت231هـ)[3].
- المختصر في النحو، والكافي في النحو، لأبي جعفر قادم بن محمد بن عبدالله (ت251هـ)[4].
- تفسير كتاب سيبويه، للمازني[5].
- شرح نكت سيبويه، لإبراهيم بن سفيان الزيادي (ت249هـ)[6].
- ولأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) مؤلفات كثيرة منها: الرد على سيبويه، شرح شواهد الكتاب، وغيرها[7].
- ولأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ) كتب كثيرة منها: الأوسط في النحو، والمصون في النحو[8].

هذه جملة قليلة من نحاة هذا القرن، وكانت مشاركاتهم في علم النحو ملحوظة، وكان الاجتهاد في علم النحو في هذا القرن ممتداً موصولاً منذ إن وجد، وكان هذا القرن

---

1 - بغية الوعاة. (590/1). وقد اختلف في سنة وفاته، فقيل (210، و215، و221) للهجرة. وانظر ترجمته. نزهة الألباء ص107 أخبار النحويين البصريين.ص39. طبقات الزبيدي. ص72. مراتب النحويين. 80.

2 - سبق الإشارة إلي ترجمته.

3 - أنظر ترجمته. بغية الوعاة (111/1). طبقات الزبيدي. ص139. نزهة الألباء. ص123. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. ص 120.

4 - بغية الوعاة.(140/1).طبقات الزبيدي. ص 138. نشأة النحو. ص120.

5 - سبق الإشارة إلي ترجمته.

6 - بغية الوعاة. (414/1). نزهة الألباء. ص157. مراتب النحويين. ص90 .

7 - بغية الوعاة. (269/1). نزهة الألباء. ص164. أخبار النحويين البصريين. ص75. مراتب النحويين. ص98. طبقات الزبيدي. ص101. العقد الثمين في تراجم النحويين. ص188. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. ص112.

8 - بغية الوعاة. (396/1). نزهة الألباء. 173. طبقات الزبيدي. ص141. مراتب النحويين ص131. العقد الثمين في تراجم النحويين. ص204.

نتيجة لجهد متصل في قرنين سبقاه، هذا إلى أن علم النحو في هذا القرن كان لا يزال موضع تقدير الخلفاء والأمراء، وكان تقدير هؤلاء الخلفاء والأمراء لعلمائه لا يقل عن تقديرهم له، فاختاروا لتأديب أولادهم نفراً من هؤلاء العلماء البصراء بالنحو وغيره من فروع العربية[1] .

ما نود الإشارة إليه هنا، هو ذهاب أغلب النحاة إلى التأليف في المختصرات، سواء أكانت في النحو، أم في كتاب سيبويه. ويبدو أن السبب الذي جعل العلماء يذهبون إلى المختصرات، هو عظمة كتاب سيبويه، فلقد كان لشهرته وعظمته وفضله، علماً عند النحويين، فاهتموا به جميعاً وقرأوه، وشرحوه واختصروه واهتموا بشواهده ومسائله، وكذلك فإننا لا نجد كتباً كثيرة تشمل النحو في القرن الثالث للهجرة ككتاب سيبويه، على الرغم من الاهتمام البالغ الذي أولاه الخلفاء والأمراء للعلم والعلماء، ويبدو أن السبب أيضاً هو وجود الكتاب، فقد كان يطلق عليه (قرآن النحو)[2]، ويقال لمن يقرأه (هل ركبت البحر؟ تعظيماً واستصعاباً لما فيه، وقيل لمن أراد أن يعمل كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي)[3]، لذلك على ما أظن، لجأ العلماء إلى الاختصار في النحو أو شرح ما كتب فيه، لعظمة الكتاب ومحتواه الذي جعل حتى الذين خالفوه يجلّونه ويعتمدون عليه، كالفراء (ت207هـ) مثلاً، الذي قيل عنه أنه مات وتحت رأسه كتاب سيبويه[4].

جـ - التأليف في الطبقات والأنساب:

لأبي العباس المبرد، كتاب (طبقات النحويين البصريين وأخبارهم)، وهو في الرجال، ويعد أول كتاب جاد به القرن الثالث الهجري[5]، حيث قيل أن المبرد كان

---

[1] - جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري. ص139 وما بعدها . بتصرف.

[2] - مراتب النحويين. ص73.

[3] - أخبار النحويين البصريين. ص39.

[4] - مراتب النحويين. ص105.

[5] - جهود علماء النحو. ص445.

أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه[1]، وكذلك للمبرد كتاب في الأنساب، وهو (نسب عدنان وقحطان)، إلا أنه لا يعتبر أقدم كتاب وصل إلينا في الأنساب، ويعد كتاب جمهرة الأنساب لأبي المنذر هشام بن الكلبي (ت206هـ)[2]، وهو أحد رجال هذا القرن، أقدم كتاب لأنساب العرب[3]، ونجد المبرد ينقل عنه، فيقول (ونسب ابن الكلبي قحطان إلى إسماعيل عليه السلام فقال: قحطان بن الهميسع بن تيمن بن نبت بن إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليه)[4]. وعد بذلك رجال أو علماء القرن الثالث هم أول من ألفوا بالأنساب والطبقات، وكان المبرد وهو من أشهر نحاة هذا القرن أول من ألف في الطبقات، والذي نعتبره جديداً مقارنةً بما ألّف عند نحاة القرن الثاني للهجرة.

د – التأليف في الخلاف النحوي:

شهد القرن الثالث الهجري شدة المنافسة بين مدرستي البصرة والكوفة، في شخص أبي العباس ثعلب، وأبي العباس المبرد، كان الأول زعيم نحاة الكوفة، وكان الثاني زعيم نحاة البصرة[5]، وكان بينهما ما يكون بين المتعاصرين من المنافرة، واشتهر ذلك حتى قال بعضهم:

كفى حزَناً أنّا جميعاً ببلــدةٍ ويجْمعنا في أرضها شرُّ مشهدِ
نروح ونغدو لا تَزاورَ بيننا وليس بمضروب لنا يومُ موعدِ
فأبداننـا في بلدة والتقاؤُنـــا عسيـرٌ كلقيـا ثعلب والمبــردِ[6]

---

[1] - مقدمة المقتضب. ص39 .

[2] - هو أبو منذر هشام بن محمد بن السائب العلامة الأخباري النسابة الأوحد، وله تصانيف جمة، يقال بلغت مائة وخمسين مصنفاً. سير أعلام النبلاء. (101/10).

[3] - مقدمة المقتضب. ص63.

[4] - نقلاً عن مقدمة المقتضب. ص 63، وانظر ما بعدها .

[5] - مدرسة الكوفة. المخزومي. ص 145 .

[6] - معجم الأدباء. (6/ 2680). وانظر مقدمة المقتضب. ص26 .

بدأ ثعلب هذه الخصومة بإرسال تلاميذه ليفضّوا حلقة المبرد في المسجد، أول قدومه بغداد، ويبدو أن ثعلباً كان يخشى أن يقدَم إلى بغداد من ينافسه الزعامة، أو يتغلب عليه فيظهر دونه، وقد كان المبرد منافساً قوياً اقتحم على ثعلب عرينه[1]. وقد كانت بينهما مناظرات كثيرة، وقيل (وكان محمد بن يزيد يحب أن يجتمع مع ثعلب، ويستكثر منه، فكان ثعلب يمتنع من ذلك، فقيل لمَ يفعل ذلك ؟ فقيل: أبو العباس محمد بن يزيد حسنُ العبارة، حُلو الإشارة، فصيح اللسان، ظاهر البيان، وأحمد بن يحيى مذهبه مذهب المعلمين، فإذا اجتمعا في محفل، حُكِم لهذا على الظاهر إلى أن يعرف الباطن)[2]. ومن تلك المناظرات التي جمعت بينهما، على سبيل الاستئناس، المناظرة التي جرت حين سألهما محمد بن عبد الله بن طاهر، قال "خبراني عن همزة بين بين ساكنة أم متحركة؟ قال أحمد بن يحيى: لا ساكنة ولا متحركة. قال ما تقول يا محمد (المبرد)؟ قلت: قوله لا ساكنة قد أقر أنها متحركة، وقوله ولا متحركة قد أقر أنها ساكنة، فهي ساكنة لا ساكنة متحركة لا متحركة! قال: فلم سمّيت بين بين ؟ فقلت: لأنها إذا خففت فقد جعلت بين الهمزة وبين ما منه حركتها "[3].

لقد قيل إن الخلاف لم يتطور ويتضح إلا بعد وفاة كل من، سيبويه والكسائي، والفراء والأخفش، حيث أخذ النحاة يعممون في أطلاق نسبة الرأي إلى صاحبه، فما قال الخليل ويونس والأخفش وسيبويه ينسب إلى البصريين، ولاسيما إذا جاء في (الكتاب)، وما قاله الكسائي والفراء ينسب إلى الكوفيين، على حين لا تجد في كتاب سيبويه كله إلا نقلاً واحداً في الصرف عن الكوفيين، وتجد نقولاً ثلاثة في القراءات؛[4] وهي شيء آخر لا صلة له بالخلاف النحوي، وكذلك لا ترى في معاني القرآن للفراء رأياً واحداً منسوباً إلى البصريين عامة، ولا عند الأخفش في معاني القرآن أيضاً، فقد كان هؤلاء ينسبون الرأي إلى صاحبه، لأن الخلاف المذهبي لم يتضح في أذهانهم

---

[1] - مقدمة المقتضب. ص 26.

[2] - طبقات الزبيدي. ص143.

[3] - مجالس العلماء.لأبي القاسم الزجاجي. ص96 . وانظر كذلك ص84، 86، 91، 94، 98 .

[4] - أنظر الخلاف النحوي. للحلواني. ص43.

بعد[1]. والأرجح أن ثعلباً ـ رأس نحاة الكوفة لزمنه ـ أول من ألح على ذكر آراء الكوفيين والبصريين مقروناً بعضها إلى بعض، وهو يستعمل في ذلك غير عبارة، فمرة يقول (قال سيبويه والخليل وأصحابهما)[2]، أو يقول (سيبويه وأصحابه)[3]، ومرة أخرى يقول (البصريون أو أهل البصرة)[4]، وينسب إلى الكوفيين أحياناً[5]، ويعد نفسه منهم[6]، وغالباً ما نجده يقابل بين آراء هؤلاء البصريين، وآراء الكسائي والفراء، حتى إنه يعلن بصراحة أن نحو الكوفيين هو نحوهما نفسه فيقول (وذهب أهل الكوفة الكسائي والفراء)[7].

أما معاصره المبرد فكان كالقدماء من نحاة الجيل السابق، فهو لا يشير في كثير من المواضع إلى آراء الكوفيين، وإن مرّ بمسائل الخلاف، وقد يذكر رأي الأخفش الذي يلتقي فيه بنحاة الكوفة دون أن يقرن ذكره إلى ذكرهم[8]، وربما كنى عنهم كناية، كأن يقول (وقد كان قوم من النحويين)، أو يقول (فإن قال قائل) [9]، وفي مواضع قليلة يقرن آراء أصحابه إلى آراء خصومهم ليرد عليهم، وقد ذكر لفظ (الكوفيين) مرة واحدة في كتابه المقتضب[10].

إذن كان ثعلب أول من ألح على عرض رأي المذهبين، بعضهما بجانب بعض، ثم جاء تلامذته وتلامذة المبرد فأخذوا عنه هذه السنة وزادوا فيها، وكانوا يكثرون في كتبهم من المفاضلة بين نحو المذهبين، مضيفين نحو ثعلب إلى نحو الكوفة الذي تمثل

---

1 - نفسه. ص(43، 44) بتصرف يسير.

2 - مجالس ثعلب. ص 42 .

3 - نفسه. ص586 .

4 - نفسه. أنظر ص 58، 178، 216، 249، 552، 590 .

5 - نفسه. ص106، 359 .

6 - نفسه. ص 178 .

7 - نفسه. ص359 .

8 - المقتضب. (30/1) .

9 - نفسه. (131/2) .و (3/2) .

10 - السابق. (155/2) .

قبله في نحو الكسائي والفراء، ونحو المبرد إلى نحو البصرة الذي حمله كتاب سيبويه قبله[1].

إن تطور الخلاف واتضاحه في هذه المرحلة، وشدة التنافس والتنازع والمناظرات بين المبرد وثعلب، جعل النحاة يذهبون إلى التأليف في الخلاف النحوي، وكان أول من ألف فيه، هو أبو العباس ثعلب[2]، وكان اسم كتابه (اختلاف النحويين)، ويبدو أنه يقصد الخلاف بين الكوفيين والبصريين، وذلك أن الخلاف في هذا القرن ولاسيما بين المبرد وثعلب قد بلغ أشده، وقد رد عليه ابن درستويه (ت347هـ)، إلا أن الكتابين لم يصلنا منهما شيء، وعلى الأرجح أن ابن درستويه انتصر للبصريين ضد ثعلب لأنه كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة[3]. ثم تبع كتاب ثعلب مؤلف آخر لابن كيسان (ت299هـ) وهو (ما اختلف فيه البصريون والكوفيون)، وقيل أنه كان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو، لأنه أخذ عن المبرد وثعلب[4]. ومن ثم صار الخلاف النحوي عنواناً لكثير من الكتب، وموضوعاً اهتم به العلماء الذين جاؤوا بعدهم، كابن النحاس (ت338هـ) وله (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين)[5]، وكتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات الأنباري (ت577هـ)[6]، ولأبي البقاء العكبري (ت616هـ) كتاب (التبيين عن مذاهب النحويين)[7]، وغير ذلك، ومن المحدثين أيضاً كتاب (الخلاف النحوي) لمحمد خير الحلواني، وغيره الكثير، ومازال الخلاف النحوي موضوعاً مهماً يتناوله الباحثون والدارسون إلى يومنا هذا.

---

1 - نقلاً عن الخلاف النحوي. الحلواني. ص (44 - 46) .

2 - سبقت الإشارة إلي بعض الكتب التي ترجمت له. في الصفحات السابقة.

3 - بغية الوعاة. (36/2) وهو عبدالله بن جعفر ولد سنة (258هـ) أحد من اشتهر وعلا قدره، وكثر علمه، جيد التصنيف، كان شديد الانتصار للبصريين، له من الكتب الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح وغيرها.

4 - بغية الوعاة. (18/1). وانظر نزهة الألباء.ص 178. طبقات الزبيدي. ص153.

5 - بغية الوعاة. (362/1).

6 - السابق. (86/2).

7 - السابق. (38/2).

ثانياً: القول في حركات الإعراب:

الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة، ونحو ذلك[1]، وهذا مذهب جميع النحويين إلا قطرباً[2]، وهو من رجال القرن الثالث الهجري، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، حيث جاء في قوله " لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، قد نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه، قولك: إن زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك، وكأن زيداً أخوك، اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه، قولك: ما زيدٌ قائمٌ، وما زيدٌ قائماً، اختلف إعرابه واتفق معناه، ومثله: ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان، ولا مالَ عندك، ولا مالٌ عندك، وما في الدار أحداً إلا زيدٌ، وما في الدار أحدٌ إلا زيداً ...، ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه، فلو كان الإعراب إذا دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله ...، وقال أيضاً: وإنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب الصلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان"[3].

---

[1] - أنظر: مسائل خلافية. للعكبري ص71. اللباب في علل البناء والإعراب. ص(55/1). الخصائص. (36/1).

[2] - الإيضاح. ص70. وانظر فصول في فقه اللغة. رمضان عبد التواب. ص371.

[3] - الأشباه والنظائر. للسيوطي. ص(92، 93) . وانظر الإيضاح. ص (70، 71).

هذا مذهب قطرب الذي يذهب إلى أن الإعراب لم يدخل لعلة، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان واستحساناً[1]،لأن المتكلم يصل بعض كلامه ببعض، وفي تسكين أواخر الكلم في الوصل كلفة، فحرك تسهيلاً على المتكلم[2]، وقال المخالفون له ردّاً عليه "لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليهن لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، وأيّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته ، فهو مخير في ذلك، وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم"[3]. وأكبر الظن أن قطرباً قد انفرد من بين القدماء بهذا الرأي، وأن القدماء الآخرين كانوا يذهبون إلى أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة، وكانوا يحتجون بأن الكلام لو لم يعرب لالتبست المعاني، ألا ترى أنك إذا قلت: ضرب زيد عمرو، وكلم أبوك أخوك، لم يعلم الفاعل من المفعول[4].

أما موقف المحدثين من دلالة الحركات على معانٍ إعرابية، وعدم دلالتها عليه، فإنه كموقف القدماء بالقول بأن الحركات دوال على معانٍ طارئة، وأقلهم لا يرى ذلك، فمن المحدثين على سبيل المثال والاستئناس، الذين يذهبون إلى دلالة حركات الإعراب على المعاني، الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة ومناهجها في دراسة النحو واللغة)، قال "إن مذهب الأكثرين هو الذي أخذ به النحاة في العصور المختلفة حتى العصر الحاضر، ولا أحسب أحداً من القدماء تشكك في وجود الإعراب في اللغة قبل الإسلام وبعده، حتى القرن الأول وأوائل القرن الثاني في الأقل، فالنصوص القرآنية، وقصائد الشعراء، وكلام المتقدمين فيما يعرض لرويّ القصائد من إقواء، وأقوال الفصحاء فيما يتعلق بحملهم على اللحن واللحانين، والقصص التي تروى عند البحث في نشأة النحو، وأعمال النحاة وما بنوا عليه

1 - مسائل خلافية. ص71.

2 - اللباب في علل البناء والإعراب. ص (55/1).

3 - الإيضاح. ص71.

4 - مدرسة الكوفة. للمخزومي. ص245.

دراستهم من اختلاف أحوال الكلمات حين تتألف الجمل، كل ذلك شواهد تأخذ بنا إلى القطع بوجود الإعراب"[1]. ومنهم أيضاً الدكتور فاضل السامرائي، في كتابه (معاني النحو) حيث قال "وكون الإعراب علماً على المعاني، هو الرأي المقبول الواضح البين، إذ لو كانت الغاية منه الخفة عند درج الكلام، ما التزمته العرب هذا الإلتزام، ومن أوضح الأمور على هذا، أنه إذا قرأ أحد قوله تعالى ﴿ **أنّ الله بريءٌ من المُشْركينَ ورَسولُهُ** ﴾(التوبة:3) بالجر لاختل المعنى وفسد، وقيل أن حادثة كهذه هي التي أدت إلى وضع النحو...، ثم أن أول حكايات ظهور اللحن على زمن أبي الأسود الدؤلي، تدل على أن الإعراب له أثر في المعنى. ومن يستطيع أن ينكر قوله تعالى ﴿ **إنَّما يَخشى اللهَ من عبادهِ العلماءُ** ﴾(فاطر: 28) لو أبدلت فيه حركة (الله) إلى الرفع، وحركة (العلماء) إلى النصب، لاختل المعنى وتغير إلى العكس تماماً "[2]. وقال صاحب كتاب (إحياء النحو) بعد أن ذكر رأي قطرب في حركات الإعراب " هو رأي ما بين الحركة والسكون، ولكنه يفضي إلى إبطال الإعراب، وإلى التوسع على كل قائل أن يحرك آخر الكلمة كما شاء في كل موضع، وذلك ما لم يقبله أحد من النحاة، وما أظن قطرباً كان وفياً لرأيه هذا إلى آخر ما يقتضيه"[3]. أما رأي المعارضين فيتمثل برأي الدكتور إبراهيم أنيس، والذي حاكى قطرباً فيما ذهب إليه قديماً، حيث رأى أن مفتاح السر في تفسير هذه الحركات هو ظاهرة الوقف، وذهب إلى أن الحركات الإعرابية ليس لها مدلول، وأن الحركات لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات

---

[1] - السابق. ص 248.

[2] - معاني النحو. ص (23،24).

[3] - إحياء النحو. إبراهيم مصطفى ص(51، 52). وقد تحدث عن حركات الإعراب (الضمة والكسرة والفتحة)، وعنده الفتحة ليست علامة إعراب، ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة. ص50 .

يحتاج إليها في الكثير من الأحيان، لوصل الكلمات بعضها ببعض[1]، ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن السكون هو الأصل، ويبين رأيه هذا على أساسين: أولاً: عدم وجود آثار إعرابية كافية في اللغات السامية الأخرى، غير العربية.

ثانياً: عدم وجود إعراب أو حركات إعرابية في اللهجات العربية المعاصرة. ثم يستنتج أن النحاة ابتكروا بعض ظواهر الإعراب ليتوصلوا إلى تعميمات قياسية، وليبرروا وجود الحركات تبريراً منطقياً معنوياً، في حين أن الحركات الإعرابية برأيه ليست ضرورية لإبراز المعنى، وقد وافق الدكتور أنيساً على هذا الرأي من المعاصرين فؤاد ترزي في كتابه (أصول اللغة والنحو)، فهو يرى أيضاً أن الحركات قد وجدت أصلاً لوصل الكلام، وأن الأصل التاريخي للكلمات العربية هو سكون الأواخر. وهو رأي قديم نادى به قطرب[2].

إن الإعراب هو من خصائص العربية، بل من أشد هذه الخصائص وضوحاً، وإن مراعاته في الكلام، هي الفارق الوحيد بين المعاني المتكافئة[3]، ولقد عبروا عن هذه الظاهرة بأساليب متنوعة، تنطق جميعاً بحقيقة واحدة، لعل أوفى خلاصة لتلك الآراء، قول ابن فارس (فأمّا الإعراب، فبه تُميَّز المعاني ويُوقف على أغراض المتكلمين. وذلك أنّ قائلاً لو قال: ما أحسنْ زيدْ، غيرَ معرب أو: ضربَ عمرْ زيدْ غير معرب لم يوقف على مراده، فإن قال: ما أحسنَ زيداً أو ما أحسنُ زيدٍ أو ما أحسنَ زيدٌ، أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرُقون بالحركات وغيرها بين المعاني. يقولون (مِفْتَح) للآلة التي يُفتح بها، و(مَفْتَح) لموضع الفتح، و(مِقَصّ) لآلة القص، و(مَقَصّ) للموضع الذي يكون فيه القصّ. و(مِحْلَب) للقدَح يُحلب فيه، و(مَحْلب) للمكان يُحتلب فيه ذواتُ اللبن...)[4].

وزاد ابن فارس هذه الظاهرة تقريراً وتوضيحاً بقوله في موضع آخر (من العلوم

---

[1] - نقلاً عن مدرسة الكوفة. ص 249.

[2] - علم اللغة المعاصر. د.يحيى عبابنة. د. آمنة الزغبي. ص 74، 75 .

[3] - دراسات في فقه اللغة. صبحي الصالح. ص117.

[4] - الصاحبي في فقه اللغة. ص143.

الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافِئَة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مَنْعوت، ولا تَعَجُّب من استفهام، ولا صَدْر من مصدَر، ولا نعت من تأكيد)[1].

إن ما نادى به قطرب حول حركات الإعراب، هو من الأنماط الجديدة في القرن الثالث الهجري مقارنة بما سبقه من النحاة بالقرن الثاني، ونجد أن رأيه هذا قد حاكى بعض المحدثين كما مر بنا، الذين ذهبوا إلى مثل رأيه، ومنهم من قال أن الإعراب لم يكن له وجود في اللغة العربية، أو أن العرب كانوا يسكنون أواخر الكلمات، أو كانوا يذهبون إلى أن علامات الإعراب ليست إلا أدوات استعين بها على إزالة الثقل الحاصل من إسكان الكلمات، وهذا الزعم يستند إلى تجاهل كثير من القرائن والدلائل القاطعة، التي أتى بها النحاة القدماء، كما هو واضح من خلال ما وصل إلينا من كتبهم.

ثالثاً: المسائل المشكلة والتمارين:

إن أول كتاب نحوي يصل إلينا ويضم مسائل وتمارين يُختبَر بها المتعلمون، هو كتاب المقتضب للمبرد، فقد جعل كتابه هذا يحتوي على كثير من المسائل والتمارين المشكلة والتي تحتاج إلى تفسير وتبيين، والتي يصفها محقق كتاب المقتضب بقوله (وهذه رياضة عقليّة عنيفة، وما أشبهها بلحم جمل غَثّ على رأس جبل وعر)[2].

وهذه الرياضة العقلية كما وصفها محقق كتابه، تدل على براعة المبرد وعقليته النادرة، حيث قيل فيه (كان من العلم وغزارة الأدب، وكثرة الحفظ، وحسن الإشارة، وفصاحة اللسان وبراعة البيان، وملوكية المجالسة، وكرم العشرة وبلاغة المكاتبة وحلاوة المخاطبة، وجودة الخط وصحة القريحة، وقرب الإفهام ووضوح الشرح، وعذوبة المنطق، على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه)[3].

---

[1] - السابق. ص43 .

[2] - مقدمة المقتضب. ص86.

[3] - طبقات الزبيدي. ص101.

ولقد اهتم أحد العلماء في القرن الرابع الهجري بالمسائل المشكلة في المقتضب، وهو سعيد الفارقي (ت391هـ) الذي ألف كتاباً بذلك وأسماه (تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب)[1]، وقال في مقدمة كتابه (لما رأيت توفر الرغبة من الناشئين في زماننا، وحرص المتوسطين من أهل الأدب في عصرنا على النظر في كتاب المقتضب، مع ضيق الزمان عن تعجيل شرح جميعه، وتشعب الأفكار في أمور تصد عن تفسير سائره ــ رأيت أن أفسر المشكل من مسائله التي جعلها في صدر كتابه، وقدمها في افتتاح خطابه، ليصونه بها عن ابتذال من لم تبلغ طبقته قراءة مثله، ويحوطه فيها من تلاعب من قصرت رتبته عن التشاغل بشكله، إذ كان كثير من الطالبين لهذه الصناعة قد رضى لنفسه منها أن يقول: قرأت كتاب فلان وأخذت عن فلان، غرضه تكثير الرواية، وهو أبعد الناس من الدراية، لا يتحاشى أن يقرأ كتاب سيبويه وهو بالمدخل أحقّ وأولى، وأخلق وأحرى)[2]. ولقد ضمن محقق كتاب المقتضب تفسير الفارقي لتلك المسائل في الهامش، ومن هذه المسائل التي جاءت في المقتضب، نذكر منها:

هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول: تقول: أعجبني ضربُ الضاربِ زيداً عبدَالله، رفعت (الضرب)؛ لأنه فاعل بالإعجاب، وأضفته إلى (الضارب)، ونصبت (زيداً)؛ لأنه مفعول في صلة الضارب، ونصبت (عبدالله) بالضرب الأول، وفاعله الضارب المجرور، وتقديره: أعجبني أن ضربَ الضاربُ زيداً عبدَالله. فهكذا تقدير المصدر. وهذه هي المسألة الأولى في تفسير الفارقي، وبسط فيها القول الفارقي[3]. ونجد المبرد في الغالب، يضع عنواناً لتلك المسائل فيقول مثلاً (ونقول في مسائل طوال يُمتحن بها المتعلمون: الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطِية درهماً القائمُ في داره أخوك سوطاً أكرم الآكلُ طعامَه غلامُه زيدٌ عمرًا خالدٍ بكراً عبدَالله أخوك. نصبت الضارب

---

[1] ـ وهو سعيد بن سعيد الفارقي أبو القاسم النحوي، أديب فاضل، عارف بالعربية، له مصنفات منها: تقسيمات العوامل والعلل، وتفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، قرأ على الربعي، وسمع بحلب من ابن خالويه، قتل في الموكب عند بستان الخندق بالقاهرة سنة (391هـ). بغية الوعاة. (584/1).

[2] ـ مقدمة محقق المقتضب. ص84.

[3] ـ المقتضب. (13/1). وانظر تفسير الفارقي في الهامش. وانظر كذلك. (16/1، 17، 18، 20، 21، 24، 25، 26).

بأكرم، وجعلت ما بعد الضارب في صلته إلى قولك: أكرم. فصار اسماً واحداً، والفاعل هو الآكل، وما بعده صلة له إلى ذكرك الأسماء المفردة. وهذه الأسماء المنصوبة بدل من الضارب، والشاتم، والمكرم. و(خالدٍ) المجرور بدل من الهاء في غلامه والمرفوع بدل من أحد هؤلاء الفاعلين الذي ذكرتهم. وتقديرها: كأنك قلت: أكرم الآكل طعامه غلامه الرجل الذي ضرب سوطاً رجلاً شتم رجلاً أكرم رجلاً أعطاه درهما رجلٌ قام في داره أخوك.

ولو قلت: أعجب ضرب زيدٍ غلامه خالداً عمراً بكرٍ لم يجز، لقولك: بكر وحده.

والمسألة - إذا حذفته منها - صحيحة. وذلك لأنك إذا قلت: أعجب ضرب زيدٍ غلامه خالداً عمراً نصبت عمراً بأعجب ونصبت خالداً فجعلته بدلاً من الغلام، فإن جئت ببكر فجررته فإنما تجعله بدلاً من الهاء في غلامه والهاء هي زيد، فقد أحلت حين جعلت زيداً بكراً، وفصلت بين الصلة والموصول.

ولو قلت: ظننت بناء الدار الساكنها المعجبه القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه معجباً بكراً كان جيداً، إذا جعلت معجباً بكراً هو المفعول الثاني في ظننت، ولم تذكر الباني. فإن ذكرت الباني جعلته اسماً قبل المفعول الثاني فرفعته، لأن قولك الساكنها صفة للدار وما بعده داخل في صلته، والصلة والموصول اسم واحد ألا ترى أنك تقول: جاءني عبد الله، ورأيت زيدا، فإنما تذكر بعد جاءني ورأيت اسما واحدا فاعلاً أو مفعولاً. وتقول: جاءني القائمُ إليه الشاربُ ماءَه الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدٌ فالقائم إليه اسم واحد وهذا كله في صلته)[1]. وقال في موضع آخر (نقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون: عُلِمَ المُدخِلُ المُدخِلَه السجنَ زيدٌ أخوه غلامُه المظنونُ الآخذَ دراهمَه زيدٌ. نصبت المدخله بالمدخل، ونصبت السجن؛ لأنه مفعول، ورفعت زيداً بأنه أدخله، ورفعت أخاه بالابتداء، وجعلت غلامه خبره، وهما جميعاً في موضع المفعول الثاني لعُلِمَ، والمظنون صفة للغلام، وفيه ضميره، والآخذ المفعول الثاني لمظنون وهو منصوب، وزيد هو الفاعل الذي أخذ، والدراهم منصوبة بالآخذ)[2].

---

[1] - المقتضب. (22/1) وما بعدها.

[2] - السابق. (59/4).وانظر: (105/3، 106)، (54/4، 60، 66، 67، 69، 71، 98، 99، 115، 116، 120، 123، 133، 135).

إن هذا النوع من التدريبات، وصل إلى قمته عند المبرد في هذا النوع من المسائل، والمهم هنا هو ملاحظة تطور التفكير النحوي، الذي تجاوز تحليل الوضع اللغوي المسموع، إلى افتراضات معقدة جاءت تطبيقاً للقواعد العامة التي أقرها النحو البصري، ويمكن مقارنتها بالتركيب اللاتيني[1]. وكما مر بنا في التمهيد من اهتمام بالغ وكبير بالعلماء والتوسع بشتى العلوم من خلال اجتذاب العلماء وإغرائهم بالأموال، والترجمة من الكتب اليونانية والهندية والفارسية وغير ذلك من الاهتمامات التي أولاها الخلفاء والوزراء والأمراء في القرن الثالث الهجري، وكان المبرد من أحد العلماء الذين حظوا بمكانة عند الخلفاء، ولاسيما المتوكل في (سر من رأى) وانتقاله بعد وفاة المتوكل إلى بغداد[2]، فمن الطبيعي أن يطلع أو يلتقي بالعلماء في قصور الخلفاء التي كانت مقراً لهم، مما يدعو ذلك إلى التأثر في أسلوب ومنهج الكتابة والتأليف عنده، من خلال البيئة العلمية المتنوعة والمحيطة به.

رابعاً: القول في الفواصل القرآنية:

الفاصلة مصطلح أطلقه العلماء على آخر الكلمة في الآية، وهي تقابل مصطلح القافية في الشعر، وسميت آخر كلمة في الآية فاصلة، لأنها تفصل ما بعدها عما قبلها، قال الزركشي (ت794هـ): "هي كلمة آخر الآية كقافية الشعر وقرينة السجع)[3]، وقال أيضاً (وتقع الفاصلة عند الاستراحة في الخطاب لتحسين الكلام بها، وهي الطريقة التي يباين القرآن بها سائر الكلام، وتسمى فواصل لأنه ينفصل عندها الكلامان، وذلك أن آخر الآية قد فصل بينها وبين ما بعدها ولم يسموها أسجاعا. فأما تسميتها فواصل، فلقوله تعالى: ﴿ **كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرآناً عربياً** ﴾ (فصلت:3)، وأما منع تسميتها أسجاعاً، فلأن أصلها من سجع الطير، فشرف القرآن الكريم أن يستعار

---

1 - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب. د.محمد المختار. ص 139 بتصرف.

2 - سبق الإشارة إلى الكتب التي ترجمت إليه. وانظر طبقات الزبيدي.ص 101 وما بعدها.

3 - البرهان في علوم القرآن. ص(53/1).

لشيء فيه لفظ هو أصل في صوت الطائر، ولأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في اسم السجع الواقع في كلام آحاد الناس، ولأن القرآن من صفات الله عز وجل، فلا يجوز وصفه بصفة لم يرد الإذن بها وإن صح المعنى، ثم فرقوا بينهما فقالوا السجع هو الذي يقصد في نفسه ثم يحيل المعنى عليه والفواصل التي تتبع المعاني ولا تكون مقصودة في نفسها "[1]. ثم فرق الزركشي بين الفاصلة والقافية، حيث قال " وخصت فواصل الشعر باسم القوافي لأن الشاعر يقفوها، أي يتبعها في شعره لا يخرج عنها، وهي في الحقيقة فاصلة لأنها تفصل آخر الكلام، فالقافية أخص في الاصطلاح، إذ كل قافية فاصلة ولا عكس، ويمتنع استعمال القافية في كلام الله تعالى، لأن الشرع لما سلب عنه اسم الشعر، وجب سلب القافية أيضاً عنه، لأنها منه وخاصة به في الاصطلاح، وكما يمتنع استعمال القافية في القرآن، لا تطلق الفاصلة في الشعر لأنها صفة لكتاب الله فلا تتعداه"[2].

إن فواصل الآيات القرآنية لم تأت مصادفة، وإنما جاءت مقصودة ومتناسبة مع سياق الآية، ومع ما قبلها وما بعدها، تناسباً لفظياً وتناسباً معنوياً، ولفاصلة الآية دور كبير في إحكام بناء الآية، في الشكل والمضمون، أو في اللفظ والمعنى، لأن منهج الآية في التقديم والتأخير، والحذف والزيادة، والفصل والوصل، لا يقوم على اعتبارات شكلية محضة، بل يتبع كذلك المعنى، فيسهم في إحكامه على أوثق وجوه الإحكام، وللفاصلة دور في الإحكام اللفظي للآية، وهو دور واضح شديد الوضوح، ولكن ليس هو مراد الفاصلة وحده، وإنما المراد تحقيق الإحكام المعنوي، فالأمران ملحوظان مرادان في فواصل الآيات، الإحكام اللفظي والإحكام المعنوي، والأول وسيلة وطريق إلى الثاني. والقاعدة الأساسية في فواصل الآيات، أن فاصلة الآية متوافقة مع كلماتها ومتناسبة مع موضوعها، وأن ختام الآية بالفاصلة يكون ختاماً موضوعياً متناسباً

[1] - السابق. ص(54/1).

[2] - نفسه. (58/1، 59) .

معها. آيات البشارة تختم بالرحمة، وآيات التهديد تختم بالترهيب، وآيات التخويف تختم بالرجاء، وآيات الحدّ والعقوبة تختم بالتوجيه والتذكير ...[1].

ومما يروي من الطرائف الهادفة، أن أعرابياً سمع قارئاً يقرأ آية، لكنه أخطأ في خاتمتها، وغير فاصلتها، حيث قرأ القارىء قوله تعالى ﴿ **فَإِن زَلَلْتُم مِن بعدِ مَا جَآءَتكمُ البَيِّنَاتُ فَاعلَموا أنَّ اللهَ عزيزٌ حكيمٌ** ﴾(البقرة:209)، أخطأ في قراءة الآية فختمها بجملة (واعلموا أن الله غفور رحيم)، فردّه الأعرابي وقال له: الله الحكيم لا يقول هذا، ولا يذكر المغفرة عند الزلل والخطأ، لأنه إغراء عليه)[2].

أول من اهتم بما سمي بـ(موسيقى الفواصل) هو الفراء، وهو أحد نحاة القرن الثالث الهجري، فقد تحدث عنها في أكثر من موضع من كتابه (معاني القرآن)، من ذلك تخريجه الحذف الوارد في الآية بأنه إنما كان بسببها، كما ورد في قوله تعالى ﴿**لَكم دينُكم وَلِيَ دين**﴾(الكافرون:6)، قال (... ثم قال (لكم دينكم): الكفر، (ولي دين): الإسلام. ولم يقل: ديني؛ لأن الآيات بالنون فحذفت الياء، كما قال ﴿ **فَهُوَ يَهْدِينِ . والّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِين** ﴾(الشعراء:18، 19)[3]، ففضل قراءة حذف الياء[4] على القراءة بإثباتها، وذلك لأن مراعاة رؤوس الآيات وموسيقاها لازمة، وحذف ياء المتكلم لا يصح إلا في رؤوس الآيات، وقد يخرج استخدام القرآن كلمات في الآية

---

1 - إعجاز القرآن البياني ودلائل مصدره الرباني. د. صلاح عبد الفتاح الخالدي. ص320.

2 - نفسه. ص (320، 321) .

3 - معاني القرآن. (297/3).

4 - قراءة (ولي ديني) بإثبات الياء في الوصل والوصل لنصر عن عاصم ويعقوب، وإثبات الياء في الوصل فقط، هي قراءة الحسن. (معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ج 619/10). وقراء إثبات الياء في آخر الأفعال من سورة الشعراء (في المتن)، ليعقوب وابن أبي إسحاق، وهي رواية نافع وذلك في الوصل. (معجم القراءات. ج431/6).

بدل أخرى أفضل منها وأكثر استعمالاً، بأنه إنما جاء لأجل موسيقى الفواصل، قال في قوله تعالى ﴿ **وَاللهُ أعلمُ بما يُوعُون** ﴾(الانشقاق:23)، قال (وقوله عزّ وجلّ (بما يوعون): الإيعاء، ما يجمعون في صدورهم من التكذيب والإثم، (والوعي) لو قيل: والله أعلم بما يعون، لكان صواباً، ولكنه لا يستقيم في القراءة)[1]. وقد تكون الفواصل سبباً في استخدام بناء معين، معدولاً عن أصله الذي يتم به المعنى، وذلك كاستخدام بناء (فاعل) لمعنى اسم المفعول وهو شائع، وقد عدل به عن (مفعول) لأجل الفاصلة وموسيقاها، قال في قوله تعالى ﴿**مِنْ مَّاءٍ دافِقٍ**﴾(الطارق:6)، قال (أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلاً، إذا كان في مذهب نعت كقول العرب: (هذا سرٌّ كاتمٌ)، و(همٌّ ناصبٌ)، و(ليلٌ نائمٌ)، و(عيشة راضية)[2]، وأعان على ذلك أنها توافق رؤوس الآيات التي هن معهن)[3]. وهذا قياس على ما كثر في كلام العرب، ومع هذا فليس هو بالأصل وإنما عدل به عنه لأجل الفواصل. وقد يفاضل بين القراءات ويرى أن التي تناسب الموسيقى الصوتية لرؤوس الآيات هي الأفضل، جاء ذلك في كلامه (وقوله ﴿**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**﴾ (الرحمن:29)، غير مهموز...، قال : أهمزه في كل القرآن إلّا في سورة الرحمن ، لأنه مع آيات غير مهموزات)[4]. ونرى انه رجح قراءة (شان) على (شأن)[5] وذلك بسبب الفاصلة القرآنية[6].

---

1 - معاني الفراء. (252/3). وفي المعاني ورد قول الفراء (والله أعلم بما يوعون) إلا أن خديجة الحديثي تظن أن المراد (يعون)، المدارس النحوية. ص174.

2 - وهي الآية (7) من سورة القارعة.

3 - معاني الفراء. (255/3).

4 - السابق. (116/3) .

5 - قراءة الجماعة بالهمز (شأن)، وقرأ أبو عمر وأبو جعفر وورش ومحمد بن حبيب عن أبي بكر عن عاصم (شان) بإبدال الهمزة ألفاً، وكذا قراءة حمزة بالوقف. (معجم القراءات. ج261/9).

6 - المدارس النحوية. خديجة الحديثي. ص (173، 174). بتصرف.

إن الفراء غالباً ما كان يعلل الحذف في رؤوس الآيات وعلاقته بالمعنى، فمشاكلة رؤوس الآيات وحدها، لا تكون سبباً لمجاراة الحذف في الآية حتى تتسق بما قبلها أو بما بعدها، وإنما يجب أن يقترن بهذا الوجه وجه آخر، وهو بيان المعنى ووضوحه، وكأن الفراء باقتران أحد هذين الشرطين بالآخر، يرجع الإعجاز ليس فقط إلى موسيقى الفواصل، بل إلى ملاحظة معنى الألفاظ، فالذي لاحظه الفراء من التوازن الشكلي بين رؤوس الآيات، لم يرد ذكره مفصلاً واضحاً في كتب السابقين[1]، ككتاب سيبويه مثلا، والذي تكلم عن الفاصلة القرآنية في (باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الآيات)، حيث قال (وجميع مالا يحذف في الكلام وما يختار فيه ألا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي، فالفواصل قوله عزّ وجلّ﴿ **وَاللّيلِ إذا يَسْرِ** ﴾(الفجر:4)﴿ **وَما كنّا نَبْغِ** ﴾(الكهف:65)﴿ **وَيومَ التّناد** ﴾(المؤمن:32)، ﴿ **وَالكبيرُ المتعالِ** ﴾(الرعد:9)، والأسماء أجدر أن تحذف إذ كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي)[2]، ونص سيبويه هذا يثير غير قليل من المشكلات أهمها، أن استشهاد سيبويه بقوله تعالى ﴿ **وَما كنّا نَبْغِ** ﴾ على أنه من الفواصل، هو مشكلة لأنه ليس رأس آية بحق، إلا أنها من مواضع الوقف الجائز، ولا ينطبق عليها شرط الفاصلة الداخلية كل الانطباق، إنما تدرج في الفواصل الداخلية من زاوية الاستراحة بعد الوقف في الأقل. وهذه المشكلات وغيرها[3]، تفيد أن مصطلح الفاصلة لم يستقر نهائياً آنذاك، حتى إذا جاء الفراء، حيث نجده استخدم عدداً من المصطلحات للدلالة على نهايات الآيات، وقد عرض للفاصلة من خلال

[1] ـ المصنفات الأولى في معاني القرآن (أبو عبيدة، الفراء، الأخفش) والدراسات الصرفية والنحوية، أطروحة الدكتوراه. أعدها : ياسر محمد خليل الحروب. جامعة القديس يوسف. بيروت. 2002. ص794 .

[2] ـ الكتاب لسيبويه. (185/4).

[3] ـ أنظر ما ذكره محمد الحسناوي في كتابه (الفاصلة في القرآن) حول قول سيبويه وردود العلماء. ص 35.

مصطلحات في معانيه هي: رؤوس الآيات[1]، وفصول[2]، وآخر الآية[3]، أو آخر الحرف أو أواخر الحروف[4]، وبهذا فإن الفراء يعد رائداً في هذا المبحث وصاحب سبق إلى نظرة جديدة ناقشها العلماء من بعده ما بين مؤيد ومعارض.

خامساً: التفكير الفلسفي:

عرف الفلسفة الخوارزمي بقوله " هي مشتقة من اللفظ اليوناني (فيلا سوفيا)، ومعناها محبة الحكمة، فلما أعربت قيل (فيلسوف)، ثم اشتقت الفلسفة منه، ومعنى الفلسفة، علم حقائق الأشياء والعمل بما هو أصلح "[5].

لقد ارتبطت دراسة الفلسفة عند المسلمين بحركة الترجمة، لأن معظم الكتب الفلسفية كانت بلغات غير عربية، خاصة اللغة اللاتينية، لذلك كانت الدراسات الفلسفية قبل العصر العباسي قليلة جداً، لأن حركة الترجمة كانت محدودة، فلما تطورت أعمال الترجمة، تطور معها الفكر الفلسفي، وكان العصر الذهبي لحركة النقل والترجمة في عهد المأمون، الذي أنشأ داراً للترجمة، وشجع على ترجمة الكتب الفلسفية والفلكية والرياضية والعلمية، وبلغ اهتمامه بهذا العمل، أن خصص جوائز لمن يقومون بذلك، واهتم بجمع الكتب والحصول عليها بوسائل كثيرة، ففي الصلح الذي عقده مع الروم سنة (214هـ)، وضع في شروط الصلح أن يقوم الروم بتسليمه مكتبة من مكتبات القسطنطينية. وأخذ المسلمون بالاطلاع على الفلسفة اليونانية، وحاول بعض مفكريهم الاستفادة من أساليب فلاسفة اليونان في الجدل والمنطق، للرد على مجادليهم من اليهود والنصارى، أو في تفسير بعض آيات القرآن الكريم، فأدى ذلك إلى ظهور علم الكلام، الذي استخدم للدفاع عن الإسلام بالجدل والعقل والمنطق، وكانت المعتزلة من أبرز الفرق الكلامية التي اعتمدت على العقل في المسائل الدينية، خاصة ما يرتبط

---

1 - معاني الفراء. (176/2).

2 - نفسه. (43/1، 44).

3 - السابق. (16/1).

4 - السابق. (200/1، 201). نقلاً عن الفاصلة في القرآن من ص 34إلى ص 38 بتصرف.

5 - مفاتيح العلوم. الخوارزمي. ص83.

بصفات الله تعالى، وخلق القرآن، وكان فلاسفة المسلمين قد تأثروا تأثراً كبيراً بالفلسفة اليونانية، فعكفوا على دراسة كتب سقراط وأفلاطون وأرسطو، وتناولوها بالشرح والنقد والمقارنة البناءة. واختلف منهج المتكلمين عن منهج الفلاسفة، فالمتكلمون كانوا يطرحون الحقيقة على أنها أمر مسلم به، ثم يتجهون للبرهنة عليها، أي يتخذون الإيمان بالله والتمسك بأركان الدين، ثم يعملون على إثبات ذلك بالأدلة العقلية، أما الفلاسفة فإنهم يبدؤون من الصفر، ثم يستخدمون العقل خطوة خطوة للوصول إلى الحقيقة، بمعنى أنهم ينظرون إلى كافة الحقائق نظرة مجردة من أي إحساس ديني، ثم يطبقون أساليب العقل والمنطق على كل منها، حتى يصلوا إلى الحقيقة. وكان من أشهر فلاسفة المسلمين، أبو يوسف يعقوب الكندي (ت260هـ)، وكان يلقب بفيلسوف العرب، وكان مقرباً للمأمون والمعتصم، وحاول بفلسفته أن يوفق بين أرسطو وأفلاطون، وكان متأثراً بفلسفة المعتزلة، وفلسفة اليونان وخاصة أرسطو، وكان عالماً بالطب والحساب والمنطق والهندسة والنجوم[1].

إن العالم النحوي في تلك المرحلة التي ازدهرت فيها العلوم، وتَرجَمة كثير من الكتب اليونانية وغيرها، وظهور الفرق الكلامية والفلسفية، كما مر بنا، قد تأثر تفكيره في هذه البيئة المحيطة به، وقد نجد بعض العلماء ينتمي لأحدى هذه الفرق كالمعتزلة مثلاً، فقد قيل عن الفراء: (أنه كان عالماً بالخلاف وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها، وعارفاً بالطب والنجوم، متكلماً يميل إلى الاعتزال، وكان يتفلسف في تصانيفه، ويستعمل فيها ألفاظ الفلاسفة، وكان بينه وبين ثمامة بن الأشرس[2] أحد أئمة المعتزلة صحبة، وقد بدأت بينهما يوم تصدى الفراء للاتصال بالمأمون وتردد إلى بابه، فلما كان ذات يوم بالباب ثمامة، قال: فرأيت له صورة أديب وأبهة أدب، فجلست إليه وفاتشته عن اللغة، فوجدته بحراً، وعن النحو فوجدته نسيج وحده، وعن الفقه فوجدته فقيهاً عارفاً باختلاف القوم، وفي النجوم ماهراً، وبالطب خبيراً، وبأيام

---

[1] ـ أضواء على تاريخ العلوم عند المسلمين. د. محمد حسين محاسنة. ص (222- 224). بتصرف.

[2] ـ وهو العلامة أبو معن النميري البصري المتكلم من رؤوس المعتزلة القائلين بخلق القرآن، وكان نديماً ظريفاً صاحب ملح، اتصل بالرشيد ثم المأمون. سير أعلام النبلاء. (10/ 203).

العرب وأخبارها وأشعارها حاذقاً، فقلت من تكون؟ ما أظنك إلا الفراء، فقال: أنا هو. قال: فدخلت فأعلمت أمير المؤمنين بمكانه، فاستحضره وكان سبب اتصاله)[1]. ثم أن تقريب المأمون إياه، مما يؤيد ميله إلى الاعتزال، لأن موقف المأمون من المتكلمين وتقريبه أتباع المعتزلة معروف، لأنه كان منهم وكان شديد التعصب لمذهبهم، وكان ممن قال بخلق القرآن[2].

لقد تركت الفلسفة الكلامية أثراً في تفكير الفراء، فالراصد أقواله يحس بجلاء ما في آرائه النحوية، وتفسيراته لوجوب الإعراب، من أثر التفكير الفلسفي، فلا يزال يقلب المسألة على وجوهها المختلفة، ويعلل كل وجه منها، شأن العالم الذي يفترض في المسألة الواحدة فروضاً متعددة، ويجري تجاربه على كل فرض منها على حدّة، ليصل إلى الغرض الذي قصد إليه[3]. ومثال ذلك في معانيه قوله (فإذا جئت إلى العطوف التي تكون في الجزاء وقد أجبته بالفاء كان لك في العطف ثلاثة أوجه إن شئت رفعت العطف مثل قولك : إن تأتني فإني أهل ذاك ، وتؤجرُ وتحمدُ ، وهو وجه الكلام. وإن شئت جزمت ، وتجعله كالمردود على موضع الفاء. والرفع على ما بعد الفاء. وقد قرأت القرّاء ﴿ **مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ** ﴾ (الأعراف:186)، رفعاً وجزماً[4]. وكذلك ﴿**إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوها وَتُؤْتُوهَا الْفُقَراءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ**﴾(البقرة:271)، جزماً ورفعاً[5]. ولو نصبت على ما تنصب عليه عطوف الجزاء إذا استغنى لأصبت كما قال الشاعر:

---

[1] - معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. ص(2813/6، 2814).

[2] - مدرسة الكوفة. المخزومي. ص124.

[3] - السابق. ص137.

[4] - قرأ عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحفص ويعقوب (يذرُهم) بضم الراء، وقرأ حمزة والكسائي وهبيرة عن حفص عن عاصم (يذرْهم) بسكون الراء. (معجم القراءات ج226/3).

[5] - قرأ (ويكفر) بالرفع. ابن عامر وحفص عن عاصم والأعمش، وقرأ الحسن بالجزم. (معجم القراءات. ج395/1).

فإن يهلكِ النعمانُ تُعْرَ مطيّةٌ   وتخبأ في جوفِ العياب قُطُوعُها[1]

وإن جزمت عطفاً بعد ما نصبت تردّه على الأوّل ، كان صوابا كما قال بعد هذا البيت :

وتنحِطْ حصانٌ آخر اللّيل نحطةً   تقصّم منها - أو تكادُ – ضُلُوعها[2]

وهو كثير في الشعر والكلام. وأكثر ما يكون النصب في العطوف إذا لم تكن في جواب الجزاء الفاء ، فإذا كانت الفاء فهو الرفع والجزم.

وإذا أجبت الاستفهام بالفاء فنصبت فانصب العطوف، وإن جزمتها فصواب. من ذلك قوله في المنافقين ﴿**لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ**﴾ (المنافقين:10)

رددت (وَأَكُنْ) على موضع الفاء لأنها في محلّ جزم إذ كان الفعل إذا وقع موقعها بغير الفاء جزم. والنصب على أن تردّه على ما بعدها ، فتقول :

(وأكون) وهى في قراءة عبد اللّه بن مسعود (وأكون) بالواو، وقد قرأ بها بعض القرّاء. قال : وأرى ذلك صوابا)[3].

ولم يكن الفراء وحده ممن تأثر بالفلسفة والفرق الكلامية، من نحاة هذا القرن، فنجد كذلك محمد بن المستنير قطرب الذي كان يميل إلى مذهب المعتزلة[4]، وكذلك الأخفش الذي قيل عنه (أنه كان معتزلياً، وكان أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل)[5]، ونجد الأخفش في كتابه معاني القرآن قد تأثر بمذهب المعتزلة في تفسيره للقرآن الكريم[6]، وقد تميز المبرد وهو من نحاة هذا القرن أيضاً، ببراعة الجدل والمناقشة، ويصور لنا ذلك أحسن تصوير في أول لقاء جمع المبرد مع الزجاج

---

[1] - البيت للنابغة الذبياني. ديوانه. ص82 .

[2] - المصدر السابق. نفس الصفحة.

[3] معاني الفراء. (86/1، 87). وانظر. (134/1). ومدرسة الكوفة. المخزومي.ص 137.

[4] - نزهة الألباء. ص77 .

[5] - بغية الوعاة. (590/1).

[6] - أنظر مقدمة معاني القرآن للأخفش. ص16 وما بعدها. وانظر فصل المنهج من هذا البحث. (أسلوب الأخفش) فقد بيناه بالأمثلة.

(ت310هـ)[1]، حيث قال للمبرد: (أتأذن ـ أعزك الله ـ في المفاتشة؟ فقال له أبو العباس: سَلْ عما أحببت، فسأله عن مسألة فأجاب فيها بجواب أقنعه، فنظر الزجاج في وجوه أصحابه متعجباً من تجويد أبي العباس للجواب، فلما انقضى ذلك، قال له أبو العباس: أقنعت بالجواب؟ فقال: نعم، قال: فإن قال لك قائل في جوابنا هذا كذا، ما أنت راجع إليه؟ وجعل أبو العباس يوهن جواب المسألة ويفسده، ويعتل فيه، فبقى الزجاج سادراً لا يُحير جواباً، ثم قال: إن رأى الشيخ ـ أعزه الله ـ أن يقول في ذلك، فقال أبو العباس: فإن القول على نحو كذا، فصصح الجواب الأول وأوهن ما كان أفسده. فبقى الزجاج مبهوتاً، ثم قال في نفسه: قد يجوز أنه كان حافظاً لهذه المسألة مستعداً للقول فيها، فسأله عن مسألة ثانية، ففعل المبرد ما فعله بالمسألة الأولى، حتى سأله أربع عشرة مسألة يجيب عن كل واحدة منها بما يقنع، ثم يفسد الجواب ثم يعود إلى تصحيح القول الأول)[2].

لقد تأثر كما نرى علماء هذا القرن بالكتب الفلسفية والفرق الكلامية، وانعكس هذا التأثر في مؤلفاتهم وتفردهم بمسائل خاصة، خالفوا بها من سبقهم ومن عاصروهم، وهذا وإن يدل، فإنه يدل على موسوعيتهم الثقافية، وعقليتهم المتطورة، واطلاعهم على الثقافات والكتب الأخرى التي ترجمت في عصرهم، ونجد أن تفكيرهم النحوي قد تأثر بتلك الثقافات، وكان يميل إلى الجدل والفلسفة، على العكس ممن سبقهم من النحاة كسيبويه والكسائي، وقد قيل عن سيبويه أنه (ينهج في دراسة النحو منهج الفطرة والطبع، يدرس أساليب الكلام في الأمثلة والنصوص، ليكشف عن الرأي فيها صحة وخطأ، أو حسناً وقبحاً، أو كثرة وقلة، لا يكاد يعرف معرفاً، أو يلتزم مصطلحاً، أو يفرع فروعاً، أو يشترط شروطاً على نحو ما نرى في الكتب التي صنفت لعهد ازدهار الفلسفة واستبحار العلوم)[3]، وقيل عن نحو الكسائي (أنه يختلف عن نحو الفراء من حيث الشكل والمضمون، أما الشكل فالكسائي في نحوه كان

1 - أنظر ترجمته طبقات الزبيدي. ص111 .

2 - طبقات الزبيدي. ص109 .

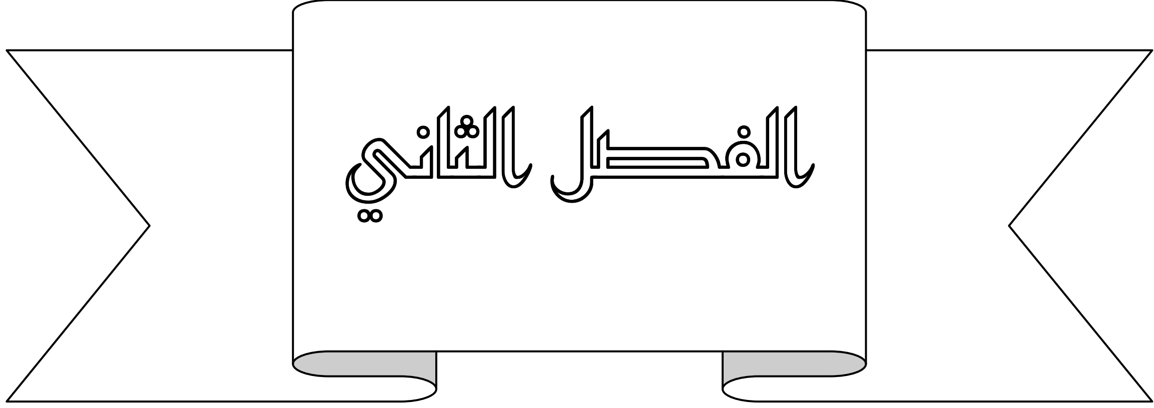
3 - سيبويه إمام النحاة. النجدي ناصف. ص163.

يحتذي منهج المحدثين والقراء، وكان أبعد ما يكون عن التأثر بالتفكير الفلسفي، فلم نعرف له صحبة مع أحد المتكلمين، ولا اتصالاً بآرائهم، ولم نلمس في نحوه أي أثر للتفكير الكلامي ...، وكان الفراء من المتكلمين، وكان ينحو في مصنفاته منحى الفلاسفة كما قيل عنه، وقد ترك ذلك في نحوه ظلاً واضح المعالم، تمثل في تعليله القضايا النحوية وفلسفة الإحكام ...)[1].

لذلك كان التفكير الفلسفي لدى نحاة القرن الثالث الهجري، من الأنماط الجديدة التي اتسم بها هذا القرن، مقارنة بما سبقهم من النحاة كسيبويه والكسائي، والذي اتسم منهجهما في دراسة النحو، بطابع الفطرة والبعد عن الفلسفة ومذهب المتكلمين.

---

[1] - مدرسة الكوفة. ص 141 .



ملامح التجديد في المنهج في القرن الثالث الهجري

- توطئة
- التأليف والتبويب
- الأسلوب
- الشاهد

  - القرآن والقراءات
  - الحديث
  - كلام العرب (شعراً ونثراً)

توطئة:

يتناول هذا الفصل ملامح أو إشارات لمناهج علماء النحو في القرن الثالث الهجري، معتمداً بصورة كبيرة على أهم كتبهم التي وصلت إلينا، وهي (المقتضب، معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش)، وما استجد عندهم مقارنةً بالكتاب، وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول، منهج نحاة القرن الثالث في التأليف والتبويب، مضيفاً للعلماء أعلاه منهج ثعلب في التأليف وطريقة تبويبه كتابه، والقسم الثاني، أسلوبهم وعباراتهم في طريقة عرضهم لمؤلفاتهم، والقسم الثالث هو الشاهد، ويتضمن موقفهم من القراءات والحديث وكلام العرب (شعراً ونثراً)، مشيراً في ذلك كله إلى موقف سيبويه ومنهجه بذلك. ومن الطبيعي أن لكل عالم منهجاً خاصاً به ينتهجه في عرض مادته، ولكل أسلوبه الخاص الذي يتبعه لكي يوصل ويوضح ما يريده، ولكل عالم عقليته المستقلة التي تجعله أن يتفرد بمسائل خاصة به عن غيره ويخالف بها شيوخه وعلماءه الذين تعلم منهم، ومع هذا فإنهم قد يتشابه منهجهم مع البعض، وذلك لأن هدفهم هو الحفاظ على لغة القرآن الكريم، ونمو النحو العربي وبيان قواعده، حتى لا يسود اللحن لغة القرآن.

أولاً: التأليف والتبويب:

لابد من الإشارة قبل الخوض في منهج التأليف والتبويب، لدى نحاة القرن الثالث الهجري، إلى منهج سيبويه (ت 186هـ)، وهو من أعلام القرن الثاني الهجري، ويتمثل ذلك في كتابه الذي أطلق عليه الناس قديماً (قرآن النحو)[1]، وكان كتاب سيبويه أعظم كتب النحو قدراً وأشملها إحاطة، وقد صنفه صاحبه شاباً، وفي صدر الحياة الفكرية في الإسلام[2]، والمعروف أن سيبويه رحمه الله توفي قبل أن يقرأ الكتاب على أحد، وإنما قرأه الناس من بعده على أبي الحسن الأخفش(ت110هـ)[3]، فقد ورث رحمه الله علم سيبويه، وكان طريق الناس إليه، كما ورث سيبويه علم

---

[1] - مراتب النحويين. أبو الطيب اللغوي. ص 73 . وانظر مقدمة الكتاب. (1/ 24) .

[2] - سيبويه إمام النحاة. النجدي ناصف. ص 133 .

[3] - أخبار النحويين البصريين. السيرافي . ص 39 - 40 .

الخليل وكان طريق الناس إليه[1]. وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله، علماً عند النحويين، فكان يقال بالبصرة (قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنه كتاب سيبويه، وقرأ نصف الكتاب، ولا يُشك أنه في كتاب سيبويه، وكان محمد بن يزيد المبرد إذا أراد مُريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه، يقول له: هل ركبت البحر؟ تعظيماً له واستصعاباً لما فيه، وكان المازني يقول: من أراد أن يعمل كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه، فليستحي)[2]، ولقد بلغ من إعجاب أبي عمر الجرمي (ت225هـ) أنه كان يقول (أنا مذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه)[3].

فموضوع الكتاب إذن جليل، بل من أجل الموضوعات شأناً وأكبرها خطراً، وقد صنع له سيبويه في الكتاب أعظم ما يصنع عالم لموضوعه، إذ آتاه حقه من التقصي والاستيعاب ومن الدرس والنقد، وجهد ما أسعفه الجهد الكبير، والعقل المستنير، لتحرير المسائل وترتيب الموضوعات، حتى استحق كتاب في النحو والصرف أن يكون الكتاب، واستحق به هو أن يكون في النحويين الإمام[4]. وقد عرف كتاب سيبويه من قديم الدهر، إلى يومنا هذا، باسم الكتاب أو كتاب سيبويه، ومن المقطوع به تاريخياً، أن سيبويه لم يسمَه باسم معين، على حين كان العلماء في دهره ومن قبل دهره يصنعون لكتبهم أسماء، كالجامع والإكمال لعيسى بن عمر[5]، والعين والشواهد للخليل[6]. وللكتاب منهج واضح بناه سيبويه وحدده ونظمه، ورتب عليه العلوم التي ضمها هذا الكتاب، وإن خلو الكتاب من مقدمة يشرح فيها سبب التأليف أو زمانه أو مصادره، أو سبب اتباعه هذا المنهج في التأليف، ومن خاتمة يبين فيها نتائج بحثه، لا يعني خلوَه من منهج منظم جارٍ على أسلوب منطقي، رتبت فيه مواد الكتاب وأبوابه،

---

1 - سيبويه إمام النحاة . ص 131 .

2 - أخبار النحويين البصريين. ص 39 .

3 - نقلاً عن مقدمة الكتاب . (1/ 24) .

4 - سيبويه إمام النحاة . ص 191 .

5 - أنظر ترجمته في نزهة الألباء. ص 28 .

6 - نفسه. ص 48 .وانظر مقدمة الكتاب . ص (24/1) . وسيبويه إمام النحاة. ص 128 .

وقدم فيه منه ما نراه يستحق التقديم من الأبواب والبحوث، التي تعد مدخلاً لأبواب الكتاب الأخرى، والذي يتضح للناظر فيه أنه عدَ علوم العربية البارزة ثلاثة، هي النحو والصرف والدراسات الصوتية، وعلى هذا الأساس رتب كتابه، فجاء الجزء الأول من هذا الكتاب من طبعة بولاق وأول الجزء الثاني، خاصاً بموضوعات النحو المستقلة، وجاءت بعدها موضوعات هي مما يدرس دراسة نحوية وصرفية، وهي أبواب النسب والتصغير وجمع التكسير، ووضع بعدها ما يتعلق بالصرف من أبنية الأفعال وما يشتق منها ومصادرها، وختم الكتاب بأبواب في الدراسة الصوتية من الإبدال والإعلال والإمالة والوقف والإدغام، وكان هذا الترتيب واضحاً منطقياً دالاً على عقلية سيبويه التنظيمية، وعلى إحساسه بتميز البحوث النحوية عن الصرفية عن الصوتية، ولم يكن الترتيب والتنظيم المنهجي واضحاً في هذا فقط، وإنما اتضح أيضاً بما جعله بداية افتتح به الكتاب من أبواب لا بد من جعلها سابقة لغيرها، لأنها مقدمات لما سيجيء بعدها، مما يرتكز عليها ويقوم بها، لهذا بدأ كتابه بـ (باب علم ما الكلم من العربية)، قسم فيه الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وتبع هذا الباب آخر سماه (باب مجاري أواخر الكلم من العربية)، ذكر فيه أحوال الإعراب وهي أربعة، الرفع والجر والنصب والجزم، وأحوال البناء وهي أربعة، الفتح والكسر والضم والوقف، وبين أقسام الكلام الذي تدخله علامات الإعراب وهي الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربعة، الهمزة والتاء والياء والنون ...، وأن النصب والرفع والجر والتنوين معها تقع في الأسماء، في حين يلحق الفعل المضارع الرفع والنصب والجزم، وهو في هذا كله يمثل لكل نوع، أما علامات البناء فتقع في الأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم، ما ليس باسم وفعل مما جاء لمعنى ليس غير، نحو: سوف وقد، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى[1]. ومثل هذا بأمثلة واضحة محددة، وبين بعدها علامات بناء الماضي وسبب بنائه على الفتح لا السكون، وبين أنَ الوقف للأمر، نحو: اضربْ، وذكر علة اختصاصه بالوقف،

[1] - أنظر ذلك في الكتاب. (1/ 12 إلى 15). نقلاً عن المدارس النحوية. خديجة الحديثي. ص 82 - 83 .

وتابع تمثيله لهذه الأنواع التي تعرب بالحركات أو تبنى[1]، ثم انتقل إلى ما يعرب بعلامات نائبة عن الحركات، وذلك المثنى وعلل الأحوال التي جاء عليها رفعاً ونصباً وجراً، ولماذا كانت الألف والياء والمفتوح ما قبلها وبعدهما نون مكسورة[2]، وأعقبه ما جمع على حدّ التثنية والزائدتين اللتين تلحقانه ومثل هذا وعلله أيضاً[3]. وتحدث بعد الانتهاء من علامات هذه الأسماء، عن علامات إعراب الفعل المضارع إذا لحقته علامة التثنية أو الجمع، وفصل فيها وفي كون نونها تابعة لنون الاسم المشابه لها، وزاد عليه ما ألحقت به علامة التأنيث للمخاطبة وعلل فتح نونها، وذكر حكم النون في هذه الأفعال التي سميت فيما بعد (الأفعال الخمسة)، في حالات الرفع والنصب والجزم ومثل لها، ثم تحدث عن علامات إعراب الممنوع من الصرف، وهو في خلال ذلك يذكر أصولاً نحوية، منها قوله: اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء وهي الأولى وهي أشدّ تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون وإنما هي من الأسماء. وقوله: واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشدّ تمكناً ...، واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول، وهو أشدّ تمكناً وإنما يخرج التأنيث من التذكير...، ذكر هذه الأصول جميعاً ليبين أنواع الممنوع من الصرف وعلل المنع فيه[4]. ثم عقد باباً تحدث فيه عن ركني الجملة الأصليين وهما (المسند والمسند إليه)، وبين فيه ما يشمل المبتدأ والخبر وما يدخل عليه من رافع أو ناصب، والفعل والفاعل، وتكلم على باب (اللفظ للمعاني)، ذكر فيه ما اتفق لفظه واختلف معناه، وما اتفق لفظه ومعناه، وما اختلف لفظه ومعناه، ثم باب (ما يكون في اللفظ من الأعراض)، ذكر فيه ما يحذف لعلة تصريفية أو إعرابية...، وبعده (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)، ذكر فيه ما يصح لفظاً وله في الخارج واقع يطابقه أو لا يطابقه وما لا يصح لفظاً...،

---

[1] - أنظر في ذلك الكتاب . (1/ 16 - 17) .

[2] - نفسه. (1/ 17 - 18) .

[3] - السابق. (18/1) . نقلاً عن المدارس النحوية. ص 83 - 84 .

[4] - نقلاً عن المدارس النحوية. ص 84 . وانظر ذلك في الكتاب من ص (1/ 19 إلى ص 23) .

وختم هذه الأبواب التي عدها مقدمة لأبواب الكتاب النحوية والصرفية والصوتية بـ (باب ما يحتمل الشعر)، مما لا يجوز في النثر من حذف أو زيادة بمد أو غيره، أو استعمال أصل متروك، أو مخالفة الأصل وإجراء الوصل مجرى الوقف، واستخدام الظروف استخدام الأسماء، وكثير من الأمور التي جاز وقوعها في الشعر ولم تجز في النثر[1]. ومما يدل على أن هذه الأبواب جميعاً كانت مقدمات للكتاب، أنه ابتدأ بعدها مباشرة أبواب الكتاب الأصلية، كباب الفاعل للفعل اللازم والمتعدي إلى اثنين أو ثلاثة ...، وهكذا مضى في ذكر أبواب النحو وبعدها أبواب الصرف ثم أبواب الدراسات الصوتية، وختمه بـ(باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطّرد)، كقولهم: (بلْحارث)، و(مِسْتَ) في (مسِسْت)، و(علْماء بنو فلان) في (على الماء بنو فلان)[2]، وأمثالها من عبارات وأبنية متفرقة جرت فيها تغييرات غير قياسية، وبهذه انتهى الكتاب[3].

أما عناوين الأبواب وموضوعات الكتاب، فإننا نجد هذه التسميات للأبواب والموضوعات يختلف بعضها عما نعرفه في الكتب المتأخرة، في حين اشتهر بعضها الآخر وعرف كما جاء عليه في الكتاب، وبقي مستعملاً على اختلاف الأزمنة وتعاقبها، كما نجد عنوانات قد طالت عند سيبويه واختصرها النحويون المتأخرون بكلمتين، مثل ما نعرفه اليوم بـ(أن وأخواتها)، فقد عنون لها سيبويه بعنوان استخدم فيه الشرح والتمثيل لكي يقربها من ذهن المتعلم ويوضحها له[4]. وقد يكون الموضوع غير متميز ولا متحدد، ولا اتضحت معالمه والمقصود منه، ولهذا نجده يعد له أبواباً متعددة بحسب نوع ما مثله، فتتكرر الأبواب وتختلف والموضوع واحد، وذلك يتضح في بحثه لما سمي فيما بعد (التمييز)، فقد تحدث عنه في (باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة)، و(باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا

---

[1] - السابق. ص 84 - 85 . وانظر في ذلك الكتاب. ص (1/ 23 إلى 26) .

[2] - الكتاب (4/ 481 إلى 485) .

[3] - انظر المدارس النحوية. ص 85 .

[4] - الكتاب. (131/2) .

هو هو)، و(باب هذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو)[1]، وجاءت أبواب أخرى من الكتاب عنواناتها مختصرة مفهومة، إلا أنها على هيئة عبارة، ولم تكتسب معناها الاصطلاحي بعد، وذلك تسمية (باب ظن وأخواتها) (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى)[2]،وأطلق على ما سمي فيما بعد (المفعول المطلق) (باب ما يكون من المصادر مفعولاً)[3]، ومنها ما ثبت المصطلح الذي وضعه سيبويه في كتابه، كباب النداء والندبة والترخيم[4]وغيرها[5]. ويبدو أن سبب عدم استقرار المصطلحات وعنوانات الأبواب عنده، أن النحو لم يوضع قبل سيبويه الوضع النهائي، وأن العلم مازال حديثاً، ومازالت بحوثه بحاجة إلى استقرار ووضوح ...، ومع هذا فقد رأيناه مبوباً منظماً، ذا منهج واضح، مازال المؤلفون في النحو والصرف ينهجون على منواله، وينهلون من موضوعاته وما جاء فيه من آراء[6].

أما في القرن الثالث الهجري، فكان أشهر كتاب نحوي وصل إلينا في تلك الحقبة، هو كتاب (المقتضب)، ويعد من أهم الكتب التي عالجت مسائل النحو والصرف وما يتبعها من دراسة صوتية بعد كتاب سيبويه، فقد عالج مسائل هذين العلمين من غير أن يخلطها ببحوث أدبية أو لغوية، كما فعل في كتابيه (الفاضل والكامل)[7]. فالمقتضب صنعة شيخ من شيوخ العربية الذين حملوا لواءها، ورفعوا منارها في القرن الثالث الهجري، ألفه أبو العباس وقد تأصل تفكيره، ونضجت ثقافته، واستوت معارفه؛ لذلك كان أنفس مؤلفاته وأنضج ثمراته، وكان المرآة الصادقة التي تجلو مذهبه النحوي في صورة معبرة واضحة القسمات، بينة الملامح[8].

---

1 - أنظر بالتسلسل السابق. (117/2)، (118/2)، (120/2) .

2 - أعلاه. (118/1) .

3 - نفسه . (228/1) .

4 - أنظر بالتسلسل. الكتاب(182/2)، (220/2)، (239/2) .

5 - أنظر تفصيل ذلك ، المدارس النحوية . خديجة الحديثي. ص 91 .

6 - نفسه.

7 - السابق. ص 96 .

8 - مقدمة المقتضب. (5/1) .

لقد جعل المبرد كتابه المقتضب قائماً برأسه، مستغنياً بنفسه، فلم يشر فيه إلى غيره، ولما ألف كتابه (الكامل) بعد (المقتضب)، وضمنه صدراً من مسائل النحو، ما أحال إلا إليه، ولا أشار إلا إليه، وكان يفخم أمره فيقول: قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح في الكتاب (المقتضب)، فلم يذكره إلا مسبوقاً بلفظة الكتاب[1]. وقد كان لكتاب سيبويه وآرائه أثر ظاهر في جميع أبواب النحو ومسائله، وبحوث الصرف التي فيه، فقد اعتمد المبرد اعتماداً كبيراً عليه، وإن خالفه في بعض المسائل والفروع والآراء، وزاد عليه تحديد بعض الأبواب، ولمّ بعض المتشابهات تحت عنوان واحد مستقر، وقد بين الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة فيه هذا التأثر، فاهتم بذكر نصوص كتاب سيبويه في كل مسألة عرض لها المبرد، وإثباتها في هوامش المقتضب ليبين مدى اعتماد المبرد عليه، وليتضح الاختلاف بين آرائهما، ولا سيما مارد به المبرد على سيبويه، وكان للأستاذ عبد الخالق هدف آخر في الربط بين نصوص الكتابين، يبينه بقوله (ثم أن كتاب سيبويه والمقتضب أقدم وأضخم ما وصل إلينا من كتب النحو والصرف، فالربط بينهما تسجيل لخطوات نشأة النحو وتدرجه في القرنين الثاني والثالث الهجري، وفي ذلك كشف عن منابع المقتضب ومصادره، كما يعتبر ذلك دعامة قوية للدراسات المقارنة)[2]. وقد بلغت شواهد المقتضب التي أخذها من الكتاب (380) شاهداً، وبلغ مجموع ما أورده المحقق من نصوص الكتاب التي تضمنها التعليق على المقتضب (1550) نصاً[3]. وتميز المقتضب بمميزات متعددة منها، أن المبرد وقف في مسائل سيبويه مواقف منها:

1- أنه لجأ فيه إلى اختصار عبارات سيبويه، ومثال ذلك، قال سيبويه (يكون على مثال (فعْلَلِلٍ) في الصفة، قالوا: قهْبَلِس، وبحْمَرِشٌ، صَهْصَلِقٌ، ولا نعلمه جاء اسماً)[4]. وقال المبرد في المقتضب (ويكون على (فعللِلٍ) نعتاً، وذلك قولهم:

---

1 - نفسه.

2 - نفسه. (6/1) وانظر المدارس النحوية . 97 .

3 - مقدمة المقتضب. (1/6 - 115).

4 - الكتاب (302/4) .

عجوز جحْمرش، وكلب نخورش)، قال المحقق: وقد أخطأ في هذا الاختصار، فقد جاء سيبويه بثلاث كلمات صحيحة، استخدم المبرد منها واحدة وأضاف أخرى أخطأ فيها وهي (نخورش)، لأنها رباعية مزيدة بحرف[1].

2- أنه جاء بآراء كان سيبويه قد سبقه إلى القول بها، إلا أنه لم يشر إلى سيبويه أو ينسبها إليه، وربما لم يتنبه عليها، من ذلك: إجازته تصحيح عين اسم المفعول من الأجوف الواوي، نحو: مقوول، في ضرورة الشعر، ونفى أن يكون قد قال به النحاة البصريون السابقون، حيث قال (فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء، هذا قول البصريين أجمعين ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة)[2]، ولم يستنكر سيبويه مجيء الواو على الأصل[3].

3- أنه تابع سيبويه في أحد قولين قال بهما في كتابه، ولم يشر إلى الآخر، فقال النحويون أن المبرد خالف سيبويه، من ذلك: أن سيبويه جعل علة منع الصرف من الصفات، مثل (عطشان) و (سكران) مشابهة الألف والنون لألفي التأنيث الممدودة، وعدد وجوه هذا الشبه[4]، وقال في موضع آخر بأن النون بدل من الهمزة[5]، وتابعه المبرد في القول الثاني، وذهب إلى أن النون بدل من الهمزة، فنسبت إليه مخالفة سيبويه في القول الأول، ولم ينتبهوا على أنه تابع له في قول هذا[6]. وعلى أن القولين نتيجتهما واحدة، لأن كون الألف

---

[1] - أنظر المقتضب . (68/1). ونفسه قول المحقق. الهامش (9) . وانظر المقدمة. (120/1) . والمدارس النحوية. ص 99 .

[2] - نفسه. (102/1) .

[3] - الكتاب. (4/ 355 - 348 - 349). وانظر قول عبد الخالق في هامش(2) الصفحة أعلاه. وانظر المدارس النحوية. ص 99 .

[4] - الكتاب (215/3 - 216) .

[5] - نفسه. (240/4) .

[6] - مقدمة المقتضب. (123/1) . والمدارس النحوية. ص 99 .

والنون تقابلان ألفي التأنيث الممدودة، ومعناه أن الألف التي قبل النون تقابل الألف التي قبل الهمزة، وأن النون تقابل الهمزة[1].

4- أنه يذكر بعض الموضوعات في كتابه مرتين أو أكثر، ومثال ذلك قوله (ولـ(إذا) موضع آخر، وهي التي يقال لها (حرف المفاجأة)، وذلك قولك: خرجت فإذا زيد، وبينما أسير فإذا الأسد؛ فهذه لا تكون ابتداء وتكون جواباً للجزاء كالفاء، قال الله عز وجل ﴿ **وإنْ تَصبْهُم سيِّئة بما قدّمت أيْديهم إذا هم يَقْنِطون** ﴾(الروم:36) لأن معناها قنِطوا، كما أن قولك: إن تأتني فلك درهم؛ إنما معناه: أعطك درهماً)[2]. وفي موضع آخر قال (فأما إذا التي للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر، والاسم بعدها مبتدأ، وذلك قولك: جئتك فإذا زيد، وكلمتك فإذا أخوك ...، وهذه تغني عن الفاء وتكون جواباً للجزاء، نحو: إن تأتني إذا أنا أفرح، على حدّ قولك: فأنا أفرح)[3]. وعلى هذا فإن الواضح من هذين النصين الأخيرين، أن المبرد بتسميته (إذا) في النص الأول حرف المفاجأة، إي أداة، وتشمل الحرف والاسم المتضمن معنى الحرف، ظرفاً كان أم اسم استفهام أو شرطاً أو غيرهما، فيرد بهذا المعنى القول الأول إلى القول الآخر[4].

وعلى الأغلب سار المبرد على خطى سيبويه في بحثه لعلوم العربية الثلاثة، النحو والصرف والأصوات اللغوية، فقد تحدث عن أبواب نحوية كثيرة، وإن لم تكن كل أبواب النحو، وتحدث عن موضوعات علم الصرف كالمجرد والمزيد، وأبنية مما في الأسماء والأفعال، وحروف الزوائد وأماكن زيادتها، والصحيح والمعتل من الأفعال

---

1 - المدارس النحوية. ص 99 - 100 .

2 - المقتضب. (57/2 - 58) .

3 - نفسه . (178/3) . وانظر (274/3) .

4 - مقدمة المقتضب. (124/1 - 125). وانظر المدارس النحوية. ص 100 ..

وأبنيتها، وتحدث في خلال ذلك عن أبنية اسم الفاعل والمفعول وغيرهما من المشتقات منها، وعن جمع ما يجمع من هذه الأسماء، معتلة العين أو اللام وما يحدث فيها من تغيير بقلب أوحذف أو غيرهما من صور الإبدال والإعلال، وعن غيرها من الموضوعات الصرفية، وتكلم عن الإدغام وما يتبعه من دراسات لمخارج الحروف، ومواضع الإدغام في الفعل وغيره وفي الكلمة والكلمتين، وعلى الإبدال في الحروف الصحيحة عند الإدغام والإعلال في الحروف المعتلة وأنواعه، وهي عين المواضع الصرفية والصوتية التي في كتاب سيبويه، إلا أن سيبويه كان أكثر تنظيماً وأحسن تبويباً لموضوعات هذه العلوم في كتابه، فجاءت موضوعات النحو أولاً، ولم يتحدث عن موضوعات أخرى، إلا بعد أن أتى على مسائل النحو وأبوابه جميعها، حيث تحدث عن موضوعات الصرف، وختم كتابه بموضوعات صوتية كالإعلال والإبدال والإدغام وما إليها، أما المبرد فلم يكن له منهج واضح في بحثه لموضوعات هذه العلوم، فلم يتبع طريقة سيبويه، ولا جرى على طريقة واضحة في ترتيب موضوعات كتابه، وكأنه أخلاط من هذه وتلك بلا تمييز بينها، ولا فصل المتشابهات منها في مواضع الكتاب، وإنما كان يتحدث عما يعني له الحديث عنه، وهو وإن تحدث عن موضوعات نحوية لا نحس بينها من الترابط ما أحسسناه في الكتاب، فأبواب الفعل مشتتة، وأبواب المبتدأ والخبر ونواسخه تفرقت في أكثر من جزأين، وهذا سبب نفور الدارسين منه وإعراضهم عنه، لأن قراءته متعبة مشتتة لذهن المتعلم، ولم يكتف بهذا وإنما كان يعقد أبواباً في مسائل عويصة مشكلة بين أن وآخر يمتحن بها الدارسين[1]. ونجد بعض الاختلاف في عناوين المقتضب عما كانت عليه في كتاب سيبويه، إذ تحدد بعضها مثل باب (إياك في الأمر)، وهو عند سيبويه (ومن ذلك أيضاً قولك: إياك والأسد، وإياي والشر ...)، و(باب من التسعير)، وكان اسمه (ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ...)، و(باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال)، وقد رأينا سيبويه يعنون لها بما يقرب من عشرة أسطر، واتضحت عنده بعض الأبواب مثل (باب التبيين والتمييز)، و(النكرة والمعرفة)،

[1] - أنظر مثال ذلك في المقتضب. (22/1) . و (59/4) .

و(باب المفعول الذي لم يذكر فاعله)، وهو أوضح من عنوان سيبويه (باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول)[1].

ومن أهم الكتب التي وصلت إلينا من علماء القرن الثالث الهجري، كتاب (معاني القرآن) للأخفش، والذي فيه كثير من آرائه ومسائله النحوية والصرفية، التي إن جمعناها يصبح كتاب نحو يفوق كثيراً من كتب النحو والصرف التي ألفت بعده, كما تقول محققة كتابه الدكتورة هدى محمود " ولقد وجد الأخفش سبيله في النص القرآني، وجدّ في توجيهه الإعرابي للآيات متسعاً لبث كل هذه الآراء والمباحث النحوية والصرفية، فلو جمعنا ما في كتاب الأخفش من مسائل النحو والصرف ورتبناها أبواباً حسب أي من كتب النحو لوجدنا أنه لم يترك باباً من أبواب الكتب التي أفردت للنحو والصرف إلا أورده، ولخرج لنا كتاب نحو الأخفش يفوق كثيراً من كتب النحو والصرف التي ألفت بعده، وإن كثرة ما نقل عنه من آراء نحوية لأكبر دليل على الاعتداد بهذه الآراء والمباحث التي تؤلف في مجموعها كتاب نحو للأخفش"[2].

كان الأخفش الأوسط إمام العربية، يقول (ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلا عرضه علي، وكان يرى أنه أعلم به مني، وأنا اليوم أعلم به منه)[3]، وفضل ثعلبُ الأخفشَ على غيره، ويشير إلى سعة علمه، حيث يقول (وهو أوسع الناس علماً) ويرى المبرد (أنه أحفظ من أخذ عن سيبويه)[4]، حيث يعد الأخفش الأوسط من أكابر النحويين البصريين، وكان له دور كبير في حفظ نحو البصريين وإقرائه، فهو الذي تكلم على كتاب سيبويه وشرحه وبينه، وهو معظّم في النحو عند البصريين والكوفيين أيضاً، قال فيه الكسائي (لم يكن في القوم ـ يعني البصريين ـ أعلم من الأخفش، نبههم على

---

1 - نقلاً. المدارس النحوية ص 100 - 101 - 102 .

2 - مقدمة معانيه (26/1) .

3 - معجم الأدباء. (1375/3) .

4 - نزهة الألباء. ص 108 .

عُوار الكتاب وتركهم)[1]، وأشار شوقي ضيف إلى عظم دور الأخفش وأثره في النحو العربي وفضله عليه، وذلك من ناحيتين: الأولى، أنه هو الذي روى كتاب سيبويه، والناحية الأخرى، أن الأخفش هو الذي فتح أبواب الخلاف على سيبويه[2].

ويعد كتاب الأخفش (معاني القرآن) كتاباً مهماً، عني فيه مؤلفه إلى تفسير القرآن الكريم وشرح آياته شرحاً شاملاً، تناول فيه الظواهر النحوية والصرفية التي تسهم في جلاء معاني الآيات ووضوحها، بالإضافة إلى إبرازه مظاهر الإعجاز الأسلوبي القرآني، وذلك بدراسته لظواهر تتعلق ببناء الجملة والتراكيب في القرآن، وما يعتريها من حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير، وما يصحب تلك الظواهر من دلالات، وزيادة على ذلك جاء معاني القرآن تفسيراً اهتم بجوانب لغوية لمفردات مشكلة وردت في آيّ القرآن، ولكن اهتمام مؤلفه في النحو كان أكبر من اهتمامه بالتفسير اللغوي، إذ فصل لنا الأخفش الحديث حول القضايا الإعرابية للآيات، وخرج بأقوال وآراء تخالف ما جاء به غيره من النحاة، ومن ذلك، زيادة حرف الجر (من) في الإيجاب[3]، وجواز إعمال (أنْ) الزائدة[4]. وغيرها[5]. وما هذا إلا دليل على استقلال الأخفش بآرائه، وسعة علمه، وعمق تفكيره وأصالة مسائله، والتي كان لها دور كبير في إثراء النحو العربي والنهوض به.

رتب الأخفش مواد كتابه (معاني القرآن)، فقد ظهر لنا ذلك عندما عنون بعض المسائل النحوية والصرفية الواردة في سورة البقرة فقط، فهو يسمي الباب ويورد في الآية التي هو بصدد شرحها، ثم يورد ما يماثلها من نواحي التوجيه النحوي أو الصرفي، وهذه هي عنوانات أبوابه حسب ترتيبه: هذا باب من المجاز، وباب الاستثناء، وباب الدعاء، باب الفاء، باب الإضافة، باب المجازاة، باب تفسير (أنا

---

[1] - مراتب النحويين . ص 80 .

[2] - المدارس النحوية. شوقي ضيف . ص 94، 95 . بتصرف .

[3] - معاني الأخفش. (276/1) .

[4] - نفسه. (194/1).

[5] - أنظر . أطروحة الدكتوراه. أعدها ياسر محمد الحروب. بعنوان. المصنفات الأولى لمعاني القرآن (ابو عبيدة، الأخفش، الفراء) والدراسات الصرفية والنحوية. جامعة القديس يوسف. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. بيروت. 2002 .

وأنت وهو)، باب الواو، باب اسم الفاعل، باب إضافة الزمان إلى الفعل، باب التأنيث والتذكير، باب (أهلٍ وآلٍ)، باب الفعل، باب زيادة (من)، باب من تفسير الهمز، باب (إنّ وأنّ)، باب من الاستثناء، باب الجمع، وباب اللام[1] ، ولم يمض في هذا المنهج في كل السور القرآنية، واكتفى بتلك الأبواب، ولو استمر بها لكان أفضل وأسهل وأيسر على المتعلم والقارئ. ولم يتناول الأخفش في معانيه جميع آيات السور القرآنية، بل نجده لم يتناول سورة أو سورتين من القرآن، كسورة الضحى وسورة الشرح، ولم يبتدأ بمقدمة أو تمهيد، وابتدأ كتابه بالقول (أسمٌ، لأنك تقول إذا صغرته سُمَيٌّ، فتذهب الألف ...)[2]، وكذلك فإن الأخفش لم يهتم بترتيب الآيات، فنراه مثلاً في سورة البقرة، يفسر الآية (35)[3]، ثم ينتقل لتفسير الآية (126)[4]، وبعدها يذهب لتوجيه الآية (42)[5]، ويتناول بعدها الآية (36)[6]، وغيرها كثير[7].

إلا أن كتاب معاني القرآن للأخفش، يبقى مصدراً أصيلاً وثميناً بمحتواه، يثري به العلماء والباحثون مؤلفاتهم على اختلاف اختصاصاتهم، من تفاسير وكتب لغوية ونحوية وصرفية.

يبدو أن علم النحو كان جديداً على الناس في ذلك الوقت (القرن الثاني وأوائل القرن الثالث للهجرة)، لذلك كان العلماء ينهجون منهجاً جديداً باستخدام علم النحو في تفسير القرآن[8]، وهذا ما نراه واضحاً من خلال مؤلفاتهم، كمعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن للفراء، فقد بناه مؤلفه على التفسير، وكان يتضمن الكثير من آرائه النحوية

---

1 - معاني الأخفش. حسب الترتيب (61/1، 64، 65، 65،76، 81، 83، 87، 89، 92، 94، 98، 101، 105، 106، 116، 122، 124، 126) .

2 - السابق (3/1).

3 - نفسه. (65/1) .

4 - (68/1) .

5 - (71/1) .

6 - (73/1) .

7 - أنظر مثلاً في معانيه (218/1 - 219)، (1/ 229 - 230)، (1/ 240 - 241)، (257/1 - 258)، (1/ 277 - 278)، (290/1 - 291)، (1/ 293 - 294) ...إلخ .

8 - المدارس النحوية. خديجة الحديثي .ص 163 . بتصرف .

على المذهب الكوفي، وبين فيه إعراب ما يشكل إعرابه من الآيات القرآنية، حيث قال فيه مهدي المخزومي (قد حشا تفسيره بكثير من التفسيرات اللغوية لشرح غريب القرآن، وبكثير من الآراء النحوية على المذهب الكوفي لإعراب ما يشكل إعرابه من آياته، موضحاً آرائه بكثير من النقول عن العرب، بسماعه هو ممن وثق به من فصحاء العرب ...، ومستشهداً لأقواله بكثير من القراءات وشواهد الشعر، التي صحت روايتها عنه)[1]. ولعل هذا الكتاب هو المصدر الذي صدرت عنه كتب النحو التي تحمل آراء الفراء النحوية، والمنبع الذي استقى منه تلاميذه وأتباع المذهب الكوفي، وقد تناهت إلى أبي العباس ثعلب نسخة من هذا الكتاب، كان يُمِلّها على أصحابه، ونرى أبا بكر الأنباري يأسى لعدم سماعه كتاب الفراء عن أبي العباس ثعلب، لذلك نراه يقول (وما أسيت على شيء كما أسيت على تركي السماع لكتاب المعاني للفرّاء، من أبي العباس أحمد بن يحيى، وإنما كان يقطعني عنه الحديث)[2]. لذلك يعد معاني الفرّاء كتاباً مهماً في علوم العربية، يعول عليه العلماء والباحثون للاستفادة من مسائله النحوية والصرفية واللغوية، والتي ساهمت في تطور النحو العربي وإثراء مسائله.

إن المشهور لعنوان كتاب الفرّاء هو (معاني القرآن)، إلا أننا نجد عنواناً آخرَ له وهو(تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه)[3]، ونجد الفرّاء لم يعتمد على نسخة أو كتاب في تأليف معانيه، بل أملاه من حفظه وحمله عنه أصحابه الذين لازموه، كما يقول راوي كتابه (هذا كتاب فيه معاني القرآن، أملاه علينا أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ـ يرحمه الله ـ عن حفظه من غير نسخة، في مجالسه أول النهار من أيام الثلاثاوات والجمع في شهر رمضان، وما بعده من سنة اثنتين، وفي شهور سنة ثلاث، وشهور من سنة أربع ومائتين)[4]. ولم نجد في كتاب الفراء مقدمة أو تمهيداً، كما هو الحال في معاني الأخفش والكتاب لسيبويه، ونحن لا نقلل من شأن علمائنا

1 ـ مدرسة الكوفة ومناهجها. المخزومي . ص 133 .

2 ـ طبقات الزبيدي. ص 137 ترجمة سلمة بن عاصم. وانظر. عن مدرسة الكوفة ومناهجها. ص 133 .

3 ـ معاني الفراء . (1/1) .

4 ـ نفسه.

العظام إذ بدأوا كتبهم من غير تمهيد أو مقدمة، أو شرح لمنهجهم، لأن طبيعة التأليف كما تبدو في وقتهم كانت على هذا النسق. لذلك نجد الفراء يباشر في بداية كتابه بتفسير لفظة (اسم) من بسم الله الرحمن الرحيم، من سورة الفاتحة، حيث قال (فأول ذلك اجتماع القرّاء وكتاب المصاحف على حذف الألف من (بسم الله الرحمن الرحيم)، وفي فواتح الكتب، وإثباتهم الألف في قوله ﴿ **فسبِّح باسمِ ربِّكَ العظيم** ﴾ (الواقعة:74)[1]. ولم يتناول الفراء جميع آيات القرآن، ولم يهتم بتفسير الآيات حسب الترتيب، وتابع الأخفش في ذلك، فنراه مثلاً في سورة البقرة، يفسر الآية (41)، وينتقل بعدها إلى الآية (36)[2]، ومثل ذلك في معانيه كثير[3].

لقد تميز الفرّاء بفكر ثاقب وبعقلية فذة في دراساته النحوية، من خلال كتابه معاني القرآن، وقد أضاف إلى النحو العربي ومسائله إضافات واسعة، وجعلت للنحو الكوفي خصائص وميزات ينفرد بها عن مسائل المدرسة البصرية ومصطلحاتها النحوية، وقد قيل فيه (لولا الفراء لما كانت اللغة لأنه حصلها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية كانت تتنازع، ويدعيها كل من أرد)[4]، ووقف الفراء عند المسائل النحوية والصرفية ودعمها بالشواهد والأقوال، ثم خلص إلى قواعد راسخة، وأتى بزيادات في تلك المسائل لم يقف عليها غيره من النحاة، منها: إضافة (إذا) مفردة أو مركبة مع (ما) إلى الأسماء الموصولة[5]، وأضاف إلى معاني (هل) أنها تكون بمعنى (قد)[6]، وتأتي بمعنى (ما)[7]، ومجيء (إلا) بمعنى (الواو)[8]، وذهب إلى أن

---

[1] - السابق. (1/1 - 2).

[2] - نفسه. (30/1 - 31)

[3] - أنظر مثلاً (1/ 50). (58/1 - 59 - 60)، (1/ 64 - 65)، (1/ 89 - 90)، (1/ 111 - 112)، (5/2)، (2/ 52- 53)..إلخ.

[4] - نزهة الألباء. ص 81 .

[5] - أنظر مثال ذلك في معانيه. (138/1 - 139)، (177/2) .

[6] - أعلاه. (213/3).

[7] - نفسه. (4/1) .

[8] - (89/1 - 90) .

(لولا) ترفع الاسم الذي بعدها[1]، وغيرها[2]. ونرى الفراء أحياناً يهتم بمعاني الألفاظ التي يتعلق أكثرها بالغريب، من ذلك ما قاله في تفسير (المن والسلوى)، و(الجبت والطاغوت والنقير)، و(العصف والبركان)[3]، ولم يقف الفراء عند ذلك بل تعداه إلى استحداث مصطلحات نحوية جديدة أو تغيير مصطلحات كان قد أوجدها النحاة من قبله[4]، واهتم الفراء أيضاً في الألفاظ والمعاني، وطبقها في الإعراب، ومن العلماء من قدمه بذلك على سيبويه وفضله، كأحمد بن يحيى ثعلب، لأنه يرى أن سيبويه عمل العربية على المعاني وترك الألفاظ، والفراء عمل العربية على الألفاظ والمعاني، فبرع واستحق التقدمة، وذلك كقولك: مات زيدٌ، فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول: مات زيداً، لأن الله الذي أماته، ولكنك عاملت اللفظ فأردت: سكنت حركات زيد[5]. وهذه كانت لمحات عن منهج الفراء في مجال التأليف والتبويب، من خلال كتابه (معاني القرآن)، الذي كان له الفضل على كثير من العلماء، المفسرين منهم والكاتبين في معاني القرآن ومجازه ومشكله وغريبه، وكذلك اللغويين والنحويين، ويعد كتابه مصدراً مهماً من مصادر النحو العربي، والذي ساهم في إثرائه والنهوض به.

أما أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، فقد فاق من تقدم من الكوفيين وأهل عصره، وكان من أشهر النحاة في القرن الثالث الهجري، و(كان من الحفظ والعلم وصدق اللهجة والمعرفة والغريب ورواية الشعر القديم ومعرفة النحو على مذهب الكوفيين على ما ليس عليه أحد، وكان يدرس كتب الفراء والكسائي درساً، ولم يكن يعلم مذهب البصريين، ولا مستخرجاً للقياس، ولا مطالباً له، وكان يقول: قال الفراء وقال الكسائي، فإذا سئل عن الحجة والحقيقة في ذلك، لم يغرق في النظر)[6]. ولولا حفظه لكتب الفراء والكسائي وآرائهم النحوية، لكان واحداً من هؤلاء الكوفيين الرواة

---

1 - (404/1) .

2 - أنظر في ذلك بالتفصيل. مدرسة الكوفة. ص 316 وما بعدها .وانظر المصنفات الأولى لمعاني القرآن. ياسر الحروب .

3 - بالتسلسل. (37/1 - 38)، (273/1)، (113/3 - 114) .وانظر كذلك (3/ 117) .

4 - أنظر مبحث المصطلحات من هذه الرسالة .

5 - طبقات الزبيدي. ص 131 .

6 - نفسه. ص 141 .

والحفظة، إذ يقول المخزومي (والذي لا شك فيه هو أن ثعلباً كان كثير الحفظ، واسع الرواية في اللغة والأدب والقراءة والنحو، وكان معظم همه متصرفاً إلى حشد المادة التي تحفظ، والإلمام بصيغ لغوية خاصة، يستطيع الإفادة بهذه الطريقة، ولولا حفظه لكتب الكسائي والفراء ووقوفه على آرائهما في النحو، لكان واحداً من هؤلاء الكوفيين الرواة والحفظة، لا شأن له بهذه الصناعة، ولكنه أفاد من هذه الكتب، ما جعله يملي دروساً في النحو، وما جعله يعد في زمرة الأئمة من نحاة الكوفة)[1].

وكان أبو العباس يملي دروسه في صورة مجالسات، يسأل أصحابه، فيجيبهم أو يملي عليهم مسائل مما حفظه عن الكسائي والفراء، ولكنها ليست هي كل شيء في إمامته، وفي كتابه المجالس كثير من هذه المجالسات والروايات، وأكثر ما جاء فيها تكرار لما كان الكسائي والفراء يأخذان به[2].

تعتبر المجالس تسجيلاً كاملاً لما كان يحدث لمجالس العلماء، ففيها يلقي الشيخ ما يشاء من تلقاء نفسه، وفيها كذلك يسأل الشيخ فيجيب فيدون كل ذلك فيما يسمى مجلساً، وكثير ما يعثر القارئ في مجالس ثعلب هذه، على ذلك المظهر العلمي الجليل الذي يحاول ثعلب فيه أن يتقبل الأسئلة من طلابه فيجيب الجواب السديد أحياناً، وحيناً يتردد[3]، وحيناً يقول لا أدري[4]، ونجد أن كتاب المجالس جميعه مروي برواية راوٍ واحد هو (محمد أو حمد بن الحسن)[5]، أما الرواية فعن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، أما من كلامه أو مما يرويه عن شيوخه بسند يطول أو يقصر[6]. أما تقسيمات الكتاب فيقع في أثني عشر قسماً، ضم الجزء الأول من المطبوع سبعة أقسام منها، وجاءت الخمسة الباقية في الجزء الثاني، أما عدد المجالس في هذا الكتاب فلم يكن

---

[1] - مدرسة الكوفة. ص 151 .

[2] - السابق. 151 .

[3] - أنظر مثلاً مجالس ثعلب. ص 85، 178، 174، 308 .

[4] - ص 165 .

[5] - هو حمد بن الحسن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن مقسم ابو بكر المطار المقريء النحوي ولد سنة (265هـ) وكان ثقة من أعرف الناس بالقراءات وأحفظهم للنحو الكوفي. توفي سنة (354هـ) . بغية الوعاة (89/1 - 90) .

[6] - المدارس النحوية. ص 182 .

معلوماً، فمع أن الجزء الأول ضم سبعة مجالس أيضاً كان يشار في الكتاب إلى كل منها، وأن يعنون له بكلمة (مجلس)، إلا أن الجزء الثاني لم يتبين فيه عدد المجالس ولا بداية كل مجلس أو نهايته، ولم يشر في ذلك لا في داخله ولا في فهارسه، وليس معنى وجود سبعة أجزاء في الجزء الأول وسبعة مجالس أن كل جزء يضم مجلساً، وذلك لأن المجلس قد ينتهي في منتصف الجزء الأول أو قبل نهايته أو في أوائله، ولم تكن هذه المجالس متساوية في عدد الصفحات التي يستغرقها كل منها، فقد يكون المجلس في حدود العشرين صفحة كالمجلس الأول، أو في حدود الثماني والثلاثين أو أكثر أو أقل قليلاً كما في الجزء الثاني والرابع، ويأتي بعدها الخامس والسابع، أما الثالث فقد جاء في أربع وستين صفحة وهي ما في الجزء الأول من المطبوع، أما الجزء الثاني فلا نعلم أهو مجلس واحد أم مجالس متعددة[(1)]. ولم يكن لمجالس ثعلب منهج محدد لا في العرض ولا في الموضوعات التي تعرض، فكان فيه أنواع مختلفة من الروايات، منها الأدبية ومنها التاريخية، ومنها اللغوية ومنها ما هو في أخبار العاشقين والشجعان أو الزهاد، ومنها ما هو في الكلام على أرجوزة الراجز، أو أبيات من شعر شاعر أو قصيدة لشاعر ما، مع أخبار متنوعة لحوادث تجري بين أفراد، لا ترتبط بينهما ولا يضمها موضوع معين[(2)]. ولم يشرح ثعلب في مجالسه المسائل النحوية في أبواب منفصلة، أو موضوعات متكاملة ولا في جزء معين من الكتاب، أو قسم منفرد من كل مجلس، لكي نستطيع أن نلم بها ونتبين منهجه النحوي وأصول هذا المنهج وآرائه بسهولة ويسر ووضوح[(3)]. وقد ضمن مجالسه كثيراً من الآراء النحوية على المذهب الكوفي، وكان يعرض لآراء بصرية في بعض المسائل يرد عليها ويدفعها[(4)]، وكان تابعاً متابعة شبه كلية للفراء، فهو يرد على سيبويه

[1] - نقلاً عن المدارس النحوية. ص 183 .

[2] - أنظر تفصيل ذلك في المصدر أعلاه، مستشهدة في أحد مجالسه لتبيين منهجه. ص 183 - 184 .

[3] - نفسه. ص 185 .

[4] - أنظر مثال ذلك رده على المازني في مجالسه. ص 272. وأنظر مدرسة الكوفة. ص 155.

والخليل برأي الفراء[1]، وقد يتفق الكسائي وسيبويه بالرأي إلا أن ثعلباً يرد عليهما بقول الفراء[2]، وربما يعرض ثعلب الرأيين ولا يذكر تخطئة الفراء لسيبويه[3]، وقد يكتفي ثعلب بعرض الآراء من غير تفضيل أو ترجيح بينها[4]. ولم يكن أبو العباس مبتدعاً، ولم يكن له أثر في تكميل المذهب الكوفي أو تهذيب طريقته، وإنما كان له فضل استمراره والترويج له[5].

ثانياً: الأسلوب:

لكل مؤلف أسلوبه الخاص في التعبير عن آرائه، وفي عرض مادته وتوضيحها للقراء، مبنياً على ما وصل إليه من ثقافة أدبية ولغوية وعقلية، ولكل علم من العلوم ألفاظه وعباراته الخاصة، ومنهج يلتزم به الباحث، ولما كان النحو من العلوم التي يحتاج إليها كل عربي أو دارس للعلوم العربية، أو كاتب بها عربيّ أو غير عربي احتاج إلى أن يؤلف فيه، إلى أن يتخذ أسهل الأساليب وأوضحها، وأن يستخدم أوضح الألفاظ وأبعدها عن التعقيد، ولأن النحوي يحتاج إلى إيصال الفكرة والقاعدة النحوية، إلى ذهن المتكلم بأسرع صورة وأوجزها، كان عليه أن يتبع أسلوباً بعيداً عن الإطالة، وأن يتجنب أسلوب الاسترسال والوصف الإنشائي[6].

ولكل إنسان في التعبير عن معانيه نمط مفضل يعتمده، ويودّ لو استقام له أبداً على ما يريد، فهذا واضح لا حجاب دونه، وذلك غامض أسدلت دونه الأستار والحجب، والثالث مقل يكتفي بالإيجاز، والرابع مكثر يؤثر الإطناب والتفصيل، والخامس ذواق أنيق يستطيب الزخرف والتصنيع، والسادس فطري يؤلف العبارة على ما خيلت وكما وقعت له. وقد تجتمع خصائص الإنسان في عبارته أشدّ ما تكون استقامة

---

[1] - مجالس ثعلب ص 586 .ومثله ص 105، 187، 275 .

[2] - نفسه . ص 354.

[3] - أعلاه. ص 389 .

[4] - نفسه. ص 307 .وانظر المدارس النحوية. ص 186 وما بعدها. ومدرسة الكوفة. 155 وما بعدها.

[5] - مدرسة الكوفة. 153 .

[6] - المدارس النحوية. خديجة الحديثي. ص 85 .

ووضوحاً، حتى يتمثل بها ويتراءى فيها، وقد تتخلى عنه وتتمرد عليه، حتى ما تكاد تشير إليه عرضاً وفي الحين بعد الحين، وأما لطبيعة الموضوع وصلة الكاتب به يسراً وعسراً، وغرابة وإلفاً وطرافة وقدماً وهكذا[1].

وأسلوب سيبويه في كتابه سهل المتناول، قريب من الإفهام، يتقبله الذوق العربي النحوي العلمي، في أغلب ما ورد من أبواب نحوية وصرفية أو صوتية، وكان عرضه لهذه المادة النحوية الضخمة، عرضاً يستطيع إدراكه وفهمه كل من يريد الاستفادة منه، مبنياً في الغالب على عرض آراء الشيوخ ومناقشاته لهم، أو مناقشاتهم لبعضهم[2]. وتكون كلماته متلاحمة مستوية لاقلق فيها ولا نتوء، وفقراته متواصلة يجذب بعضها بعضاً، وتأخذ فيها الهوادي بالتوالي، فإذا هي تمر بين يديك في أكثر الأمر تباعاً متداركة، لا تكاد تنقطع أو تنقسم حتى تتم مسائل الباب كله أو مرحلة من مراحله، وإنه في سبيل الحفاظ على هذه الخصيصة ليصل الموضوع بالحديث عنه في كثير من الأحوال، فما تجد بينها انفصالاً، وما تكاد تقرأ العنوان حتى من حيث لا تشعر إلى الباب، فتنطلق فيه ماضياً مسترسلاً، لا تجد موضعاً لوقف أو راحة حتى آخر الباب أو آخر مرحلة فيه، فتسمعه غالباً يقول لك: حينئذ: واعلم أن الأمر كذا وكذا، يؤذنك أنه آخذ بك إلى مرحلة أخرى من مراحل الحديث، فإذا أنت انقدت له ومضيت فيها معه، فهيهات أن تدعه أو تمتنع عن متابعة دون الغاية، إلا أن ترد نفسك رداً وتأخذها منه انتزاعاً[3]. وتتفاوت عبارة الكتاب وضوحاً وغموضاً، فربما وضحت حتى تصير كفلق الصبح سفوراً وإشراقاً، تستبق إلى الفهم ألفاظه ومعانيه[4]، وربما غمضت واستغلقت حتى تكون كالأحاجي والطلسمات، يحار فيها

---

[1] - سيبويه إمام النحاة. ص 158 - 159 , بتصرف يسير .

[2] - المدارس النحوية.ص 85،86 .

[3] - سيبويه إمام النحاة. ص 159. وقد مثل لذلك في الكتاب. (397/1) .

[4] - أنظر مثال ذلك في الكتاب (352/1،353) . نقلاً عن المصدر أعلاه.ص 160.

الفهم ويزيد عنها القارئ عجزاً وكلالاً[1]، وبين هذين الحدين مراتب من الوضوح والغموض لا تكاد تحصى كثيرة[2].

ليس سيبويه غائباً عن كتابه، ولم يشأ أن يمحي وجوده أو تخفى شخصيته في الكتاب، ولكنه ماثل فيه لايكاد يغيب إلا في الفينة بعد الفينة، أو هو في الواقع لا يغيب أبداً، وإنما يحتجب بعض الأحيان حتى يروي لك الآثار، وينقل إليك آراء العلماء، وقراءات القراء، فنحسه روحاً خافقاً وصوتاً قائلاً، لذلك لا تكاد تحس معه بالانفراد والوحشة، حيثما كنت من الكتاب لطول ملازمته لك، وكثرة ما يتنقل بك فيه، يفتتن لك، ويعرض عليك، وما يزال بك يعلمك، وينفي عنك الشبه ويجلو لك الغوامض، حتى تجد برد الراحة والاطمئنان، وهو في تعليمه، أستاذ ثقة ضليع، وأب برّ غيور، يتحرى الضبط ويتقي اللبس، ويأنف عن الإدعاء، لا يجعل همه أن يقول ويسمع، بل أن يقول فلا يفوتك شيء مما يقول، فهو بذلك لا يجمل القضية، ولا يكتفي بالإلمام العابر بها، ولكنه يبسط مطولها ويمد أطرافها، ويقلبها على وجوهها المختلفة، ولا يزال يلح عليها بالبيان والتفسير والتأويل، بل بالمعاودة والنكران بعض الأحيان، حتى لا يكاد يدع من بعده لقائل فيها مقالاً[3]. فتراه في تحريه وتواضعه يقول مثلاً (ومن جواز الرفع في هذا الباب أني سمعت رجلين من العرب عربيين يقولان: كان عبد الله حسبك به رجلاً)[4]، ويقول (اعلم أن كل شيء ابتدأناه في هذين البابين أولاً هو القياس، وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه عن الخليل ويونس عن العرب)[5]، وكان مع ذلك يعلن بالرأي حاسماً جريئاً لا يتردد فيه ولا يصانع[6]، وهو إذ يفضي إليك بالرأي لا يقتضيه ولا يحاول أن يفرضه[7]، فإن يكن له يبسطه ويعمل

[1] - مثال الكتاب (140/1، 141) نقلاً عن السابق .

[2] -السابق ص 160 .

[3] - سيبويه إمام النحاة. 165، 166 .

[4] - الكتاب. (27/2، 28).

[5] - نفسه. (214/2).

[6] - مثال ذلك في الكتاب (378/2) .

[7] - أعلاه (391/1) .

على إقناعك به، وإن يكن لغيره وكان موافقاً لرأيه عرضه وكف عنه، وربما استحسنه أو عززه، أما إن كان مخالفاً لرأيه فلا يكف عنه، بل ينقده ويعلم رأيه فيه، وقد يرجح غيره عليه[1]، وكثيراً ما يجادل الخليل ويحتج بكلامه عليه، ثم ينتقل إليك الجدال كما دار بينهما مجملاً مفصلاً[2]، وتراه حين تتشابه المسائل وتدق الفروق، ويلحظ منك الحيرة والتساؤل، يتولى عنك السؤال وعن نفسه الجواب[3]،أو يتولى عنك السؤال وينقل إليك الجواب نقلاً[4]. ونرى من خلال ما أشرنا إليه أعلاه لعبارات الكتاب وأسلوبه، أنه كان متواضعاً منتهجاً الأسلوب التعليمي في أكثر مواضع الكتاب عن طريق السؤال والجواب، ونرى شخصية سيبويه واضحة من خلال آرائه وشواهده، فهو لا ينقل آراء العلماء فقط، وإنما يناقشها ويؤيد ما اقتنع به، ويرد على ما رآه مخالفاً لما سمعه من العرب، موضحاً ذلك بالأدلة والبراهين. وفي الواقع أنني أجد صعوبة في بعض مواضع الكتاب حيث تحتاج إلى شرح وتفصيل، ولعل بعض الدارسين كذلك، وتكمن الصعوبة في صياغة التأليف والإشارة العابرة لبعض المسائل، كما يقول أحد الباحثين[5] (أن الغرابة والغموض تقع في التأليف والصياغة، وفي الإشارة العابرة التي يشيرها إلى مسائل كانت لعهده متعالمة مشهورة، ولم يكن بالناس يومئذٍ حاجة إلى تفصيل القول فيها، فوكلهم إلى علمهم بها، وغني عن ذكرها بالإشارة إليها)، والسبب في ذلك أن صياغة التأليف والأسلوب قد تختلف من وقت إلى آخر، وقد يكون الأسلوب وصياغة العبارات في زمن سيبويه مفهوماً وسهلاً على القارئ آنذاك، وصعباً على من خلفهم للمتعلمين والدارسين، لذلك نجد بعض العلماء والمتعلمين قديماً، يستهولون دراسته ويستصعبون عبارته، فنجد ابن كيسان يقول: (نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه،

---

[1] - السابق (3/ 48، 49، 50).

[2] - مثال الكتاب . (182/2، 183).

[3] - نفسه.(226/3) .

[4] - نفسه. (369/2). نقلاً عن . سيبويه إمام النحاة. ص185 وما بعدها .

[5] - النجدي ناصف. ص 161 .

ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح؛ لأنه كتاب ألّف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ؛ فاختصر على مذاهبهم)[1]. وقال المازني (قرأ عليّ رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة، فلما بلغ آخره، قال لي: أما أنت فجزاك الله خيراً، وأما أنا فما فهمت منه حرفاً)[2]. وقد أدى إلينا التاريخ منذ القرن الثالث الهجري إلى القرن التاسع، أسماء طائفة من كبار العلماء قاموا على خدمة هذا الكتاب، بين شرح له، أو تعليق عليه، أو تفسير لأبياته، أو كلام على أبنيته، ومنهم المشارقة، ومنهم المغاربة، ومنهم المصريون، ولا عجب في ذلك لأنه يعد من أسمى وأجل الكتب النحوية التي وصلت إلينا قديماً، وإنهم كانوا يطلقون عليه (قرآن النحو)[3].

ما سبق كان ملامح وإشارات لأسلوب سيبويه في كتابه، وما يلي أساليب العلماء في القرن الثالث الهجري من خلال (المقتضب، معاني القرآن للأخفش، معاني القرآن للفراء)، متطرقاً في البداية لأسلوب كل واحد منهم، ومن ثمَّ نبين ملامح التجديد في الأسلوب لديهم مقارنةً في الكتاب، ونأخذ في البداية أسلوب المبرَد في المقتضب، ونلخصه في النقاط الآتية:

1- عالج المبرد المسائل النحوية والصرفية في المقتضب، بالأسلوب الواضح والعبارة المبسوطة، ومن أمثلة ذلك: ما جاء في باب المخاطبة فيقول (فأول كلامك لما تسأل عنه، وآخره لمن تسأله، وذلك قولك ـ إذا سألت رجلاً عن رجل ـ ؟ فتحت الكاف لأنها للذي تُكلم ... ، فإن سألت رجلاً عن امرأة، قلت: كيف تلك المرأة؟ بفتح الكاف؛ لأنها المذكر. فإن سألت امرأة عن امرأة، قلت: كيف تلكِ المرأةُ ؟ بكسر الكاف من أجل المخاطبة. فإن سألت امرأتين عن رجلين، قلت: كيف ذانكما الرجلان ؟، وإن سألت رجلين عن امرأتين، قلت: كيف تانكما المرأتان؟ ...)[4].

[1] ـ خزانة الأدب . (371/1، 372). وانظر سيبويه إمام النحاة. ص 161 . والمدارس النحوية. الحديثي. 89 .

[2] ـ مراتب النحويين. ص 92 . وانظر مقدمة الكتاب . ص 21 .

[3] ـ مراتب النحويين. ص 73 .

[4] ـ مقدمة المقتضب. ص 66 ، 67 . وانظر (275/3) .

2- التزم المبرد في المقتضب أن يعبر بجمع الجمع (أقاويل)، فلم يستعمل (أقوالاً) حتى في مقام يتطلب جمع القلة، ومن أمثلة ذلك، قوله (فإن كان مكان الواو ياءٌ ففيه ثلاثة أقاويل)[1]، وقوله (فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل)[2]، وقد يستعمل لفظ (أقاويل) في موضع قولين[3]، وقد تكرر لفظ الأقاويل في كتابه كثيراً، فيقول مثلاً (أجود الأقاويل)[4]، (أحسن الأقاويل)[5]، أو يقول (بعض الأقاويل)[6]، (أبعد الأقاويل)[7]، (أردأ الأقاويل)[8]، أو يقول (أقل الأقاويل)[9]. والمبرد مع الجمهور في أن تمييز الثلاثة إلى العشرة يكون بجمع القلة[10].

3- ولع المبرد بالإكثار من المترادفات، فيقول (فإن كانت ففيها ثلاثة أقاويل: أجودها وأحقها بالاختيار، وأكثرها، وأصحها، وأشكلها الألف للتأنيث، لمنهاج القياس حذف الألف ـ يقصد عند النسب ـ)[11].

4- يستوقف المبرد إحساسه اللغوي فيستطرد إلى شرح لغوي، فيقول (تفسير: يقال: سلقه، إذا ألقاه على قفاه، وإذا ألقاه على وجهه قيل: بطحه، وإذا ألقاه

---

1 - نفسه. (146/1) .

2 - السابق. 3/ 147) وانظر. (31/4) .

3 - أنظر. ص (227/1)، (184/1) .

4 - نفسه . (184/1)، (147/1) .

5 - (2/ 356) .

6 - (227/1)، (180/4) .

7 - (80/2) .

8 - (148/3) .

9 - (359/4) .

10 - (2/ 156) . وانظر مقدمة المقتضب. ص 97 وما بعدها.

11 - المقتضب. (147/3). وانظر المقدمة. ص97 وما بعدها.

على أحد جنبيه، قيل: قتّره، وقطّره، وإذا ألقاه على رأسه، قيل: نكته)[1]. ويتحدث أحياناً لبعض أنساب العرب في المقتضب، فذكر نسب ثقيف وعمرو بن شيبان، كما عرض لنسب قريش والاختلاف في تسميتهم بهذا الاسم[2].

5- كان يؤثر أسلوب الإجمال ثم التفصيل، فيأتي مع أن المشددة بضمير الشأن والكلام يستقيم من غير ضمير الشأن فيقول (اعلم أنه ما كان كذلك مما استوت فيه زيادتان فإنك في حذف...)[3]، وقوله (اعلم أنه ما كان من ذلك لا علامة فيه فإنك إذا صغرته...)[4]، وغير ذلك[5].

6- للمبرد أسلوب كرر فيه (أنَّ) المفتوحة على غرار قوله تعالى ﴿ **أيَعِدُكُمْ أنَّكم إذا مِتُّمْ وَكُنْتُم تراباً وَعِظاماً أَنَّكُم مُخْرَجونَ** ﴾(المؤمنون: 35). قال (واعلم أن اللام إذا كانت ياءاً، أو واواً وقبلها ألف زائدة وهي طرف أنها تنقلب همزة)[6]، وقال (قد علمت أن زيداً إذا أتاك أنه سيكرمك)[7].

7- الطريقة الاستطرادية هي الغالبة في تأليف المقتضب، وتبع هذا أنه كرر الحديث على مسائل في مواضع متعددة من كتابه، منها:

أ- الحديث عن همزة الوصل والقطع تكرر في مواضع كثيرة .

---

[1] - نفسه. (70/1) .

[2] - مثال ذلك ص (361/3) وما بعدها، ومثال آخر . (184/2) .

[3] - أعلاه . (234/2) .

[4] - نفسه (240/2) .

[5] - انظر مثلاً. (284/2) . وانظر مقدمة المقتضب ص 99 ، 100 .

[6] - (101/1) .

[7] - (356/2) . وانظر. (122/2 - 340)، (3/ 126). وانظر مقدمة المقتضب. ص 101 .

ب- (مَن) للعاقل، و(ما) لغير العاقل، ولصفات من يعقل وشواهد ذلك تكرر في سبعة مواضع.

ت- دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل تكرر في ستة مواضع.

ث- وزن نحو (سيِّد)، وكينونة والاستدلال على ذلك تكرر في خمسة مواضع.

ج- أصل دم، ويد والاستدلال على ذلك تكرر في أربعة مواضع[1].

ونجد أن هناك تشابهاً بين أسلوب المبرد وأسلوب سيبويه، ونذكر منها بإيجاز وعلى شكل نقاط ما يأتي:

1- جاء في كلام سيبويه والمبرد، إدخال (أل) على (بعض)، وعلى (كل)، من ذلك ما جاء في الكتاب قوله (فالبعض مذكر)[2]،وقال المبرد (فإذا أردت البعض)[3]، وقال أيضا (ويجوز أن تعني بعضا دون الكل)[4].

2- أستخدم المبرد عبارات المشيئة (إن شاء الله) في مواضع كثيرة من كتابه، حتى جعلها في بعض العناوين، حيث قال (هذا باب الحروف التي تكون استفهاما وخبرا وسنذكرها مفسرة إن شاء الله)[5]، وغالبا ما يعبر عن ما وعد به من وعود قيدها بالمشيئة، بعبارات مختلفة، فيقول مثلا (ونحن ذاكرو ذلك إن شاء الله)[6]، وبعبارة أخرى يقول (ونفسر ذلك بجميع معانيه إن شاء الله)، أو يقول (ونفسر ذلك بما يوضح أثره إن شاء الله)، و(ونفسر ذلك مستقصي

---

[1] - نقلاً عن مقدمة المقتضب. ص 104 .

[2] - الكتاب (348/2)

[3] - المقتضب. (44/1).

[4] - نفسه (243/3). وانظر ألمقدمه ص 103

[5] - السابق.(294/2) وانظر(293/3)

[6] - أعلاه (194/1) وانظر كذلك(213/1)،(46/2، 47، 87، 118، 141)،(2/3، 367)، (41/4).

ثم نعود إلى موضعه من النداء إن شاء الله)[1]، وغير ذلك[2]. واستعمل سيبويه كذلك المشيئة في عدة مواضع من كتابه، فنراه يقول مثلا (هذا باب مجرى علامات المضمرين وما يجوز فيهن كلهن وسنبين ذلك إن شاء الله)[3]. ويدلنا هذا على أن علماءنا الأجلاء حينما يقولون: سنبين ذلك أو نذكر ذلك إن شاء الله، أنهم على دراية تامة وإلمام كامل بمادتهم التي يكتبونها، ومنهجهم الذي يتبعونه، وهذا دليل على سعة وعمق فكرهم العلمي، ومعرفة سابقة مدروسة لكل ما يذهبون إليه ويكتبونه في كتبهم.

3- استعمل كل من سيبويه والمبرد أسلوب الاستثناء من الاستثناء، وهذا ما نجده في كتبهم، حيث يقول صاحب الكتاب (ذا ليس كالنمر؛ لأن النمر ليس فيه حرف إلا مكسور إلا حرفاً واحداً وهو النون)[4]، وقال المبرد (لأنها لا تكون أسماء إلا بصلة إلا في الاستفهام والجزاء)[5].

4- كذلك استعمل سيبويه والمبرد أسلوب التشبيه، وحمل الأشياء على بعضها، من ذلك استعمالهم لعبارة (قصة هذا كقصة ...)، ومثال الكتاب قول سيبويه (وأما كي فتثقل ياؤها لأنه ليس في الكلام حرف آخره ياء ما قبله مفتوح، وقصتها كقصة لو)[6] .

إن جميع النحويين الذين جاؤوا من بعد سيبويه تأثروا بكتابه، وساروا في طريقه، ويعد المبرد من النحاة الذين كان تأثرهم بالكتاب كبيراً، وذلك من خلال كتابه

---

[1] - نفسه. بالتسلسل. (309/3)، (43/4)، (216/4).

[2] - أنظر مثلاً. (284/4)، (155/1)، (115/1)، (83/1)، (382/3)، (3/ 377)، وانظر مقدمة المقتضب ص 99 .

[3] - الكتاب (350/2)، وانظر (409/2) .

[4] - نفسه. (344/3) .

[5] - المقتضب (52/3) وانظر (315،75/2)، (272/3)، (4/ 292، 293، 306) .

[6] - الكتاب. (263/3)، وانظر (348/2)، (170/3).وانظر مقدمة المقتضب. ص 103 .

المقتضب، فقد جرى ذكر سيبويه في المقتضب في مواضع تزيد عن المائة[1]، لذلك حرصت على أن أبين التشابه والتأثر في بعض الأساليب عند المبرد، وما شابه ذلك في الكتاب .

أما الأخفش فكان معتزلياً[2]، وكان لاعتزاليته أثر واضح في أسلوبه وتفسير الآيات القرآنية، وسنوجز بنقاط أهم الأساليب التي اتخذها من خلال كتابه معاني القرآن ، وهي كالآتي:

1- ضمن الأخفش في معانيه الكثير من آرائه الاعتزالية، فبدت نزعته الاعتزالية في تفسير الآيات القرآنية واضحة جلية، ومثال ذلك، قال في تفسير قوله تعالى ﴿ **يَخْرِجَكم مِن الظّلُماتِ إلى النّور** ﴾(البقرة: 257)، (يحكم بأنهم كذاك، كما تقول قد أخرجكم الله من ذا الأمر ولم تكن فيه قط، وتقول: أخرجن فلان من الكِتبة، ولم تكن فيها قط، أي لم يجعلني من أهلها ولا فيها)[3]، وفي موضع آخر؛ قال في قوله تعالى ﴿ **وَكَلَّمَ اللّهُ موسَى تَكْلِيمَا** ﴾(النساء: 164)، قال (الكلام خلق من الله على غير الكلام منك، وبغير ما يكون منك، خلقه الله ثم أوصله إلى موسى)[4].

2- انتهج الأخفش الأسلوب التعليمي، وهو أسلوب يسير سهل خال من التعقيد والغموض، فقد كان حريصاً على الإيضاح باستعماله أسلوب السؤال والجواب خلال تفسيره آيات القرآن الكريم، فنراه يستعمل عبارات (فإن قيل كذا، قلت كذا وكذا) وغير ذلك من العبارات التي تدل على السؤال والجواب، ومن أمثلة ذلك في معانيه، حين تناول قوله تعالى ﴿ **وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ**

---

[1] - مقدمة المقتضب. ص 87، 88 . بتصرف.

[2] - بغية الوعاء. (590/1).

[3] - معاني القرآن للأخفش، (196/1) .

[4] - نفسه. (270/1). وانظر(223/1، 284) (558/2) . نقلاً عن مقدمة معاني الأخفش ص 17، 18 .

عِنْدِ اللَّهِ مُصدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتَحُونَ على الذين كَفَرُوا فَلَمّا جَاءَهُم مّا عَرفُوا كَفَروا بِهِ ﴾(البقرة:89)، قال (فإن قيل: أين جواب (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم)؟ قلت: جوابه في القرآن كثير، استغنى عنه في هذا الموضع، إذ عرف معناه)[1].

3- لم يلتزم الأخفش أسلوباً معيناً في النقل عن الشيوخ أو العلماء، فتارة نراه ينقل رأي العالم أو الشيخ مصرحاً باسمه، فنراه يقول حين جاء إلى قوله تعالى ﴿ **إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ** ﴾ (البقرة:130) (فزعم أهل التأويل أنه في معنى (سفَّه نفسه)، وقال يونس: أراها لغة، ويجوز في هذا القول: سفهْتُ زيداً)[2]، وتارة أخرى نراه ينقل كثيراً من الآراء والتوجيهات، من غير أن يصرح باسم العالم أو الشيخ الذي أخذ منه، فقد نجده يستعمل عبارات مثل: قيل، وقال بعضهم، أو زعم بعضهم، أو قال بعض أهل اللغة، وغير ذلك من العبارات التي تخفي وراءها اسم قائلها، ومثال ذلك حين فسر قوله تعالى ﴿**وَمَا يُشْعرُكمْ إنَّهَا إذا جَاءَت لا يُؤْمِنُون**﴾(الأنعام: 109)، قال (وقرأ بعضهم[3](أنها)، وبها نقرأ، وفسر على: لعلها، كما تقول العرب: اذهب إلى السوق أنك تشتري لي شيئاً، أي لعلك)[4]، إلا أن هذا الرأي هو رأي الخليل، وهو مجيء (أن) بمعنى (لعل)، وهو ما ذكره سيبويه في كتابه حينما استشهد

---

[1] - نفسه. (142/1). وانظر (1/ 152، 254) .

[2] - السابق. (157/1) .

[3] - قرأ ابن كثير وأبو عمرو والعليمي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم،والحسن ويعقوب وخلف وابن محيص واليزيدي ومجاهد ونصير عن الكسائي، وسهل وقتيبة وحماد (إنها) بكسر الهمزة على الابتداء والقطع مما قبله، وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي والأعمش وأبو بكر في رواية العراقيين قاطبة عنه من طريق يحيى بفتح الهمزة (أنها) وبها يقرأ الأخفش. معجم القراءات. عبد اللطيف الخطيب. (519/2، 520). وانظر النشر في القراءات العشر. (261/2). والكشف عن وجوه القراءات. (444/1) . واتحاف فضلاء البشر. ص 215. والبحر المحيط. (201/4، 202) .

[4] - معاني القرآن. (309، 310) .وانظر (166/1، 170، 262) .

بالآية أعلاه، وقال (وأهل المدينة يقولون (أنها)، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب : ائتِ السوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي لعلك)[1]. وهو كما نري أفاد من رأي الخليل دون الإشارة إليه أو نسبته له.

4- اهتم الأخفش بإيراد معاني الألفاظ القرآنية، ولا غرابة بذلك لأن عنوان كتابه (معاني القرآن)، فمن الطبيعي أن ينصب اهتمامه على معاني الألفاظ القرآنية، ومن ذلك قوله (وأما قولهم (آمين)، فهو مفتوح، وألفه مقطوعة، تقول (آمِينَ) ثم (آمِينَ)، والمعنى: ليكن ذاك، وكون الله ذاك. وقد ذكر بعضهم أنها تخفف، ويقال فيها: (أَمِين))[2].

هذا كان موجزاً لأهم الأساليب التي انتهجها الأخفش في معانيه، وفيما يلي أسلوب الفراء من خلال كتابه (معاني القرآن)، وكذلك سنبينه بإيجاز من خلال النقاط الآتية:

1- اهتم الفراء اهتماماً كبيراً بتفسير أسباب نزول الآيات، إذ لم يقتصر في معانيه على معالجة القضايا النحوية والصرفية واللغوية فحسب، بل كان يفسر الآية بآية أخرى ويدعم تفسيره للآية بذكر سبب نزولها، ومثال ذلك عندما فسر قوله تعالى ﴿ **وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ** ﴾ (البقرة: 186) قال الفراء (قال المشركون للنبي (صلى الله عليه وسلم)، كيف يكون ربنا قريباً يسمع دعاءنا، وأنت تخبرنا أن بيننا وبينه سبع سموات غلظ، كل سماء مسيرة خمسمائة عام، وبينها مثل ذلك، فأنزل الله تعالى الآية أعلاه[3].

2- استعمل الفراء الأسلوب التعليمي في كتابه، فهو يسأل ويجيب لغرض التوضيح والإفهام، حيث جعل كتابه من خلال هذا الأسلوب أكثر وضوحاً وأقرب تناولاً للدارسين والمتعلمين، ومثال ذلك، حين جاء إلى قوله تعالى

---

[1] - الكتاب . (123/3) .

[2] - معاني الأخفش (593/2). وانظر (343/1) ، (52/1) .

[3] - معاني الفراء. (114/1). وانظر (20/1، 36، 41، 60، 69، 70، ...2/ 3،4، 17، 24، 26، 43، 59، 85، 113، ...، 7/3، 8، 17، 46، 173، 197، ...الخ)، وانظر أطروحة الدكتوراه. لخليل الحروب. معاني القرآن (أبو عبيدة، الأخفش، الفراء) ص 793.

﴿إلاّ أيّاماً معْدُودَةً﴾ (البقرة:80)، قال (كيف جاز في الكلام: لأتينك أياماً

معدودة، ولم يبين عددها؟ وذلك أنهم نووا الأيام التي عبدوا فيها العجل، فقالوا: لن نُعذّب في النار إلا تلك الأربعين الليلة التي عبدنا فيها العجل. فلما كان معناها مؤقتاً معلوماً عندهم وصفوه بمعدودة ومعدودات)[1].

3- استعمل الفراء اللغة الفارسية في معانيه، وذلك عند تعرضه لوصف المجوس، ويبدو أنه استعمل تلك اللغة في موضع واحد من كتابه، حيث يقول (ثم أنه وصف المجوس فقال ﴿ يَوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾

(البقرة:96) وذلك أن تحيتهم فيما بينهم (زِه هَزارْ سالْ). فهذا تفسيره: عش ألف سنة)[2]. ووجه الدكتور أحمد مكي الأنصاري هذه العبارة بأنها لا تنهض دليلاً على معرفة الفراء للغة الفارسية لأن كثيراً من الناس يعرفون عبارات من لغات أجنبيّة لكنهم لا يعرفون تلك اللغات والتحدث بها ولا يحكم عليهم بأنهم يجيدون تلك اللغات [3]. وكذلك فإن الفراء ديلمي النسب[4]، والديالمة لهم في الكوفة مكان معروف، فليس غريباً أن يكون لهم خطاب بلغتهم فتأثر بهم الفراء، وربما أن العبارة الفارسية لم تكن نتيجة التأثر البيئي، بل من تأثر المفسرين السابقين السالفين في الفراء، كابن عباس وابن حجر)[5].

4- استعمل الفراء عبارات في كتابه تدل على رفعة الذوق لديه، وجمال الأسلوب في كتابه، ومن تلك العبارات (ولست أستحسنه) و (أحبّ إليّ)،حيث قال في

---

[1] - السابق. (50/1) وانظر (2/1، 41، 389) .

[2] - زه: معناها في العربية (عِش)، وهزار معناها (ألف)، وسال معناها (سنة). وعن ابن عباس في قوله (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة) قال: هو قول الأعاجم: سال زه نوروز مهرجان، وعن ابن جبير قال: هو قول أهل الشرك بعضهم لبعض إذا عطس، زه هزار سال. معاني الفراء . ص(63/1) .

[3]– أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في اللغة والنحو. أحمد مكي الأنصاري .ص 118 .

[4] - طبقات الزبيدي. ص 131.

[5] - أبو زكريا الفراء ومنهجه في اللغة والنحو. ص 119. بتصرف.

تفسير قوله تعالى ﴿ **إِنَّ اللّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما بَعُوضَةً فَما فَوْقَها** ﴾(البقرة:36) قال (... فالذي فوقها يريد أكبر منها، وهو العنكبوت والذباب، ولو جعلت في مثله من الكلام (فما فوقها) تريد أصغر منها لجاز ذلك، ولست أستحسنه، لأن البعوضة كأنها غاية في الصغر، فأحب إليّ أن أجعل (ما فوقها) أكبر منها)[1]. وقد يقول (لا أشتهي ذلك)[2]، أو يقول (لا يعجبني ذلك)[3].

5- اهتم الفراء كما فعل الأخفش بإيراد معاني ألفاظ القرآن الكريم، فقال في قوله تعالى ﴿ **المَنَّ وَالسَّلْوَى** ﴾ (البقرة:57) قال(بلغنا أن المن هذا الذي يسقط على الثُّمام والعُشَر، وهو حلو كالعسل؛ وكان بعض المفسرين يسميه التَّرنجين الذي نعرف)[4].

6- اهتم الفراء كذلك بسلاسل الإسناد في معانيه اهتماماً كبيراً، ومثال ذلك في كتابه (حدثني الفراء: قال حدثني أبو معاوية الضرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها سئلت عن قوله ﴿**إنّ هذان لَساحران**﴾ (طه:63)[5].

---

1 - معاني الفراء. (20/1، 21).

2 - السابق. (238/1).

3 - نفسه. (145/1) .

4 - أعلاه. (37/1). والثمام: نبت ضعيف له خوص أو شبيه بالخوص. والعشر: شجر من العضاه كبار الشجر وله صمغ حلو. والترنجبين: تأويله عسل الندى، وهو طلع يقع من السماء ندى شبيه بالعسل الجامد متحبب يقع على بعض الأشجار بالشام وخراسان. وانظر أمثلة أخرى في معاني الفراء (149/1)، (113/3، 114، 117) .

5 - السابق. (106/1). وانظر (65/1، 111، 331) ، (2/ 41، 99، 123)، (15/3)...الخ .

7- يستعمل الفراء أسلوب الاحتجاج الفقهي في عرضه لآرائه بأن يثبت حكماً، ويرد عليه بحجة مناقضة يثبتها وينقض بها الحكم الأول، ويثبت به حكماً آخراً مقوياً الحكم الأصلي[1].

8- يستعمل الفراء أسلوب التفصيل بعد الإجمال، حيث يعدد الأوجه أولاً أو الأحكام مجملة، ثم يأخذ في تفصيلها[2].

بما أن كتاب الفراء والأخفش يحملان نفس العنوان، وهو (معاني القرآن)، ويتناولان فيه تفسير وتوجيه الآيات القرآنية، نحوياً وصرفياً ولغوياً، فمن الطبيعي أن نجد بعض التشابه في أسلوبيهما، ومن ذلك، انتهاجهما الأسلوب التعليمي، وإيرادهما معاني ألفاظ الآيات القرآنية، وهناك تشابه أيضاً في تناولهما للآيات والسور وتوجيهها نحوياً وصرفياً ولغوياً[3]، إلا أن لكل عالم طريقته الخاصة التي يتميز بها عن غيره، وأسلوب خاص ينتهجه لعرض مادته، وكذلك البيئة الاجتماعية المحيطة به، والتي تعكس بعض آثارها في لغته وعباراته، وغير ذلك من الأمور التي تجعل لكل شخص أو عالم أسلوب خاص له، كثقافته، ومذهبه، وميوله العلمي .
وهذا ما نجده عند نحاة القرن الثالث الهجري، فلكل واحد منهم أسلوب خاص به يختلف عن الآخر، والذي نودّ أن نبينه هنا، الأساليب الجديدة مقارنةً بما قبلها من القرن الثاني الهجري والمتمثل بكتاب سيبويه، فنجد عندهم الأسلوب المتصل أو الوصل، وذلك من خلال استعمالهم (أن) المفتوحة في التعبير عن المراد عرضه، وهذا ما وجدناه عند المبرد كما سبق، وكذلك عندما نراه يتحدث عن الأنساب، ويستطرد في بعض المواضع، فيدلنا ذلك على أسلوب المؤرخ والأديب، ومما يؤكد ذلك أن للمبرد كتاباً في الأنساب (نسب عدنان وقحطان)[4]، وكذلك فإنه يؤلف

---

[1] - نقلاً عن المدارس النحوية. خديجة الحديثي. ص 170. وانظر مثال ذلك في معاني الفراء. (422/1، 423).

[2]- أنظر مثال ذلك. معاني الفراء. (2/1، 3، 4، 5، ...الخ). نقلاً عن السابق . نفس الصفحة.

[3] - أنظر تفاصيل ذلك في أطروحة الدكتوراه. لخليل الحروب. معاني القرآن(أبو عبيدة، الأخفش، الفراء) ص 746 وما بعدها.

[4] - مقدمة المقتضب. ص 63

الشعر[1]، وله كتب أدبية أشهرها (الكامل في اللغة والأدب)[2]، فلا عجب أن تختلط هذه الأساليب لتكون أسلوباً جديداً يمثله المبرد في كتابه النحوي (المقتضب)، والأخفش الذي كان معتزلياً، وكان لاعتزاله أثر واضح في أسلوبه، وتوجيهه للآيات القرآنية، فهذا قد يميز طريقته في عرض المادة، وحتى التفرد في مسائل نحوية خاصة به، ولم يتبع بها أحدً، إلا أن قيل عنه بأن أسلوبه كان غامضاً وعسيراً، حيث قال فيه الجاحظ عندما سأله عن كتبه (ما بالُنا نفهمُ بعضَها ولا نفهم أكثرها وما بالُك تقدِّم بعضَ العويص وتؤخِّر بعض المفهوم؟ قال : أنا رجلٌ لم أضَعْ كتبي هذه لله وليست هي من كتبِ الدين ولو وضعتُها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلَّت حاجاتُهم إليَّ فيها وإنَّما كانت غايتي المَنَالة فأنا أضعُ بعضَها هذا الوضع المفهومَ لتدعوَهم حلاوةُ ما فهموا إلى التماس فهْم ما لم يفهموا)[3]، وقد يكون هذا الغموض أو العسر في مؤلفاته الأخرى والتي لم يصل أغلبها إلينا، إلا أننا نجد أسلوبه في معانيه في الغالب أسلوب يسير وسهل على المتعلمين والباحثين، ومن خلال انتهاجه الأسلوب التعليمي في مواضع كثيرة من كتابه، كما أشرنا قبل قليل، وهذا ما انتهجه أيضاً الفراء في معانيه، وما يميز الفراء أيضاً استعماله أسلوب الفقهاء، ولا غرابة في ذلك نظراً للمكان الذي ينتمي إليه، وهو الكوفة، والتي تعتبر مركز الفقه والقراءة[4]، والتي يقطنها كثير من الصحابة والتابعين والفقهاء، وجمع كبير من القراء، حيث ينتمي إليها ثلاثة من السبعة الذين هم أعلام القراء في الأمصار الإسلامية، وهم عاصم وحمزة والكسائي[5]، لذلك من الطبيعي أن يتأثر أسلوب الفراء بهم، وهو أسلوب الفقهاء والقراء والذي أشرنا إليه قبل قليل، وكل تلك الأساليب تعتبر جديدة مقارنةً بالأسلوب الذي انتهجه صاحب الكتاب.

---

[1] - نفسه. ص 18 وما بعدها.

[2] - أعلاه . ص 54 . وما بعدها.

[3] - الحيوان. (91/1). وانظر المدارس النحوية. شوقي ضيف. ص 94، 95 .

[4] - مدرسة الكوفة. ص 65.

[5] - نفسه.ص 22 وما بعدها. بتصرف.

ثالثاً: الشاهد:
القسم الثالث من هذا الفصل هو الشاهد، والذي أقصد به: القرآن والقراءات، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب (شعراً ونثراً)، وموقف العلماء من تلك الشواهد، مبيناً في البداية إشارات لمنهج سيبويه وموقفه من الشاهد، ثم بعد ذلك نشير إلى علماء القرن الثالث الهجري ابتداءً بالمبرد ومن ثم الأخفش والفراء، وبعد ذلك نبين ما استجد في هذه الفترة المتمثلة بكتبهم، (المقتضب، معاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن للفراء) مقارنة بالكتاب. والذي يعدُ أهم وأقدم ما وصل إلينا من كتب النحو، وقد جمع فيه مؤلفه أكثر العلوم العربية، كالأصوات اللغوية والنحو والقراءات، والضرورات الشعرية، وإليه يرجع الدارسون في كل ما يكتبون عن النحو وأصوله، وعن الأساليب العربية[1].

كان **القرآن الكريم وقراءاته،** مصدراً مهماً لسيبويه حينما وضع القواعد ودون الأصول، ولم يكن في النص القرآني اختلاف، لأنه من لدن عزيز حكيم، وإنما كان الاختلاف في قراءاته، ومن هنا وقف النحاة مواقف مختلفة منها، لأن حقيقتها تغاير حقيقة القرآن، حيث يقول الزركشي (واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما)[2]. وتكفل الله سبحانه وتعالى بحفظ القرآن دون سائر الكتب، قال جلَّ شانه ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾(الحجر:9).

لقد نال القرآن الكريم اهتماماً كبيراً، وضبط نصه بحيث لا يرقى إليه أدنى ريب، وأصبح المثل الأعلى، إليه يفزع الفقهاء، ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم وأصولهم، وكان سيبويه من أكثر النحاة تمسكاً بالشاهد القرآني وإجلالاً له، وكان يضعه في المرتبة الأولى لأنه أبلغ كلام نزل، وأوثق نص وصل،

---
[1] - الشاهد وأصول النحو. خديجة الحديثي. ص 29 .

[2] - البرهان في علوم القرآن. (318/1) .

ولأنه يمثل العربية الأصيلة والأساليب الرفيعة، ويخاطب العرب بلغتهم وعلى ما يعنون، حيث نراه يقول (وبمنزلة (أم) هاهنا قوله عز وجل ﴿ **الم**﴿1﴾ **تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ**﴿2﴾ **أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ** ﴾(السجدة: 1 - 3)، فجاء هذا الكلام على كلام العرب، قد علم تبارك وتعالى ذلك من قولهم، ولكن هذا على كلام العرب ليعرفوا ضلالتهم)[1]. فسيبويه يعتبر القرآن الأساس الأول من الاستشهاد، والغالب أنه يضع عنوان الباب الذي سيتحدث عنه، ويمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن، ويذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع، ثم بما ورد عن العرب من عبارات سمعها أو رواها عمن سمعها من شيوخه ومن يثق به من الرواة، ثم بالشواهد الشعرية[2]، وربما تكون شواهده في الموضوع جميعها من القرآن الكريم، يشبه بعضها ببعض، ويحمل احدى آياته على الأخرى[3]، أو يأتي بعد الشواهد القرآنية بما سمعه من العرب[4]، أو يكتفي بالاستشهاد بالشعر بعد الآيات القرآنية بما يشبهها[5]، وإن كثرت الشواهد من القرآن الكريم، استشهد ببعضها وعقب عليها بمثل قوله (وهذا النحو كثير في القرآن)، أو يقول (وهذا الضرب في القرآن كثير)، ويعقب بقوله أيضاً (ومثل ذلك كثير في القرآن)[6]، وقد يقدم عبارات مما يمثل به من كلام العرب، على ما يستشهد به من الآيات القرآنية، مع تسويته بينهما[7]، وربما يبدأ بالشعر ثم يأتي بالآية بعده وبعدها الشعر[8]، وإن ورد من

---

[1] - الكتاب. (172/3، 173) وانظر (330/1) وما بعدها، نقلاً عن الشاهد وأصول النحو. ص31 .

[2] - مثال ذلك في الكتاب. (325/2 وما بعدها).

[3] - نفسه. (188/3، 189).

[4] - أعلاه. (115/2، 116) .

[5] - السابق. (142/1، 143) .

[6] - أنظر بالتسلسل. الكتاب. (39/2)، (325/2)، (143/3) .

[7] - مثال الكتاب. (434/1، 435).

[8] - نفسه. (432/1) .

الآيات ما ظاهره أنه يجوز فيه أوجه متعددة من الإعراب، خرجها على الأوجه الحسنة الجيدة، وعلى الأكثر الأشهر في لغة العرب[1]، وهو يعتبر الآيات القرآنية قياساً يقيس عليه الوجه الحسن الجائز الخالي من القبح من أوجه التعبير[2]، وإن احتملت الآية أوجهاً من الإعراب، بعضها غير مرضي ولا مستحسن، جاء بها ينفي عنها هذه الأوجه، وليثبت لها ما حسن من أوجه لإعراب قوي[3]، ويكثر من الآيات القرآنية في مجال مناقشاته النحويين، لإثبات قاعدة أو استنباط حكم، أو رده عليهم تشبيههم آية بأخرى في الإعراب، وهو لا يرى بينها وجهاً من الشبه، أو في توجيههم إعراباً لعبارة من كلام العرب، أو لبيت من الشعر، لأن القرآن أعلى أساليب الكلام العربي، وأكثرها بلاغة وفصاحة[4]. وقد بلغت الآيات التي استشهد بها في كتابه (373) آية[5].

أما موقف سيبويه من القراءات، فكان من الذين يخضعون القراءات لأقيستهم وإجماعهم وأصولهم المعتمدة، وإن كانت عن القراء الذين اعتمدت قراءاتهم، ونقلت نقلاً متواتراً عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) وصحابته (رضي الله عنهم)، لم يعب قارئاً ولم يخطيء قراءة، بل كان يذكرها ليبين وجهاً من العربية، وليقوي ما ورد عن العرب[6]. وإن كانت من القراءات المفردة لا يخطئها، ولا يخطيء القاريء بها، إنما يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب، لأنه يرى اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة وإن قل من يتكلم بها، وعنده القراءة لا تخالف لأنها السنة، حيث قال (فأما قوله تعالى ﴿**إنا كلَّ شيءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ**﴾ (القمر:49)، فإنما هو

[1] - نفسه. (155/2، 156).

[2] - السابق. (246/1، 247).

[3] - نفسه. (390/2، 391) .

[4] - نفسه. (88/1، 99). نقلا عن الشاهد وأصول النحو. من ص 31 إلى ص 42 . بتصرف.

[5] - سيبويه إمام النحاة. ص 241 .

[6] - الشاهد وأصول النحو. ص 50 .

على قوله: زيداً ضربته، وهو عربي كثير، وقد قرأ بعضهم[1] ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ** ﴾(فصلت:17) ــ ثمودَ بالنصب ــ إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة السنة)[2].

ولقد انقسم رأي الباحثين في موقف سيبويه من القراءات إلى قسمين: القسم الأول ذهب إلى أن سيبويه لحن القراء وضعف قراءاتهم، وإن كتابه اشتمل على كثير من هذه المعارضات وكان متعصباً للقراء البصريين، وقسم آخر يرى أن سيبويه لم يضعف القراءة، وإنما كان يضعف اللغة، والقراءة عنده سنة متبعة، فمن القسم الأول نذكر رأي الدكتور شلبي، حيث قال (أضع سيبويه مع مدرسة القراء الذين يأخذون بالنقل عن الأئمة ويعتدون برسم المصحف، ولكن ما جاء في كتابه من اعتداد بالقياس وتضعيف بعض القراء الأئمة، يدفعني إلى القول بأنه كان متردداً بين المذهبين)[3]. وقال الأستاذ عبدالخالق عضيمة (هذه الحملة الآثمة ــ تلحين القراء ــ استفتح بابها وحمل لواءها، نحاة البصرة المتقدمون، ثم تابعهم غيرهم من اللغويين والمفسرين ومصنفي القراءات[4]، وعزى عبدالخالق الأسباب التي دعت النحويين إلى تلحين القراء، وهي كالآتي:

1- كانوا يحتكمون إلى ما وضعوه من قواعد، وسنوه من قوانين.

2- أنهم أحياناً يخفون توجيه القراءة، فيسارعون إلى تلحينها.

3- ينظر بعضهم أحياناً إلى الشائع من اللغات ويغفل غيره.

[1] - وهي قراءة الحسن وابن أبي اسحق والأعمش والمفضل عن عاصم وعيسى بن عمر الثقفي والأعرج بخلاف عنه وأبو زيد (بنصب ثمود بفعل مقدر يفسره الظاهر بعده) . أنظر معجم القراءات. (273/8). وانظر البحر المحيط (491/7) والإتحاف ص 381 . وتفسير القرطبي. (15/ 349) .

[2]- الكتاب (148/1) .

[3] - نقلاً عن الشاهد وأصول النحو. ص 51.

[4] - دراسات في أسلوب القرآن. المقدمة. (19/1) .

4- يزعم بعضهم في بعض الأحيان أنه أحصى أوزان العربية، فوجدها تخلو من بعض الأوزان، فيلحن ما جاء عليها من قراءات[1].

وأشار أيضاً إلى بعض المواضع التي لحن بها سيبويه القراء والقراءات، منها ما قاله عن همز نبيء، وبريئة، وإدغام الراء في اللام[2]، وغير ذلك[3].

وقال مكي الأنصاري أن سيبويه وقف من القراءات موقف المعارضة لها، وضعفها في أكثر من موضع من كتابه، فكانت معارضته له إما أن تأتي خفية أحياناً[4]، أو أنها تأتي صريحة، ومثل لذلك ما جاء في قراءة (سواء)[5] من قوله تعالى ﴿**أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ سَاء مَا يَحْكُمُونَ**﴾(الجاثية: 21)، وأشار إلى أن سيبويه وصف قراءة النصب بالقبح والرداءة[6].

ومن القسم الآخر الذي دافع عن سيبويه، وقال إنه لم يضعف أي قراءة لأنها السنّة، الدكتور شوقي ضيف، حيث قال (وليس في كتاب سيبويه تخطئة واحدة لقراءة من القراءات، مع كثرة ما استشهد به منها، وقد صرح بقبولها جميعاً مهما كانت شاذة على مقاييسه، إذ قال إن القراءة لا تخالف لأنها السنة)[7]. ومن دافع عنه أيضاً، الدكتورة خديجة الحديثي، حيث ترى أن سيبويه يصف اللغة ولا يصف القراءة، حيث

---

1 - السابق. من ص 22 إلى 24. موضحاً ذلك بالأمثلة.

2 - أنظر تلك المواضع من الكتاب (555/3)، (448/4) .

3 - أنظر تفصيل ذلك. دراسات في أسلوب القرآن. ص (49/1) وما بعدها.

4 - سيبويه والقراءات. وأمثلة ذلك (المعارضة الخفية) ص 39 .

5 - قرأ حمزة وحفص عن عاصم والكسائي وخلف وزيد عن يعقوب وزيد عن علي الأعمش (سواءً) بالنصب. معجم القراءات. (461/8) وانظر البحر المحيط (47/8). الإتحاف ص 390. والنشر. (372/2). والكشف عن وجوه القراءات. (267/2). وإعراب القرآن المنسوب للزجاج. ص 917 .وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية بكر ويعقوب (سواءٌ) بالرفع. معجم القراءات نفس الصفحة . والبحر المحيط . نفس الصفحة.

6 - أنظر ذلك في الكتاب. (33/2، 34)، وسيبويه والقراءات. ص 16، 17، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج. ص 917.

7 - المدارس النحوية. شوقي ضيف. ص 157 .

تقول (والذي لاحظناه أن سيبويه حينما يعقب على القراءات بما يشعر بعدم موافقته إياها،لا يزيد على أن يقول (وهذه لغة ضعيفة)، أو (وهي قليلة)، فهو لا يوجه الضعف إلى القراءة مباشرة، إنما يحمل القراءة على إحدى لغات العرب الموصوفة بالضعف أو بالقلة، ومع ذلك فهي لغة تصح القراءة بها، فالضعف والقلة عنده ليسا في القراءة نفسها، إنما في اللغة التي قرأ بها)[1].

أما التعصب الذي أشاروا إليه، فلا حقيقة له ولا وجود فيما نراه، ويراه معنا من قرأ كتاب سيبويه، لأنه قد عودنا أنه لا ينص إذا ما نص على اسم قائل في شواهده، إلا إذا تأكد من صحة نسبته إليه، ونحن نعلم أن كثيراً من أبيات الكتاب تركها غفلاً من اسم الشاعر، لأنه خشي أن لا تكون نسبتها صحيحة، ولم ينسب منها إلا ما نسبه شيوخه، ورواه عنهم منسوباً، أو ما رواه من يثق بروايته من فصحاء العرب، وكثيراً ما يترك البيت من غير أن ينص على اسم قائله، ويكتفي بقوله (وهو جاهلي)، أو (وهو لرجل من بني قيس)، ونحو هذا من العبارات التي تشعر بفصاحة اللغة التي ورد عليها البيت، لأن همه موجه إلى النص وفصاحته، لا إلى شخصية المتكلم. فموقفه من القراء إذن لا يختلف عن موقفه من الشعراء، أو ممن نقل عنهم العبارات التي استشهد بها في الكتاب، فنص على اسم القاريء فيما ثبت عنده نسبة القراءة إليه، وممن نص عليهم : الأعرج، وعبد الله بن مسعود، وعيسى بن عمر، وعبد الله بن أبي إسحاق، والحسن، وأبي بن كعب، وأبو عمرو بن العلاء[2]، وإن لم يثبت عنده اسم القاريء، نص في بعضها على اسم البلد الذي قرأ أهله بهذه القراءة، مثل : قراءة أهل المدينة، أو قراءة أهل مكة، أو قراءة أهل الحجاز[3]...، فإن لم ينسبها إلى قراء مدينة معينة، وصح عنده أنها بلغة قبيلة من قبائل العرب، أشار إلى ذلك عند ذكره القراءة، فمنها إلى لغة هذيل، ومنها ما نسبه إلى لغة تميم[4]، أما في غير هذه

---

[1] - الشاهد وأصول النحو. 52 .

[2] - أنظر ذلك في الكتاب. بالتسلسل. (187/2). (83/2). (143/3). (44/3). (172/1). (95/1). (210/2) .

[3] - نفسه. (140/2). (195/4) . (59/1) .

[4] - السابق. (59/1) .

المواضع فلم ينسب القراءات، وإنما كان يكتفي بأن يقول (سمعنا بعض العرب قرأها)، أو (قراءة بعض القراء)، أو (أن بعضهم قرأ)[1]، إلى غير ذلك من العبارات التي يقدم بها القراءة[2].

والذي أذهب إليه هو الرأي الثاني، وذلك لأن موقف سيبويه موقف معتدل، وقد استشهد بالقراءات واستخلص منها القواعد، فهو لم يخطيء قراءة ولم يلحن قارئاً، ولم يرجح قارئاً من القراء على غيره، بل كان يؤيد القراءة أو يؤولها من غير أن يعتمد شخصية القاريء في ذلك، وسواء لديه أورد اسمه في القراءة أم لم يرد أكان من القراء السبعة أو العشرة أم لم يكن، تواترت قراءته أم كانت من الآحاد أم من الشاذ، فهو لا يشير إلى نوع القراءة ولا إلى منزلة القاريء، أو مذهبه بصرياً كان أم كوفياً أم مكياً أم مدنياً، لأن اهتمامه كان موجهاً إلى ما يرد في القراءة من ألفاظ وعبارات، وإلى صحتها أو مخالفتها للمشهور، وافقت كلام العرب أم خالفته، وما تجدر الإشارة إليه أن القراءات لم تكن قد قسمت في زمانه وحددت، ولم تكن هذه البحوث المطولة والمفصلة في طبقات القراء، ولم يعرف القراء السبعة ولا العشرة، كما لم يكن سند رواياتها قد ميزت أنواعه، وقسمت إلى متواتر ومشهور وآحاد وشاذ وموضوع ونحوه، ولم يتضح هذا التقسيم والتبويب والتفصيل، إلا بعد منتصف القرن الثالث الهجري، حيث كان ابن قتيبة (ت 276هـ) من أوائل المتكلمين على القراءات السبع والخلافات حولها، وقد جاء بعده أبو بكر بن مجاهد في بداية القرن الرابع للهجرة، فحدد شخصية القراء السبعة، واستمر من جاء بعدهما على التبويب والتقسيم والتحديد، حتى استقرت على هذه الصورة التي لم يرها سيبويه في زمانه[3].

أما في القرن الثالث الهجري، فكان أغلب النحاة يخطئون القراءات والقراء على السواء، وقد ضعفوا القراءات واتهموا أصحابها بعدم معرفتهم العربية، وأنهم يلحنون في قراءاتهم، وكانوا يخضعون القراءات والمتواترة منها إلى قياسهم وإن خالفت ما

---

[1] - نفسه. (59/1)، (51/1)، (82/1).

[2] - ينظر. الشاهد وأصول النحو. من ص 50 إلى 59 بتصرف .

[3] - الشاهد وأصول النحو. ص 59، 60.

وضعوه من قواعد رموها باللحن والضعف، (ومن المؤسف القول : إن كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها، قد تضمنت نصوصاً كثيرةً في الطعن على الأئمة القراء، الذين تواترت قراءاتهم في السبع، والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءاتهم فركنوا إليها، وعولوا عليها)[1]. ولعل للعصبية المذهبية دوراً في اتهام القراء والتهجم عليهم، ومن ذلك ما قاله أبو حاتم السجستاني في قارئ الكوفة حمزة الزيات، قال أبو الطيب (حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا إبراهيم بن حميد. قال: سألت عن حمزة أبا زيدٍ والأصمعي ويعقوب الحضرمي وغيرهم من العلماء، فأجمعوا على أنه لم يكن شيئاً، ولم يكن يعرف كلام العرب، ولا النحو، ولا كان يدّعي ذلك، وكان يلحن في القرآن ولا يعقله؛ يقول ﴿**وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيِّ**﴾ (إبراهيم:22)، بكسر الياء المشددة[2]، وليس ذلك من كلام العرب، ونحو هذا من القراءة. قال أبو حاتم: وإنما أهل الكوفة يكابرون فيه ويباهتون، فقد صيره الجهال من الناس شيئاً عظيماً بالمكابرة والبهت. وقول ذوي اللحى العظام منهم: كانت الجن تقرأ على حمزة، قال: والجن لم تقرأ على ابن مسعود والذين بعده، فكيف خصت حمزة بالقراءة عليه !؟. وكيف يكون رئيساً وهو لا يعرف الساكن من المتحرك، ولا مواضع القطع والوصل والهمز ! وإنما يحسن مثل هذا أهل البصرة، لأنهم علماء بالعربية، قراءٌ رؤساء)[3]. ولقد كان للمازني أستاذ المبرد نصيب موفور في قيادة هذه الحملة الآثمة في تلحين القراء فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعن على القراء والسخرية منهم، وعدهم من الجهلاء الذين يتعلقون بالألفاظ ويجهلون المعاني، حيث يقول (وأكثر من يسأل عن الإدغام والإمالة القراء للقرآن؛ فيصعب عليهم؛ لأنهم لم يعملوا أنفسهم فيما هو دونه من العربية، فربما سأل الرجل منهم عن المسألة قد سأل عنها بعض العلماء فكتب لفظه، فإن أجابه غير ذلك العالم بمعناه وخالف لفظه كان عنده مخطئا، فلا يلتفت إلى

---

[1] - دراسات في أسلوب القرآن. (19/1).

[2] - وهي قراءة حمزة ويحيى بن وثاب والأعمش . معجم القراءات. (474/4) وانظر. البحر المحيط (416/5). الإتحاف ص 342. القرطبي. (357/9) . النشر. (229/2). المحتسب. (49/2). الكشف عن وجوه القراءات. (26/2).

[3] - مراتب النحويين. ص 44. ترجمة حمزة الزيات.

قوله: أخطأت، فإنما يحمله على ذلك جهله بالمعاني، وتعلقه بالألفاظ)[1]، وقال المازني أيضاً (فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش)[2]بالهمز، فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع من أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا)[3].

وقد اقتدى المبرد بأستاذه المازني بتلحين القراء والطعن فيهم، وذلك ما أثبته كتابه المقتضب من تطاول على القراء، ومن أمثلة ذلك قوله (أما قراءة من قرأ (ثم لْيقطع) بتسكين اللام[4]، من قوله تعالى ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾(الحج:15)، فإن الإسكان في لام (فلينظر) جيد، وفي لام (فليقطع) لحن، لأن ثم منفصلة عن الكلمة، وقرأ بذلك يعقوب بن اسحق الحضرمي)[5]. وفي موضع آخر يقول (أما قراءة أهل المدينة ـ أطهرَ بالنصب[6] ـ من قوله تعالى ﴿ هَـؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (هود:78)، فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية)[7]. وفي موضع

---

1 - نقلاً عن دراسات في أسلوب القرآن. ص (21/1).

2 - وهي قراءة أسيد عن الأعرج، وزيد بن علي والأعمش،وحميد بن عمير وابن عامر برواية، وأبو جعفر بالهمز. معجم القراءات. (9/3) وانظر البحر المحيط. (271/4)،الإتحاف. 280، وتفسير القرطبي. (167/7). الخصائص. (144/3). وهي من قوله تعالى (وجعلنا لكم فيها معايش) الأعراف: 10 .

3 - نقلاً عن دراسات في أسلوب القرآن. ص (20/1). وانظر المنصف في التصريف. (307/1). وقد كرر المبرد كلام المازني في المقتضب (123/1).

4 - وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي ونافع في رواية قالون والبزي والحسن وعيسى. معجم القراءات. (90/6). الإتحاف. ص397 .النشر.(335/1). الكشف عن وجوه القراءات (116/2). تفسير القرطبي . (22/21) الخصائص. (330/2).

5 - المقتضب. (134/2).

6 - وهي قراءة الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمرو ومروان بن الحكم وسعيد بن جبير وابن أبي اسحاق، والسدوسي. (معجم القراءات. (110/4). وانظر البحر. (247/5). وتفسير القرطبي. (76/9). المحتسب. (325/1). إعراب القرآن المنسوب للزجاج. ص 544 . ومختصر شواذ ابن خالويه. ص 65 .

7 - المقتضب. (4/ 105).

آخر خطأ المبرد قراءة (ثلاثمائة سنين) بالإضافة[1]، من قوله تعالى ﴿**وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً**﴾(الكهف:25)، حيث قال (وقد قرأ بعض القراء بالإضافة، فقال (ثلاثمائةِ سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز)[2]، وقال القرطبي في تفسيره (عن الفارسي أن أبا العباس المبرد قال: لو صليت خلف إمام يقرأ ﴿**وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ**﴾(إبراهيم:22)، و﴿**تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ**﴾(النساء:1)، بكسر (الياء من مصرخيّ وميم الأرحام)[3]، لأخذت نعلي ومضيت)[4]. وكان المبرد فضلاً عن هذا التهجم والتطاول على القراء، يفضل قراءة على قراءة سبعية أخرى، حيث قال في قوله تعالى ﴿**أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾(النساء:90)، قال (فأما القراءة الصحيحة فإنما هي :أو جاؤوكم حَصِرَةً صدورهم)[5]، وكما نرى فإن قراءة (حصرت) بالتاء المفتوحة، ليست صحيحة عند المبرد، مع أن القراء السبعة اتفقوا عليها، ولم يقرأ (حصرة) إلا يعقوب من العشرة[6].

---

[1] - وهي قراءة حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش والحسن (ثلاثمئةِ سنين) بغير تنوين وإضافة ثلاثمائة إلى سنين. معجم القراءات. (178/5). وانظر البحر. (117/6). القرطبي.(387/10). التبصرة. 574. الإتحاف. 365. إعراب القرآن المنسوب للزجاج. 909 . النشر. (310/2) . الكشف. (58/2).

[2] - المقتضب. (171/2).

[3] - قرأ حمزة وإبراهيم النخعي وقتادة والمطوعي ومجاهد والحسن البصري وابن عباس ويحيى بن وثاب وطلحة والأعمش وابن مسعود بخفض الأرحام. معجم القراءات. (6/2). البحر(157/3). النشر.(247/2). شرح الشاطبية. 226. الإتحاف. 236. الكشف. (375/1). القرطبي. 2/5). المحتسب. (179/1). الخصائص. (285/1). وقراءة (مصرخي) تم تخريجها في هذا البحث.

[4] - تفسير القرطبي (2/5). وانظر مقدمة المقتضب. 111، ودراسات في أسلوب القرآن. 52/1 وما بعدها.

[5] - المقتضب.(125/4).

[6] - معجم القراءات. (124/2).الإتحاف. 244. البحر. (317/3). النشر. (251/2). مختصر ابن خالويه. 32 .

أما الفراء فإنه لا يختلف كثيراً عن المبرد وغيره من علماء القرن الثالث الهجري، فنراه في موضع يتهم القراء بالوهم ، حيث جاء في معانيه (وقد خفض الياء من قوله ﴿بمصرخيَّ﴾(إبراهيم:22)،الأعمش ويحيى بن وثاب جميعاً، حدثني القاسم ابن معن عن الأعمش عن يحيى أنه خفض الياء. قال الفراء: ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الياء في (مصرخيّ) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك. ومما نرى أنهم أوهموا فيه قوله ﴿**نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيراً**﴾(النساء:115)، ظنوا والله أعلم أن الجزم في الهاء[1]، والهاء في موضع نصب، وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه)[2]، ونراه في موضع آخر ينفي إحدى القراءات من العربية، فيقول في قوله تعالى ﴿**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ**﴾ (الأنعام:137) ــ قرأ ابن عامر بضم الزاي من (زين)، ورفع لام (قتل)، ونصب دال (أولادهم)، وخفض همزة (شركائهم)[3] ــ قال الفراء (وليس قول من قال، إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتها متمكناً   زجّ القلوصَ أبي مزاده[4]

بشيء. وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز؛ ولم نجد مثله في العربية)[5].

---

1 - قرأ بسكون الهاء فيهما أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم وحمزة وأبو جعفر، وقرأ بكسر الهاء بلا صلة قالون ويعقوب . معجم القراءات. (155/2). البحر. (351/3). الإتحاف.245 . القرطبي (386/5). النشر(305/1). الكشف (349/1).

2 - معاني القرآن. (75/2،76) وانظر مابعدها مباشرة.

3 - القرطبي. (91/7)، الإتحاف. 274.

4 - لم أعثر على قائله.

5 - معاني الفراء. (357/1، 358). وانظر دراسات في أسلوب القرآن. 52/1.

ونجده في معانيه يصرح بعد إعجابه بقراءة حمزة من قوله تعالى ﴿**إلاَّ أن يَخَافَا ألاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ**﴾(البقرة:229)، قال الفراء (وفي قراءة عبد الله (إلا أن تخافوا) فقرأها حمزة على هذا المعنى (إلا أن يُخافا)[1]، ولا يعجبني ذلك)[2].

أما الأخفش فلا يختلف عن النحاة باستشهاده واهتمامه بالقراءات، فكان يهتم أن تكون القراءة عنده مطابقة للغة من لغات العرب، ومطابقة لرسم المصحف أيضاً، وما عدا ذلك فهو مردود عنده، ومن ذلك حين فسر قوله تعالى ﴿**وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ**﴾(البقرة:280)، قال (وقال بعضهم (إلى ميسُرة)، وليست جائزة؛ لأنه ليس في الكلام مَفْعُلٌ)[3]، وهذه القراءة من القراءات السبع[4].

وفي موضع آخر، قال في قوله تعالى ﴿**لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا**﴾ (فصلت:26)، قال (وقال (والغَوا فيه)، لأنها من لَغَوْتَ يَلْغَى، مثل محَوْتُ يمْحَى، وقال بعضهم (والغُوا فيه)، وقال: لَغَوْتَ تَلْغُو؛ مثل محَوْتَ تَمْحُو، وبعض العرب يقول: لَغِيَ يَلْغَى، وهي قبيحة قليلة)[5]. إن هذه اللغة التي أشار إليها الأخفش بأنه قبيحة وقليلة، هي اللغة التي قرأ بها الجمهور، وهي (والغَوا بالفتح من لَغِيَ يلْغَى،

---

[1] - قرأ حمزة وأبو جعفر ويعقوب والأعمش والحسن ومجاهد (يُخافا) للمبني للمجهول. معجم القراءات. (315/1). البحر.(198/2). الكشف.(294/1). النشر.(227/2). الإتحاف. 204. شرح الشاطبية. 201 . القرطبي. (137/3).

[2] - معاني الفراء. (145/1). وانظر دراسات في أسلوب القرآن. ص 50 وما بعدها.

[3] - معاني القرآن للأخفش. ص (204/1).

[4] - قرأ نافع وابن محيصن والحسن ومجاهد (ميسُرة) بضم السين، وهي لغة هذيل والحجاز. معجم القراءات (407/1). البحر(340/2). المحتسب. (145/1). القرطبي (374/3). النشر (236/2). الكشف. (319/1). التبصرة. 451. الإتحاف 212 .

[5] - معاني الأخفش. (506/2، 507). وانظر تخطئة الأخفش لقراءة (مصرخي). البحر (408/5). وغيرها (495/4).

بكسر ففتح، مثل: عَلِمَ يَعْلَم)، وقرأ بكر بن حبيب، وعيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق، وقتادة وأبو السمال (والعُوا) بالضم، من لغا يلغُو، من باب نَصَرَ وعَدَا[1].

وكذلك فإن الأخفش يوازن بين القراءات ويفاضل بينها، ويختار ما يراه أجود في المعنى، ومن ذلك عندما تناول قوله تعالى ﴿**فَيَسُبُّواْ اللّهَ عَدْواً**﴾(الأنعام:108)، قال (وعدواً خفيفة، والأصل من العدوان، وقال بعضهم (عَدُوّاً بغير علم)، أي: سبوه في هذه الحال. ولكن (العَدُوّ) جماعة، كما قال ﴿**فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي**﴾(الشعراء:77)، وكما قال ﴿**لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاء**﴾(الممتحنة:1)، ونقرأ: عَدواً؛ لأنها أكثر في القراءة، وأجود في المعنى؛ لأنك تقول: عدواً علينا، مثل: ضربه ضرباً)[2].

وقراءة (عَدُوّاً) هي قراءة ابن كثير[3].

ولم يكن موقف جميع النحاة في القرن الثالث الهجري كما ذكرنا، فإننا نجد منهم من كان موقفه معتدلاً، وهو أبو العباس ثعلب، الذي كان لا يفاضل بين القراءات المتواترة ويعدها كلها صحيحة، وإنما يفاضل في كلام العرب، حيث ذكره أبو حيان بقوله (وقد تقدّم لنا غير مرّة إنا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين. وحكى أبو عمرو الزاهد في كتاب اليواقيت أن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلباً كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع. وقال : قال ثعلب من كلام نفسه إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة ، لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى ونعم السلف لنا ، أحمد بن يحيى كان عالماً بالنحو واللغة متديناً ثقة)[4].

---

[1] - معجم القراءات. (279/8). وتفسير القرطبي. (356/15). المحتسب. (246/2، 247). البحر (494/7). ومختصر ابن خالويه.133 .

[2] - معاني الأخفش. (309/1).

[3] - القرطبي.(61/7). البحر (200/4). مختصر ابن خالويه. 45 .معجم القراءات. (516/2، 517).

[4] - البحر المحيط. (92/4).

بعد أن أشرنا إلى موقف سيبويه من القراءات، والذي كان يخطيء اللغة ولا يخطيء القراءة لأنها السنة كما يقول، نجد أن خلفه من العلماء النحاة في القرن الثالث الهجري، قد تهجموا على القراء واتهموهم باللحن وبالوهم، وعدم معرفتهم العربية، إلا ثعلباً كما رأينا رأيه قبل قليل، وكان عليهم ألا يفعلوا ذلك، لأن النص القرآني وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح، حجة لا تضاهيها حجة، أما طرقه المختلفة في الأداء فهي كذلك، إذ إنها مروية عن الصحابة والتابعين، وهم جميعاً ممن يحتج بكلامهم العادي، بله قراءاتهم التي تحروا ضبطها جهد طاقاتهم، كما سمعوها من الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا ننسى بعد ذلك أن أئمة القراء كأبي عمرو بن العلاء، والكسائي، ويعقوب الحضرمي، هم أئمة في اللغة والنحو أيضاً، وقد جرى عرف العلماء على الاحتجاج برواياتهم سواء أكانت متواترة أم روايات آحاد أم شاذة، والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها بالتلاوة، يحتج بها في اللغة والنحو، إذ هي على كل حال أقوى سنداً وأصح نقلاً، من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن(1)، حيث أن القراءة الشاذة لا يقدح في الاحتجاج بها عربية قادح، فمخالفة الرسم بزيادة كلمة أو نقص حرف، لا تؤثر في صحة بناء القواعد عليها، وخير تعبير عن منهج القراء، قول أبي عمرو الداني (وَأَئِمّة الْقرَّاءِ لا تَعمل في شيءٍ من حروف الْقرآن علَى الأفشى في اللّغة، والأقيس في الْعربِية ، بل علَى الأثبت في الأثَر والأصح في النقْلِ والرواية إذَا ثَبت عنهم لَم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن الْقراءةَ سنة متّبعة يلْزم قَبولها والمصِير إلَيها)(2). هذا دستور القراء أثبتوه في كتبهم، وكانوا في تطبيقه على غاية من الدقة والأمانة(3).

أما **الحديث** فيعتبر الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد القرآن الكريم، وذلك لأن الرسول عليه الصلاة والسلام، لا ينطق عن الهوى، وإنما يوحى إليه من ربه، وقد اعتمد الأصوليون والفقهاء على الحديث اعتماداً مباشراً، واتخذوا منه دليلاً كالقرآن

---

1 - في أصول النحو. سعيد الأفغاني. 28، 29، وانظر الاقتراح في علم أصول النحو. للسيوطي. 24.

2 - النشر. (10/1)

3 - أصول النحو. الأفغاني. ص 30 .

سواء بسواء، فبنوا عليه كثيراً من القواعد الأصولية والأحكام الشرعية، وكنا نطمح أن ينهج النحاة واللغويون المتقدمون نهج أولئك، فيفيدوا من ألفاظ الحديث، ويتخذوا منها شواهد يحتجون بها على ما يصنفون من مادة علمية، فكان أغلب النحاة البصريين والكوفيين، وكثير من العلماء الذين جاؤوا بعدهم، لم يعتدّوا بالحديث الشريف، ولم يعتبروه أصلاً من أصول الاستشهاد، وتقعيد القواعد النحوية وتثبيت أحكامها، كالقرآن الكريم وفصيح كلام العرب، وأرجعوا ذلك إلى سببين:

أولهما: أن المحدّثين أجازوا نقل الحديث بالمعنى، ولم يتقيدوا باللفظ، لأن الأحكام الشرعية ترتبط بمعنى الحديث.

والثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون بذلك، وقد وقع في كلامهم ورواياتهم غير الفصيح من لسان العرب[1].

وحين أطل القرنان السادس والسابع الهجريان، ظهرت الحاجة واضحة إلى مصادر جديدة للمادة اللغوية والنحوية، ففزع كثير من العلماء إلى الحديث، يلتمسون فيه ما يؤيد أقيستهم ويعضد أحكامهم، وكان في مقدمة هؤلاء جميعاً، محمود بن عمر الزمخشري، ثم استفاض من بعده ابن مالك ومن عاصروه[2].

أما موقف سيبويه من الحديث من خلال الكتاب، فقد أورد عدة أحاديث في أثناء كلامه على بعض الموضوعات النحوية، لتبيين بعض الأوجه الإعرابية،ولم يتبين من كلامه عليها أو مما قدم لها به أنها من الأحاديث، إنما كان يدرجها مع أمثلة الكتاب، فيقول مثلا، (وأما قولهم)، أو (ومن العرب من يرفع فيقول)، أو (ومثل ذلك)، أو (ومن ذلك) ...، وقد استطاع الأستاذ أحمد راتب النفاخ صاحب (فهرس شواهد سيبويه)، أن يجد بعضها في كتب الحديث إما على الصورة التي ذكرها سيبويه، أو مغيرة عنها، وقد يكون حديثاً تاماً أو جزءاً من حديث، وكان طريقة احتجاجه بهذه

---

[1] - نقلاً عن . المفصل في صنعة الإعراب. الزمخشري. تحقيق د.كمال عبهري. ص 219 . وانظر. الشاهد وأصول النحو. 61 وما بعدها. وأصول التفكير النحوي. علي أبو المكارم. ص 138.

[2] - السابق. نفس الصفحة.

الأحاديث أنه يذكرها إما تقوية لأمثلة سابقة من القرآن الكريم، كما في استشهاده بالحديث (وَنَخْلعُ وَنَتْرِكُ مَن يَفْجرُكَ)[1]. وقد يذكر الحديث ليبين نوعاً من التعبير يجوز فيه الحمل على أوجهٍ متعددةٍ من الإعراب،تبعاً للمعاني المختلفة التي يدل به عليها بعد أن يستدل على أحد الأوجه بقراءة، ومثال استشهاده بالحديث (كلُّ مولودٍ يُولدُ على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يُهوِّدانه وينصرانه)[2]، ونراه أيضاً يذكر الحديث وحده غير معتمد على شبيه من آية كريمة، أو من بيت شعر، إنما يفسره بأمثلة من عنده جارية على كلام العرب، وذلك قوله[3](إني عبدُ الله آكلاً كما يأكل العبد وشارباً كما يشرب العبدُ)[4]. ومن هذه الأحاديث في كتاب سيبويه، يمكن القول أنه استفاد من بعضها واحتج بها على تفسير عبارات وردت عن العرب، أو توضيح شاهد قرآني جاء به في مسألة من المسائل، ومع قلة هذه الأحاديث، فمن الممكن أنه ترك الإكثار منها، لأن أسلوب الحديث النبوي لا يمكن أن يخرج في شيء من القواعد والأصول، عما جاء في كلام الله عز وجل، فالحديث النبوي أصلاً بعد القرآن الكريم في المنزلة وفي وجوب الاستشهاد به، أو بما يثبت أنه قاله بلفظه، فيعد القرآن والحديث أفصح اللغات واللهجات، ولا مجال للطعن فيما قال الرسول صلى الله عليه وسلم، أو تكلم به وهو أفصح العرب[5].

أما موقف المبرد من خلال المقتضب، فإنه لا يختلف عن موقف سيبويه كثيراً، في قلة الاستشهاد به، إلا أن المبرد قد صرح في موضع واحد من كتابه بالحديث الشريف، حيث قال (فإن جعلت (أحمر) اسماً جمعته بالواو والنون، فقلت:

---

[1] - الكتاب. (74/1).وانظر الشاهد وأصول النحو. 69. والحديث أخرجه الطحاوي موقوفاً على عمر رضي الله عنه. شرح معاني الآثار للطحاوي .(250/1).

[2] - الكتاب. (393/2). وانظر الشاهد وأصول النحو. ص 71. وانظر تخريج الحديث مسند أحمد ط الرسالة. (12/ 104) . تسلسل: 7181 .

[3] - الكتاب. (80/2) وانظر الشاهد وأصول النحو.72. وانظر استشهاد سيبويه بالحديث. (327/1). والشاهد وأصول النحو. ص 70 وما بعدها.

[4] - ورد الحديث في مسند البزار. (إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد) ص (154/12). بتسلسل. 5752 . وفي شعب الإيمان ذكره البيهقي (آكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد، فإنما أنا عبد .ص (116/8).

[5] - الشاهد وأصول النحو. ص 75. بتصرف.

الأحمرون، والأصفرون. وقلت في المؤنث: حمراوات وصفراوات، وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم (ليس في الخَضراواتِ صدقةٌ)[1]، لأنه ذهب مذهب الاسم)[2]. ولم ينسب المبرد الحديث إلى النبي (عليه الصلاة والسلام)، إلا في هذا الموضع، إلا أننا نجده يذكر قول أمير المؤمنين علي (كرم الله وجهه) في كتابه، عندما تحدث في (باب اللفظ بالحروف)، عن حذف موضع العين من الفعل، فيقول (وقال أمير المؤمنين: عليّ بن أبي طالب ــ كرم الله وجهه: العينُ وِكاءُ السَّه)[3]، وكرر ذلك في موضع آخر من كتابه، إلا أنه جعله من الحديث[4]. ويظهر أنه يريد بالحديث الخبر ولا يريد به الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم[5]. ومثل ذلك ما ذكره في باب (لام المدعُوِّ المستغاث به ولام المدعوِّ المستغاث إليه)، قال (... تقول: ي لَلناس، ويا لَله، وفي الحديث : لما طعن العِلْج، أو العبد عمر ـ رحمه الله ـ صاح: ي للهِ لِلمسلمين)[6]. وقال في موضع آخر (وجاء في الحديث: أول حيّ آلف مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) جهينة، وقد آلفت معه بنو سليمٍ بعد)[7]. ومن هذا نرى أن المبرد أراد بالحديث الخبر، ولم يرد به الحديث النبوي الشريف، لذلك نجده يذكر نسبة الحديث إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)، في موضع واحد كما جاء في كتابه المقتضب.

أما الفراء في معانيه، فقد كان يعتمد على الحديث النبوي الشريف، باعتباره مصدراً من مصادر الاحتجاج المهمة بعد القرآن الكريم، ويظهر لنا ذلك من خلال كتابه معاني القرآن، حيث استشهد الفراء بالحديث النبوي بأكثر من موضع، مصرحاً بنسبة

[1] ـ قال عنه الترمذي وصاحب التنقيح ضعيف، وقال عنه الذهبي منقطع وطرقه واهية. (نصب الراية. 386/2. وما بعدها). ومعرفة السنن والآثار.ص (116/6). للبيهقي أن الحديث موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

[2] ـ المقتضب. (218/2).

[3] ـالمقتضب. (34/1) . وفي رواية البيهقي موقوفاً على معاوية. نصب الراية. (45/1) وما بعدها.

[4] ـ المقتضب. (233/1).

[5] ـ السابق. ص (34/1) الهامش.

[6] ـ وفي الحديث لما طعن العلج أو العبد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ... علق الشيخ المرصفي على قوله: العلج أو العبد بقوله: شك من الراوي فهل نقول كذلك في المقتضب؟ وهو شك من المبرد نفسه. ويريد المبرد من الحديث : الخبر. (المقتضب (245/4).

[7] ـ السابق. (184/2).

الحديث، وقد جاء في معانيه ما يؤيد ذلك، ومن أمثلة استشهاده بالحديث، وذلك عند بيانه معنى (المن) من قوله تعالى ﴿**وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى**﴾ (البقرة:57)، قال (بلغنا أن النبي (صلى الله عليه وسلم)، قال: الكمأة من المنّ وماؤها شفاء العين)[1]، وفي موضع آخر، نراه يستشهد بالحديث ويجعله بعد القرآن الكريم في مجيء الخوف بمعنى الظن، حيث قال في تفسير قوله جلّ شأنه ﴿**وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ**﴾(النساء:34)، قال (جاء التفسير أن معنى تخافون: تعلمون. وهي كالظنّ، لأن الظان كالشاكّ والخائف قد يرجو. فلذلك ضارع الخوف الظن والعلم ...، ونقلنا[2] في الحديث أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، قال: أمرت بالسواك حتى خفت لأدْرَدَن، كقولك: حتى ظننت لأدردن)[3]. وقد يستشهد الفراء بالحديث النبوي، من غير أن ينسبه للنبي عليه الصلاة والسلام، فيقول مثلاً (جاء في الحديث)، ومثال ذلك حين تناول قوله تعالى ﴿**وَكَانَ اللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتاً**﴾(النساء:85)، قال (المِقيت: المقدّر والمقتدر، كالذي يعطي كل رجل قوته، جاء في الحديث: كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يُقيت، ويَقوت)[4]. ومن خلال ذلك، نجد أن الفراء استشهد بالحديث النبوي الشريف في كتابه، ويعده مصدراً عظيماً من مصادر الاحتجاج، وعده مكي الأنصاري من أوائل المحتجين بالحديث احتجاجاً مباشراً، حيث قال (لقد انتهج الفراء منهجاً جديداً في الاستشهاد بالحديث الشريف، وذلك أنه اعتمد الحديث واحتج به في النحو واللغة احتجاجاً مباشراً، على حين كان النحويون من رجالات

---

1 - معاني الفراء. (37/1، 38).وانظر تخريج الحديث. . مسند البزار. (82/4). ومسند أحمد. ط الرسالة. (171/3).

2 - كرر الحديث قبل هذا . ص (146/1) .

3 - معاني الفراء. (265/1،266). وفي الجامع الصغير. حتى خفت على أسناني. نقلاً عن الصفحة أعلاه.وانظر استشهاد الفراء بالحديث مصرحاً به. (39/3).

4 - معاني الفراء. (280/1). وانظر تخريج الحديث.مسند البزار (392/2). وشعب الإيمان للبيهقي (158/11). ومسند أحمد. ط الرسالة. (36/11).

المدرستين، يرفضون الاحتجاج بالحديث الشريف، مما يدل أنه يؤسس مذهباً جديداً يغاير المذهبين معاً)[1]، وإن اعتماد الفراء على الحديث كان اعتماداً على مصدر عظيم من مصادر اللغة في الاحتجاج، وعمله هذا جديرٌ بالتقدير[2].

أما الأخفش فلا نجده يستشهد بالحديث الشريف، عند تفسيره وتوجيه الآيات القرآنية الكريمة، في كتابه (معاني القرآن)، ولكننا نجده يستشهد بألفاظ الحديث، وذلك في موضعين من كتابه، ومثال ذلك (والعرب تقول: موالياتٌ، وصواحباتُ يوسفَ، فهؤلاء قد كسَروا فجمعوا صواحب، وهذا المذهب يكون في المذكر: صواحبون)[3].

ولفظة (صواحبات يوسف)، من ألفاظ الحديث النبوي[4].

بعد أن أشرنا بلمحات عن موقف سيبويه، وموقف النحاة في القرن الثالث الهجري، من الحديث النبوي الشريف، نجد أن سيبويه لم يتضح موقفه من الحديث كما اتضح موقف النحاة الذين جاؤوا من بعده[5]، وكما مر بنا أنه استشهد ببعض الأحاديث في كتابه، ولم يشر إلى أنها من أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، إنما كان ينقلها كما ينقل العبارات الواردة عن العرب، وكذلك الأخفش الذي ذكر ألفاظ الحديث، عند تفسيره الآيات القرآنية، ولم يشر إلى أنها من ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم، بل كان يوردها بقوله (وقالت العرب، أو قول العرب)، إلا أن ذلك قليل في كتابه، فلا يتجاوز الموضعين، ومثله أو أقل منه المبرد، بعدد الأحاديث المستشهد بها في المقتضب، فقد استشهد في موضع واحد فقط بالحديث الشريف، إلا أنه صرح بأنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وما جاء عنه بذكر الحديث، كقوله (وفي الحديث،

---

1 - أبو زكريا الفراء ومنهجه في اللغة والنحو. ص 394.

2 - موقف النحاة من الحديث الشريف. خديجة الحديثي. ص80.

3 - معاني الأخفش. (449/2).وانظر(357/1). وفهرس المعاني. (750/2).

4 - رواية الحديث هي: (حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبَة حدثنا عن الأسود عن عائشة قالت لما ثَقُلَ رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم- جاء بِلاَل يؤْذِنُه بِالصلاَة فقَال (مُرُوا أبا بكر فَليُصَلِّ بِالناس) قالت: فقلت يا رسول اللَّه إنَّ أبا بكر رجل أَسِيف إنه متَى يقُمْ مقَامك لاَ يُسْمِعِ الناس فلَو أمرت عمر. فقَالَ (مُرُوا أبا بكر فَليصل بِالناس) . قَالَتْ: فقلت لحفْصَة قولي له إنَّ أبا بكر رجل أَسِيف وإنه متَى يَقُمْ مقَامَك لاَ يُسْمِعِ الناس فلَو أمرت عُمَرَ. فقَالَت له. فقَال رسول اللَّه - صلى الله عليه وسلم- (إنّكُنَّ لأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ) .شرح معاني الآثار. للطحاوي. (406/1).

5 - الشاهد وأصول النحو. ص 145 .

أو جاء في الحديث) فهو يريد به الخبر كما أسلفنا، أما الفراء فقد انتهج موقفاً مغايراً استحق عليه التقدير كما قيل قبل قليل، فجعل الحديث مصدراً مهماً من مصادر الاحتجاج عنده، ذاكراً ذلك في مواضع عدة في معانيه، مصرحاً بنسبتها في الغالب إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

أما **كلام العرب** فهو المصدر الثالث لما يستشهد به في اللغة والنحو، ويقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها، وصفاء لغتها من منثور ومنظوم، قبل بعثته (صلى الله عليه وسلم)، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين وفشوّ اللحن[1]. وقد وقف علماء اللغة عند القبائل العربية المجمع على فصاحتها، وصفاء لغتها، وأولها قريش، وذلك لأن قبيلة قريش كانت أجود العرب انتقاءاً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق بها، وأحسنها مسموعاً وإبانة عما في النفس[2]. وقد بين السيوطي القبائل التي نقلت عنهم اللغة العربية، بقوله (والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب وهم: قيس وتميم وأسد، فأن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب والإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر القبائل)[3]. وقد قسم العلماء اللغة المنقولة إلى قسمين: تواتر وآحاد، والتواتر لغة القرآن الكريم وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم، والآحاد، ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر، ووضع العلماء شروط للمتواتر والآحاد، وقد اختلفوا بتلك الشروط[4].

أما ما استشهد به سيبويه من لغات العرب، فكان أعلاها في رأيه وأفصحها، وأقدمها اللغة الحجازية، فهي اللغة الأولى القدمى الجيدة من لغات العرب، وقد أكثر من

---

[1] - السابق. 77 .

[2] - الاقتراح. للسيوطي. ص 33 .

[3] - نفسه.

[4] - انظر . رسالتان لابن الأنباري. الاغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو. ص84 وما بعدها.

الاعتماد عليها فيما احتج به من لغات العرب، فنراه مثلاً يصفها بقوله (وهي اللغة العربية القديمة الجيدة)[1]، وإذا أراد أن يدل على صحة الأسلوب وفصاحته، وصفه بأنه حجازيّ، يقول (والبيان في كل هذا عربيّ جيد حجازي)[2]، وكان إذا تحدث عن لغتين وأراد أن يبين أفصحها فيكتفي بقوله (وهي الحجازية الجيدة)[3]، والحجازية عنده هي اللغة المتبعة لكونها هي اللغة الأولى القدمى، التي وافقها في التعبير بها لقبائل العربية الفصيحة الأخرى، مثل بني تميم، حيث يقول (فأما ما كان آخره راءاً، فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في يرى، والحجازية هي اللغة الأولى القدمى)[4]، وكذلك فاللغة الحجازية عنده هي الأصل الذي ترد إليه اللغات الأخرى[5]، وكان إذا أراد أن يتحدث عما وردت فيه لغتان، يعقد الباب على ما ورد في لغة أهل الحجاز، ثم يذكر بعد ذلك تميم أو غيرها من لغات العرب[6]، وإن أراد أن يصحح لغة بني تميم ويبين وجه إعرابها، أيدها بلغة الحجاز[7]، وقد يقرن لغة الحجاز بلغة بكر أو قيس أو طيء، أو غيرها من قبائل العرب، من غير أن يذكر اللغة المقدمة منهما[8]، وليست عنده لغات الحجاز جميعها هي الأصح والأفصح دائماً، إنما يرى بعضها في مواضع أخرى جائزة عربية[9]، ولا يرى كل لغات الحجاز في مستوى واحد من الفصاحة، فقد يأتي عن بعض الحجازيين بعض العبارات التي يراها قليلة رديئة[10]، وقد يراها جارية على

---

1 - الكتاب .(473/4).

2 - السابق.(437/4).

3 - أعلاه. (482/4).

4 - نفسه .(278/3).

5 - السابق.(533/3).وانظر (534/3).

6 - انظر مثال ذلك.المصدر أعلاه .(319/2).

7 - نفسه (270/2، 276).

8 - نفسه .(532/3، 533) وانظر (182/4).

9 - (457/4).

10 - (555/3).

لغة طيء في بعض أحوالها، جارية على الشذوذ في البعض الآخر[1]، وقد لا يعلق على ما ينقل عن أهل الحجاز، لا بتفضيل للغتهم على غيرها، ولا بتفضيل لغيرها عليها[2]. واللغة الثانية التي يقرنها غالباً بلغة الحجاز، هي لغة تميم، كما نراه كثيرا ما يصدق بها الآراء التي يبديها والقواعد التي يبينها، كقوله (مما قالت العرب تصديق لهذا في الإدغام كقول بني تميم)[3]، وكذلك فإنه يجري عليها القياس فيما ورد من العرب[4]، ويؤيد صحة ما ورد في لغة بني تميم، بما ورد في لغة ناس كثير من العرب، وبما سمعه من العرب الموثوق بهم[5]، وهو مع ذلك يرجح عليها لغة الحجاز التي يعتبرها الأصل والقياس[6]، وإنما يرجح لغة الحجاز على لغة تميم لأنها عنده أقل اطراداً من أهل الحجاز[7]، وقد يساوي بين اللغتين في المنزلة من الصحة والجودة من غير أن يصرح بكونهما متساويتين[8]، وقد يرى اللغتين متساويتين، وينص على ذلك التساوي والتعادل[9]، ومع جودة اللغتين وفصاحتهما وتساويهما، قد يعتبر لغة تميم أقيس اللغتين المستعملتين[10]، ويستحسن لغة تميم ويؤيدها ويقويها بالتعليل والتفسير[11]، ويقرن لغة تميم بلغات أخرى،يعتبرها لغات لمن ترضى عربيته من القبائل كقيس وأسد[12]. ويأتي عنده بعد لغة الحجاز ولغة تميم في

---

1 - (182/4).

2 - (110/4).

3 - (450/4).

4 -(224/1).

5 -(329/1).

6 -(283/3).

7 -(482/4).

8 -(373/1، 374).

9 -السابق.(417/4)

10 -(316/2).

11 -(177/4)؟

12 -(125/4).

الفصاحة والقوة، وكثرة الاستشهاد بها لغات متعددة أشار إليها في كتابه واعتمد عليها، منها لغة قيس أو قوم من قيس أو ناس من قيس، ونراه يقول مثلاً (فأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها بهاء في الوقف وغيره)[1]، وقد يقرنها في موضع آخر بلغة تميم[2]، وقد يقرن أيضا لغة ناس من قيس بلغة فزارة، ويرى أنها لغة قليلة، والأعرف خلافها من اللغات[3]، وكذلك فأنه يذكر لغة بني أسد أو من ترضى عربيته منهم، وغالبا ما يقرنها بلغة تميم، كقوله (فأما ناس كثير من تميم وناس من بني أسد فأنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين وذلك لأنهم أرادوا البيان في الوقف لأنها ساكنة في الوقف ...)[4] . ومنها أيضاً لغة طيء، ويرى أنها هي الجارية في الاستعمال، وهي قوية فيما رآه واستنتجه من استعمال العرب ومن كلام الخليل، يقول (وقال الخليل رحمه الله: إذا قلت (يا هذا) وأنت تريد أن تقف عليه، ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه، فأنت فيه بالخيار، إن شئت نصبت وإن شئت رفعت ...، وزعم لي بعض العرب أن (يا هذا زيدٌ) كثير في كلام طيء)[5]. وكذلك لغة بني عديّ من تميم، يقول صاحب الكتاب (وسمعنا بعض بني تميم من بني عديّ يقولون: قد ضربته وأخذته ...)[6]، ومنها بنو سليم وهم ممن يوثق بعربيته من العرب عند سيبويه، يقول (وزعم أبو الخطاب وسألت عن غير مرة أن ناساً من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت)[7]، ومنها بنو سعد، نقل عنهم ما سمعه منهم، وما حدّثه به من سمعه منهم، لكنه لم يبين فصاحتها بالنسبة إلى غيرها من القبائل، كقوله (أما ناس من بني سعد، فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفية، فأبدلوا في موضعها أبين الحروف، وذلك قولهم: هذا تميمجٌّ، يريدون تميميّ

[1] -(182/4).

[2] -(125/4).

[3] -(181/4).

[4] - (199/4، 177).

[5] -(192/2) وانظر (181/4)

[6] -(180/4)

[7] - الكتاب (124/1)

...)[1]. ومما ذكر من لغات العرب أيضاً (كعب وغنيّ)، وقد نقل عنهما في لغة مخالفة للغة أهل الحجاز، ولم يشر إلى جودتها ولا فصاحتها، وأنها أقل فصاحة من لغة الحجاز[2]، ومنها (خثعم)، ويرى أنها ليست هي الجيدة العربية[3]، ولغة (فزارة)، ويرى أنها لغة قليلة وليست هي الأصل[4]، ومنها لغة (بكر بن وائل)، وقد رآها في موضع لغة رديئة جداً[5]، ومنها لغة قوم من (ربيعة)، ويرى أنها لغة رديئة، ويسميهم أهل اللغة الرديئة[6].

هذه هي اللغات التي نقل عنها واعتمد عليها، ممن صرح بأسمائها من قبائل العرب، واستشهد بأساليبها وطرق تعبيرها، استحسن بعضها وقواه، واستقبح البعض الآخر وضعفه ووضعه ووصفه بالرداءة، وهو في كل هذا جارٍ على ما يراه شيوخه ومعاصروه ومن جاء بعدهم في قبائل العرب المختلفة[7]. أما العبارات الأخرى التي اعتمد عليها ولم يصرح بالقبائل المتكلمة بها، فقد كانت الإشارات التي معها تحدد فصاحتها أو رداءتها، وهي معظم النصوص التي استفاد منها واعتمد عليها في كتابه، وقد علمنا أن همه في الكتاب، إيراد القواعد المختلفة وأساليب التعبير المتباينة، وتبيين ما هو صحيح يقاس عليه وما ليس فصيحاً، وليس اهتمامه منصبّاً على أسماء المتكلمين بها[8].

أما الشعر فهو ديوان العرب وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، واعتمد عليه العلماء باستخراج القواعد والقياس عليه، وفيه جرى الخلاف فيما يحتج به منه، لأنه موطن الضرورات الكثيرة، التي طال فيها اختلاف العلماء، فنجد

1 - نفسه (182/4).

2 - نفسه (534/3).

3 - نفسه(226/1).

4 - (181/4) .

5 - (197/4) .

6 - (196/4، 197).

7 - الشاهد وأصول النحو. من ص 77 إلى 92 .

8 - السابق. ص 99 .

علماء النحو والبلاغة جميعاً مهتمين بضرورات الشعر، بحثوها وقسموها إلى مستحسنة وأخرى مستقبحة أو قبيحة ونحو ذلك، واختلفوا فيما جاز ارتكابه منها وما امتنع، وقد عقد سيبويه في كتابه باباً بعنوان (ما يحتمل الشعر)، تكلم فيه على ما يجوز للشعراء ارتكابه في الشعر ولا يجوز في الكلام صرف مالا ينصرف...)[1]، وعقد باباً آخراً بعنوان (باب وجوه القوافي في الإنشاد)، تكلم فيه ما يجوز في الشعر ولا يجوز في النثر[2]، وباباً ثالثاً بعنوان (ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً)[3]، كما عقد ابن جني في الخصائص باباً بعنوان (هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً)[4]، وتكلم أبو حيان على الضرورة في معظم كتبه، ومنها (ارتشاف الضرب من لسان العرب)، وعقد فيه باباً باسم (باب الضرائر)، ناقش فيه آراء سابقيه[5]. وغير ذلك من الكتب والآراء[6]. وقد قسم علماء العربية الشعر وكلام العرب عموماً، من حيث الاستشهاد به في اللغة والنحو، إلى أربع طبقات:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم الذين عاشوا قبل الإسلام، كأمريء القيس، والأعشى.

الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

---

[1] - الكتاب (26/1).وما بعدها.

[2] - نفسه (204/4).

[3] - السابق. (269/2) .

[4] - الخصائص. (323/1) .

[5] - ارتشاف الضرب. ص 2377 .

[6] - الشاهد وأصول النحو. 101، وما بعدها. وانظر المفصل في صنعة الإعراب. للزمخشري. تحقيق د.كمال عبهري ص 232.

والطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم: المحدثون، وهم الذين عاشوا بعد هؤلاء، كبشار بن برد، وأبي نؤاس.

وقسمها بعضهم إلى ست طبقات، وأضاف طبقة المحدثين الذين جاءوا بعد المولدين كابي تمام، والسادسة طبقة المتأخرين كالمتنبي[1]. ونقل عن ثعلب عن الأصمعي أنه قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة (ت 176هـ)، وهو آخر الحجج، ولا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، وعلة ذلك، خوفاً أن يكون المولد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم[2]. ولذلك اعتبرت شواهد سيبويه صحيحة موثوقاً بها، مع أن بعضها مجهول القائل، قال الجرمي (نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً[3]، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها، وأما الخمسون فلم أعرف قائليها)[4]، ويقال أن سبب عدم نسبة سيبويه شواهد كتابه إلى قائليها، ولم يرد فيه منسوباً إلا ما رواه شيوخه منها، خوفه من أن يخطيء فينسب شاهداً إلى غير قائله، لأن هناك من الشواهد ما ينسب إلى أكثر من شاعر، كما أن منها ما نحله الرواة[5]. وقد اعتبرت هذه الشواهد الخمسون التي لم يعلم قائلها ولم ينسبها الجرمي، مطعناً على سيبويه وعلى كتابه وخاصة من الكوفيين، وكان يقال إن المولدين وضعوا أشعاراً ودسوها على الأئمة، فاحتجوا بها ظنّاً منهم أنها للعرب، وذكر أن في كتاب سيبويه منها خمسين بيتاً[6]، وقيل أن من هذه الخمسين، بيتاً واحداً لبشار الشاعر الذي كان كثير الهجاء لسيبويه والطعن فيه، وفي أصله الأعجمي، لأنه ترك الاحتجاج بشعره، فأراد سيبويه أن

---

1 - المفصل في صنعة الإعراب. ص 234. وانظر الشاهد وأصول النحو. 106 .خزانة الأدب. (8/1).

2 - الاقتراح. ص 42 .

3 - وقال النجدي ناصف أن عدد شواهد الشعر والرجز في كتاب سيبويه (1061)، على غير ما ذكره الجرمي. سيبويه إمام النحاة. ص 241 .

4 - طبقات الزبيدي. ص 75 .

5 - الشاهد وأصول النحو. ص 110 .

6 - الاقتراح. 36 .

يرضيه ويتقرب إليه، ورد أحد الباحثين هذا الزعم القائل باستشهاد سيبويه بشعر بشار، مستدلاً بنسبة البيت إلى أبي الأسود في كثير من الكتب الأدبية والنحوية[1].

أما مصادر سيبويه في الشعر فهي مصادر شفوية، أي أن أكثر ما استشهد به من شعر كان مأخوذاً عن طريق السماع، أما عن طريق سمعها من شيوخه الذين روى عنهم، أو ما سمعه هو نفسه من العرب، أما الشواهد التي سمعها من شيوخه فكثيرة جداً، وقد كان ـ رحمه الله ـ دقيقاً في روايته عن العلماء، فنراه يشير إلى مصدر كثير من الشواهد التي سمعها، غير مغفل للروايات في الشاهد الواحد، إن ثبتت لديه صحة الروايات، كما كان حريصاً على دقة ضبط الرواية وخلوها من التصحيف والتحريف، وفي دراسة إحصائية لشواهد الشعر في كتاب سيبويه عملها أحد الباحثين[2]، ذكر أن سيبويه روى عن يونس بن حبيب (سبعة عشر شاهداً شعرياً)[3]، وروى عن شيخه الخليل (تسعة شواهد من الشعر)[4]، وعن أبي الخطاب الأخفش (ثمانية شواهد)[5]، وعن عيسى بن عمر (خمسة شواهد)[6]، وما رواه سيبويه عن الأصمعي (شاهدين شعريين)[7]، وهناك شواهد كثيرة ذكرها سيبويه من غير سند، كأن يقول (سمعت فصحاء العرب)[8]، أو (سمعت أكثر العرب)[9]، أو (سمعناهم

[1] - أنظر . شواهد الشعر في كتاب سيبويه. د. خالد عبد الكريم. ص 296 . وما بعدها. وانظر البيت في الكتاب. وصدره: (وما كلّ ذي لبّ بمؤتيك نصحه) ص (441/4) وفي هامش الكتاب. منسوب لأبي الأسود.وانظر الشاهد وأصول النحو. ص 110، 111. والاقتراح. ص 42. والبيت من الطويل لأبي الأسود . أنظر الحيوان. (601/5). والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية. د. إميل بديع . (494/1، 495).

[2] - المصدر أعلاه.

[3]- أنظر مثلاً لا على سبيل الحصر في الكتاب. (120/1، 156، 259، 278، 319 ...الخ).

[4] - مثلاً في الكتاب. (110/2، 266)، (36/3 ...الخ).

[5] - (78/1، 201، 304 ...الخ).

[6] - (1/ 169، 171، 364 ...الخ).

[7] - (67/3، 87).

[8] - الكتاب (503/3، 504).

[9] - نفسه (233/3).

ينشدون)[1]، وغير ذلك[2]. أما القبائل التي استشهد بشعر شعرائها، فهم كالآتي: شعراء تميم، وعددهم أربعة وأربعون شاعراً، وشعراء هوازن وعددهم سبعة وعشرون شاعراً، وشعراء بكر وتغلب وعددهم أربعة وعشرون شاعراً، وشعراء أسد وعددهم اثنان وعشرون شاعراً، وشعراء الأزد وعددهم سبعة عشر شاعراً، وشعراء غطفان وعددهم خمسة عشر شاعراً، وشعراء قريش وعددهم أربعة عشر شاعراً، وشعراء مَذحج وعددهم اثنا عشر شاعراً، وشعراء قضاعة وعددهم تسعة شعراء، وشعراء هذيل وعددهم ثمانية شعراء، وشعراء طيء وعددهم سبعة شعراء، وشعراء الرباب وعددهم ستة شعراء، وشعراء سليم وكنانة وعدد شعراء كل منهما خمسة شعراء، وشعراء عبد قيس وعددهم أربعة شعراء، وشعراء أنمار وباهلة وضبيعة وغنيّ وكندة ومزينة، وعدد شعراء كل قبيلة منهم شاعران فقط، وشعراء إياد وضبّة وعاملة وعدوان وهمدان، وعدد شعراء كل قبيلة منهم شاعر واحد فقط، وشعراء آخرون وعددهم أربعة شعراء[3]، وبهذا فإن سيبويه قد استشهد بمعظم القبائل التي تدخل ضمن ما يسمى بعصر الاستشهاد، وبشعر شعراء الطبقات الثلاث الأولى[4]. وقد اعتبرت شواهد سيبويه قديماً، كما تعتبر حديثاً أصح الشواهد، ولا التفات لما يقوله الحاسدون أو المبغضون فيها، ويكفي أن يقال في البيت الشعري قديماً أو حديثاً، أنه من شواهد الكتاب، أو من شواهد سيبويه، ليعتبر ثقة ويؤخذ به في مختلف علوم العربية، لا في النحو واللغة وحدها، وذلك لثقتهم بسيبويه صاحب الكتاب، وتأكدهم من صدقه وأمانته وعدالته، ولا يعيب سيبويه وكتابه الكبير الذي اعتبر في زمن معاصريه (قرآن النحو)، أن يكون فيه هذا العدد القليل من الشواهد التي لم تنسب، ولو فرضنا أن سيبويه لم ينسب أيّ شاهد من شواهده إلى قائله، ولا وثّق رواية بيت منها، فليس لأحد أن يطعن فيها، لأن وفاته كانت في حدود

---

1 - (78/3).

2 - أنظر تفصيل ذلك . في شواهد الشعر في كتاب سيبويه. من ص 243 إلى ص 262 .

3 - نقلاً عن شواهد الشعر في كتاب سيبويه. ص273 إلى 301 .بتصرف .

4 - المصدر أعلاه. 300. وانظر الشاهد وأصول النحو. 119 .

(180هـ)، ومعنى هذا أنه عاش في الفترة التي امتد إليها استشهاد الكوفيين وبعض البصريين بكلام العرب، وفي هذه الفترة كان الاهتمام بالشواهد وصحتها وتوثيقها، قد بلغ أوجهه عند نحاة الطبقة الرابعة والخامسة، ومع هذا فليس من الجائز أن يكون سيبويه قد غفل عن المحرف أو المنحول أو المصنوع منها، وليس شيوخه أو تلاميذه كالجرمي والمبرد وغيرهم، بغافلين عما يمكن أن يكون مصنوعاً من هذه الشواهد، وعلى هذا فقد اعتبرت شواهد سيبويه أصح الشواهد[1]، وقال فيها البغدادي (كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة، ونظر فيه وفتش، فما طعن أحد من المتقدمين عليه، ولا أدعى أنه أتى بشعر منكر)[2].

أما المبرد من خلال كتابه المقتضب، فإنه نادراً ما يصرح بالقبائل العربية ويستشهد بلغاتها، ومن القبائل التي ذكرها في كتابه، تميم والحجاز وبكر بن وائل وهذيل بن مدركة، وكان موقفه متبايناً تجاه هذه القبائل، فنراه مثلاً يذكر لغة أهل الحجاز ويراها جائزة، ولكنها أقل استعمالاً، يقول (فإن كانت ـ يقصد الهاء الخفية المهموسة ـ قبلها كسرة، جاز أن تتبعها واواً أو ياءاً، أيهما شئت، أما الواو فعلى الأصل الذي ذكرت لك، وأما الياء فلقرب الجوار، لأن الضمة مستثقلة بعد الكسرة، والناس عامة للكسرة والياء بعدها أكثر استعمالاً، فأما أهل الحجاز خاصة فعلى الأمر الأول ...، وإن شئت ألحقت الياء والواو على الأصل، لأن الهاء حرف متحرك في الحقيقة، وذلك قولك: عليهي مال، وعلى قول أهل الحجاز عليهمو مال)[3]، ونجده في موضع آخر يصف لغة الحجاز بالقبح، فيقول (وقال قوم ـ وهم أهل الحجاز ـ : نبدلها على ما قبلها، فنقول: يا جَل، ويا حَل. وهم الذين يقولون: مُوْتَعد، ومُوتزن، ويا تعِد ويا تَزِن، وهذا

---

[1] ـ الشاهد وأصول النحو. 111، 112. بتصرف .

[2] ـ خزانة الأدب. (370/1).

[3] ـ المقتضب. (37/1).

قبيح)[1]. ويذكر في موضع آخر لغة أو ناس من بكر بن وائل، ويصف لغتهم بالفحش والغلط، فيقول (وناس من بكر بن وائل يُجرون الكاف مجرى الهاء، إذ كانت مهموسة مثلها وكانت علامة إضمار، وذلك غلط منهم فاحش)[2]، ويشير في موضع آخر من كتابه، إلى لغة هذيل بن مدركة، ويعتبر لغتهم تخالف الأقيس والأكثر في لغات العرب، فيقول (أما الأقيس والأكثر في لغات العرب، فأن تقول في: بَيْضة: بَيْضات، وفي جوْزة، جوْزات، وفي لَوْزة: لَوْزات. وأما هذيل بن مدركة خاصة فيقولون: جَوَزات، وبَيَضات، ولَوَزات...)[3]، ويشير المبرد إلى لغة تميم ويراها الأقيس، قال (ولو قال رجل في جميع الجواب عن (مَن) ـ رفعاً تكلم به المتكلم أو نصباً أو خفضاً ـ فقال المجيب: مَن عبد الله؟ على الابتداء والخبر، كان جيّداً بالغاً، وهو الذي يختاره سيبويه، كما كان ذلك في (أيّ) وهو قول بني تميم، وهو أقيس)[4].

ومن الأمثلة السابقة نراه يصف اللغة الحجازية بالقبح، واللغة التميمية على أنها الأقيس، إلا أننا نجده يذكر اللغتين معاً ولا يفاضل بينهما في عدة مواضع من كتابه، فيقول عندما تحدث عن هلمّ (ومن ذلك (هلُمَّ) في لغة أهل الحجاز؛ لأنهم يقولون للواحد وللاثنين والجماعة على لفظ واحد، وأما على مذهب بني تميم فإن النون تدخلها؛ لأنهم يقولون للواحد: هلمّ، وللاثنين: هلما، وللجماعة: هلُموا، ولجماعة النسوة: هلمُمنَ، وللواحدة: هلُمّي)[5]، وفي موضع آخر يقول في (ما) النافية (تقول: ما زيدٌ قائماً، وما هذا أخاك، كذلك يفعل أهل الحجاز، وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس)، تقع مبتدأ وتنفي ما يكون في الحال وما لم يقع ...، ومن ذلك قوله تعالى ﴿**مَا هَـذَا بَشَراً**﴾ (يوسف:31)، وقوله ﴿**مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**﴾(المجادلة: 2)، وأما بنو تميم

---

1 - نفسه. (90/1).

2 - السابق. (269/1، 270).

3 - السابق. (193/2).

4 - نفسه (310/2).

5 - نفسه. (25/3). وكرر ذلك (202/3،203).

فيقولون: ما زيدٌ منطلقٌ، يدعونها حرفاً على حالها بمنزلة (إنما) إذا قلت: إنما زيدٌ منطلقٌ)[1].

هذه لغات القبائل التي نقل عنها المبرد في المقتضب، فمنها ما يراه حسناً أو جائزاً، ومنها ما يراه قبيحاً فاحشاً، ومنها ما يذكره من غير أن يصفه أو يفاضل بين لغتين، أما العبارات التي يستخدمها ولا يصرح باسم القبيلة التي قالت بها، فهي كثيرة في كتابه، وهي معظم النصوص التي اعتمد عليها في كتابه، فمنها ما يراه قليلاً ومنها ما يراه حسناً، أو عربياً جيداً، ومنها ما يراه غلطاً لا يجوز في العربية، فمن العبارات التي ينقلها من غير أن يصرح بقائلها من القبائل، مثل (قول العامة)، و (من كلام العرب)، أو (قالت العرب)، أو (قول بعض الناس)، (قوم من العرب يقولون)، أو (والعرب تختار)، وغير ذلك[2]، وما يراه جيداً في قول العرب، يقول مثلاً (وإن أتممت فعربيّ حسن)، أو (قياس العربية)، و(نظير العرب الفصحاء)، أو (واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب)، أو (الأقيس والأكثر في جميع لغات العرب)، أو (وأوضح وأحسن في العربية)، أو يقول (فهذه الأوجه العربية الجيدة)، وغير ذلك[3]، وما يراه غير جيد في العربية أو يخطئه ولا يجوزه، يقول (ليس من كلامهم)، أو (لا يقع في كلامهم)، أو (خطأ فاحش في قياس العربية)، أو (وهو قليل في العربية)، أو (ولا يوجد مثل هذا في كلامهم)، أو يقول (ولا رسم له في العربية)، وغير ذلك[4].

وقد استشهد المبرد في المقتضب بالكثير من أمثال العرب، لأنه يجيز فيها ما يجاز في الشعر، حيث يقول (والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال

---

[1] - نفسه (188/4). وانظر (406/4)، (413/4)، (373/3) وما بعدها.

[2] - المقتضب. بالتسلسل. (37/1)، (145/1)، (235/1)، (208/1)، (246/1)،(112/3). وانظر غيرها (111/3)، 215/3)، 142/3)، 169/4...الخ).

[3] - أعلاه. (266/1)، (175/2)، (179/2)، (193/2)، (294/2)، (162/4)، وانظر (205/3، 272، 325، ...الخ).

[4] - السابق. (149/1)، (187/1)، (179/2)، (24/3)، (165/1)، وانظر (182/2)، (176/2)، (148/3)، (272/3...الخ).

لها)[1]، ومن الأمثال التي استشهد فيها المبرد، قوله (أطِرِّي فإنك ناعلة)[2]، وقوله (الصيف ضيعت اللبن)[3]، وقال أيضاً (ومن كلام العرب المأثور: غَلِقت الرّهان بما فيه)[4]وغير ذلك[5].

أما الشواهد الشعرية في المقتضب فكثيرة، حيث بلغت (561) شاهداً شعرياً، وأخذ من شواهد سيبويه (380) شاهداً شعرياً[6]، وكان المبرد في الغالب لا ينسب الشعر لقائله، بل يقول مثلاً (كما قال الشاعر)، أو (قوله)، أو (ينشد هذا البيت)، وغير ذلك، وما نسبه المبرد وصرح به هو (46) شاعراً، وهم كالآتي: أخذ عن الفرزدق (13) شاهداً مصرحاً بذلك[7]، وللأعشى (9) شواهد[8]، ولجرير(8) شواهد[9]، وللعجاج (7) شواهد[10]، ولذي الرمة (5) شواهد[11]، ولكل من أمريء القيس، والكميت، والأخطل (4) شواهد[12]، ولكل من زهير بن أبي سلمى، وحسان بن ثابت، ولبيد، والقطامي، والمهلهل، ورؤبة (3) شواهد[13]، وشاهدان لكل من علقمة بن العبد،

---

1 - المقتضب. (261/4).

2 - السابق. (145/2). وانظر مجمع الأمثال للميداني. (430/1). وشرح ديوان الحماسة لأبي تمام. ص 1284. ولسان العرب. مادة (طرر) .

3 - السابق نفس الصفحة. وانظر مجمع الأمثال. (26/2).

4 - أعلاه. (202/2). وانظر مجمع الأمثال (61/2). حيث ذكره الميداني (غَلَقَ الرهنُ بما فيه).

5 - السابق. أنظر مثلاً (15/3، 70، 74، 77، 215)، (116/4، 190 ...الخ) وانظر فهرس المقتضب . المجلد الرابع. ص 265

6 - مقدمة المقتضب. (115/1).

7 - السابق. (121/1، 143، 165)، (2/ 176)، (3/ 51)، (74/4، 93، 101، 116، 152، 191، 228، 313).

8 - نفسه (27/1)، (316/3، 343، 362)، (130/4، 162، 259)، (278/4، 297).

9 - السابق (143/1)، (173/2)، (23/4، 46، 150، 153، 208، 229).

10 - نفسه (103/1، 113، 153، 240)، (95/2)، (180/4، 260).

11 - (1/ 163)، (2/ 175، 192)، (4/ 10، 364).

12- أنظر بالتسلسل (74/1)، (28/2)، (23/4، 37)./ (144/1، 238)، (93/2)، (3/ 356). / (3/ 295)، (131/4، 142، 146).

13 - بالتسلسل. (70/2، 363)، (370/3). / (66/1)، (137/2)، (4/ 91) . / (239/2)، (152/4، 343). / (272/2)، (94/4، 145). / (372/3)، (132/4، 214). / (23/4، 162، 251) .

وأبي النجم، والنابغة الذبياني، وطرفة بن العبد[1]، وشاهد لكل من أبي ذؤيب، وابن الرقيات، وعبد الرحمن بن حسان، والضبيّ، وزياد الأعجم، وكعب بن زهير، والمتلمس، ومتمم بن نويرة، وعباس بن مرداس، وبجير بن زهير، وعمران بن حِطان، وأبي الأسود، ومرة بن مَحْكان، وكُثيِّر، وعمرو بن ربيعة، واللهبي، وزيد الخيل، وأبي نخيلة السعدي، وخداش بن زهير، وقيس بن ذريح، والأشهب بن رميلة، والحارث بن ظالم، وعمار بن عقيل بن جرير، والأحوص، والصلتان، والحارث بن خالد، والخنساء، ولقيط بن زرارة[2].

هؤلاء الذين ذكرهم المبرد ونسب شعرهم كما جاء في المقتضب، أما الشواهد الأخرى فلم ينسبها المبرد إلى قائليها، وأغلبها من شواهد سيبويه في الكتاب[3]، ويجوز المبرد الضرورة الشعرية، ونراه في مواضع كثيرة من كتابه يذكر ذلك، كأن يقول مثلاً (إن اضطر الشاعر)، أو يقول (وإن احتاج الشاعر لقول كذا) وغير ذلك[4]، إلا أنه يضع حدوداً لذلك فنجده يقول (واعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف مالا ينصرف، جاز له ذلك، لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها، وإن اضطر إلى ترك صرف ولا ينصرف لم يجز له ذلك، وذلك لأن الضرورة لا تجوِّز اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة، نحو قولك: رادٍّ، إذا اضطررت إليه: هذا رادد، لأنه فاعل في وزن ضارب)[5]. ويبدو كما مر بنا أن المبرد التزم بشعراء الطبقات الثلاث، وفي الغالب كان يعرف المبرد أسماء الشعراء الذين أخذ عنهم، وإن لم يصرح بأسمائهم في كتابه، ودليل ذلك، أننا نجد المبرد حينما

---

[1] - أعلاه. (101/1)، (173/2). / (237/1)، (132/4). / (21/2)، (413/4) . / (49/2، 85)

[2] - بالتسلسل (حسب الذكر). (103/1)، (142/1)، (165/1). (10/2)، (29/2). (57/2). (93/2).(132/2). (174/2)، (184/2)، (288/2)، (313/2)، (81/3)، (293/3)، (294/3)، (361/3)، (371/3)، (27/4)، (94/4)، (4/ 105)، (146/4)، (161/4)، (4/ 199)، (4/ 214)، (215/4)، (4/ 256)، (305/4)، (305/4).

[3] - المقتضب .أنظر مثلاً في (75/1، 78، 79، 84، 132، 141، 142، 162، 171، 228، ...)، (2/ 14، 17، 18، 20، 22، 24، 27، 33، 36، 39، 41، 47، 48، 54، 63، 65، 71...)، (3/ 9، 10، 12، 13، 14، 28، 48، 53، 55، 58، 60، 61، 62...)، (4/ 9، 10، 22، 24، 26، 40، 46، 47، 72، 75، 76، 96، 100. 101 ...الخ)

[4] - السابق. أنظر مثلاً (1/ 29، 44، 84، 132...، 2/ 56، 71، 97، 238...، 3/ 28، 69، 349..، 4/ 21، 140، 241...الخ).

[5] - المقتضب. (354/3).

يجهل قائل البيت الذي استشهد به يذكر على أنه غير معروف لديه، فنراه يقول عندما استشهد بقول الشاعر:

محمّد تَفْدِ نفسَك كُلُّ نفسٍ   إذا ما خفت من شيءٍ تبالا[1]

قال (أما هذا البيت فليس بمعروف، على أنه في كتاب سيبويه)[2] .

ويتضح لنا من قول المبرد أعلاه، أنه كان دقيقاً في الاستشهاد بالشعر، ولا أظن أنه يأخذ ببيت شعر دون التعرف عليه، وإلا لا نراه يصرح بعدم معرفته به، ولولا أنه من شواهد الكتاب لما أخذ منه كما يبدو من قوله، لأن شواهد الكتاب تعتبر من أصح الشواهد التي اعتمد عليها علماء اللغة العربية.

أما موقف الأخفش من كلام العرب من خلال معاني القرآن، فقد كان يصغي إليها باهتمام، ويجعل من القدر الكبير الذي سمعه منهم، مادة يقيس عليها كثيراً في دراسته النحوية واللغوية والصرفية، وكلام العرب عنده لا تقل قيمته عن قيمة الشواهد القرآنية والشعرية، حيث قاس كثير من المسائل النحوية والصرفية واللغوية على كلام العرب وأقوالهم، لذلك نراه كثيراً ما يورد (وقالت العرب كذا)[3]، أو يقول (كل ذلك من كلام العرب)، أو (ولغة العرب كذا) وغير ذلك من العبارات التي تنسب للعرب بصورة عامة[4]، ونرى الأخفش في معانيه أحياناً، يذكر لغة من لغات العرب ويصفها بالقبح والضعف، فيقول (ومن العرب من لا يصرف إذا سَمّى به، ويشبّه التاء بهاء التأنيث، نحو: حَمْدَة، وذلك قبيح ضعيف)[5]، أو يصفها بالشذوذ، كقوله (وقالوا: أئِذا وأئِنّا؛ كل هذا يهمزون فيه بهمزتين، وكل هذا ليس من كلام العرب إلا شاذّاً)[6]، أو يقول (لم نسمع هذا من العرب)[7]، ونجده في مواضع أخر يذكر لغة من

---

1 -البيت من الوافر. وهو من شواهد الكتاب.(8/3).

2 - المقتضب. (132/2، 133) بتصرف. وانظر (116/2).

3 - معاني القرآن. الأخفش. (1/ 21، 26، 105، 172، 174، 175، 206، 270 ...الخ).

4 - نفسه. (67/1، 172، 243، 251، 260، 308، 310، 316، 321، 327، 344، ...الخ).

5 - السابق. (177/1).وانظر (27/1، 337، 375) (507/2).

6 - السابق. (45/1). وانظر (51/1).

7 - نفسه. (49/1). وانظر (62/1، 318، 2/ 407 ..الخ

لغات العرب ويصفها بالجيدة والقياس، كقوله (ومن العرب من يقول: يا أمَّ لا تفعلي ...، ومنهم من يقول: يا أبِ ويا أمِّ؛ وهي الجيدة في القياس)[1]، وفي موضع آخر يقول (... ولم يكن القياس أن تهمز، وناس من العرب يقولون: المصاوِب؛ وهي قياس)[2]، وقال أيضاً (فمن العرب من يقول: أنت حِلٌّ، وأنت حلالٌ ...، وتقول: حللنا؛ وهي الجيدة)[3]، وكان الأخفش يبني قياسه على الكثير من كلام العرب، لذلك نجده غالباً إذا ذهب إلى مسألة معينة يؤيدها بقوله (وهذا كثير في كلام العرب)[4]، ونجده في مواضع أخرى يذكر لغات العرب ولا يفاضل بينها فيقول في (تأجرني) من قوله تعالى ﴿تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ﴾(القصص: 27)، يقول (منهم من يقول: أجِرَ غلامي، فهو مأجورٌ، وأجَرْتَه، فهو مُؤْجَرٌ، يريد: أَفْعَلْتَه فهو مُفْعَلٌ، وقال بعضهم: آجَرتَه فهو مُؤاجَرٌ، أراد: فاعَلْتَه)[5]، ونجده في موضع آخر يذكر لغات العرب ويبين أجودها، فيقول (وبعض العرب يقول: حُبْوَةٌ وحِبَى، فينبغي أن يقول: القِوَى في ذا القياس، ويقول بعض العرب: رِشْوَةٌ ورُشَا، ويقول بعضهم: رُشْوَةٌ ورِشاءٌ، وبعض العرب يقول: صُورَةٌ، وصِوَرُ. والجيدة: صُوَرٌ)[6].

أما القبائل التي وردت لغاتها عند الأخفش في معانيه، فأشهرها الحجاز وتميم، فنراه مثلاً يذكر اللغة الحجازية من غير أن يصفها بالجيدة أو الضعيفة، فيقول (وأهل الحجاز يقولون: هَدَيْتَه الطريقَ، أي عرَّفْتَه، وكذلك: هدَيْتَه البيتَ؛ في لغتهم، وغيرهم يُلحق فيه "إلى")[7]، وفي موضع آخر يذكر اللغة الحجازية ويقرنها بلغة العرب ولا

---

1 - نفسه. (80/1).

2 - نفسه (320/1).

3 - نفسه. (579/2).

4 - نفسه . أنظر مثلا. (1/ 140، 243، 344، 2/ 529...الخ).

5 - السابق. (469/2). وانظر (1/ 106، 110، 112...الخ).

6 - نفسه. (526/2).

7 - نفسه. (16/1). وانظر: (17/1، 184).

يفاضل بينهما، حيث يقول في تفسير قوله تعالى ﴿**وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا**﴾(الأنفال: 61)، قال (فأنث السَّلم وهو الصُّلح، وهي لغة لأهل الحجاز، ولغة العرب الكسر)[1]، وكذلك نراه أيضاً يذكر لغة تميم من غير وصفها، فيقول في قوله تعالى ﴿**وَآتُواْ النَّسَاء صَدُقَاتِهِنَّ**﴾(النساء:4)، يقول (وواحد الصّدُقات: صَدُقة، وبنو تميم: صُدقة؛ ساكنة الدال مضمومة الصاد)[2]، وقد يذكر اللغة الحجازية والتميمية من غير أن يفاضل بينهما، فنراه عندما يتناول قوله تعالى ﴿**فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ**﴾(البقرة: 60)، يقول (بكسر الشين، بنو تميم، وأما أهل الحجاز فيسكنون "عشْرة")[3]، إلا أنه في موضع آخر يذكر اللغتين (الحجازية والتميمية) ويفاضل بينهما، فنراه يميل مرة إلى لغة الحجاز ويراها الأصل، فيقول في قوله تعالى ﴿**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا**﴾(البقرة:26)، قال (فـ"يستحيي"؛ لغة أهل الحجاز بيائين، وبنو تميم يقولون: يستحي، بياء واحدة، والأولى هي الأصل)[4]، ومرة أخرى يميل للغة تميم ويراها الأوضح، فيقول (ولكن العرب لا تكاد تقول إلا "مُلْحِقٌ" يكسرون الحاء وهي لغة أهل الحجاز ...، و "مُلْحَق" بفتح الحاء في لغة بعض تميم وهي أوضح الوجهين)[5]. وتأتي بعد الحجاز وتميم في عدد المواضع لغة قيس، حيث ذكرها الأخفش في معانيه في ثلاثة مواضع، فيراها مرةً

---

1 - معاني الأخفش. (352/1)، وانظر (79/1)، (414/2).

2 - السابق. (245/1). وانظر (136/1، ، 193، 348، 188)، (412/2).

3 - نفسه. (104/1). وانظر (27/1، 58، 59، 95، 301).

4 - نفسه. (58/1، 59).

5 - نفسه. (591/2).

قليلةٌ في العربية، فيقول (وقد يقول بعض العرب: اللهم اغفر لي خطاءئي، يهمزهما جميعاً، وهو قليل، وهي لغة قيس)[1]، ويذكرها مرة أخرى مع لغة تميم ولكنه لا يفاضل بينهما، فيقول (وتقول العرب: هو لا يهتدي لهذا، أي لا يعرفه، وتقول: هَدَيْتُ العروسَ إلى بعلها، وتقول أيضاً: أهديتُها إليه، وهُدُيَت له، وتقول: أهديْتُ له هديةً، وبنو تميم يقولون: هديْتُ العروسَ إلى بعلها، جعلوه في معنى (دللْتُها)، وقيس تقول: أهدَيْتُها، جعلوها بمنزلة الهدية)[2]. ومن القبائل الأخرى التي ذكرها الأخفش في معانيه، لغة بني الحارث، ولم يبين رأيه فيها إن كانت جيدة أو ضعيفة أو قليلة، حيث قال في قوله تعالى ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه:63)، قال (خفيفة في معنى ثقيلة، وهي لغة قوم، يرفعون ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى ما، ونقرؤها ثقيلة وهي لغة لبني الحارث)[3]، ومثلها أيضاً لغة بلعنبر، أو بني عنبر، حيث جاء في معانيه قوله (قد سمعت بلعنبر تقول: صحاريٌّ ومعاطيٌّ، فتثقل)[4]، وكذلك لغة قشير، قوله (وقال بعضهم: هي السّكّين، مثلها في التشديد، إلا أنها مؤنثة فأنث ...، وبنو قشير يقولون: سخّين للسكين)[5]، وكذلك لغة أسد، وذكرها مع لغة تميم والحجاز من غير أن يفاضل بينهم، فيقول (وأهل الحجاز يؤنثون الصراط، كما يؤنثون الطريق والسبيل والسوق والكَلاّء، وبنو تميم يذكرون هذا كله، وبنو أسد يؤنثون الهدى)[6]، وكذلك نجده يذكر لغة بكر بن وائل ويراها لغة قبيحة، فيقول (ومنهم من يجعل (عليكم) و (بكم)، إذا كانت قبلها ياء ساكنة أو حرف مكسور بمنزلة (هم)، وذلك قبيحٌ؛ لا يكاد يعرف، وهي لغة لبكر بن وائل)[7].

[1] - نفسه. (566/2).

[2] - معاني الأخفش. (325/1). وانظر (305/1).

[3] - السابق. (444/2)، وانظر (121/1).

[4] - نفسه. (125/1).وانظر (130/1).

[5] - نفسه. (195/1).

[6] - نفسه. (18/1).

[7] - نفسه. (30/1).

هذه هي اللغات التي ذكرها الأخفش في معانيه، فمنها ما يراها فصيحةً، ومنها ما يراها قليلةً أو قبيحةً، ومنها ما لا يصفها ويكتفي بذكرها فقط. أما الأمثال العربية، فلا نجدها في معانيه إلا في ثلاثة مواضع، ولم يصرح بها من أمثال العرب، بل كان يقول (نحو قولهم)، أو (كقول العرب)، أو يقول (ويقال كذا)، والأمثال التي ذكرها هي:(بعينٍ ما أرينّك)[1]، و (أرنيها نَمِرةً، أركها مَطِرةً)[2]، و (أفْرَخَ رَوعك)[3].

أما الشعر، فللأخفش اهتمام ظاهر في الشعر، ينشده بالاستشهاد على صحة ما يذهب إليه، وقد بلغ عدد الأبيات في معانيه (317) شاهداً شعرياً، واختار الأخفش شواهده الشعرية من العصر الجاهلي والإسلامي والأموي، وهو بذلك التزم بالاستشهاد بتلك الطبقات ولم يتجاوزها في معانيه، وغالباً ما نراه لم ينسب الشاهد الشعري لقائله، بل يقول مثلاً (قال الشاعر)، أو (قوله)، أو(أخبرني من أثق به أنه سمع من العرب) وغير ذلك من العبارات التي تخفي نسبة الشاهد لقائله، ونراه في بعض المواضع ينسب البيت لقائله، فالشعراء الذين صرح بذكرهم في كتابه هم: استشهد بشعر الفرزدق في أربعة مواضع[4]، والنابغة الذبياني في ثلاثة مواضع[5]، واستشهد بشعر أمريء القيس في موضعين[6]، ومثلها للبيد بن ربيعة[7]، وشاهد لكل من قيس بن الخطيم، وجميل بن يعمر، وعلقمة بن العبد، ومتمم بن نويرة، وابن الأحمر الباهلي، وطرفة بن العبد، وضابيء بن الحارث البُرجمي، والخنساء، وأبي زبيد الطائي، والأسود بن يعفر، ورؤبة، وزهير بن أبي سلمى، وعمر بن شأس بن ذؤيبة، وأمية

---

[1] - نفسه. (74/1) وهو من أمثال الكتاب (517/3)، وانظر مجمع الأمثال. (100/1)، وجمهرة الأمثال. لأبي هلال العسكري.(236/1)

[2] - السابق. (308/1)، وانظر مجمع الأمثال. (294/1). وجمهرة الأمثال. (54/1).

[3] - معاني الأخفش. (386/1). وانظر أمثال الميداني. (81/2)، وجمهرة الأمثال. (85/1).

[4]- السابق. (44/1، 124، 194، 249).

[5] - نفسه. (231/1، 259، 340).

[6] - نفسه. (100/1)، (422/2).

[7] - (315/1)، (562/2).

بن أبي الصلت، وأبي حية النميري، وأوس بن مغراء بن قريع، والأخطل[1]، وأخذ الأخفش في معانيه كثيراً من شواهد الكتاب، فلا يقل عن (98) شاهداً شعرياً من شواهد الكتاب استشهد بها الأخفش في معانيه[2]، ومنها خمسة شواهد أو أكثر من الأبيات الخمسين التي لا يعرف قائلها في كتاب سيبويه[3]، وهذا وإن دلّ، فإنه يؤكد صحة القول بأن شواهد الكتاب أصح الشواهد، مما جعل العلماء والنحاة يعتمدون عليها في كتبهم كثيراً. ومن الجديد يذكر أن الأخفش عندما يستشهد بالشعر، يهتم بوضوح معنى الشاهد الشعري، وذلك بشرح ألفاظ الأبيات الشعرية، وقد عرف بأنه أول من فعل ذلك، حيث قال أبو العباس ثعلب (أول من أملى غريب كل بيت من الشعر تحته الأخفش)[4]، ومثال ذلك، عندما استشهد بقول الشاعر:

وتلحقُ خيلٌ لا هوادةَ بينها   وتشقى الرّماح بالضياطِرَةِ الحُمْر[5]

قال (والضياطرة: هم يشقون بالرماح، والضياطرة هم العظام، وواحدهم: ضيطار، مثل بيطار)[6].

أما موقف الفراء من كلام العرب ومنهجه في كتابه معاني القرآن، فهو كغيره من النحاة، فقد لا تخلو أغلب صفحات كتابه من الاستشهاد بكلامهم وأقوالهم، فغالباً ما نراه يقول (سمعت العرب تقول)، أو (قالت العرب كذا)، أو (من شأن العرب أن تقول كذا)، وغير ذلك من العبارات التي تدل على كلام العرب[7]، فنراه مثلاً يستشهد بكلام العرب ويؤيد ما ذهب إليه من تفسير أو توجيه آية قرآنية، حيث قال في توجيه

---

[1] - بالتسلسل حسب الذكر. (12/1)، (12/1)، (32/1). (35/1). (35/1). (73/1)، (88/1)، (103/1)، (126/1)، (138/1)، (139/1)، (139/1)، (1/ 173)، (243/1)، (255/1)، (255/1)، (1/ 315).

[2] - أنظر مثلاً (1/ 25، 26، 30، 32، 33، 37، 38، 39، 52، 53، 60، 62، 64، 68، 73، 78، 81، 82، ...الخ)

[3] - انظر (60/1، 83، 249، 275، 304).

[4] - طبقات الزبيدي. ص 74 .

[5] - معاني الأخفش. (141/1)، والبيت فيه منسوب لخداش بن زهير، وانظر معجم الشواهد الشعرية. (536/3).

[6] - السابق. (141/1)، وانظر (34/1)، (566/2) .

[7] - معاني القرآن للفراء (132/1، 90، 91)، وانظر مثلاً (1/ 2، 4، 14، 18، 19، 25، 29 ...2/ 51، 59، 70، 85، 108، 129، 136...3/ 42، 54، 95، 179...الخ).

كلمة (عشْرا) من قوله تعالى ﴿**يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً**﴾ (البقرة:234)، قال (قال: عشْرا، ولم يقل " عشرة "، وذلك أن العرب إذا أبهمت العدد من الليالي والأيام غلّبوا عليه الليالي، حتى أنهم يقولون: قد صمنا عشراً من شهر رمضان، لكثرة تغليبهم الليالي على الأيام)[1]، وفي موضع آخر حينما يتناول الفراء آية قرآنية، يذكر لغات العرب ووجوهها، ثم يبين جوازها وأجودها، فقال في قوله تعالى ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ**﴾(البقرة:29)، قال (الاستواء في كلام العرب على جهتين : إحداهما أن يستوي الرجل وينتهي شبابه، أو يستوي عن اعوجاج، فهذان وجهان. ووجه ثالث أن تقول: كان مقبلا عليّ فلان ثم استوى عليّ يشاتمني وإليّ سواء، على معنى أقبل إلي وعليّ ...، وكلّ في كلام العرب جائز)[2]، وقال في تفسير قوله عزّ وجل ﴿**لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ**﴾(البقرة: 78)، قال (فالأمانيَّ على وجهين في المعنى، ووجهين في العربية، فأما في العربية فإن من العرب من يخفف الياء فيقول: أمانيَ، ومنهم من يشدد، وهو أجود الوجهين)[3]، ويحتج الفراء بكلام العرب إذا ذهب قراءة ما، فيقول في قوله تعالى ﴿**وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ**﴾(المائدة:2 و8)، قال (قرأها يحيى والأعمش (لا يُجرمنّكم)[4]من أجرمت، وكلام العرب والقراء (يَجرمنَّكم) بفتح الياء ...، قال الفراء: وسمعت العرب تقول: فلان جريمة أهله، يريدون كاسب لأهله، وخرج يجرمهم: يكسب لهم)[5]، وقد

---

[1] - نفسه (151/1). وانظر (14/1، 19) .

[2] - السابق (25/1).

[3] - نفسه. (49/1).

[4] - أنظر معجم القراءات (219/2، 220)، والبحر (410/3)، والإتحاف 250، والمحتسب (206/1)، والقرطبي (45/6).

[5] - معاني الفراء (299/1). وانظر (83/1، 151، 305).

يردّ قراءة محتجاً من كلام العرب[1]، ويؤيد مسائله التي يذهب إليها بكلام العرب، فنراه يقول مثلاً (إن العرب تجيز...)[2]، أو (أبين أو بين في كلام العرب)[3]، أو (هي أكثر أو كثير في كلام العرب)[4]، أو (هذا سبيل كلام العرب)[5]، أو يقول (وبيان سنن العرب أن يجعلوا ...)[6]، وغير ذلك، وعندما يرد لغة ما أو مسألة معينة، فنراه يقول مثلاً (ولم نرَ العرب تفعل كذا)، أو (العرب لا تقول كذا)، أو (لم يأتِ هذا عن العرب)، أو (لا تكاد العرب تقول كذا)، أو (وهو شاذ لأن العرب لا تقول كذا)، أو يقول (ومن لم يعرف مذاهب العرب يقول ...)[7]، وغير ذلك.

أما القبائل التي أخذ عنها في معانيه فأشهرها الحجاز، فقد ذكرها في مواضع كثيرة من كتابه، وفي الغالب كان يستشهد بقراءاتهم[8]، فنراه مثلاً يذكر لغة أو قراءة أهل الحجاز والقراء، ويراها كلها صواب، قال في تفسير قوله تعالى ﴿**إلى آثار رَحمَةِ الله**﴾(الروم:50)، قال (قرأها عاصم والأعمش (آثار)، وأهل الحجاز (أثر) وكل صواب)[9]، وفي موضع آخر يذكر لغة الحجاز ويصفها بالوجه الحسن، فقال في قوله تعالى ﴿**إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ** ﴾(ص:46)، قال (وقد قرأ أهل

---

1 - السابق. (252/1)، (373/2).

2 - نفسه (34/1، 230)، (139/2).

3 - نفسه (139/1، 175) ، (179/3، 234).

4 - (205/1، 208، 304، 297، 333، 398 ...46/2، 202، 224، 280...3/ 42، 95..الخ)

5 - (52/3).

6 - (357/3).

7 - حسب التسلسل (42/1)، (92/1)، (166/1)، (260/1)، (385/2)، (417/2)

8 - أنظر مثلاً (90/1،356 ..،2/ 124، 155، 164، 237، 325.،326، 344، 350، ..3/ 10، 20، 29، 30، 32، 85...الخ).

9 - معاني الفراء. (326/2)، وانظر (351/2)، (94/3، 153، 238)، وانظر تخريج القراءة . البحر المحيط (179/7)، النشر (345/2). الكشف عن وجوه القراءات (185/2)، معجم القراءات (170/7).

الحجاز (بخالصةِ ذكرى الدار) أضافوها، وهو وجه حسن)[1]، ونراه أيضاً يقرنها بلغة أهل نجد، ويرى أن لغة نجد هي الأقوى والأجود، فيقول في قوله جلّ شأنه ﴿**مَا هَـٰذَا بَشَرًا**﴾(يوسف:31)، قال (نصبت (بَشَراً) لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء ، فلمّا حذفوها أحبّوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك ألا ترى أن كلّ ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله ﴿**ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ**﴾(المجادلة:2)، وأما أهل نجد فيتكلّمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا. وهو أقوى الوجهين في العربية)[2]. وفي مواضع أخرى نجده يذكر اللغة الحجازية مع لغات العرب الأخرى، كتميم، وأسد، ونجد، وقيس، وعكل[3]، من غير أن يفضل لغة على أخرى. أما لغة تميم فجاءت في معاني الفراء، أقل ذكراً من لغة الحجاز، حيث ذكرها في عشرة مواضع من كتابه، فنراه يذكرها أحياناً مع لغة أهل الحجاز، ولا يفاضل بين اللغتين، حيث قال في تفسير قوله تعالى ﴿**وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ**﴾(الرعد:6)، قال (... وتميم تقول: المُثْلات، وكذلك قوله ﴿**وَآتُواْ النَّسَاء صَدُقَاتِهِنَّ**﴾(النساء:4)، حجازية، وتميم صُدْقات، واحدها صُدْقة. وأهل الحجاز يقولون: أعطها صَدُقتها، وتميم تقول: أعطها صُدْقتها في لغة تميم)[4]، وقد

[1] - (407/2)، وانظر (198/3)، (99/2).

[2] - (42/2).

[3] - أنظر حسب الذكر (59/2)، (230/2)، (394/2)، (246/3)، (212/1).

[4] - معاني الفراء. (59/2). وانظر (480/1).

يستشهد بلغتهم مع لغات القبائل الأخرى، كربيعة، وبني سليم، وقريش، وبكر[1]، من غير أن يفاضل بينهم، ويرى الفراء أن لغة تميم هي اللغة الصواب، حيث يقول (وقد أجمعوا القراء على رفع الواو من (وُجْدكم) من قوله تعالى ﴿**أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ**﴾(الطلاق:6)، ولو قرؤوا (وَجدكم)[2] كان صواباً لأنه لغة لبني تميم)[3]، ومن القبائل الأخرى التي ذكرها الفراء، بنو أسد، حيث قال في قوله تعالى ﴿**وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا**﴾ (البقرة:61)، قال (فإن الفوم فيما ذكر لغة قديمة، وهي الحنطة والخبز جميعاً قد ذكروا ...، ومن العرب تبدل الفاء بالثاء، فيقولون: جدث وجدف ...، وسمعت كثيراً من بني أسد يسمي المغافير المغاثير)[4]، وكان كثيراً ما يروي عنهم الشعر، كأن يقول (أنشدني بعض بني أسد)، أو يقول (سمعت بعض بني أسد يقول)[5]، واستشهد أيضاً بقبيلة دبير، وهم عنده فصحاء بني أسد[6]، ومن أخذ عنهم أيضاً قيس، ونراه لم يذكرها بصورة عامة إلا في موضعين[7]، وفي المواضع الأخرى يذكرهم بقوله (هوازن وعليا قيس)، أو (ولغة بعض قيس)، أو (وعليا تميم وسفلى قيس)، أو يقول (وكلام أهل الحجاز ومن جاورهم من أهل قيس)[8]، وكان يذكر لغة قيس دون الإشارة إلى جودتها أو رداءتها، ومن القبائل الأخرى التي أخذ عنها دون أن يصفها هي: بنو عامر، وكان في الغالب يروي عنهم

[1] - السابق حسب الذكر (56/1)، (285/1)، (106/2)، (139/3).

[2] - وهي قراءة الحسن والأعرج وابن أبي عبلة ويحيى بن يعمر وسعيد بن جبير. البحر (285/8)، القرطبي (168/18)، معجم القراءات. (507/9).

[3] - معاني الفراء. (164/3) وانظر (171/3).

[4] - معاني الفراء. (41/1). وانظر (215/1)، (268/3)، (274/3)

[5] - نفسه. (14/1، 68، 135، 382، 2/ 17، 92، 189، 283، 3/ 107، 296)

[6] - نفسه. (311/2) وانظر (382/1)، (124/3) .

[7] - السابق. (154/2، 339).

[8] - نفسه . أنظر حسب الذكر (91/1)، (39/2)، (144/2)، (246/3) .

الشعر، كأن يقول مثلاً (أنشدني بعض بني عامر)[1]، وبنو عكل، وبنو الحارث، وبنو كلاب، وبنو عبس، وبنو حنيفة، وبنو فقعس، وبنو سليم، وبنو نمير، وطيء، وجمح، وربيعة، وأزد عمان، وباهلة، وغنيّ[2]. وذكر الفراء أيضاً لغة بني عقيل، ويراها في موضع جيدة[3]، وفي مواضع أخرى يذكرها دون وصفها[4]، وذكر لغة كنانة ويراها قبيحة قليلة[5]، ولغة بكر بن وائل وعنده تخالف ما جاء في أكثر كلام العرب[6].

أما الأمثال العربية وإن كانت قليلة مقارنة بكلام العرب والشعر، فإنه يستشهد بها ويحتج بلغتها، وكان حينما يذكر المثل يصرح بذلك، فيقول: هذا مثل، أو من أمثال العرب، ومن أمثلة ذلك عندما جاء إلى قوله تعالى ﴿**وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا**﴾ (البقرة:148)، قال (العرب تقول : هذا أمر ليس له وجهة ، وليس له جهة ، وليس له وجه وسمعتهم يقولون : وجّه الحجر ، جهة ماله ، ووجهة ماله ، ووجه ماله. ويقولون : ضعه غير هذه الوضعة، والضّعة، والضعة. ومعناه : وجّه الحجر فله جهة وهو مثل[7]، أصله في البناء يقولون: إذا رأيت الحجر في البناء لم يقع موقعه فأدره فإنك ستقع على جهته. ولو نصبوا على قوله : وجّهه جهته لكان صوابا)[8]. ومن أمثال العرب التي ذكرها الفراء في معانيه، قوله (من أمثال العرب: محسنة

---

[1] - نفسه (170/1)، (23/2، 92، 240، 298)

[2] - معاني الفراء. أنظر مواضع ذكر (عكل) (212/1)، (158/2)، (130). بني الحارث. (172/1)، (184/2). بني كلاب (42/1)، (9/2)، (147/3)، (229/3)، وبني عبس (161/1) . وبني حنيفة (161/1). وبني فقعس (171/1)، (147/2)، (196/2). وبني سليم . (174/1)، (285/1)، (323/1)، (39/2)، (376/2)، (117/3). وبني نمير. (342/2)، (391/2). وطيء (152/2)، (34/3). وجمح (203/3). وربيعة (56/1)، (223/2). وأزد عمان (66/3)، (324/3). وباهلة (22/2). وغنيّ (44/2).

[3] - نفسه. (156/3).

[4] . أنظر مثلاً. (67/1، 216)، (283/2، 321، 383، 234، 243).

[5] - (184/2).

[6] - (125/3).

[7] - مجمع الأمثال. (362/2) وفيه (وجّه الحجرَ وجهة ماله، جهة ماله). وانظر (جمهرة الأمثال. (333/2).

[8] - معاني الفراء. (90/1).

فهيلي[1]، قال الفراء: جاء ضيف إلى امرأة ومعه جراب دقيق، فأقبلت تأخذ من جرابه لنفسها، فلمّا أقبل أخذت من جرابها إلى جرابه. فقال: ما تصنعين؟ قالت : أزيدك من دقيقي. قال : محسنة فهيلي. أي ألقي)[2].

أما الشواهد الشعرية في معاني الفراء، فلا يقل عددها عن (824) شاهدً شعرياً، وكان عدد الشواهد التي نسبها إلى قائلها مصرحاً باسمه (101) شاهداً شعرياً لشعراء مختلفين، وهم كالآتي: (15) شاهداً شعرياً لأمريء القيس[3]، و(10) شواهد لكل من الأعشى وعنترة[4]، وللفرزدق (9) شواهد[5]، و(6) شواهد لكل من عدِي بن زيد، وذي الرمة[6]، و(5) شواهد للكميت[7]، و (4) لكل من زهير بن أبي سلمى ولبيد[8]، و(3) شواهد للنابغة وحسان بن ثابت[9]، وشاهدان لكل من رؤبة وأبي ذؤيب الهذلي[10]، وشاهد لكل من أمية بن أبي الصلت، وأبي زبيد، والعامرية، وعروة بن حزام العذري، والحطيئة، وابن مقبل، وعمرو بن معدي كرب، وجِران العود، وأبي الأسود، وقيس بن زهير، وعبيد الأبرص، والأشهب بن رميلة، وأبي النجم، والحارث بن حلّزة، والأخطل، ومجنون بن عامر، ودريد بن الصمة، والعُجير، ومرّار الأسدي، والعجاج، وجد أبي طرفة (سعد بن مالك)، ومتمم بن

---

1 - مجمع الأمثال (264/2). وانظر جمهرة الأمثال (255/2).

2 - معاني الفراء. (402/2). وانظر الأمثال التي ذكرها ص (164/2)، (173/2)، (294/3).

3 - معاني الفراء. (26/1، 153، 162، 169، 346، 2/ 50، 54، 70، 145، 211، 222، 369، 397، 413، 78/3).

4 - الأعشى. (68/1، 127، 162، 2/ 37، 100، 130، 289، 297، 347، 223/3)، عنترة (91/1، 130، 387، 2/ 3، 126، 138، 156، 203، 312، 240/3).

5 - (245/1، 2/ 43، 111، 182، 182، 204، 3/ 27، 77، 248).

6 - حسب الذكر (37/1، 245، 409/2، 424، 3/ 30، 37) / (168/1، 267، 271، 384، 415 ، 281/2)

7 - (217/1، 244، 296، 2/ 131، 280).

8 - (27/1، 2/ 6، 232، 271). / (448/1، 2/ 66، 108، 3/ 228).

9 - (92/1، 480، 409/2) / (21/1، 2/ 315، 215).

10 - (262/1، 2/ 149). / (307/1، 286).

نويرة[1]. أما الأبيات أو الشواهد التي لم يصرح بقائلها الفراء ولم ينسبها، فنراه يستخدم العبارات التي تخفي وراءها اسم صاحبها، فنراه يقول مثلاً (قال الشاعر)، أو (أنشدني بعض العرب)، أو (أنشدني بعضهم)، أو يقول (أنشدونا)[2]، ونراه في مواضع أخرى يروي عن الأعراب ويأخذ عنهم رواية الشعر، كالكسائي الذي روى عنه (20) شاهداً شعريّاً مصرحاً بذلك، وعن المفضل الضبي (17) شاهداً شعرياً، وعن أبي ثروان العكلي (14) شاهداً شعرياً، و(10) شواهد عن أبي الجرّاح العقيلي، و(5) شواهد عن أبي القمقام الفقعسي، وعن القاسم بن معن(3) شواهد، وعن القناني شاهدين شعريين، وشاهداً عن يونس البصري[3].

ومعاني الفراء كغيره من كتب النحاة، فلا يخلو كتابه من شواهد الكتاب، وحتى من الأبيات الخمسين المجهول قائلها في الكتاب[4]، وقد قيل عنه (أنه مات وتحت رأسه كتاب سيبويه)[5]، وهو كغيره يجيز للشاعر الضرورة، ففي مواضع عدة نراه يقول (لا يجوز إلا في الشعر)، أو (اضطر الشاعر)[6].

لقد اعتمد علماء القرن الثالث الهجري على كلام العرب، وعدوه مصدراً مهماً من مصادر النحو العربي، يستنبطون منه قواعدهم ويقيسون عليه، وكان موقفهم متبايناً من لغات القبائل الذين أخذوا منهم، فنراهم يردّون لغة ما، ويستحسنون لغة أخرى، ويفاضلون بين لغات العرب بما يرونه قياساً على الكثير من كلام العرب، مستخدمين

---

[1] - بالتسلسل حسب الذكر (121/1)، (217/1)، (377/1)، (381/1)، (424/1)، (37/2)، (90/2)، (106/2)، (202/2)، (223/2)، (237/2)، (256/2)، (259/2)، (282/2)، (290/2)، (298/2)، (300/2)، (303/2)، (363/2)، (159/3)، (177/3)، (218/3).

[2] - أنظر مثلاً (66/1، 72، 87، 99، 100 ...1/2، 12، 19، 26، ...3/ 11، 17، 77، 124، 254...الخ).

[3] - أنظر على سبيل المثال لا الحصر (عن الكسائي: 80/1، 91، 129، 134، ...2/ 29، 37، 41، 131...45/3) ، (عن المفضل الضبي: 61/1، 130، 133...2/ 16، 39، 146،...3/ 55، 81، 268). (عن أبي ثروان: 4/1، 135، 139... 2/ 34، 37، 144، ...3/ 15، 41، 78) . (عن أبي الجراح: 140/1، 427، 13/2، 23 ...3/ 124، 147...) . (عن أبي القمقام: 1/ 435، 468، ..2/ 283...3/ 268) . (القاسم : 68/1، 136، 39/2) . (القناني: 388/1، 2/ 156). (يونس:37/2).

[4] - معاني الفراء. أنظر من الشواهد الخمسين مثلاً ص (120/1)، وشواهد الكتاب. (34/1، 90، 120، 129، 127، 128، 140 ...، 2/ 12، 15، 22، 54، 79، 80، 81، 85، ...، 3/ 17، 77، 118، 124، 215، 245، 246...الخ).

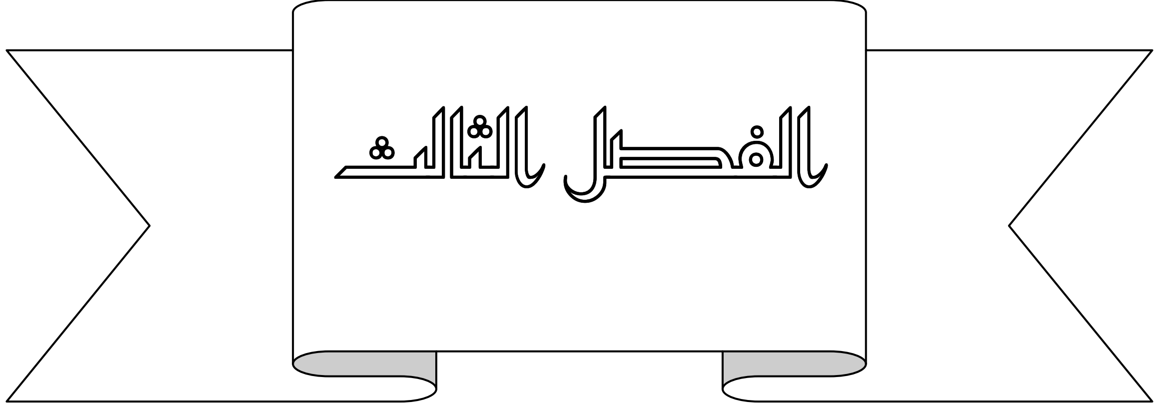
[5] - مراتب النحويين. ص 105 .

[6] - معاني الفراء. أنظر مثلاً (26/2، 81، 106، 122، 175 ...الخ).

بذلك عبارات تدل على ذلك كما مر بنا، وقد لا يختلف موقفهم هذا عمّا ذهب إليه صاحب الكتاب، ونجدهم كذلك يعتمدون على الأمثال العربية، مصرحين بها أنها أمثال العرب كما جاء في كتبهم كالمبرد والفراء، إلا أن الأخفش لم يعتمد على الأمثال كثيراً ولم يصرح بها إن استشهد بها، وكما أن الأخفش اهتم بألفاظ الشعر وشرحها نجد أن الفراء اهتم بالأمثال وشرح قصتها وعلى ما ضرب ذلك المثل، ونجد العلماء بصورة عامة لا يهتمون بنسب الأبيات إلى قائلها إلا في مواضع قليلة في كتبهم، والشعراء الذين نسبوا شعرهم مصرحين بذلك هم من الأغلب من شعراء الطبقات الثلاث الذين اعتمد شعرهم فيما بعد. إلا أننا نجد الفراء قد توسع بذلك وأخذ عن أعراب لم يستشهدوا بكلامهم النحاة، ومنهم (أبو ثروان، وأبو الجراح، وأبو فقعس) وغيرهم، وهم من أعراب سواد بغداد، وقيل عنهم هم الذين حكموا بين الكسائي وسيبويه في المسألة المشهورة بينهما (المسألة الزنبورية) وانتصروا للكسائي على سيبويه[1]، وهؤلاء الأعراب الذين أخذ عنهم الفراء، كانوا مطعناً على شواهد كتابه، واعتبروهم من العرب الذين لا يصح الاستشهاد بلغتهم، وكثر الخلاف بعد ذلك في الاستشهاد بكلام العرب وتحديده بالنسبة للمكان والزمان كما مر بنا، والحديث في ذلك أكبر مما يتسعه البحث، ولكن ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى ما اختلف أو استجد في منهج العلماء (المبرد الأخفش الفراء) في القرن الثالث الهجري مقارنة بالكتاب.

---

[1] - طبقات الزبيدي. ص 71 .



ملامح التجديد في المصطلحات والمسائل النحوية

- المصطلح النحوي
- توطئة
- اصطلاحات ليست جديدة
- اصطلاحات تغيرت دلالتها
- اصطلاحات جديدة
- المسائل النحوية
- توطئة
- مسائل تتعلق بالأسماء
- مسائل تتعلق بالأفعال
- مسائل تتعلق بالحروف

ملامح تجديد المصطلح النحوي في القرن الثالث الهجري :

توطئة:

لا بدّ للنحو بصيرورته صناعة، من مصطلحات تكون أعلاماً على موضوعات ومعان يطلقها أصحاب الصناعة، فيفهمها الدارس من أهلها، وقد عرف النحو أولى المصطلحات في عهد الخليل، وبالخليل نفسه، وعنه أخذ النحاة الذين تلمذوا له فكرة وضع المصطلحات، وإذ افترق تلاميذه فريقين، تأثر كل فريق بمنهج دراسي خاص، وكان لكل فريق منهما مصطلحات خاصة به، تخضع في الغالب لمزايا منهجه، وتبدو فيه خصائصه[1]. أما سيبويه فلم تكن صياغة المصطلح بالدقة التي أصبحت عليها صياغة مفهوم المصطلحات عند النحاة الذين جاؤوا بعده، فسيبويه يدرك تماماً دلالة المصطلحات التي يستعملها، غير أن كيفية التعبير عن هذا الإدراك لم تكن بالمستوى الذي وصلت إليه بعد نضوج علم النحو[2]، حيث إن المصطلح عند سيبويه وفي عصره، كان في مرحلة طفولته المبكرة[3].

إن الذي طرأ على المصطلح النحوي من تطور عند علماء القرن الثالث الهجري، نجده عند البصريين في كتاب (المقتضب) للمبرّد، وعند الكوفيين، الفرّاء وجهوده في ميدان اللغة والنحو، وذلك في كتابه (معاني القرآن)، وسيكون في بقية المصادر التي خلفتها البصرة والكوفة ما يمكن أن يسد الثغرات التي قد تبرز عند تتبع تدرج المصطلح النحوي. وقد تكون المفاجأة عظيمة لمن يقرأ المقتضب، فيجده لا يخرج عن مصطلحات الكتاب إلا قليلاً، ويرى تقيد المبرّد بمصطلح سيبويه، حتى قارب أن يكون نسخة منه في كثير من المسائل، فلا تراه إلا واقفاً عند حدّ اختصار عبارة سيبويه حيناً، مكتفياً بمثال واحد من أمثلة سيبويه حيناً آخر[4]. ومن أمثلة ذلك، حينما عبر سيبويه عن حروف النداء بقوله (باب الحروف التي ينبه بها المدعو) وبينها

---

[1] ـ مدرسة الكوفة ومناهجها . مهدي المخزومي . ص 303 ، 305 (بتصرف) .

[2] ـ أساليب تعريف المصطلح النحوي . رسالة من إعداد . ماجد شتيوي القريات. ص 17 .

[3] ـ المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية . د. أحمد عبد العظيم عبد الغني . ص 4 ، 5 .

[4] ـ المصطلح النحوي . عوض القوزي . ص 156 ، 157 .

سيبويه بقوله (يا وأيا وهيا وأي وبالألف، نحو قولك: أحارِ بنَ عمرٍو)[1]، وجاء المبرّد دون حذف أو إضافة فقال (هذا باب الحروف التي تنبه بها المدعو) واستشهد بالألف بقول الشاعر: أحار بن عمرو كأني خمر)[2] . وفي كثير من الأبواب عمل المبرّد على اختصار مصطلح سيبويه[3].

إن الذي جرت عليه العادة في كتب الدارسين المحدثين، ومنهم (المخزومي في كتابه: مدرسة الكوفة ومناهجها)، و(إبراهيم السامرائي في كتابه: المدارس النحوية، أسطورة وواقع)، و(المصطلح النحوي، لعوض حمد القوزي)، وغيرهم، هو تقسيم المصطلحات إلى ثلاثة أقسام هي:

1- مصطلحات كوفية خالصة .
2- مصطلحات بصرية خالصة .
3- مصطلحات كوفية لها مقابل عند البصريين .

إلا أننا لا نريد أن نقسم المصطلحات إلى بصرية أو كوفية، بل ما يهمنا في هذا البحث هو الجديد الذي أضافه علماء القرن الثالث الهجري، مقارنةً بعلماء القرن الثاني الهجري في المصطلح النحوي، سواء أكان لفظياً أم دلالياً، ولذلك فقد قسمت المصطلحات في هذا القرن إلى قسمين:

القسم الأول: اصطلاحات استخدمت عند علماء القرن الثاني، ولكن تغيرت دلالتها واستجدت على يد علماء القرن الثالث الهجري.

والقسم الآخر: اصطلاحات جديدة استعملت في القرن الثالث الهجري.

وقبل أن أدخل في صلب الموضوع، أودّ أن أشير إلى أن هناك اصطلاحات ليست جديدة، وهي التي نسبت إلى الكوفيين أو إلى الفراء بالأخص، واعتبرت مصطلحات من صناعة الكوفيين وحدهم، وهي بالأصل من مصطلحات الخليل، وهي كالآتي:

---

1 - الكتاب . لسيبويه . (2 / 229) .

2 - المقتضب. للمبرد . (4 / 234) . وانظر بالتسلسل : الكتاب (1 / 23) ، (1 / 33) ، (1 / 41) ، والمقتضب . (4 / 126) ، (3 / 91) ، (4 / 50) .

3 - انظر . الكتاب . (2 / 138) ، والمقتضب . (4 / 107) . والمصطلح النحوي. للقوزي ص 158 .

اصطلاحات ليست جديدة:

أولاً: حروف الصفات:

نسب هذا المصطلح إلى الكوفيين بصورة عامة[1]، وإلى الفراء بصورة خاصة[2]، فقد استعمله الفرّاء للدلالة على حروف الجر في معانيه في مواضع عدة[3]، إلا أن هذا المصطلح ليس من صناعة الكوفيين ولا الفراء، بل هو من صنعة الخليل في كتابه العين للدلالة عينها، حيث قال (إلى: حرف من حروف الصفات)[4]. وقال في موضع آخر (في: حرف من حروف الصفات)[5]. ولهذا يتبين لنا أن الفراء بصورة خاصة، لم يأت بجديد في استعماله هذا المصطلح، وذلك لأنه من اصطلاحات الخليل الذي استعمله للدلالة على حروف الجر، فكان من الأولى أن نقول، أن هذا المصطلح من صنعة الخليل وقد تابعه بذلك الكوفيون أو الفراء للدلالة عينها.

ثانيا: القطع:

نسب هذا المصطلح أيضاً للكوفيين والفراء[6]، واستعمله الفرّاء في معانيه على ما عرف بالحال[7]، إلا أننا نجد أن الخليل قد استعمله للدلالة عينها، حيث قال في قول الشاعر:

دأوتُ له لتأخذه   فهيهات الفتى حذراً[8]

---

[1] - انظر شرح المفصل. ص(7/8). ومدرسة الكوفة. ص314. المدارس النحوي. شوقي ضيف. 166 .

[2] - أنظر المدارس النحوية.أسطورة وواقع. د. إبراهيم السامرائي. ص127. المصطلح النحوي. عوض القوزي. ص177 .

[3] - انظر معاني القرآن . الفرّاء . (1 / 2) ، (1 / 148) ، (1 / 375) .

[4] - العين . الفراهيدي . (8 / 356) .

[5] - المصدر نفسه . (8 / 409) .

[6] - أنظر المدارس النحوية. للسامرائي.ص130، والمصطلح النحوي للقوزي. ص 170.

[7] - انظر . معاني الفرّاء (1/ 12 ، 13) .

[8] - البيت في لسان العرب (أدوت له لآخذه). وهو غير منسوب. لسان العرب ص47. مادة (أدو).

قال الخليل (نصب (حذِرا) على القطع)[1]. فنجد أن هذا المصطلح أيضاً من صنعة الخليل، لذلك فلا يصح القول بأنه من صنعة الفراء أو الكوفيين.

ثالثاً: النسق:

نسب السيوطي هذا المصطلح إلى الكوفيين، حيث قال " النسق من عبارات الكوفيين واصطلاحاتهم، وهو المعطوف بالحروف كالواو والفاء وثم وغيرهن "[2]، وقد أيده المخزومي بقوله (النسق هو عبارة كوفية)[3]، وكذلك فعل شوقي ضيف[4]. إلا أن الدكتور إبراهيم السامرائي تنبه إلى ذلك، فقال (النسق من مصطلحات الخليل ...، وهو مصطلح قديم التزم به الكوفيون كما استعمله البصريون، ليفرقوا في باب العطف بين عطف البيان وعطف النسق)[5]. وهذا ما ذهب إليه القوزي أيضاً، بأن هذا المصطلح من مصطلحات الخليل، وقال (فما نسبة هذا المصطلح إلى الكوفة إلا من قبيل كثرة استعمال علمائها له، فعملوا على ترسيخه بدلاً من العطف)[6]. والذي نذهب إليه أن مصطلح النسق هو من مصطلحات الخليل، والدليل على ذلك ما جاء في كتابه العين، حيث قال (ثمّ: حرف من حروف النسق لا تشرك ما قبلها بما بعدها)[7].

رابعاً: الجَحد والإقرار:

ويطلق على ما يسمى النفي والإثبات، وقد نسب هذا المصطلح إلى الفراء وغيره من الكوفيين[8]، واستعمله الفرّاء في مواضع عدة في معانيه للدلالة على النفي

---

[1] - العين. (94/8، 95).

[2] - همع الهوامع. ص(128/2).

[3] - مدرسة الكوفة. ص315.

[4] - أنظر المدارس النحوية. شوقي ضيف. ص167.

[5] - المدارس النحوية. ص135.

[6] - المصطلح النحوي. ص169.

[7] - المصدر نفسه . (1 / 91) .

[8] - انظر. مدرسة الكوفة . ص309 . والمصطلح النحوي . ص 171 .

والإثبات[1]، وقال المخزومي (وقد جاءت كلمة (الجَحد) في كلام الفراء وثعلب كثيراً، ولا أعلم أنهما استعملا كلمة النفي، وهذا مؤيد آخر، يؤيد ما نحن بصدد تأكيده: من أن الكوفيين أقرب إلى الطريقة اللغوية من البصريين)[2]، إلا أن الحقيقة هي أن هذا المصطلح من اصطلاحات الخليل، فقد ورد بالعين قوله (الجحود ضد الإقرار كالإنكار والمعرفة)[3]، وفي موضع آخر قال (لم: خفيفة من حروف الجحد)[4].

خامساً: الفعل الواقع وغير الواقع:

ويطلقه الفرّاء على ما يسمى بالفعل المتعدي والفعل اللازم كما جاء في معانيه[5]، ونسب إليه أيضاً ولغيره من الكوفيين[6]، إلا أننا نجد أن هذا المصطلح مستعملاً عند الخليل للدلالة عينها، كما جاء ذلك في قوله (... لا تحرك مصدره لأنه فعل واقع، ومثل هذا لا يحرك مصدره، وأما عَجِلَ عَجَلاً، ونَدِمَ ندَماً، فيُحرَّك لأنك لا تقول: عجِلْتُ الشيء ولا ندمْتَه، لأن هذا فعل غير واقع)[7].

وهناك مصطلحات قد تنسب إلى الكوفيين بصورة عامة، فلا نستطيع أن نعدها من المصطلحات الجديدة دون التأكد من أنها غير مستعملة لدى نحاة القرن الثاني كالكسائي مثلاً، ومثال ذلك (لا النافية للجنس)، والذي كان يسميها الكوفيون (لا التبرئة)، وقد نستخلص من قول ابن السراج أن هذا المصطلح كان يستعمله الكسائي كما جاء في قوله (أما الكسائي فإنه يقول : النكرات يبتدأ بإخبارها قبلها لئلا يوهما أخبارها أنها لها صلات، فلما لزمت (التبرئة) الاسم وتأخر الخبر أرادوا أن يفصلوا

---

1 - انظر . معاني الفرّاء . (1 / 470) ، (2 / 298) ، (3 / 104)

2 - مدرسة الكوفة. ص309.

3 - العين . (3 / 72) .

4 - المصدر نفسه . (8 / 321) .

5 - انظر . معاني الفرّاء . (1 / 16) ، (1 / 168) .

6 - أنظر المدارس النحوية. السامرائي. ص 119، والمصطلح النحوي للقوزي. ص 180.

7 - العين . (1 / 166) . وانظر . (2 / 25) .

بين ما ابتدأ خبره وما لا يكون خبره إلا بعده فغيروه من الرفع إلى النصب لهذا ونصبوه بغير تنوين، لأنه ليس بنصب صحيح إنما هو مغير ، كما فعلوا في النداء حين خالفوا به نصب المضاف، فرفعوه بغير تنوين ولم يكسروه فيشبه ما أضيف إليه)[1] . لذلك لا يمكن أن نعد مصطلح (لا التبرئة) من المصطلحات الجديدة في القرن الثالث للهجرة، لأنه كان مستعملاً عند الكسائي وهو من نحاة القرن الثاني.

أما ما يخص موضوعنا (التجديد في المصطلح النحوي في القرن الثالث الهجري) فقد قسمته إلى قسمين كما ذكرنا، ويدل على ما استجد في هذا القرن، دلالياً ولفظياً، وهو كما يأتي .

القسم الأول : اصطلاحات تغيرت دلالتها :

أولاً : الأدوات:

نجد هذا المصطلح مستخدماً عند الخليل، فقد قال في كتابه العين (كلام العرب مبنيّ على أربعة أصناف : على الثنائيّ والثلاثيّ والرباعيّ والخماسيّ، فالثنائيّ على حرفين : قد، لو، هل، بل، ونحوه من الأدوات)[2].

ونجد هذا المصطلح أيضاً عند سيبويه في كتابه، ومن ذلك حينما تحدث في باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها، حيث قال (وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو ثم الباء، يدخلان على كلِّ محلوف به. ثم التاء ولا تدخل إلا في واحد، وذلك قولك : والله لأفعلنَّ، وبالله لأفعلنَّ، و ﴿ **وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم**﴾(الأنبياء: 57)[3]. وهو عنده كل حرف أداة وليس العكس[4]. إلا أنّ مصطلح الأدوات عند الفرّاء يطلقه على ما يسمى (حروف المعاني) عند سيبويه، كما

---

1 - الأصول في النحو . ابن السرّاج . (1 / 381) .

2- العين . (1 / 48)

3- الكتاب . (3 / 496)

4- المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والإبتداء . عبد الوهاب الغامدي . ص 129 .

جاء في قوله (فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ... ، أما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم ولام الإضافة ونحوها [(1)]. ونجد أغلب الباحثين يتفق على أن مصطلح الأدوات من صنعة الكوفيين وعلى رأسهم الفرّاء، ومن هؤلاء المخزومي الذي قال (ويعني الكوفيون بها ما يعنيه البصريون بحروف المعاني)[(2)]، وقال الدكتور إبراهيم السامرائي (وهو مصطلح كوفي يقابله عند البصريين (الحرف) ويراد بذلك (حروف المعاني) على كثرتها واختلاف وظائفها)[(3)]، وقيل الأدوات مصطلح جعله الفرّاء في مقابل ما يسميه البصريون بحروف المعاني[(4)]. غير أن بعض الباحثين المحدثين كتمام حسان قد ارتضى هذا المصطلح، وقد قسمه إلى: الأداة الأصلية وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف ... الخ، والأداة المحول...[(5)].

لقد وظف الفرّاء في معانيه هذا المصطلح مراراً[(6)] ، للدلالة على حروف المعاني، ومن ذلك حين أعرب قوله تعالى ﴿ **فلَعلَّكّ باخِعٌ نفسَك على آثارهم إنْ لم يُؤمِنُوا** ﴾ (الكهف: 6) قال (قراها القرّاء[7] بالكسر، ولو قرئت بفتح (أن) على معنى (إذ لم يؤمنوا) و(لأن لم يؤمنوا) لكان صواباً، وتأويل (أن) في موضع نصب، لأنها إنما كانت أداة بمنزلة (إذ) فهي في موضع نصب ...)[(8)] . وفي موضع آخر ، حينما حاول التفريق بين (نعَم وبلى) في قوله تعالى ﴿ **ألَم يَأتِكم نذيرٌ . قالوا بلى قد جاءَنا**

---

[1] - الكتاب . (1 / 12)

[2] - مدرسة الكوفة ومناهجها . مهدي المخزومي . ص 310 .

[3] - المدارس النحوية، أسطورة وواقع . د. إبراهيم السامرائي . ص 120 .

[4] - المصطلح النحوي . عوض حمد القوزي . ص 174 . وانظر، المصطلحات والأصول النحوية . الغامدي . ص 128

[5] - اللغة العربية معناها ومبناها . تمام حسان . ص 123 .

[6] - انظر، معاني القرآن . الفرّاء . (2 / 177، 183، 203، 324) ، (3 / 82) .

[7] - قراءة الجماعة (إن لم تؤمنوا) بكسر همزة (إن) وهو للاستقبال، وقيل قراءة (أن لم تؤمنوا) للأعشى عن أبي بكر عن عاصم. معجم القراءات.ص(155/5).

[8] - معاني الفراء. (1 / 58) .

نذيرٌ﴾(الملك: 8 ، 9) قال (ولا تصلح هاهنا (نعم) أداة، وذلك أن الاستفهام يحتاج إلى جواب بـ(نعم) و(لا) ما لم يكن فيه جحد ...)[1]. وورد مصطلح الأدوات عند ثعلب، فحينما أنشد قول الشاعر:

امتلأ الحوض وقال قطني سلاً رويداً قد ملأت بطني[2]

(إذا ضموا هذه الحروف جعلوها مثل (قبلُ وبعدُ)، وإذا فتحوا فمثل (ليت ولعلّ)، وإذا خفّفوا فمثل الأدوات)[3].

إن مصطلح الأدوات لم يستقر في هذا القرن على حروف المعاني كما هو الحال عند الفرّاء، وإنما نجده يتجاوز ذلك للدلالة على الأفعال، كما عبّر به المبرّد بقوله :

(الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها؛ كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة)[4].

ويرجح الدكتور مهدي المخزومي مصطلح الكوفيين بقوله (لأن التسمية الكوفية هنا، اقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقة في الدلالة، واختصار في اللفظ)[5] .

إن مصطلح (الأدوات) قد استخدم قبل القرن الثالث الهجري، كما أشرنا قبل قليل، إلا أن الجديد في ذلك، هو اطّراد استعماله عند الفرّاء للدلالة على ما سمي حروف المعاني. وقد أضاف الفرّاء إلى الأدوات العاملة وهي الأدوات الخافضة، والأدوات الناصبة، والأدوات الجازمة: الأدوات الرافعة، والرافع من الأدوات هو (لولا)[6]، حيث قال الفرّاء (لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء، كسائر العوامل)[7].

---

1 - المصدر نفسه . (1 / 52) .

2 - البيت غير منسوب في كتاب العين ص(14/5). ولسان العرب. مادة (قطط). ص3673. وفي رواية أخرى (مهلاً رويداً قد ملأت بطني. شرح المفصل (131/2). وانظر المعجم المفصل في شواهد العربية. ص (1289/12).

3 - مجالس ثعلب . ص 158 .

4 - المقتضب . (4 / 80) .

5 - مدرسة الكوفة . المخزومي . ص 311 .

6 - المصدر نفسه . ص 289 .

7 - نقلاً عن المصدر نفسه. نفس الصفحة .

ثانياً: التفسير :

إنّ هذا المصطلح هو من مصطلحات الكتاب، فقد عبر عنه سيبويه للدلالة على ما سمي بالتمييز، حيث قال (إن شئت قلت: لي ملء الدار رجلاً، وأنت تريد جميعاً، فيجوز ذلك، ويكون كمنزلته في كم وعشرين، وإن شئت قلت: رجالاً، فجاز عنده كما جاز عنده في كم حين دخل فيها معنى ربَّ، لأنَّ المقدار معناه مخالف لمعنى كم في الاستفهام، فجاز في تفسيره الواحد والجميع كما جاز في كم إذا دخلها معنى ربَّ كما تقول ثلاثة أثواباً ...)[1]. وقال في موضع آخر(... إذا قلت يا ذا الحسَنُ الوجهَ، ويا ذا الحسنُ وجهاً ...، ولكن ما بعده تفسير لموضع الضمور والحُسن، إذا أردت أن لا تبهمها)[2]. كما عبر صاحب الكتاب عن التمييز بالتبيين، وذلك قوله (فصار هذا تبييناً لموضع ما ذكرت كما صار الدرهم يبيّن به ممّ العشرين، حين قلت: عشرون درهماً)[3]. ونجد كذلك مصطلح التفسير عند سيبويه بدلالة أخرى، فهو يطلقه على (المفعول لأجله)، ومثال ذلك قوله (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عُذرٌ لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهماً، وذلك قولك: فعلت ذلك حذارَ الشرّ ...)[4] .

ويظهر مصطلح التفسير عند الفرّاء في معانيه في مواضع عدة، فهو يطلقه على ما يسمى عند البصريين (التمييز، والمفعول لأجله، والبدل)، أما ما جاء للدلالة على التمييز، كما في قوله تعالى ﴿ **فَلَنْ يَقبَلَ مِن أحدِهِم ملءُ الأرضِ ذهباً** ﴾(آل عمران: 91)، قال (نصبت الذهب لأنه مفسّر لا يأتي مثله إلا نكرة فخرج نصبه كنصب

1 - الكتاب . (2 / 173) .

2 - المصدر نفسه . (2 / 191) .

3 - نفس المصدر. والصفحة نفسها .

4 - المصدر السابق . (1 / 367) .

قولك: عندي عشرون درهماً، ولك خيرهما كبشاً)[1] ، وما دلّ على المفعول لأجله، فقد قال في إعراب قوله تعالى ﴿ **يَجْعَلونَ أصابعَهم في آذانِهم مِنَ الصَّواعق حذَرَ الموت** ﴾(البقرة:19) قال (فنصب (حذرَ) على غير وقوع من الفعل عليه؛ لم ترد يجعلونها حذراً، وإنما هو كقولك: أعطيتك خوفاً وفرقاً، فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير، ليس بالفعل كقوله عزَّ وجلّ ﴿**وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً**﴾(الأنبياء: 9)، وكقوله ﴿**ادْعُوْا رَبَّكُم تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً**﴾(الأعراف: 55)، والمعرفة والنكرة تفسّران في هذا الموضع)[2]، وورد هذا المصطلح للدلالة على البدل، كما في قوله تعالى﴿ **وجعَلوا للهِ شركاءَ الجنَّ وخَلقهم**﴾(الأنعام : 100)، يقول الفرّاء (إن شئت جعلت (الجن) تفسيراً للشركاء، وإن شئت جعلت نصبه على: جعلوا الجن شركاء لله تبارك وتعالى)[3].

مما سبق ذكره يتبين لنا أن المصطلح متشعب الدلالة، وهذه الدلالة لا تفهم إلا من خلال وضع المصطلح في سياقه العام، حتى يتضح معناه من خلال القرائن الدالة على هذا المفهوم أو الآخر، وما يهمنا هنا أن هذا المصطلح قد استخدم قبل القرن الثالث الهجري، وكانت دلالاته متشعبة وغير مستقرة على مفهوم معين، إلا أن ما استجد هنا هو دلالته على البدل كما هو مبين قبل قليل .

[1] - معاني الفرّاء . (1 / 225) . وانظر ، (1 / 79) ، (2 / 308 ، 341) .

[2] - المصدر نفسه . (1 / 17) .

[3] - المصدر نفسه . (1 / 348) .

ثالثاً: التشديد :

وهو مصطلح يطلقه الفرّاء على ما يسمى توكيداً أو تكريراً، إلاّ أن هذا المصطلح من مصطلحات الخليل، ولكن بدلالة أخرى، فهو عنده علامة الإدغام، حيث يقول "فإن صيرت الثنائي مثل قدْ، وهلْ، ولوْ اسماً أدخلت عليه التشديد فقلت: هذه لوٌّ مكتوبة وهذه قدٌّ حسنةُ الكِتْبة ...، فالتشديد علامة الإدغام"[1]، ومصطلح التشديد هو من المصطلحات التي استجدت أو تغيرت دلالتها في هذا القرن، وخصوصاً عند الفرّاء، فهو يقول حينما تناول قول الشاعر (كم نعمةٍ كانت لها كمْ كمْ وكمْ) إنما هنا تكرير حرف، ولو وقعت على الأول أجزأك من الثاني وهو كقولك للرجل: نعم نعم، تكررها أو قولك: اعجل اعجل، تشديد للمعنى)[2] ، وقال الفرّاء في قوله تعالى ﴿**والسَّابِقُونَ السَّابِقُون** ﴾(الواقعة: 10)، (فإن شئت رفعت السابقين بالسابقين الثانية، وهم المهاجرون... ، وإن شئت جعلت الثانية تشديداً للأولى)[3]. وكذلك استخدم الفرّاء هذا المصطلح للدلالة عينها عند الخليل، فهو يقول في تفسيره لقوله تعالى ﴿**لا يَعلَمُونَ الِكتابَ إلاّ أمانيَّ**﴾(البقرة : 78)، قال (فالأماني على وجهين في المعنى، ووجهين في العربية، فأما في العربية فإن من العرب من يخفف الياء فيقول (أمانيَ) ومنهم من يشدد وهو أجود الوجهين)[4]. واستعمل الفرّاء بالإضافة إلى التشديد، مصطلح التوكيد ومصطلح التكرير[5] ، وكذلك ثعلب في مجالسه[6]. غير أن المصطلحين (التوكيد والتكرير) هما من مصطلحات الكتاب، فقد عبر سيبويه عن التوكيد بقوله (فإنما هذا كقولك: قد ثبت زيداً أميراً قد ثبت، فأعدت (قد ثبت) توكيداً،

---

[1] - العين . (1 / 50) . وانظر ، (6 / 179) .

[2] - معاني الفراء . (1 / 177) .

[3]- المصدر السابق . (3 / 122) .

[4] - المصدر نفسه . (1 / 49) .

[5] - انظر ، معاني الفراء . (3 / 275) .

[6] - مجالس ثعلب . (2/ 557) . وانظر . (2 / 523) .

وقد عمل الأول في زيد وفي الأمير، ومثله في التوكيد والتثنية: لقيت عمراً عمراً[1]. وعبر عن التكرير بقوله (ألا ترى أنك لو قلت : أيهما عندك عندك، لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد)[2]. والتوكيد هو المصطلح الذي استخدمه علماء النحو البصريين، في هذا القرن، وأخص بالذكر الأخفش والمبرّد، فقال الأخفش في تفسير قوله تعالى ﴿**مّا جَعَلَ اللهُ لِرَجُلٍ مِّن قلبين في جَوْفِه**﴾(الأحزاب: 4)، قال (وجاءت (من) توكيداً، كما تقول: رأيت زيداً نفسه، فأدخل (من) توكيداً)[3]، وجاء في المقتضب قال المبرّد (وكذلك ما نعته بالنفس في المرفوع، إنما يجري على توكيد فإن لم تؤكد جاز على قبح وهو قولك: قم أنت نفسك ...)[4] .

إن مصطلح التشديد، قد استخدم بدلالتين، الأولى على التوكيد، وهي دلالة جديدة في هذا القرن، والأخرى دلالة مستخدمة عند الخليل كما مر بنا.

رابعاً : الفعل :

وهو من المصطلحات التي استخدمها الفرّاء بدلالات جديدة، فهو يطلقه على الحال، واسم الفاعل، والخبر، فمثال الحال، إعراب الفرّاء للفظ (مصدق) في قوله عزَّوجلّ ﴿**ولَمّا جَاءَهُم كتابٌ مِن عندِ اللهِ مُصدّقٌ**﴾(البقرة : 89)، قال (إن شئت رفعت المصدق ونويت أن يكون نعتاً للكتاب لأنه نكرة، ولو نصبته على أن تجعل المصدق فعلاً للكتاب لكان صواباً)[5]، وأطلق الفرّاء الفعل على اسم الفاعل فهو يقول " ... أن العرب قالت : امرأة حائض وطاهر وطامث وطالق ... فلم يدخلوا فيهن الهاء، وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا وصف لا حظّ فيه للذكر، وإنما خاص للمؤنث فلم يحتاجوا إلى

1 - الكتاب . (2 / 125) .

2 - المصدر نفسه . (3 / 172) .

3 - معاني القرآن . الأخفش . (2/ 480) . وانظر ، (1 / 207) .

4 - المقتضب . (3 / 210) .

5 - معاني الفرّاء . (1/ 55) .

الهاء، لأنها دخلت في قائمة وجالسة لتفرق بين فعل الأنثى والذكر"[1]. وما جاء للدلالة على الخبر، ففي قوله تعالى ﴿**وَيَرَى الذينَ أُوتُو العِلمَ الذي أنزلَ إليكَ مِن رَبِّك هُوَ الحقَّ**﴾(سبأ: 6) قال الفرّاء (تنصب الحق لأن (رأيت) من أخوات ظننت، وكل موضع صلحت فيه يفعل أو فعل مكان الفعل المنصوب (يريد بالفعل الخبر) ففيه العماد ونصب الفعل، وفيه رفعه بهو على أن تجعلها اسماً، ولابد من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبيل. فإذا قلت: وجدت عبدالله هو خيراً منك وشراً منك (أو أفضل منك) ففيما أشبه هذا الفعل النصب والرفع)[2].

والرابط بين هذه الأسماء التي أطلق الفراء عليها مصطلح الفعل هي، أن هذه الأسماء مشتقة وأوصاف، وكل منها يعمل عمل الفعل، فقد تكون هذه التسمية من قبيل تسمية البعض بالكل[3].

القسم الثاني : اصطلاحات جديدة :

أولاً: الاسم الثابت :

وهو من المصطلحات التي اختص بها الفرّاء للدلالة على الاسم الجامد، فقد ذكر في تفسير قوله تعالى ﴿ **يَشرَبُونَ مِن كَأْسٍ كانَ مِزَاجُهَا كَافُورَا** ﴾(الإنسان : 5) (والعرب تجعل النصب في هذين الحرفين أحبوا ...، وهو أبين في المعنى : أن تجعل الفعل في المزاج، وإن كان معرفة، وكل صواب. تقول: كان سيّدَهم أبوك، وكان سيدُهم أباك، والوجه أن تقول: كان سيدَهم أبوك؛ لأن الأب اسم ثابت[4].

---

[1] - المذكر والمؤنث . الفرّاء . ص 58 . وانظر . ص 116 .

[2] - معاني الفراء . (1/ 409) .

[3] - المصلح النحوي . القوزي . ص 168 .

[4] - معاني الفراء . (3 / 215) .

ثانياً : الضمير المجهول :

وهو يطلق على الضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه، ويسميه البصريون ضمير الشأن، والقصة، والحديث[1]. ويقول ابن يعيش (ويقدمون قبل الجملة ضميراً يسمى ضمير الشأن والقصة وهو المجهول عند الكوفيين وذلك نحو قولك: هو زيد منطلق، أي الشأن والحديث زيد منطلق) وقال (اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له، ويوحدون الضمير لأنهم يريدون للأمر والحديث لأن كل جملة شأن وحديث، ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم وذلك قولك: هو زيد قائم. فهو ضمير لم يتقدمه ظاهر إنما هو (ضمير الشأن) والحديث وفسره ما بعده له ويسميه الكوفيون الضمير المجهول لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه...)[2]. ويرى المخزومي أن لا خلاف بين الفريقين في مأخذ التسمية، فكلاهما يريد به ضميراً لا يعود على شيء تقدم عليه في الذكر وإنما يعود على الجملة التالية له[3].

ومؤدى هذا الكلام أن ضمير الشأن عند البصريين يكون خبره جملة دائماً، إلا أن الفراء يرى جواز الإخبار عنه بالمفرد[4]. ويرى السامرائي[5] أن مصطلح المجهول غير واضح عند الفرّاء وثعلب أو عند الكوفيين، فهم يخلطون ما بين العماد والمجهول، ويضرب أمثلة لذلك للفراء وثعلب[6]. إلا أن ما يهمنا هنا أن هذا المصطلح جديد في هذا القرن، ونجده في مواضع عدة عند الفراء في معانيه، ومن ذلك تفسيره لقوله تعالى ﴿ **وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ**﴾(البقرة: 280) حيث قال "وفي

---

[1] -مدرسة الكوفة . ص 311 .

[2] - شرح المفصل . ابن يعيش . (3 / 114) .

[3] - مدرسة الكوفة . ص 311 .

[4] - المصدر نفسه . ص 312 .

[5] - المدارس النحوية أسطورة وواقع . إبراهيم السامرائي . ص 109 .

[6] - انظر، معاني الفراء (1/ 362، 363) ، وانظر . مجالس ثعلب (1/ 230) .

قراءة عبدالله وأبيّ (وإن كان ذا عسرة) فهما جائزان؛ إن نصبت أضمرت في كان اسماً، كقول الشاعر:

لله قومي أي قوم لحرّة   إذا كانوا يوماً ذا كواكب أشنعا[1]

وإنما احتاجوا إلى ضمير الاسم في كان مع المنصوب؛ لأن بنية (كان) على أن يكون لها مرفوع ومنصوب، فوجدوا (كان) يحتمل صاحباً مرفوعاً، فأضمروه مجهولاً"[2]، ويقول في موضع آخر، في قوله تعالى ﴿ **إلاّ أن يكونَ ميْتَةً** ﴾(الأنعام: 145)، قال "ومن نصب؛ قال (كان) ومن عادة كان عند العرب مرفوع ومنصوب، فأضمروا في كان اسماً مجهولاً، وصيروا الذي بعده فعلاً لذلك المجهول"[3].

ثالثاً:الترجمة:

ينسب هذا المصطلح إلى الفرّاء[4]، ويطلقه على البدل، ففي قوله تعالى ﴿ **هَارُونَ أخِي** ﴾(طه : 30) قال الفراء (إن شئت أوقعت (اجعل) على هارون أخي وجعلت الوزير فعلاً له، وإن شئت جعلت (هارون أخي) مترجماً عن الوزير)[5]. ووردت هذه التسمية عند ثعلب في مجالسه، فعند الكلام على قوله تعالى ﴿ **فذلك يَوْمئذٍ يومٌ عَسير** ﴾(المدثر : 9) قال (فـ(يومئذ) مرافع، و(يوم عسير) ترجمة يومئذ)[6]، وقد

---

1 - البيت من الطويل ومنسوب لعمرو بن شأس. الكتاب. ص (47/1). وانظر المعجم المفصل في شواهد العربية. (238/4).

2 - المصدر أعلاه . (1/ 186) .

3 - المصدر السابق . (1/ 360 ، 361) .

4 - المصطلح النحوي . ص 164 .

5 - معاني الفراء . (2 / 178) .

6 - مجالس ثعلب . (1 / 20) .

يطلق الفراء هذه التسمية على ما سماه البصريون (تمييزاً)[1]، وذلك قوله (وإنما ذكرت هذا لأن العرب تقول : لله درّه من رجل، ثم يلقون (من) فيقولون : لله درّه رجلاً، فالرجل مترجم لما قبله وليس حال[2]. وهذا التعدد في المصطلح للمادة نفسها يدل على أن الكوفيين لم يستقروا في درسهم النحوي على شيء، كما أنهم وضعوا المصطلح الواحد لمواد مختلفة[3]. ويرى المخزومي أن تسمية ترجمة أولى من تسميته بدلاً، لأن ملاحظة المعنى في مصطلح الكوفيين أبين منها في مصطلح البصريين لأن البصريين إنما يعنون بكلمة البدل : إبدال كلمة من كلمة أخرى في الحكم لأنها المقصود به، وهو اعتبار يكاد يكون لفظياً محضاً، كما يفهم من قول ابن مالك:

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا[4]

والذي يخص هذا البحث هو أن مصطلح الترجمة مصطلح جديد أطلقه الكوفيون في القرن الثالث الهجري للدلالات أعلاه .

رابعاً:التمييز:

من أوائل من أطلق هذا المصطلح هو المبرّد، وأفرد له باباً سماه (باب التبيين والتمييز) وقال في صدره (اعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره ومعناه في الانتصاب واحد؛ وإن اختلف عوامله. فمعناه أن يأتي مبيناً عن نوعه، وذلك قولك: عندي عشرون درهماً)[5]. أما سيبويه فقد عبر عن التمييز بالتبيين والمفعول فيه[6].

---

1 - انظر ، المدارس النحوية أسطورة وواقع . ص 127 .

2 - معاني الفراء . (2 / 110) .

3 - المدارس النحوية أسطورة وواقع . ص 127 .

4 - مدرسة الكوفة . ص 310 . وانظر شرح ابن عقيل. ص(247/3).

5 - المقتضب . (3 / 32) .

6 - انظر . الكتاب . (2 / 191) ، (1 / 204) .

خامساً: المردود :

وهو من مصطلحات الفرّاء وينسب إليه[1]، وله دلالتان، الأولى على البدل، فعند الكلام على قوله تعالى ﴿ **وَللهِ عَلَى النّاسِ حجُّ البَيتِ مَنِ استطاعَ إليهِ سَبيلاً** ﴾(آل عمران: 97) قال الفراء "إن جعلت (من) مردود على خفض الناس فهو من هذا، واستطاع في موضع رفع، وإن نويت الاستئناف بمن كانت جزاء وكان الفعل بعدها جزماً "[2]، والدلالة الثانية العطف، ففي تفسيره لقوله تعالى ﴿ **ما يَوَدُّ الذين كفروا مِن أهلِ الكِتابِ وَلا المُشركين** ﴾(البقرة : 105) قال "معناه ومن المشركين، ولو كانت المشركين رفعاً مردودة على الذين كفروا، كان صواباً، تريد : ما يودّ الذين كفروا ولا المشركين "[3].

سادسا:التوحيد:

يستعمل الفرّاء لفظ التوحيد ويقصد به الإفراد، فحين فسر قوله تعالى ﴿**ولا تَكُونُوا أوَّلَ كافرٍ به**﴾(البقرة : 41)، قال (فوحد الكافر وقبله جمع، وذلك من كلام العرب فصيح جيد ... ، وهو في لفظ توحيد...، واستشهد بقول الشاعر:

وإذا هُمُ طِعُموا فألأم طاعمٍ   وإذا هم جاعوا فشرُّ جياعِ[4]

---

[1] - المصطلح النحوي . ص 164 .

[2] - معاني الفراء (1 / 179) .

[3] - المصدر نفسه . (1 / 70) .

[4] - البيت منسوب لرجل جاهلي وهو من ثلاثة أبيات في نوادر أبي زيد. معاني القرآن. (33/1).

قال "فجمعه وتوحيده جائز حسنٌ"[1]. وفي موضع آخر، عند الكلام على قوله عزّ وجلّ ﴿**بِئْسَ للظّالمين بَدَلاً**﴾(الكهف : 50) يقول الفرّاء "والعرب توحد نعم وبئس وإن كانتا بعد الأسماء، فيقولون : أما قومك فنِعمُوا قوماً، ونعم قوماً وكذلك بئس، وإنما جاز توحيدهما ..."[2].

سابعاً: ما يجري وما لا يجري :

يقول السيوطي (باب المنصرف وغير المنصرف واصطلاح الكوفيين المجرى وغير المجرى)[3]. وينسب هذا المصطلح للفرّاء لعدة أمور[4]:

1- لأنه هو الذي صنع أكثر المصطلحات الكوفية .
2- لأنه عقد له باباً خاصاً في كتابه الحدود النحوية .
3- لاستعماله هذا المصطلح كثيراً .

ويطلقه الفرّاء على ما يسميه سيبويه (ما ينصرف وما لا ينصرف)[5]، وتابع المبرّد الفرّاء بهذا المصطلح، فعقد باباً سماه باب ما يجري وما لا يجري[6]، ومن استعمالات الفرّاء لهذا المصطلح، قال في قوله تعالى﴿ **وكَفَلَها زكريّا** ﴾(آل عمران:37)، قال (وفي زكريا ثلاث لغات: القصر في ألفه فلا يستبين فيها رفع ولا نصب ولا خفض، وتمد ألفه فتنصب وترفع بلا نون؛ لأنه لا يجري)[7]، وفي قوله تعالى ﴿**واليَسَع ويونسَ ولوطاً وكلاً فضّلنا عَلَى العَالَمين**﴾(الأنعام : 86) قال

---

[1] - معاني الفراء . (1 / 32 ، 33) .
[2] - المصدر نفسه . (2 / 141) .
[3] - الأشباه والنظائر . (2 / 40) .
[4] - المصطلح النحوي . ص 166 .
[5] - الكتاب . (3 / 194) .
[6] - المقتضب . (3 / 109) .
[7] - معاني الفرّاء . (1 / 208) .

(يشدد[1] أصحاب عبدالله اللام وهي أشبه بأسماء العجم من الذين يقولون: واليسع، لا تكاد العرب تدخل الألف واللام في ما لا يجري، مثل يزيد ويعمر إلا في الشعر)[2].

ومن أمثلة وروده عند ثعلب، قال تعالى ﴿**وَلَقَد جِئتُمُونا فُرادَى**﴾ (الأنعام : 94)

يقول ثعلب" واحده فَرِدٌ، وفَرِيدٌ، وفَرَدٌ، وفَرْدان، وفَرَادى، وفُراد لا يجري)[3] .

ثامنا: المحل :

قال ابن السرّاج (واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفاً يسميها الكسائي صفة والفرّاء يسميها محال)[4]. ويقول ابن الأنباري (ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ويسمون الظرف المحل ومنهم من يسميه الصفة[5]. والمحل من اصطلاحات الفرّاء وهو يطلقه على الظرف، نحو : أمام، خلف، يمين، شمال، قبل، بعد ...، ومن أمثلة ذلك عند الفرّاء، في تفسيره لقوله تعالى ﴿ **وَلا تَطْرُدِ الذينَ يَدعُونَ رَبَّهُم بالغَدَاةِ وَالعَشِيّ** ﴾(الأنعام: 52) قال (أن جوابها هو (فتكون من الظالمين) والفاء التي في قوله (فتطردهم) جواب لقوله (ما عليك من حسابهم من شيء) ففي قوله (فتكون من الظالمين) الجزم والنصب على ما فسرت لك، وليس في قوله (فتطردهم) إلا النصب، لأن الفاء فيها مردودة على محل وهو قوله (ما عليك من حسابهم) وعليك لا تشاكل الفعل، فإذا كان ما قبل الفاء اسماً لا فعل فيه أو محلاً مثل قوله : عندك، وعليك، وخلفك)[6].

---

1 - هؤلاء عندهم تشديد اللام مفتوحة وسكون الياء. وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف. السابق. (342/1).

2 - المصدر نفسه . (1 / 342) .

3 - مجالس ثعلب . (1 / 128) .

4 - الأصول في النحو . ابن السرّاج . (1 / 204) .

5 - الإنصاف في مسائل الخلاف . ابن الأنباري . المسألة (6) ، ص 44 .

6 - معاني الفرّاء . (1 / 28) .

إلا أن هناك من يرى اضطراب الكوفيين في هذا المصطلح، وأنهم جعلوا ما كان من (قبل، وبعد، وأمام ...، ونحوها (غايات) ، وأول من استعمل (الغاية) هو الفرّاء)[1]. إن مصطلح الغاية وإن استعمله الفرّاء للدلالة على الظروف، إلا أنه لم يكن أول من استعمله، فهو من مصطلحات الخليل، فقد ورد في العين قوله (تقول: ما رأيته قطُّ وهو رفعُ لأنه غاية، مثل قولك: قبل وبعد)[2]. وقد نجده في مواضع عدة للدلالة نفسها عند سيبويه في كتابه، ومن ذلك (أما ما كان غاية نحو : قبل وبعد وحيث ...)[3].

تاسعاً: الموقت وغير الموقت :

اصطلاحان عند الفرّاء، الأول بمعنى العلم والضمير، والثاني ينطبق على النكرة، أما إذا كان الاسم معرفاً مشتقاً، أو موصولاً فهو عنده معرفة غير موقتة[4]، يقول الفرّاء (وبئس لا يليها مرفوع موقت ولا منصوب موقت، ولها وجهان فإذا وصلتها بنكرة قد تكون معرفة بحدوث ألف ولام فيها نصبت تلك النكرة كقولك: بئس رجلاً عمرو، ونعم رجلاً عمرو، وإذا أوليتها معرفة فلتكن غير موقتة)[5]، وفي قوله عزّ وجلّ ﴿**والسَّارقُ وَالسَّارقةُ فاقطعُوا أيْدِيهما**﴾،(المائدة : 38) قال الفراء (تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة) لأنهما غير موقتين، فوجّها توجيه الجزاء كقولك: من سرق فاقطعوا يده)[6]، وفي قوله تعالى ﴿ **وللهِ يَسجُدُ ما في السَّموات وَما في الأرضِ مِن دابّةٍ** ﴾ يقول الفراء (فقال من دابة، لأن ما و أن كانت قد تكون على

[1] - المدارس النحوية . السامرائي . ص 129 .

[2] - العين . (5 / 14) .

[3] - الكتاب . (3 / 286) ، وانظر . (! / 207) ، (4 / 33) .

[4] - المصطلح النحوي . ص 168 .

[5] - معاني الفرّاء . (1 / 7) .

[6] - المصدر السابق . (1 / 306) .

مذهب (الذي) فإنها غير موقتة)[1]. إن مفهوم الموقت هو المعرفة المحددة، الواضحة المعينة المقصودة، كالعلم والضمير، ومفهوم غير الموقت هو النكرة التي لا تدل على شيء محدد معين ومقصود[2].

عاشراً: المرافع :

أما المرافع فيطلقه الكوفيون على المبتدأ والخبر، وذلك أن الكوفيين يرفعون المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ، فكلٌ منهما مرافع للآخر، ويتبنى الفرّاء هذا الرأي ويطلق مصطلح المرافع على المبتدأ والخبر[3]. ففي قوله تعالى ﴿**المص**﴿**1**﴾ **كتابٌ أُنزِلَ إليْكَ**﴾(الأعراف: 1، 2) قال الفرّاء (أفرأيت ما جاء منها ليس بعده ما يرافعه، مثل قوله (حم، عسق، يس، ق، وص) مما يقل أو يكثر، ما موضعه إذا لم يكن بعد مرافع؟ قلت: قبله ضمير يرفعه، بمنزلة قوله تعالى ﴿**بَراءةٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ**﴾ (التوبة : 1)، المعنى والله أعلم : هذه براءة من الله. وكذلك ﴿**سورةٌ أنزَلْنَاها**﴾ (النور:1)، وكذلك كل حرف مرفوع مع القول ما ترى معه ما يرفعه فقبله اسم مضمر يرفعه، مثل قوله تعالى﴿**وَلا تَقُولُوا ثلاثةٌ انتَهُوا**﴾(النساء : 171)، المعنى والله أعلم : (لا تقولوا هم ثلاثة)[4].

[1] - المصدر نفسه . (2 / 103) .

[2] - المصطلح النحوي الكوفي . ص 83 .

[3] - المصدر نفسه . ص 82 . وانظر المصطلحات والأصول النحوية . ص 27 .

[4] - معاني الفراء . (1 / 370) ، وانظر مجالس ثعلب . (1 / 20) .

أحد عشر: ضمير العماد:

يطلق على ما يسمى ضمير الفصل. وهو الضمير اللاغي الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر، واسم كان وخبرها واسم إن وخبرها، ومفعولي (ظن)[1]. ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده، إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه، كأفعل من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة، ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضربا من التوكيد، ويسميه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً، وذلك قولك : زيد هو المنطلق، وزيد هو أفضل من عمرو[2]. وذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى عماداً، وله موضع من الإعراب، وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلاً ، لأنه يفصل بين النعت والخبر، إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت، كقولك: زيد هو العاقل، ولا موضع له من الإعراب[3]. ولا يظهر أثر الإلغاء إذا توسط بين المبتدأ والخبر، أو بين اسم (إن) وخبرها لأن ما بعده مرفوع، وإنما يظهر أثر، إذا توسط بين اسم (كان) وخبرها، وبين مفعولي (ظن)، فإن جعل عماداً، كان ما بعده منصوباً على ما ينصب عليه قبل توسطه، نحو: كان خالد هو المجتهدَ، وظننت زيداً هو المجتهدَ[4].

أما تسميته فصلاً، فذلك لأنه يفصل بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر، وسمي عماداً لأنه معتمد عليه في تحديد المراد ومزيد البيان، وبه يتبين أن الثاني خبر لا تابع[5]، وسماه بعض الكوفيين دعامة لأنه يدعم به الكلام، أي يقوّى به ويؤكد[6].

[1] - مدرسة الكوفة . ص 312 .

[2] - شرح المفصل . (3 / 109 ، 110) .

[3] - الإنصاف . المسألة (100) . ص 579 .

[4] - مدرسة الكوفة . ص 313 .

[5] - همع الهوامع في شرح الجوامع . السيوطي . (1 / 227) .

[6]- معاني النحو . فاضل السامرائي . (1 / 46) .

ومثال تسمية الضمير فصلاً في الكتاب، قوله (هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً)[1].

ومن أمثلة ورود مصطلح العماد عند الفرّاء في معانيه، ففي تفسيره لقوله تعالى ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ**﴾(الزخرف : 76) قال (جعلت هم هاهنا عماداً، فنصب الظالمين، ومن جعلها اسماً رفع...)[2]، وحين جاء إلى قوله عزّ وجلّ﴿**وهُوَ مُحرَّمٌ عَلَيكم إخراجُهُم** ﴾(البقرة : 85) قال (إن شئت جعلت هو كناية عن الخروج...، وإن شئت جعلت هو عماداً)[3].

الثاني عشر: الفعل الدائم :

يطلق الكوفيون وعلى رأسهم الفرّاء هذا المصطلح على ما يسمى عند البصريين بـ(اسم الفاعل) ، فعندما رد الفرّاء قول الكسائي بإدخال (إن) في مالك، في قوله عزّ وجلّ ﴿**مَالَنا ألّا نُقاتِلَ**﴾(البقرة: 246) حيث قال (ولو كان ذلك على ما قال، لجاز في الكلام أن تقول: مالك أن قمت، ومالك أنك قائم، لأنك تقول: في قيامك، ماضياً ومستقبلاً، وذلك غير جائز لأن المنع إنما يأتي بالاستقبال؛ تقول منعتك أن تقوم، ولا تقول: منعتك أن قمت، فلذلك جاءت في مالك في المستقبل، ولم تأت في دائم ولا ماضٍ)[4]. وفي المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، قال ثعلب (يا غلام أقبل تسقط الياء منه، ويا ضاربي أقبل لا تسقط الياء منه، وذلك فرق بين الاسم والفعل، إذا كان الفعل يدوم، فالماضي والمستقبل واحد)[5]. فالاسم غلام، والفعل الدائم عنده هو ضارب،

---

1 - الكتاب . (2 / 389) ، وانظر . (2 / 390) .

2 - معاني الفرّاء . (3/ 37) .

3 - المصدر نفسه . (1 / 51) ، وانظر (1/ 248) .

4 - المصدر نفسه . (1 / 165) .

5 - مجالس ثعلب . (2 / 388) .

وهي تصلح للماضي والحال والاستقبال، وهذه مسألة خلافية طال فيها جدل العلماء[1].

ثلاثة عشر: التقريب:

ذهب الكوفيون إلى أن (هذا وهذه) إذا أُريد بهما التقريب كانا من أخوات (كان) ، في احتياجهما إلى اسم مرفوع، وخبر منصوب، نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً، وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعةً، وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود، نحو: هذا ابن صيادٍ أشقى الناس، فيعربون (هذا) تقريباً، والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب ... [2].

ويقول ابن السرّاج (إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين (ها وذا) وينصبون أخبارها على الحال، فيقولون : ها هو ذا قائماً، وهاأنذا جالساً، وها أنت ذا ظالماً، وهذا الوجه يسميه الكوفيون تقريباً)[3].

وهذا المصطلح انفرد به الكوفيون وعلى رأسهم الفرّاء، ونستدل على ذلك من خلال كتابه (معاني القرآن)، الذي ورد هذا المصطلح عنده في أكثر من موقع، حيث قال في تفسيره لقوله تعالى ﴿ **هَا أَنتُم أُوْلاء** ﴾(آل عمران : 119)، (وذلك في جهة التقريب لا في غيرها، فيقولون: أين أنت ؟ فيقول القائل: هاأنذا، ولا يكادون يقولون: هذا أنا، وكذلك التثنية والجمع ...، فإذا كان الكلام على غير تقريب، أو كان مع اسم ظاهر، جعلوا (ها) موصولة بـ(ذا)، فيقولون: هذا هو، وهذان هما، إذا كان على خبر يكتفي كل واحد بصاحبه بلا فعل، والتقريب لا بد فيه من فعل لنقصانه، وأحبوا أن يفرقوا بين معنى التقريب وبين معنى الاسم الصحيح)[4]، وفي قوله تعالى ﴿ **أَأَلدَ وَأَنا**

---

1 - المصطلح النحوي . ص 189 .

2 - همع الهوامع . (1 / 13) .

3 - الأصول في النحو . (1 / 152) .

4 - معاني الفرّاء . (1 / 231 ، 232) .

عَجوزٌ وَهذا بَعلِي شَيَخٌ ﴾(هود: 72)، قال الفرّاء (واعلم أن (هذا) إذا كان بعده اسم

فيه الألف واللام، جرى على معان: أحدهما ـ أن ترى الاسم الذي بعد (هذا) كما ترى (هذا) ففعله حينئذ مرفوع ؛ كقولك: هذا الحمار فارهٌ، جعلت الحمار نعتاً لهذا إذا كانا حاضرين، ولا يجوز هاهنا النصب . والوجه الآخر – أن يكون ما بعد (هذا) واحداً يؤدي عن جميع جنسه، فالفعل حينئذ منصوب، كقولك: ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفاً؛ ألا ترى أنك تخبر عن الأسد كلها بالخوف. والمعنى الثالث- أن يكون ما بعد (هذا) واحداً لا نظير له؛ فالفعل حينئذ أيضاً منصوب، وإنما نصبت الفعل لأن (هذا) ليست بصفة الأسد، إنما دخلت تقريباً)[1]. وكان ثعلب يقول (إن الكوفيين يسمون هذا زيد القائم تقريباً، أي قرب الفعل به، وحكى : كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً: أي الخليفة قادم، فكلما رأيت هذا يدخل ويخرج، والمعنى واحد،فهو تقريب)[2].

أربعة عشر: المثال :

وهو مصطلح انفرد به ثعلب[3]، ويستعمله مكان المبتدأ، فهو يقول (هذا تكون مثالاً وتكون تقريباً، قلت: هذا زيد، هذا الشخص شخص زيد، وإذا شئت قلت: هذا الشخص كزيد)[4].ونقل المعري عن المهذب لابن كيسان (ت320هـ) مسألة (هذا هذا هذا هذا) أربع مرات، فذكر على قول الكوفيين (إن الأولى تقريب، والثانية مثال، وهو اسم الفاعل، والثالثة فعلٌ، والرابعة مفعول)، ثم بين معنى التقريب والمثال، فقال (أما قوله تقريب فهو من قرب الشيء، كقولهم: من كان يريد الماء فهذا النهرُ، ومن كان يريد الكسوة فهذه البرودُ ...، وقوله مثال يريد أنه على معنى التشبيه الذي

---

1 - المصدر نفسه . (1 / 12) .

2 - مدرسة الكوفة . ص 321 . وانظر مجالس ثعلب . ص 427 .

3 - المصطلح النحوي . ص 186 .

4 - مجالس ثعلب . (1 / 42) .

أسقطت منه مثلٌ، كما تقول: زيدٌ عمرٌ، أي مثل عمرٍ ثم يحذف، فكأنه يريد هذا مثل هذا، أي ناب منابه)[1].

خمسة عشر: الخروج:

وهو مصطلح كوفي لم يضع الفرّاء له حدّاً، ولكنه صدر عنه استعمالاً[2]، فعندما أعرب قوله تعالى ﴿**أَيَحسَبُ الإِنسانُ أَلَّن نَجمَعَ عِظامَهُ**﴿3﴾ **بَلى قادرينَ عَلى أنْ نُسَوِّيَ بَنَانَه**﴾(القيامة:3،4)، قال (وقوله قادرين نصبت على الخروج من نجمع)[3]، وفي قوله تعالى ﴿ **وهذا كِتابٌ أنزَلنَاهُ مباركٌ** ﴾(الأنعام: 155)، قال (جعلت مباركاً من نعت الكتاب فرفعته، ولو نصبته على الخروج من الهاء في أنزلناه كان صواباً)[4]. فالخروج أحد العوامل المعنوية التي ينصب بها الكوفيون، وهو مصطلح لم يقل به البصريون ولم يذكروه، بل انفرد به الفرّاء[5].

ستة عشر: ما لم يسمَّ فاعله :

يطلقه الفرّاء على (المبني للمجهول)، ومثال ذلك، حين تناول قوله عزّ وجل ﴿**وكذلك زَيَّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤُهم** ﴾(الأنعام: 137)، قال الفرّاء (وكان بعضهم يقرأ (كذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم)، فيرفع القتل إذا لم يسمّ فاعله)[6].أما المبرّد فقد أفرد له باباً أسماه (هذا باب المفعول الذي لا

---

[1] - رسالة الملائكة. ص225، 226.

[2] - المصطلح النحوي . ص 188 .

[3] - معاني الفرّاء . (3 / 208) .

[4] - المصدر السابق . (1 / 365) .

[5] - المصطلح النحوي الكوفي . ص 100 .

[6] - معاني الفراء . (1 / 357) . وانظر ، (2 / 332) .

يذكر فاعله)[1]. وعبر عنه سيبويه بقوله" هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول)[2].

سبعة عشر: الصرف:

يعرف الفرّاء معنى الصرف بقوله (أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف)[3]. ويمثل لذلك ببيت من الشعر:

لا تنه عن خلق وتأتي بمثله   عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

وفي قوله تعالى ﴿ **وتُدلُوا بها إلى الحُكّامِ** ﴾(البقرة : 189)، قال الفرّاء (وإن شئت جعلته إذا ألقيت منه (لا) نصباً على الصرف؛ كما تقول: لا تسرقْ وتصدَّقَ معناه: لا تجمع بين هذين كذا وكذا)[4]، وحد الفرّاء الصرف بقوله" والصرف أن يجمع الفعلان بالواو أو ثمّ أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرَّ في العطف، فذلك الصرف)[5]. ولذلك سميت الواو واو الصرف عند الكوفيين، لا واو العطف[6].

هذه ملامح وإشارات للمصطلحات التي استجدت وتغيرت دلالتها في القرن الثالث الهجري، مقارنة بالقرن الثاني، وكما مر بنا فإن هناك مصطلحات نسبت للكوفيين والفراء بصورة خاصة، إلا أننا وبعد دراسة إحصائية لكتاب العين للخليل، وجدنا أن بعض المصطلحات المنسوبة للكوفيين أو الفراء، هي بالأصل من اصطلاحات الخليل التي استعملها في كتابه، وكذلك نجد عدم استقرار المصطلح في القرن الثاني

---

[1] - المقتضب . (4 / 50) .

[2] - الكتاب . (1 / 41) .

[3] - معاني الفرّاء . (1 / 34) .

[4] - المصدر السابق . (1 / 115) .

[5] - المصدر السابق . (1 / 235) .

[6] - المصطلح النحوي . ص 188 .

وأوائل القرن الثالث، لذلك نجد تعدد الأسماء للمصطلح الواحد، أو استخدام نفس المصطلح لدلالة أخرى غير التي استعمل فيها في القرن الثاني. وأخذ المصطلح بعد ذلك ينمو ويتطور بنمو الفكر الإسلامي والعلوم العربية والعلمية، مما كان له الأثر في ظهور مصطلحات جديدة في هذا القرن، وكذلك فيما أظن أن الخلاف النحوي كان له الأثر في توسع وتغير دلالة المصطلح عند من جاء بعدهم، إلا أن هذا فيه من الشيء الإيجابي الذي ساهم في إثراء ونماء العلوم العربية.

ملامح التجديد في المسائل النحوية في القرن الثالث الهجري

توطئة:

يدور موضوع هذا البحث حول المسائل النحوية وملامح التجديد فيها في القرن الثالث الهجري، مقارنة بعلماء النحو في القرن الثاني للهجرة، والمتمثل بكتاب سيبويه وما نجده في بطون الكتب النحوية، من أقوال تنسب لنحاة القرن الثاني؛ وسوف أشير إلى أهم تلك المسائل أو بعضها، ولا أقول كلها لعدم سعة البحث لاتساعها، وسينحصر موضوع البحث في المسائل النحوية في القرن الثالث الهجري، وبمعنى آخر، المسائل التي تغير القول فيها عن نحاة القرن الثاني، أو الجديدة التي لم يتطرق إليها هؤلاء النحاة؛ ولم أتطرق للمسائل الصوتية أو الصرفية[1]، أو مسائل أخرى[2]. وأود أن أشير إلى أن هناك مسائل ذكرت في أغلب كتب الخلاف، كالإنصاف، والتبيين، ومسائل خلافية، وائتلاف النصرة، وغيرها، تنسب الآراء فيها للبصريين بصورة عامة وللكوفيين، بدون تحديد أو نسب تلك الآراء لأصحابها، لذلك لا نستطيع أن ننسب أي مسالة نحوية لمرحلة معينة، أو لعالم معين من غير التأكد من آراء هؤلاء العلماء من خلال مؤلفاتهم، أو في بطون الكتب النحوية الأخرى، وهناك مسائل أخرى لا يوجد جديد أو خلاف فيها بين نحاة القرنين (الثاني والثالث للهجرة)[3]، لذلك لا تعتبر من المسائل الجديدة التي تخص هذا الموضوع، وسيكون تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام، هي:

1- مسائل تتعلق في الأسماء.

2- مسائل تتعلق في الأفعال.

3- مسائل تتعلق في الحروف.

---

[1] - مثال ذلك: أنظر الإنصاف. مسألة:(118) ص(670/2) ، وفي إئتلاف النصرة بين نحاة الكوفة والبصرة.لعبد اللطيف الزبيدي. تحقيق.طارق الجنابي. ص 85 . ومثال آخر في النصرة. ص 108

[2] - مثال ذلك. الخلاف في كتابة ذوات الياء. النصرة. ص 103 .

[3] - مثال ذلك: مسألة (نعم وبئس) ، م(14) في الإنصاف. وانظر تفصيل ذلك في كتاب الخلاف النحوي. للحلواني. ص 226. والمسألة(16) في الإنصاف. وتفصيلها في الخلاف النحوي. ص 274 .

وسيكون في أغلب المسائل التي تطرقنا إليها، إشارة إلى ما ذهب إليه سيبويه أو الكسائي، وكيف اختلفت أو استجدت الآراء التي جاءت بعدهم بالنسبة لنحاة القرن الثالث الهجري. ومن الله التوفيق.

مسائل في الأسماء

أولاً: حدّ الاسم:[1]

- مذهب سيبويه: حدّ سيبويه الاسم بقوله (الاسم نحو: رجل وفرس وحائط)[2]، وهذا عند ابن فارس تمثيل، وما أراد سيبويه به التحديد، إلاّ أنّ ناساً حكوا عنه (أنّ الاسم هو المحدث عنه)، وهذا شبيه بالقول الأول، لأنّ (كيف) اسم ولا يجوز أن يحدث عنه[3]. وقال أصحابه: أنه ترك تحديده (حدّ الاسم) ظنّاً منه أنّه غير مشكل، وحدّ الفعل لأنه عنده أصعب من الاسم[4]. وذكر المبرّد أنّ مذهب سيبويه في الاسم هو ما صلح أن يكون فاعلاً، وذلك أن سيبويه قال: ألا ترى أنك لو قلت : إن يضرب يأتينا وأشباه ذلك لم يكن كلاماً، كما تقول: إن ضاربك يأتينا. قال: فدل هذا على أنّ الاسم عنده ما صلح له الفعل[5].

- مذهب الكسائي: قال الكسائي في حدّ الاسم (الاسم ما وصِف)[6].

- مذهب هشام بن معاوية: هو ما دخل عليه حرف من حروف الخفض. وله قول آخر: أنّ الاسم ما نودِيَ [7].

- مذهب الفرّاء: ذهب أبو زكريا في حدّ الاسم بقوله (الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام)[8].

---

[1] - انظر في هذه المسألة: الصاحبي في فقه اللغة . ابن فارس . ص 48، 49، 50، والإيضاح في علل النحو . للزجاجي . ص 49، 50، 51. وأسرار العربية . للأنباري. ص 27 .

[2] - الكتاب. (1/ 12) .

[3] - الصاحبي في فقه اللغة. ابن فارس. ص 48 .

[4] - الإيضاح في علل النحو . الزجاجي . ص 49 .

[5] - الصاحبي . ص 48 .

[6] - الصاحبي . ص 48 .

[7] - نفسه . ص 49 .

[8] - نفسه . ص 48 .

- مذهب الأخفش: قال أبو الحسن (إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو: زيد قام وزيد قائم، ثم وجدته يثنى ويجمع نحو قولك: الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم). وقال أيضاً (ما حسن فيه: ينفعني، ويضُرُّني)[1].

- مذهب المبرّد: قال في كتابه المقتضب (أما الأسماء ما كان واقعاً على معنى؛ نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك، وتَعتبر الأسماء بواحدة: كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم)[2].

- مذهب ابن كيسان: ومما اختاره أبو الحسن بن كيسان عند تحصيله وتحقيقه أن قال عن بعض النحويين: الأسماء ما أبانت عن الأشخاص وتضمنت معانيها، نحو: رجل، وفرس. ثم قال : هذا قول جامع[3]. ولابن كيسان حدّ آخر يمثل الحدّ الذي ذهب إليه المنطقيون[4]، ومن كلام المنطقيين في الاسم (الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان)[5].

إن ما قاله سيبويه في الاسم، هو تمثيل ولم يرد التحديد، وما نقله عنه المبرد في حد الاسم (ما صلح أن يكون فاعلاً ...)، نجد له معارضة عند بعض أصحابه، وذلك لأن (كيف، وعند، وحيث، وأين ...) أسماء، وهي لا تصلح أن تكون فاعلة، والدليل على أن (كيف وأين) أسماء، قول سيبويه (الفتح في الأسماء قولهم: حيثَ وكيفَ وأين)[6]، وهذا أيضاً ينطبق على ما ذهب إليه

[1] - الصاحبي. ص 48، 49 .وانظر الإيضاح . ص 49 .

[2] - المقتضب . (1 / 3) . وانظر الإيضاح . ص 51، والصاحبي . ص 49 .

[3] - الإيضاح. ص 50 .

[4] - نفسه .

[5] - المصدر أعلاه . ص 48 .

[6] - الكتاب. (15/1).

الكسائي والفراء وهشام، فالأسماء التي ذكرناها لا تنعت، ولا تنون، ولا تضاف ولا يضاف إليها، ولا يدخلها الألف واللام[1]. أما حد المبرد للاسم، فمعارض أيضاً، وقيل أن من الأسماء مالا تدخل عليه حروف الخفض، نحو: كيف، وصه، ومه، وما أشبه ذلك، إلا أن صاحب الإيضاح يرى أن قول المبرد غير فاسد، لأن غرضه هاهنا، ليس تحديد الاسم على الحقيقة، وإنما قصد التقريب على المبتدئ، فذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة[2]. وهذا ما يراه أيضاً بحد الأخفش للاسم، بأنه أراد التقريب على المبتدئ ولم يرد التحقيق، إلا أن فساد هذا الحد بيّن، لأن من الأسماء مالا يجوز الإخبار عنه، نحو: كيف، وأين، ومتى، وأنّى وأيان ...[3]. أما قول ابن كيسان الأول (الأسماء ما أبانت عن الأشخاص ...ثم قال وهذا قول جامع)، فعوار هذا الحد أظهر من أن نكثر الكلام فيه، لأن من الأسماء مالا يقع على الأشخاص وهي المصادر كلها، أما قوله الآخر فهو من كلام المنطقيين، وليس هذا الحد من ألفاظ النحويين، ولا أوضاعهم، وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأن غرضهم غير غرض النحاة، ومغزاهم غير مغزى النحاة، وهو عند النحاة غير صحيح، لأن يلزم أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو: إن ولكن، وما أشبه ذلك[4].

لقد ذكر النحويون للاسم حدوداً كثيرةً تنيف على سبعين حداً، وذكر الأنباري أن أحصرَها أن تقول: كل لفظ دل على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل ببنيته، لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه

[1] - الصاحبي . ص 48، 49، بتصرف.

[2] - الإيضاح. ص51 .

[3] - نفسه. الصفحة نفسها.

[4] - نفسه.ص 50.

ذلك المعنى، فهذا الحد أحصر وغيره أخْصر[1]. ومنهم من قال: الاسم يعرَفُ ب(أل) كالرجل، وبالتنوين كرجلٍ، وبالحديث عنه كتاء ضربتُ[2]، ومنهم من قال: هو كلمة دلت على معنى كائن في نفسها، أي في نفس الكلمة، والمراد يكون المعنى في نفسها أن تدل عليه بنفسها من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها لاستقلالها بالمفهومية[3]، ومنهم من قال: لا حد له، ولهذا لم يحده سيبويه واكتفى بالمثال فقال الاسم (رجل وفرس)[4].

لقد أشرنا إلى رأي سيبويه والكسائي في حدّ الاسم، وإن كان رأيهما لا ينطبق على الأسماء كلها، نحو: كيف وأين وصه وغيرها، وكذلك آراء العلماء الذين جاءوا بعدهم في القرن الثالث الهجري، إلا أن ما نود الإشارة إليه هو الجديد الذي جاء به علماء النحو في القرن الثالث الهجري، وذلك من خلال آرائهم أعلاه، فنجد سيبويه لم يحدّ الاسم وإنما مثل عليه، وكان حد الكسائي له (هو ما وُصِف)، وجاء العلماء بعدهما في القرن الثالث الهجري وحدوا الاسم، كلٌّ حسب ما يمليه عليه تفكيره وعقله، فكان الفراء قد ذكر في حده للاسم (الإضافة ودخول (أل)، والتنوين) وهذه من علامات الاسم[5]، إلا أن هذا القول لا ينطبق على جميع الأسماء كما مر بنا، أما ما قاله المبرد والأخفش في حد الاسم، فقيل أن الغرض منه ليس تحديد الاسم على الحقيقة، وإنما كان القصد هو التقريب على المبتدئ، وهذا يدل على اتخاذهم الأسلوب التعليمي في تأليفهم، مما فيه من يسر وسهولة للمتعلمين، أما ابن كيسان، فمن الواضح من قوله في حد الاسم، تأثره بالفلسفة والمنطق، ولا عجب في

---

[1] - أسرار العربية. ص27.

[2] - شرح قطر الندى وبل الصدى. لابن هشام الأنصاري. ص32.

[3] - شرح كتاب الحدود للفاكهي. ص92.

[4] - أسرار العربية. ص27.

[5] - أنظر ما ذكره الأنباري من علامات الاسم. أسرار العربية. ص27 .

ذلك، فقد أثرت تلك العلوم التي انتشرت في القرن الثالث على تفكير أغلب النحاة.

ثانياً: القول في إعراب الأسماء الستة[1]:

- مذهب سيبويه: ذهب سيبويه إلى أن الألف والواو والياء في الأسماء الستة حروف إعراب، والإعراب فيها مقدر كما يقدر في الأسماء المقصورة، لأنهم أرادوا اختلاف أواخر هذه الأسماء توطئة للتثنية والجمع، فلم يلزم في غيرها مما كان في معناها[2].

- مذهب الفرّاء: أنها معربة من مكانين، فالضمة والواو في (أبوك) علامتا إعراب، وكذلك الفتحة والألف في (أباك)، والكسرة والياء في (أبيك)، وهذا شأن باقي الأسماء الستة[3]. وقصر الفرّاء الإعراب بالحروف على الأسماء الخمسة الأولى، ومنع ذلك في (هَن)[4].

- مذهب هشام الضرير والزيادي وقطرب: ذهبوا إلى أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات[5].

- مذهب الأخفش: ذهب الأخفش إلى أنها دلائل إعراب[6].

---

[1] - انظر في هذه المسألة: الإنصاف . المسألة (2) ص (1 / 17)، والمفصل لابن يعيش. ص (1 / 52)، واللباب في علل البناء والإعراب، لأبي بقاء العكبري، ص (90/1)وما بعدها، والهمع للسيوطي،ص (1 / 124) .وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي ص 28 . والذهب المذاب في مذاهب النحاة ودفة الإعراب. يوسف بن حمزة الكوراني. ص68.

[2] - ، أسرار العربية للأنباري. ص 44، والأنصاف (17/1) م (2). واللباب في علل البناء والإعراب. (90/1) . شرح المفصل ص (52/1) . وانظر الهمع (124/1).

[3] - الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري . د. محمد فاضل السامرائي. ص 18 . وانظر اللباب (93/1)، وائتلاف النصرة، ص 28 . وشرح المفصل (52/1). والهمع (125/1) حيث نسب السيوطي هذا الرأي إلى الكسائي والفرّاء.

[4] - الهمع (1/ 123) .

[5] - الهمع.(123/1،124). وانظر اللباب (94/1) .

[6] - الهمع (126/1) . المقتضب (154/2) . شرح المفصل (52/1) . الإنصاف (17/1) م (2) . ائتلاف النصرة ص 29 . الحجج النحوية . ص 18 .

- مذهب الجرمي: أنها معربة بالتغير والإنقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع[1].

- مذهب المازني: ذهب المازني إلى أن الباء في أبيك حرف إعراب، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات، أي أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع[2].

- مذهب المبرّد: وهو ما ذهب إليه الأخفش، حيث قال (والقول الذي أختاره ـ هو ما ذهب إليه الأخفش)[3].

اختلف النحاة في إعراب الأسماء الستة، وهي (أبو، وأخو، وحمو، وهنو، وفو، وذو التي بمعنى صاحب)، فكل واحد من هذه الستة يرفع في الأغلب بالواو نيابة عن الضمة، وينصب بالألف نيابة عن الفتحة، ويجر بالياء نيابة عن الكسرة، ويشترط لإعراب هذه الأسماء كلها بالحروف السابقة، أربعة شروط عامة، وشرط خاص بكلمة (فم)، وآخر خاص بكلمة (ذو)، والشروط هي: أن تكون مفردة، وأن تكون مكبرة، وأن تكون مضافة، وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فإن كانت إضافتها إلى ياء المتكلم، فإنها تعرب بحركات أصلية مقدرة قبل الياء، إلا (ذو) فإنها لا تضاف لياء المتكلم أو لغيرها من الضمائر المختلفة، أما الشرط الخاص بكلمة (فم أو فو) فهو حذف الميم من آخرها والاقتصار على الفاء وحدها، مثل (فوك) أي (فمك)، و(فاك)، و(فيك)، فإن لم تحذف الميم أعرب (الفم) بالحركات الأصلية، سواء أكان مضافاً أو غير مضاف، وعدم إضافته في هذه الحالة أكثر. والشرط الخاص بكلمة (ذو) بمعنى صاحب، هو أن تكون إضافتها لاسم ظاهر دال على الجنس، نحو: رائدي ذو فضل ...، وما سبق هو أشهر اللغات وأسهلها في الأسماء الستة، ولذلك كان أحقها بالإتباع وأنسبها للمحاكاة دون غيره، إلا كلمة (هن)، فإن الأكثر فيها

---

[1] - الهمع (1/ 125) . وانظر شرح المفصل (52/1) .

[2] - الهمع (125/1) . وانظر. الإنصاف. م (2) . وشرح المفصل (52/1) . والحجج النحوية ص 20 .

[3] - المقتضب (2/ 154) .

مراعاة النقص في آخرها، ثم إعرابها بالحركات الأصلية بعد ذلك، والمراد بمراعاة النقص، أن أصلها (هنوٌ) على ثلاثة أحرف، ثم نقصت منها الواو؛ بحذفها للتخفيف سماعاً عن العرب، وصارت الحركات الأصلية تجري على النون وكأنها الحرف الأخير في الكلمة[1].

إن ما ذهب إليه سيبويه في الأسماء الستة، لم يشر إليه في كتابه[2]، بل قيل أن الأسماء الستة لم تذكر في كتابه إلا عرضاً[3]، ومذهبه هذا هو ما نقلته الكتب النحوية عنه كالهمع والإنصاف وغيرها، وما نود الإشارة إليه هو اختلاف آراء أو مذاهب النحويين في القرن الثالث الهجري، عمّا نُقِل عن سيبويه، وكان منهم من تفرد برأيه، ومنهم من وافق غيره، دون النظر على ما أظن للمذهب أو المدرسة كوفية كانت أم بصرية، بل هي آراء تمثل تفكير العالم الخاص وعقليته المستقلة.

ثالثاً:القول في رافع المبتدأ والخبر[4]:

- مذهب سيبويه: ذهب سيبويه إلى أنّ الرافع للمبتدأ معنىً، وذلك المعنى هو الابتداء[5].

- مذهب الأخفش: ذهب إلى أن عامل الرفع في المبتدأ الابتداء، والأقيس عنده أن الابتداء هو الذي رفع المبتدأ والخبر، حيث قال (فإنما رفع المبتدأ ابتداؤك إياه، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم، كما كانت (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر، فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر، وقال بعضهم رفع المبتدأ خبره، وكل حسن والأول أقيس)[6].

---

[1] - النحو الوافي. عباس حسن. ص (108- 111). بتصرف.

[2] - أنظر الحجج النحوية. ص18.

[3] - الكتاب. (253/5) تحقيق عبد السلام هارون.وورد ذكرها حسب فهرسة المحقق في ثلاثة مواضع (430/1)، (2/5-7)، (412/3).

[4] - انظر في هذه المسألة: الإنصاف. م (5) ص(38/1) . وائتلاف النصرة. ص 30 .واللباب (125/1) وما بعدها.

[5] - ائتلاف النصرة . ص 31 . وانظر الكتاب . (127/2، 128) .

[6] - معاني القرآن. الأخفش.ص (9/1).

- مذهب الفرّاء وثعلب: ذهبا إلى أنّ المبتدأ والخبر ترافعا؛ بمعنى أن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ؛ لأن كلا منهما طالب للآخر ومحتاج إليه وبه صار عمدة[1].

- مذهب الجرمي: حُكِيَ أنّ أبا عمر الجرمي اجتمع مع أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، فقال الفرّاء للجرمي: أخبرني عن قولهم (زيد منطلق) لم رفعوا زيداً؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، قال له الفرّاء ما معنى الابتداء؟ قال: تعريته من العوامل ... .[2]

- مذهب المبرّد: ذهب المبرّد إلى أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء، وهما(المبتدأ والابتداء)رافعان للخبر[3].

هناك خلاف بين العلماء، حول عامل الرفع في المبتدأ والخبر، منهم من يرى أن المبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء، أي وقوعه في بدء الجملة وأولها، وهو ما يعبر عنه النحاة بقولهم، أن ارتفاع المبتدأ بالابتداء أو التجرد للإسناد، ويرون أيضاً أن المبتدأ هو عامل الرفع في الخبر، وحاصل كلامهم أن المبتدأ يرفع بعامل معنوي هو الابتداء، والخبر يرفع بعامل لفظي هو المبتدأ، ومنهم من يرى أن عامل الرفع في الخبر هو العامل المعنوي (الابتداء) والعامل اللفظي (المبتدأ) وهو رأي المبرد، ومنهم من يرى أن عامل الرفع في المبتدأ والخبر هو عامل معنوي هو (الابتداء)، أما الكوفيون والمتمثل رأيهم في قول الفراء وثعلب، فيرون أن المبتدأ والخبر يترافعان، أي أن المبتدأ هو عامل الرفع في الخبر، وهم يتفقون مع من ذهب من النحاة في ذلك، وأن الخبر هو عامل الرفع في المبتدأ، وهم يختلفون بذلك في عامل الرفع في المبتدأ، فهم يرون أن عامل الرفع في الخبر لفظي. ولقد تناول كثير من الباحثين والدارسين

---

[1] - معاني القرآن . للفراء . ص (13/1) الهامش (1) . وانظر مجالس ثعلب. ص 389 .

[2] - الإنصاف . (41/1) .

[3] -المقتضب. (49/2)و (126/4) . حاشية الصبان على شرح الأشموني . (309/1) .واللباب (126/1) .

بالشرح والتفصيل حول عامل الرفع في المبتدأ والخبر[1] لا يتسع البحث لتناولها، إلا أن ما نود الإشارة إليه، هو ما استجد عند علماء القرن الثالث عن سلفهم في القرن الثاني والمتمثل في رأي سيبويه، لذلك نعد هذه المسألة في هذا الباب، من المسائل التي تغير فيها القول واستقل كل نحوي برأيه عن غيره، وهذا دليل على استقلال وتطور التفكير النحوي في ذلك القرن.

رابعاً: القول في إعراب المثنى والجمع على حدّه[2]:

- مذهب سيبويه: ذهب إلى أن الألف والواو والياء هي حروف إعراب[3]، حيث قال صاحب الكتاب: (واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زائدتان: الأولى منها حرف المدّ واللين وهو حرف الإعراب...، والثانية النون)[4]. وفي شرح المفصل ذكر ابن يعيش (واعلم أن الألف والياء حرفا إعراب بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر، وهذا مذهب سيبويه وهو قول أبي اسحاق وابن كيسان ...)[5]. وذهب ابن كيسان إلى أن النون في التثنية والجمع عوض من تنوين المفرد ووجهه بأن الحركة عوّض منها الحرف، ولم يعوّض من التنوين شيء، فكانت النون عوضاً عنه، ولذلك حذفت في الإضافة كما يحذف التنوين[6].

وقيل إن مذهب الخليل وسيبويه هو الإعراب بحركات مقدرة في الألف والواو والياء[7].

---

[1] - أنظر مثلاً. الجملة الاسمية عند ابن هشام. د.أميرة علي توفيق. ص15. والجملة الاسمية . علي أبو المكارم. ص33. النحو الوافي لعباس حسن. ص 73. الهامش. وص441 . ومعاني النحو. فاضل السامرائي. ص150.

[2] - أنظر في هذه المسألة: الإنصاف. م (3) ص (29/1) ، الهمع ص (161/1) ، ائتلاف النصرة ص 29، الحجج النحوية . ص 25. الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب. ص 68.

[3] - أسرار العربية . ص 48 . الإيضاح في علل النحو . ص 130 .

[4] - الكتاب . (17/1، 18) .

[5] - شرح المفصل. ص (139/4) .

[6] - الهمع . (163/1) وانظر شرح المفصل (141/4) والمساعد (1/ 47) .

[7] - المساعد في تسهيل الفوائد . لابن عقيل . (47/1) . الهمع . (161/1) .

●مذهب الفرّاء وقطرب والزيادي: ذهبوا إلى أن (الألف والواو والياء) هي الإعراب[1]، وهذه الحروف في التثنية والجمع بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة[2]. وذهب الفرّاء إلى أن النون فارقة بين رفع المثنى، ونصب المفرد، لأنك إذا قلت: زيداً يلتبس بالمفرد المنصوب حال الوقف، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك[3].

●مذهب الأخفش والمازني والمبرّد: ذكر ابن ولاّد قول المبرّد بقوله: (قال محمد بن يزيد: فزعم سيبويه أن الألف والياء في الاثنين، والواو والياء في الجميع حروف الإعراب وهذا محال. لأنها لو كانت حروف الإعراب كان الإعراب لازماً لها وهو غيرها، نحو دال زيد، لما كان حرف الإعراب هي وما أشبهها، كان ما يعتورها من الضم والكسر والفتح هو الإعراب، وليست الألف في التثنية وما ذكرنا معها إعراباً، لأن الإعراب حركة في حرف إعراب، ولكنها دلائل على الإعراب، وهذا قول الأخفش والمازني)[4]. وقال المبرّد (والقول الذي نختاره، ونزعم أنه لا يجوز غيره ـ قول أبي الحسن الأخفش)[5]. ومذهب الأخفش أن الألف والواو والياء ليست حروف إعراب ولكنها دليل على الإعراب[6].

---

1 - أسرار العربية. ص 48 .

2 - الحجج النحوية. ص 25 .وفي المساعد ص (48/1) والهمع (1 /161) ذكرا أن هذا مذهب الكوفيين وقطرب ولم يذكرا الفرّاء والزيادي .وفي الإنصاف م (3) ص (29/1) قال" وزعم قوم أن هذا مذهب سيبويه، وليس بصحيح" . وفي شرح المفصل ص (140/1) قال" وقيل أن مذهب سيبويه أن الألف والياء في التثنية إعراب فالألف بمنزلة الضمة والياء بمنزلة الكسرة والفتحة والأول المشهور من مذهبه" .

3 - الهمع (164/1) .

4 - الانتصار لسيبويه على المبرّد. ص 45، 46 . الإيضاح ص 130 .الحجج النحوية . ص 24 .

5 - المقتضب . (154/2) .

6 - شرح المفصل . (139/4) . والهمع . (1/ 161) .والإنصاف . م(3) ص (29/1) . أسرار العربية . ص 48 . المساعد . (47/1) . ائتلاف النصرة . ص 29، 30 .

- مذهب الجرمي: زعم أن الألف حرف الإعراب؛ كما قال سيبويه، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب[1].

- مذهب ثعلب: ذهب إلى أن الألف في (الزيدان) بدل من ضمتين، كأنه قال: زيد وزيد، ثم جمع بينهما فقال: الزيدان، والواو في (الزيدون) بدل من ثلاث ضمات، وكذلك سائر هذه الحروف على هذا القياس[2].

إن ما اعتمد في هذه المسألة، القول بأن الألف والياء والواو في التثنية والجمع، هي حروف إعراب وليست بإعراب؛ لأنها إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع، فصارت من تمام صيغة الكلام التي وضعت لذلك المعنى، فهي كالتاء في (قائمة) والألف في (حبلى)، فكما أن الألف والتاء فيهما حرف إعراب، فكذلك هاهنا، وهذا هو الصحيح، فاعتمد[3] .

خامساً: القول في رافع الاسم بعد الظرف والجار والمجرور[4]:

- مذهب سيبويه: أنّ الاسم ارتفع بالابتداء[5].

- مذهب الأخفش والمبرّد: ذهبا إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، نحو: أمامك زيد، وفي الدار عمرو[6].

---

[1] - المقتضب. (153/2). شرح المفصل. (4/ 140). الإنصاف(29/1) . أسرار العربيةً. الحجج النحوية ص 23 . والهمع (1 / 162) حيث نسب السيوطي هذا المذهب إلى المازني بالإضافة إلى الجرمي .

[2] - الإيضاح. ص 141. وانظر المساعد . (47/1) .

[3] - ائتلاف النصرة. ص 29، 30 .

[4] - انظر في هذه المسألة: الإنصاف. م (6) ص (44/1) . واللباب. (142/1) .

[5] - اللباب. ص (142/1).

[6] - نفس المصدر. والإنصاف م (6) .

- مذهب ثعلب: ارتفع الاسم بتقدير فعل محذوف، والأصل في قولك أمامك زيد، حلّ أمامك زيد، فحذف الفعل وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف منه[1].

اختلف العلماء برافع المبتدأ بعد الظرف والجار والمجرور، وكذلك تقديم الخبر على المبتدأ، وما ذهب إليه سيبويه أن المبتدأ يرتفع بالابتداء إذا تقدم عليه الظرف، لأنه قد تعرى من العوامل اللفظية، فلو قدّر هاهنا عامل لم يكن إلا الظرف، وهو لا يصلح أن يكون عاملاً، وخالفه نحاة القرن الثالث، كالأخفش والمبرد وثعلب، والذين ذهبوا إلى أن الظرف هو الذي رفع المبتدأ إذا تقدم عليه، ومذهب الكوفيين[2] أن الأصل في قولك (أمامك زيد أو في الدار عمروٌ)، حل أمامك زيد، وحل في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل[3]. ويبدو أن نحاة القرن الثالث الذين ذكرنا آراءهم قد اتفقوا على أن الظرف هو الذي رفع المبتدأ، إلا أنهم يختلفون في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ، فمنهم من يجوز ذلك ومنهم من لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ[4].

سادساً: القول في الاسم المرفوع بعد لولا[5]:

- مذهب سيبويه: ذهب سيبويه إلى أنّ الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء. حيث قال في باب من الابتداء يُضمر فيه ما يبنى على الابتداء، وذلك قولك: لولا عبدُالله لكان كذا وكذا، ... أما عبدالله فإنه من حديث لولا وارتفع بالابتداء

---

[1] - الخلاف النحوي . للحلواني . ص 191، وانظر: ص 208 . والإنصاف . م (29) ص (197/1) .

[2] - قال صاحب الإنصاف هذا مذهب الكوفيين. ص(44/1)، وفي ص (197/1) المسألة (29) نسب الرأي إلى ثعلب. وقال الحلواني: أن الأنباري يجعل العلة التي يقدمها واحد من نحاة المذهب عامة فيهم، وهذا الرأي منسوب لثعلب فقط. الخلاف النحوي.ص191 .

[3] - الإنصاف. (44/1).

[4] - من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين الذين لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ. ائتلاف النصرة. ص33، الذهب المذاب. ص74 .وانظر شرح قطر الندى وبل الصدى. ص131 .

[5] - انظر في هذه المسألة: الأنصاف. م (10) ص (1/ 60). ومسائل خلافية للعكبري. ص 100 .الهمع (42/2) وما بعدها .

كما يرتفع بعد ألف الاستفهام كقولك: أزيدٌ أخوك، إنما رفعته على ما رفعت عليه، زيدٌ أخوك[1].

- مذهب الكسائي: ذهب إلى أنه مرفوع بفعل مقدر بعدها[2].

- مذهب الفرّاء: عند الفرّاء أنّ (لولا) هي التي ترفع الاسم بعدها، حيث قال (لولا هي الرافعة للاسم بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل)[3].

من المسائل الجديدة في هذا القرن، هو القول في الاسم المرفوع بعد (لولا)، حيث ذهب الفراء إلى أن (لولا) هي الرافعة للاسم بعدها، وهذا من الإضافات الجديدة التي أضافها الفراء إلى أنواع الأدوات العاملة، حيث أضاف إلى الأدوات الخافضة والناصبة والجازمة أدوات رافعة، ولم يعرف النحاة قبل ذلك أدوات رافعة لا عمل لها إلا الرفع، والرافع من الأدوات عند الفراء هو (لولا)، وقد ذهب إلى الرفع بها لأنه كان يرى أن الأداة تعمل إذا كانت مختصة، و(لولا) مختصة بالأسماء فينبغي إعمالها، أو نسبة الرفع في الاسم بعدها إليها[4].

سابعاً: القول في عامل النصب في المفعول معه[5]:

- مذهب سيبويه: أنه منصوب بالفعل الذي قبله، والذي تعدى بتوسط الواو، كقولك: استوى الماء والخشبة، وجاء البردُ والطيالسة[6].

- مذهب الفرّاء: ذهب إلى أنه منصوب على الصرف، حيث قال (وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً، على ما يقول النحويون من

---

1 - الكتاب . (2/ 129).

2 - الهمع. (43/2) .

3 - شرح الرضي على الكافية. ص (274/1). وانظر: مدرسة الكوفة. ص 289 . وانظر قول الفراء في لولا في معانيه . ص (334/1، 404).

4 - مدرسة الكوفة. المخزومي. ص289. بتصرف.

5 - الأنصاف. م(30) ص (200/1) . ائتلاف النصرة. ص 36 .

6 - شرح المفصل . ص (49/2) . بتصرف . وانظر اللباب . (279/1) .

الصرف، فإن قلت وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف)[1].

- مذهب الأخفش: ذهب أبو الحسن إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو (جئتُ معَه)[2]. وجوّز الأخفش مجيء الواو بمعنى الباء، قال في تفسير قوله تعالى ﴿**خلَطوا عَمَلاً صالِحاً وآخرَ سيِّئاً**﴾ (التوبة:102)، (

فيجوز في العربية أن يكون بـ (آخر)؛ كما تقول: استوى الماء والخشبة، أي بالخشبة، وخلطت الماء واللبن، أي باللبن)[3].

- مذهب ثعلب: ذهب إلى ماذهب إليه الأخفش، حيث قال في قول الشاعر:

وكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال[4]

(فقوله (وبني أبيكم) أي مع بني أبيكم. تقول: استوى الماء والخشبة، أي يجعلون الواو بمعنى مع)[5].

كل اسم وقع بعد الواو التي بمعنى (مع)، وقبلها فعل وفاعل، فذلك الاسم منصوب واختلفوا في ناصبه، فمذهب سيبويه أنه الفعل المذكور، كقولك: قمتُ وزيداً، فالناصب (قمت) لأن الاسم منصوب والنصب عمل، ولا بد للعمل من عامل، والواو غير عاملة للنصب، ولا شيء هنا يصلح للعمل إلا الفعل، فإن قيل: الفعل هنا لازم، والواو غير معدية له إلى المنصوب، قيل: المتعدي إلى الاسم ما تعلق معناه به، والواو علقت الفعل بالاسم، فكان الناصب هو الفعل بواسطة الواو، كما كان الفعل

[1] - معاني الفرّاء . ص (1/ 33، 34) .

[2] - الإنصاف. م(30) ص (200/1) .ائتلاف النصرة. ص 36 . والهمع . (239/3) . وشرح المفصل .(49/2) اللباب(280/1).

[3] - معاني الأخفش. (368/1) .

[4] - البيت من شواهد الكتاب. (298/1).

[5] - مجالس ثعلب. ص (103) .

عاملاً في المستثنى بواسطة (إلا) لأنها علقت الفعل بما بعدها ولم تصلح هي للعمل. وقول الأخفش أنه ينتصب انتصاب الظروف، لأنه ناب عن (مع)، كما أن غيراً في الاستثناء تعرب إعراب الاسم الواقع بعد إلا، وهذا ضعيف لبعد مابين هذه الأسماء وبين الظروف[1].وما ذهب إليه الأخفش هو جديد مقارنة مع سيبويه وتبعه بذلك ثعلب، وكذلك ما ذهب إليه الفراء في هذه المسألة، فأضاف شيئاً جديداً وهو النصب على الصرف الذي بينه في تعريفه إياه .

ثامناً: القول في جواز تقديم التمييز على عامله[2]:

- مذهب سيبويه: منع تقديم التمييز في هذه المسألة وأشباهها، لأن لفظها جاء على غير معناها، فهو لا يجيز القول: شحماً تفقأت، ولا عرقاً تصببتُ، على حدّ قوله: تفقأتُ شحماً، وتصببتُ عرقاً، وأنه لا يجيز التقديم في شيء من التمييز البتة[3].

- مذهب المازني والجرمي: جواز التقديم إذا كان العامل فعلاً، وجاء في الشعر تصديق هذا القياس، قال الشاعر:

أتَهجر ليلى للفراق حبيبها   وما كان نفساً بالفراق تطيبُ[4]

- مذهب المبرّد: جواز التقديم أيضاً، إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، حيث قال (واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه، لتصرّف الفعل، فقلت: تفقّأتُ شحماً، وتصببتُ عرقاً، فإن شئتَ قدّمت، فقلت: شحماً تفقأت، وعرقاً تصببت، وهذا لا يجيزه سيبويه)[5].

---

[1] - اللباب في علل البناء والإعراب. ص (280/1).

[2] - الإنصاف م(120) ص (682/2) . ائتلاف النصرة. ص 38 . شرح المفصل (74/2) .اللباب (300/1) .مسائل خلافية .للعكبري . ص 108.

[3] - الانتصار . ص 85، 86 . وانظر الكتاب . ص (205/1) .الهمع . ص (71/4) .

[4] - الانتصار. ص 86 . المقتضب. (3/ 36، 37) . ائتلاف النصرة. ص 39، الهمع . ص (71/4) .حيث زاد الكسائي .والبيت من الطويل وهو للمخبل السعدي. المعجم المفصل في شواهد العربية. (334/1).

[5] - المقتضب . ص (36/3) . وانظر الانتصار . ص 85، 86 .

مذهب سيبويه أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله، سواء المتصرف وغيره، لأنه هو الفاعل في المعنى، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه، كما لو كان فاعلاً في اللفظ، وذهب المازني والمبرد وهم من أعلام القرن الثالث الهجري، إلى جواز تقديم التمييز على عامله، واستشهدوا ببيت المخبل السعدي، وفيه أن الفعل متصرف فجاز تقديمه كالحال، وقيل أن الرواية الصحيحة للبيت، هي (وما كان نفسي بالفراق تطيب)[1]، وهذه المسألة من المسائل الجديدة في هذا القرن، لخلاف ما قيل فيها في القرن الثاني والمتمثل بقول سيبويه، وذهاب نحاة هذا القرن كالمازني والمبرد إلى رأي خاص بهم، استندوا فيه على قناعتهم وتفكيرهم المستقل.

تاسعاً: القول في تعريف العدد المركب وتمييزه[2]:

- مذهب سيبويه والمبرّد: جوّز سيبويه القول: الخمسة عشر درهماً، ولا يجوز (الخمسة العشر الدرهم)[3].فلا يجوز دخول الألف واللام على العدد الثاني والدرهم . وقال المبرّد (اعلم أن قوماً يقولون: أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى، وأخذت الخمسة عشر الدرهم، وبعضهم يقول: أخذت الخمسة العشر الدرهم، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف، وهذا كله خطأ فاحش)[4]. وقال (فإذا كان شيء من ذلك نكرة، فإن تعريفه أن تجعل الألف واللام في أوله)[5].

- مذهب الكسائي: قال (إذا أدخلت في العدد الألف واللام، فادخلها في العدد كله، فتقول: ما فعلتِ الأحد العشر الألف الدرهم)[6].

---

[1] - ائتلاف النصرة. صر38، 39 .

[2] - المسألة في الإنصاف. م (43) ص (255/1) . وائتلاف النصرة. ص 44 .الهمع (72/4) . مجالس ثعلب.ص590 .

[3] - الإنصاف . م(43). وانظر الكتاب . (157/2) .

[4] - المقتضب . (175/2) .

[5] - المصدر نفسه. ص (176/2) .

[6] - اصلاح المنطق. ص 302 .

- مذهب الفرّاء: جواز الوجهين، قال في معانيه (فإذا أدخلت في (أحد عشر) الألف واللام أدخلتها في أولها، فقلت: ما فعلت الخمسة عشر، ويجوز ما فعلت الخمسة العشرَ)[1].

ذهب الفراء مذهباً منفرداً في هذه المسألة، فهو يجيز ما منعه سيبويه وما قال به، فهذه المسألة عنده جائزة في الوجهين، وهذا يدل على عدم اتباعه مذهب معين، بل أحسبه مذهب متفرد خاص به يمليه عليه ثقافته واستقلال تفكيره الذي جعله يتفرد بمسائل لا يتبع بها أحداً.

عاشراً: القول في المنادى المفرد العلم، معرب أم مبني؟[2]:

- مذهب سيبويه والمبرّد: ذهبا إلى أنّ المنادى المفرد المعرفة، مبنيّ على الضم، وموضعه النصب، لأنه مفعول[3]. قال سيبويه (اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع في موضع نصب)[4].

- مذهب الكسائي: أن المنادى المفرد المعرفة، معرب مرفوع[5]، وزعم الرياشي(ت 257هـ) أنه معرب، والضمة إعراب لا بناء[6].

- مذهب الفرّاء: مبني على الضمّ، وليس بفاعل ولا مفعول[7].قال (بُنيَ لأن أصل يا زيدُ، يا زيداه، وما قبل الألف هاهنا مفتوح أبداً، فلما حذفت الألف

---

1 - معاني القران. (33/2) .

2 - الإنصاف.م(45) ص (264/1) . ائتلاف النصرة.ص 45 . الهمع.(38/3).مسائل خلافية. ص 125. اللباب. (328/1). شرح المفصل. (127/1).أسرار العربية. ص 126.

3 - الأنصاف. م(45).

4 - الكتاب . (182/2) .وانظر المقتضب.(202/4) وما بعدها.

5 - ائتلاف النصرة. ص 45. الهامش 4 .

6 - الهمع. (38/3) .

7 - الإنصاف.م(45) .

ضَمُّ، كما أن المضاف إليه في (قبل وبعد) لما حذف ضمّ، فقيل: من قبلُ ومن بعدُ)[1].

إن مذهب سيبويه والمبرد أنه مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأن موضع كل منادى منصوب، لأن حرف النداء ناب مناب الفعل، فإذا قلت: يا زيدُ، فالمعنى: أدعو زيداً، فقام (يا) مقام (أدعو)، وإنما بني؛ لأنه أشبه كاف الخطاب، ووقع موقع اسم الخطاب، فكان مبنياً مثله في قولنا: أدعوكَ، من حيث الإفراد والتعريف والخطاب، ووقوع موقعه، وإنما بني على الحركة فرقاً بين ما كان بناؤه لازماً، وبين ما كان بناؤه عارضاً، وإنما بني على الضم، لأنه لو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بالكسر عن الياء، نحو: يا غلامِ، ولو بنيَ على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف ألفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات[2].

الحادية عشرة: القول في المنادى المضاف المكرر[3]:

- مذهب سيبويه: هو على الإضافة إلى متلوّ الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، والأصل : يا تيمَ عديّ تيمَه، حذف الضمير من الثاني وأقحم، قالوا: ولا يجوز الفصل بين المضايفين بغير الظرف إلاّ في هذه المسألة خاصة[4]. وقال السيرافي (مذهب سيبويه، أنّ قولك: يا زيد زيد عمرو، زيد الأول هو المضاف إلى عمرو، والثاني هو توكيد للأول وتكرير له، ولا تأثير له في المضاف إليه[5].

---

[1] - اللباب. ص (330/1) الهامش (2) .

[2] - ائتلاف النصرة. ص 45، 46 .

[3] - الهمع. (57/3) .

[4] - نفسه. ص (58/3) .

[5] - الكتاب. (2/ 206) . الهامش (2) .

- مذهب الفرّاء: هو والثاني معاً مضافان إلى المذكور، أخذاً من قوله (قطع الله يدَ ورجلَ من قالها، أن الاسمين مضافان إلى مَن)[1].

- مذهب المبرّد: أن الأول مضاف إلى اسم محذوف، وأن الثاني مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور، وتقديره: يا زيد عمرو زيد عمرو، وحذف عمرو

الأول لاكتفاء بالثاني[2]. وإعراب الثاني توكيد، أو عطف بيان، أو بدل[3].

الثانية عشرة: القول في (ميم) اللهم[4]:

- مذهب الخليل وسيبويه والمبرّد: ذهبوا إلى أنّ (الميم) عوض عن حرف النداء، حيث قال سيبويه (وقال الخليل رحمه الله: اللهم نداء، والميم هاهنا بدل من ياء، فهي هاهنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة ياء في أولها...)[5]. وقال المبرّد في (اللهم) (إنما الميم المشددة في آخره عوض من ياء التي للتنبيه والهاء مضمومة لأنها نداء)[6] .

- مذهب الفرّاء: الميم ليست عوض عن حرف النداء، واحتج الفراء بذلك، أن الأصل في (اللهم) (يا الله أُمَّنا بخير)، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم، حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة[7].

---

[1] - الهمع (58/3) .

[2] - الكتاب.(206/2) الهامش. (2) .وانظر المقتضب . (209/4) .

[3] - الهمع (58/3) .

[4] - الإنصاف . م(47) .ص (279/1) . ائتلاف النصرة. ص 47 . الحجج النحوية. ص 104 .

[5] - الكتاب . (196/2) .

[6] - المقتضب . (239/4) .

[7] - الإنصاف. م(47) ص (279/1). وانظر معاني الفراء. (203/1).

لفظ (اللهم) هو بناء مركب عند البصريين والكوفيين جميعاً، إلا أنه عند الكوفيين مركب تركيب نحت، وعند البصريين مركب من لفظ الجلالة، ومن ميم مشددة نابت عن ياء في أوله في حالة النداء، ولذلك لا يجمعون بين ياء والميم المشددة، لأنها عوض عنها، ولا يجوز عندهم الجمع بين العِوض والمعوّض عنه[1]. وما استجد في هذه المسألة مقارنة بما ذهب إلي النحاة في القرن الثاني، هو ما قاله الفراء وتبعه سائر الكوفيين، بأن أصل (اللهم) (يا الله أُمَّنا بخير)، إلا أن لما كثر في كلامهم واشتهر في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً، كما قالوا (هلمّ)، والأصل (ها المُمْ)، فحذفوا الهمزة تخفيفاً، وأدغموا الميم في الميم، كما قالوا (ويْلُمِّه)، (ويل لأمه)، وإنما حذفوا وخففوا[2]. وقد قيل أن بناء (اللهم) بناء سامي، وأن هذه الميم بقية من علامة الجمع في العبرية، وهي (يم)، وأن كلمة (اللهم) العربية في الأصل (ألوهيم) العبرية، أو هي من قبيل المخلفات السامية القديمة في لغتنا العربية، وقد ذكر علماء اللغة صنماً سموه (البعيم)، ولم يصفوه وصفاً يبينه لنا، أو يذكر لنا أصله، وقيل أن البعيم تخفيف (البعليم)، ويراد به: البعول، جمع بعل، وكان إلهاً للكنعانيين الذين جاوروا السلف، ثم اندمجت بقاياهم في بعض القبائل العربية التي كانت في عهدهم، وهذه الميم في بعليم هي للتعظيم، وإن كانت في حد ذاتها للجمع، فهي تشبه قول العبريين (ألوهيم)، ومعناها بالحرف الآلهة، وهم لا يريدون به إلا الواحد الفرد، وإن جمعوه للتعظيم، فإذا صح أن الميم في اللهم للجمع المقصود به التعظيم، كان ذهاب الكوفيين إلى جواز الجمع بين الميم والياء مقبولاً[3].

---

[1] - مدرسة الكوفة. ص 221.

[2] - شرح المفصل. (16/2).

[3] - مدرسة الكوفة. ص 223 .

الثالثة عشر: اسم (لا) المفرد النكرة، معرب أم مبني[1]؟

- مذهب سيبويه: ذهب سيبويه إلى أنّ الاسم المفرد النكرة المنفي بـ(لا) معرب منصوب بلا تنوين[2] .

- مذهب الكسائي: معرب منصوب بغير تنوين[3]. وأجاز الكسائي إعمالها في المفرد العلم، نحو: لا زيدَ، والمضاف لكنيته، نحو: لا أبا محمد، أو لا عبدَ الله وعبد الرحمن وعبد العزيز، ووافقه الفرّاء على عبد الله فقط، لأنه حرف مستعمل، يقال لكل أحد عبد الله، وجوّز الفرّاء إعمالها في ضمير الغائب، واسم الإشارة، نحو: لا هو، ولا هي، ولا هذين، ولا هاتين لك، وكل ذلك خطأ عند البصريين[4].

- مذهب الأخفش والمبرّد: البناء على الفتح[5]. قال المبرد (والبناء لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ، على جواب من قال: هل من رجل أو امرأة في الدار)[6]. وفي موضع آخر يقول (وتقول: لا رجلَ وغلاما، فعطفت غلاماً على رجل، وحق الرجل أن ينون، ولكن البناء منعه من ذلك)[7].

- مذهب الجرمي: ذهب إلى أنه معرب، وحذف التنوين منه تخفيفاً لا بناء[8].

---

[1] - أنظر في هذه المسألة: الإنصاف.م(53) ص (302/1). شرح المفصل.(105/1). أمالي ابن الشجري.(2/ 528). مسائل خلافية. ص 104 . اللباب. ص (226/1) .ائتلاف النصرة. ص 50 . الهمع. (193/2) .شرح الكافية للرضي.(154/2).

[2] - ائتلاف النصرة. ص 50 . الهامش (3) . شرح الكافية للرضي.(155/2) . والمقتضب . (357/4) الهامش (1) .وانظر الكتاب. (274/2) .

[3] - الأصول لابن السراج.(381/1) .

[4] - الهمع. (2/ 194، 195) .

[5] - شرح الرضي (155/2) . وائتلاف النصرة. ص 50 .

[6] - المقتضب. (360/4) .

[7] - نفسه . (387/4) .

[8] - الهمع.(199/2) .

إن عمل (لا) النافية للجنس خاص بالنكرات المتصلة بها، نحو: لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ، ولا عشرينَ درهماً عندي. وإن كان اسمها غير مضاف ولا شبهه بنيَ على الفتح في نحو: لا رجلَ، ولا رجالَ، وعلى الكسر في نحو: لا مسلماتٍ، وعلى الياء في نحو: لا رجلين ولا مسلمينَ. وتعمل (لا) التي للجنس بشروط ، أحدها: أن تكون نافية للجنس. والثاني: أن يكون معمولاها نكرتين. والثالث: أن يكون الاسم مقدماً، والخبر مؤخراً[1].

الرابعة عشر: القول في علة بناء (الآن)[2]:

- مذهب سيبويه والأخفش والجرمي والمازني: ذهبوا إلى أنه مبني بحجة أنه خالف سائر الأسماء، والألف واللام فيه بمعنى الإشارة في الوقت الحاضر، وصار معنى قولك (الآن) كقولك: هذا الوقت، فأشبه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبنيّ، فبنيَ(الآن) لبناء اسم الإشارة لمضارعته له[3] .

- مذهب الفرّاء: أصلها (آنَ) من آن الشيء يئين، إذا أتى وقته، يقال: آن لك أن تفعل كذا[4]. قال الفراء في معانيه (أنها كانت منصوبة قبل أن تدخل عليها الألف واللام، ثم أدخلتها فلم يغيراها، وأصل (الآن) إنما كان أوان، حذفت منها الألف، وغيرت واوها إلى الألف ... ، وإن شئت جعلت (الآن) أصلها من قولك: آنَ لك أن تفعل، أدخلت عليها الألف واللام، ثمَّ تركتها على مذهب (فَعَلَ) فأتاها النصب من نصب فعَلَ، وهو وجه جيد)[5].

- مذهب المبرّد: ذهب إلى أن بناء الآن، لوقوعه في أول أحواله معرفة بالألف واللام، وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس، ثم يدخل عليها

---

[1] - شرح قطر الندى وبل الصدى. ص 168، 169 .

[2] - الإنصاف. م(71) ص (424/2). ائتلاف النصرة . ص 64 . شرح المفصل . (103/4) . شرح الرضي . (229/3) .الحجج النحوية ص 31 .

[3] - أمالي ابن الشجري . (597/2) . والحجج النحوية . ص 31 .

[4] - شرح المفصل. (103/4) .

[5] - معاني الفراء. (468/1) . وانظر امالي الشجري (597/2) . وائتلاف النصرة . ص 64 . والحجج النحوية. ص 32 .

ما يعرفها من إضافة وألف ولام، فلما خالفت أخواتها من الأسماء بأن وقعت معرفة بأول أحوالها، ولزمت موضعاً واحداً بنيت لذلك ، لأن لزومها بهذا الموضع، ألحقها بشبه الحروف، وذلك أن الحروف لازمة لمواضعها التي وضعت لها غير زائلة عنها(1) .

اتفق جمهور النحاة على بناء (الآن)، لكنهم اختلفوا في سبب البناء، فلكل رأي خاص به ودليل وحجة يحتج بها على ما ذهب إليه، وما يهمنا هو الإشارة إلى ما ذهب إليه نحاة القرن الثالث، وبيان ما ذهبوا إليه وذلك بالمقارنة بأقوال من سلفهم في القرن الثاني، فنجد أن الفراء والمبرد قد ذهبا بأدلتهم وحججهم إلى سبب بناء (الآن)، وكانت آراءهم جديدة، فهم لم يتبعوا بها أحداً من النحاة، وكأن لكل منهم مذهباً خاصاً به، ومنهجاً ينفرد به عن غيره، وهذا يدل على استقلالية النحوي في هذا القرن وحرية تفكيره، فهو غير مقيد بما قيل، بل يذهب إلى ما يراه هو صائباً، ويعارض ما يراه مخالفاً للعربية، مؤيداً ذلك بالحجج والبراهين التي تعكس ثقافته العلمية والأدبية.

الخامسة عشر: القول في الضمير المتصل بعد (لولا)(2):

- مذهب سيبويه: ذهب إلى أن موضع الضمير في (لولاك، ولولاي) خفض، وحكاه عن الخليل ويونس(3).
- مذهب الفرّاء: أنّ الياء والكاف والهاء في (لولاك ولولاي ولولاه) في موضع رفع، حيث قال و(قد استعملت العرب (لولا) في الخبر، وكثر بها الكلام، حتى استجازوا أن يقولوا: لولاك ولولاي، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك:

---

1 - شرح المفصل. (103/4) . أمالي الشجري.(597/2) .الإنصاف.(426/2) . ائتلاف النصرة ص 64. الهامش(2) . الحجج النحوية. 33 .

2 - الإنصاف.م(97) ص (564/2) . شرح المفصل.(121/3) . ائتلاف النصرة.ص 65. الحجج النحوية ص 58.

3 - شرح المفصل. (121/3) .وانظر الكتاب. (373/2).

لولا أنا ولولا أنت، فقد توضع الكاف على أنها خفض، والرفع فيها الصواب)[1].

- مذهب الأخفش: وهو ما ذهب إليه الفراء (في موضع رفع)[2].
- مذهب المبرّد: لا يجيز القول: لولاك ولولاي، ويجب أن يقال: لولا أنا ولولا أنت، فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل، في قوله تعالى ﴿**لولا أنتم لكنّا مؤمنين**﴾(سبأ: 31) ولهذا لم يأت بالتنزيل إلا منفصلاً[3].

ذهب سيبويه إلى أن موضع الضمير في (لولاي ولولاك) خفض، واحتج بأن الياء والكاف لا يكونان علامة مضمر مرفوع، وأن (لولا) في عملها الخفض مع المكنى وإن كانت لا تعمله مع الظاهر، بمنزلة (عسى) في عملها النصب مع المكنى، نحو: عساك، وعساني[4]. أما مذهب الفراء وقد تابعه الأخفش، فهو أن الياء والكاف في موضع رفع، لأن مذهبهم كما مر بنا أن (لولا) ترفع الاسم الذي بعدها وقام الضمير مقامه. ونرى أن النحاة يتفقون بمجيء الضمير مع (لولا)، إلا أنهم يختلفون في إعرابه، ما عدا المبرد، فهو لم يجز وقوع الضمير المتصل بعد (لولا)، وحجته بذلك أن (لولا) لم ترد في القرآن إلا منفصلة، مستشهداً بقوله تعالى أعلاه، وقد رد رأيه كثير من النحاة، فقال السيرافي (ت368هـ): (ما كان لأبي العباس يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم ...، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب)[5]. وقال ابن الأنباري (وأما إنكار أبي العباس

---

[1] - معاني الفراء. (85/2) .

[2] -الإنصاف. م (97) . ائتلاف النصرة. ص 66 .

[3] - الإنصاف . م (97) . (564/2).

[4] - شرح المفصل. (121/3).

[5] - أنظر هامش الكتاب. (374/2).

المبرد جوازه، فلا وجه له لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم وأشعارهم ...)[1]. وقال الأنباري أيضاً (أن الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون)[2] .

السادسة عشر: القول في عمل اسم الفاعل[3]:

- مذهب الخليل وسيبويه: منعا إعمال (المثنى والجمع) الصحيح المسند الظاهر، لأنه في موضع يفرد فيه الفعل، فخالفه، فلا يقال: مررت برجل ضاربين غلمانه زيداً[4].

- مذهب الكسائي: أجاز عمل اسم الفاعل، إذا كان بمعنى الماضي مطلقاً، ويجوز أن يقال: هذا ضاربٌ زيداً أمس، واحتج بقوله تعالى :

﴿**وكلبَهم باسطٌ ذراعيهِ بالوسيط** ﴾(الكهف: 18) فأعمل باسط في ذراعيه،

ومن ذلك ما حكاه عن العرب: هذا مارٌّ بزيدٍ أمس، فأعملوه بالجار والمجرور، وأجاز عمل اسم الفاعل إذا كان مصغراً، وجوّزه إذا كان غير موصوف كذلك[5].

- مذهب الفرّاء: لا يعمل اسم الفاعل إذا كان مصغراً[6].

- مذهب الأخفش: أجاز عمل اسم الفاعل بغير شروط[7].

---

1 - الإنصاف. (566/2).

2 - نفسه. الصفحة نفسها.

3 - الهمع. (79/5) . شرح المفصل. (68/6) . المساعد على تسهيل الفوائد . (2/ 197) . ائتلاف النصرة. ص 97 . اللباب . (1/ 437) . شرح الرضي . (3/ 415) .

4 - الهمع . (79/5).

5 - شرح المفصل (77/6) . وشرح الرضي. (3/ 417) .

6 - الهمع . (81/5) .

7 -شرح الرضي. (3/ 417) .

- مذهب المبرّد: أجاز عمل المثنى والجمع لاسم الفاعل، لأن لحاقه حينئذ بالفعل قوي من حيث لحقه ما يلحقه[1].

وضع علماء النحو شروطاً لعمل اسم الفاعل، وهي: أن يكون دالاً على معنى الحال والاستقبال، ولا يعمل في الماضي بغير صلة (أل)، فلا تقول: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، بنصب زيد بل يجب إضافته، واعتماده على أداة نفي صريح، نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمراً، أو مؤول، نحو: غير مضيّع نفسه عاقل، أو أداة استفهام، اسماً أو حرفاً ظاهراً أو مقدراً، أو على موصوف، نحو: مررت برجلٍ ضارب عمراً، أو على (ذي خبر)، نحو: هذا ضاربٌ زيداً، وكان زيداً ضارباً عمراً، وإنّ زيداً ضاربٌ عمراً، وظننت زيداً ضارباً عمراً، أو على (ذي حال)، نحو: جاء زيدٌ راكباً فرسَه، وقيل أو على (إنّ)، نحو: إنّ قائماً زيدٌ، فقائماً اسم إنّ، وزيد الخبر، ويعمل اسم الفاعل عمل فعله، مفرداً أو غيره، أي مثنى ومجموعاً جمع سلامة، وجمع تكسير، ولا يعمل إذا كان مصغراً، فلا يجوز القول: هذا ضويربٌ زيداً، لعدم وروده، ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه، فبعد عن شبه المضارع بتغير بنيته التي هي عمدة الشبه[2]. وفي هذه الشروط مذاهب كما رأينا، فلكل مذهب ورأي يذهب إليه.

السابعة عشر: القول في إعمال صيغ المبالغة[3]:

- مذهب سيبويه: ذهب سيبويه إلى إعمال صيغ المبالغة الخمسة، وهي: (فعّال) و (مفعال) و (فَعول) و (فعيل) و (فَعِل)، لأنها مبالغة اسم الفاعل، وإذا جاز إعمال اسم الفاعل جاز إعمال مبالغته[4].

1 - الهمع . (79/5) .

2 - الهمع . (5/ 79، 80، 81) . وانظر المساعد . (2/ 196) وما بعدها . وشرح قطر الندى وبل الصدى. ص267. وشرح ابن عقيل. (106/3).وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك. (849/2).

3 - شرح الرضي (3، 420) . الحجج النحوية ص139 .المساعد (192/2) .

4 - انظر المصادر أعلاه، والكتاب (113/1، 114) .

- مذهب المازني والزيادي والمبرّد: ذهبوا إلى منع إعمال (فعيل، وفعِل)[1]، وقال المبرّد (فأما ما كان على (فعيل) نحو: رحيم وعليم، فقد أجاز سيبويه النصب فيه، ولا أراه جائزاً. وذلك أن فعيلاً إنما هو اسم فاعل من الفعل الذي لا يتعدى. فما خرج إليه من غير الفعل فمضارع له ملحق به)[2] وقال (وكذلك ما ذُكر في (فَعِل) . أكثر النحويين على ردّه، و(فعيل) في قول النحويين بمنزلته)[3].

- مذهب الجرمي: أجاز إعمال (فعِل) وخالف (فعيل)[4].

إن أكثر الأوزان الخمسة استعمالاً الثلاثة الأولى، وأقلها استعمالاً الأخيران (فعيل، وفعل)، وكلها تقتضي تكرار الفعل؛ فلا يقال (ضرّاب) لمن ضرب مرة واحدة، وكذا الباقي، وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء، وإعمالها قول سيبويه وحجته بذلك السماع، والحمل على أصلها ـ وهو اسم الفاعل ـ لأنها محولة عنه لقصد المبالغة، ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها؛ لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا نصب الاسم الذي بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديمه عليها، ويرد عليهم قول العرب (أما العسلَ فأنا شرّابٌ). ولم يجز بعض البصريين إعمال (فعيل، وفَعِل)، وأجاز الجرمي إعمال (فعل) دون (فعيل)، لأنه على وزن الفعل (كعَلِمَ وفَهِم)[5].

الثامنة عشر: القول في إعراب الاسم الواقع بعد (مذّ ومنذ)[6]:

- مذهب سيبويه: ذهب إلى أنّ (مذ) تكون ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت (مِن)، لا يدخل واحد منهما على الآخر، يعني أن (مذ) لا تدخل على

---

[1] - المساعد (193/2) .

[2] - المقتضب. (114/2) .

[3] - السابق. (115/2) .

[4] -المساعد. (193/2) .

[5] - شرح قطر الندى وبل الصدى. ص273 .

[6] - الإنصاف: م(56)ص (316/1) . ائتلاف النصرة. ص 146. شرح المفصل . (90/4) . شرح الرضي. (208/3) . اللباب. (369/1) . الهمع . (220/3) . مسائل خلافية للعكبري. ص 113 .

(مِن) و(مِن) لا تدخل (على) عليها. و(مذ) مخففة من (منذ) بحذف عينها، كما كانت (لد) مخففة من (لدن)، بحذف لامها، والذي يدل على ذلك أنك لو سميت بـ(مذ) وصغرتها لقلت (منيذ) فتعيد المحذوف، والعرب تستعملها اسمين وحرفين، والأغلب على (منذ) أن تكون حرفاً، ويجوز أن تكون اسماً، والأغلب على (مذ) أن تكون اسماً للحذف الذي لحقها، والحذف بابه الأسماء، من نحو: يد ودم ...[1]. أما الحالة الإعرابية لما بعد (منذ ومذ)، إذا كان جملة اسمية أو فعلية، فأنهما ظرفان مضافان إلى الجملة[2]، وإذا كان ما بعدهما اسماً مرفوعاً، فهما مبتدآن وما بعدهما خبر، وإذا كان مخفوضاً فهما حرفا جرٍّ بمعنى إلى أو في[3] .

- مذهب الفرَاء: ذهب إلى أنّ أصل (منذ) هو (مِن) و (ذو)، من الجارة وذو الطائية بمعنى الذي[4]، وإعراب المرفوع بعدهما هو خبر لمبتدأ محذوف، نحو: منذ يومُ الجمعة، أي من الذي هو يوم الجمعة، أي من الوقت الذي هو يوم الجمعة، على حذف الموصوف وذو الطائية[5].

- مذهب الأخفش: قال الأخفش: منذ لغة أهل الحجاز، ومذ لغة بني تميم وغيرهم، ويشاركهم فيه أهل الحجاز، وحكى أيضاً أنّ الحجازيين يجرّون بها مطلقاً، والتميميين يرفعون بها مطلقاً[6]؛ وذهب إلى أن المرفوع بعد (مذ

---

[1] - شرح المفصل . (93/4، 94) . وانظر الكتاب . (450/3) و ص (266/4) .

[2] - الهمع . (223/3) .

[3] - شرح المفصل . (94/4) .

[4] - الهمع . (220/3) . شرح الرضي. (209/2) . شرح المفصل. (4/ 95) . اللباب. (1/ 369) .

[5] - شرح الرضي . (209/2) . وانظر الإنصاف . م (56) .

[6] - شرح الرضي. (209/3) .

ومنذ) مبتدأ، ومذ ومنذ ظرفان خبر له، كما أضيفا إلى الجملة، ومعناهما بين وبين مضافين، فمعنى ما لقيته مذ يومان، بيني وبين لقائه يومان[1].

- مذهب المبرّد: إذا جاء بعدهما اسم مرفوع فهما مبتدآن، وما بعدهما خبر، ومعناهما الأمد[2]. وقال في المقتضب (أما (مذ) فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى، ومخفوضاً على معنى. فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبر...، وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها فأن تقع في معنى (في) ونحوها)[3]. وقال في (منذ) (فأما (منذ) فمعناها جررت بها أو رفعت واحد، وبابها الجر، لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة (مِن) في سائر الأسماء...، فإن رفعت فعلى أنك جعلت (منذ) اسماً، وذهبت إلى أنها (مذ) في الحقيقة، وذلك قليل)[4].

تقع مذ ومنذ اسمين إن كان بعدهما اسماً مرفوعاً أو نكرة معدودة لفظاً أو معنى، نحو: ما رأيته مذْ أو منذ يومان أو عشرة أيام أو خمسة عشرَ يوماً أو عشرون يوماً أو مائة يوم، أو ألفُ يوم أو ألفا يوم، أو سنة أو شهرٌ أو يومٌ، ومثال المعرفة: ما رأيته مذْ أو منذ يومُ الجمعة. فمذ أو منذ اسم مبتدأ، والخبر واجب التأخير معهما، وجوز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما. أو يكون ما بعدهما فعلاً ماضياً، نحو: ركب أخي مذ أو منذ حضرت السيارة، فمذ أو منذ اسم منصوب المحل على الظرفية، والعامل فيه (ركب) وهو مضاف إلى الجملة بعده، وهذا هو المشهور، وقيل هما مبتدآن. والحالة الثالثة، أن تكون منذ ومذ ظرف لمضمون ما قبله، ومضاف إلى الجملة بعده على المشهور. وتقعان حرفين، بمعنى (مِن) الابتدائية إن كان المجرور ماضياً معرفة، نحو: ما قابلت صديقي مذ أو منذ يوم الأربعاء، أي: من يوم الأربعاء. وبمعنى (في)

---

[1] - الهمع . (224/3) .

[2] - نفسه . (3/ 223) .

[3] - المقتضب. (30/3) .

[4] - نفسه. (31/3) .

إن كان المجرور حاضراً معرفة، نحو: ما قرأت مذ أو منذ اليوم، أو عامنا، أو شهرنا، أو أسبوعنا، أو منذ هذا الأسبوع، أو هذا الشهر، أو هذه السنة، مثلاً ولا يجوز في الحاضر بعدها إلا الجر عند أكثر العرب، وبمعنى (من وإلى) معاً، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه، ويشترط حينئذ: أن يكون الزمان نكرة معدوداً لفظاً؛ كمذ يومين، والثاني، أن يكون معدوداً معنى، كمذ شهر، لأنهما لا يجران المبهم، أي: ما عملت كذا من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها، وما عملت كذا من ابتداء شهر إلى انتهائه[1].

المسألة العشرون: القول في (ما) التعجبية[2]:

- مذهب الخليل وسيبويه: ذهبا إلى أن (ما) التعجبية، اسم تام غير موصول ولا موصوف، وتقديرها بشيء، والمعنى في قولك: ما أحسن زيداً، شيء حسن زيداً، أي جعله حسناً، وهي في موضع مرفوع بالابتداء، وأحسن فعل ماضي غير متصرف وفيه ضمير يرجع إلى (ما) و(زيداً) مفعول به، والجملة في موضع الخبر، كما تقول: عبد الله أحسن زيداً[3].

- مذهب الفرّاء: ذهب إلى أنها التي يستفهم بها، في قولك: ما تصنع، وما عندك، فهي بمنزلة (من وأي) في الإبهام، فقولك: ما أحسن زيداً، في المعنى كقولك: أي رجل زيد، إذا عنيت أنه رجل عظيم أو جليل ونحو ذلك، وأن أفعل بعدها اسم حقه أن يكون مضافاً إلى ما بعده[4].

- مذهب الأخفش: أما الأخفش فإنه استبعد أن تكون (ما التعجبية) اسما تاماً غير استفهام ولا جزاء، والمشهور من مذهبه أنها اسم موصول بمعنى

---

1 - النحو الوافي. ص (544/2) وما بعدها.

2 - ائتلاف النصرة. ص 73 .

3 - شرح المفصل. (7/ 149) .

4 - نفسه .

الذي، وما بعدها من قولك(أحسن زيداً) الصلة، والخبر محذوف وتقديره: الذي أحسن زيداً شيء[1].

للتعجب صيغتان قياسيتان، هما: (ما أفعله) و(أفعِل به). وهذان وزنان يُستعملان عند إرادة التعجب من شيء تنفعل به النفس؛ فعند التعجب من الجمال الباهر -مثلًا- أو الضخامة البالغة، أو: القصر المتناهي أو غيره،نأتي بأحد أسلوبين قياسيين. أولهما: فعل ماضٍ، ثلاثي، يشتمل على المعنى الذي يراد التعجب منه، ثم نجعل هذا الماضي على وزن، (أفعل)، وقبله (ما) الاسمية التي هي مبتدأ، وعلامة التعجب؛ ولذا تسمى (ما) التعجبية، وتقديمها على هذا الماضي واجب، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا، تقديره (هو) يعود على (ما)، وبعده اسم منصوب هو في ظاهره وفي إعرابه مفعول به. ولكنه في المعنى فاعل؛ إذ كان في الجملة - وفي الحقيقة - قبل التعجب فاعلًا؛ نحو: ما أجمل الوردةَ الناضرة، ما أضخمَ هرمَ الجيزةِ ... فكلمة(ما) في هذه الأمثلة وأشباهها مبتدأ، والجملة الفعلية بعدها خبرها، ثم المفعول به الذي هو فاعل في المعنى: فالأصل جمُلت الوردةُ، ضَخُمَ الهرمُ ... وعند إرادة التعجب من كبر قارة آسيا، وسعتها، وغزارة سكانها، وعلو جبالها... نقول: ما أكبرها!! وما أوسع رقعتها!! وما أغزر سكانها!! وما أعلى جبالها!!... والإعراب كما سبق تمامًا، وكذلك المفعول به.

و(ما) التعجبية في هذه التراكيب – ونظائرها - هي نوع من (النكرة التامة)، وتتضمن – بذاتها - معنيين معًا، أو أنها ترمز إليهما معًا؛ هما: (توجيه الذهن إلى أن ما بعدها عجيب. وأن الذي أوجده أمر عظيم)، ويصفها النحاة بأنها (نكرة تامة)، والماضي بعدها جامد لا محالة، مع أنه في أصله ثلاثي متصرف، ولكنه يفقد التصرف باستعماله في التعجب رباعيًا على وزن (أفعل) كما يفقد - في الأرجح - الدلالة على الزمن إن لم توجد قرينة تدل على الزمن[2]. ويقول عباس حسن (لسنا بحاجة إلى الأخذ برأي من يقول: إن (ما) التعجبية اسم موصول، مبتدأ، والجملة

---

1 - نفسه .

2 - النحو الوافي. ص(341/3، 342).

بعدها صلتها، والخبر محذوف. ولا برأي آخر يقول: إنها نكرة ناقصة (تحتاج إلى نعت بعدها) والجملة بعدها نعت لها، والخبر محذوف، ولا استفهامية... ولا... ولا... فكل هذه الآراء تحمل في طياتها كثيرًا من التعسف، وتقوم على الحذف والتأويل من غير داعٍ، ومن غير أن تمتاز بمزية تصرفنا عن الإعراب الأول الذي يتضمن كل مزاياها، ويخلو من عيوبها. فعلينا التمسك به وحده، وأن نختصر في الإعراب، فنقول: (ما) تعجبية، قاصدين مع هذا الاختصار أنها نكرة تامة مبتدأ، من غير حاجة للتصريح بما اصطلحنا عليه)[1].

[1] - نفسه. ص (343/3).

مسائل في الأفعال

أولاً: القول في الفعل والمصدر، أيهما مأخوذ عن صاحبه[1]:

- مذهب سيبويه: الفعل مأخوذ من المصدر، والمصدر سابق له فهو اسم الفعل، وهو مذهب جميع البصريين[2]، حيث قال (أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء)[3].

- مذهب الفرّاء المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له، وهو ثانٍ بعده، وهو مذهب جميع الكوفيين[4].

هذه المسألة من المسائل الخلافية بين الكوفيين والبصريين، وهي من المسائل التي استجد بها القول عمّا ذهب إليه سيبويه، والذي ذهب إلى أن الفعل مأخوذ من المصدر وتبعه بذلك من جاء بعده من البصريين، إلا أن ما نود الإشارة إليه هو الجديد الذي ذهب إليه الفراء بقوله (أن المصدر مأخوذ من الفعل) وتبعه بذلك من جاء بعده من الكوفيين، ولذلك فإن هذه المسألة تعد جديدة نظراً لما ذهب إليه الفراء مقارنة مع سيبويه، ولا نعلم أن أحداً قد سبق الفراء بما ذهب إليه في القرن الثاني للهجرة.

ثانياً: القول في رفع الفعل المضارع[5]:

- مذهب سيبويه والمبرّد: قال سيبويه في باب (وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء): (اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بُنِيَ على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة،

---

1 - الإنصاف . م (28) . ص (190/1) . ائتلاف النصرة. ص 111 .أسرار العربية. ص 103 .شرح الرضي. (399/3) .مسائل خلافية. ص 62 .الإيضاح . ص 56 .

2 - الإيضاح . ص 56 .

3 - الكتاب . (12/1) .

4 - الإيضاح . 56 .

5 - الإنصاف.م(74) ص (448/2) . ائتلاف النصرة. ص 127 . مسائل خلافية. ص 89 . شرح المفصل. (12/7) .اللباب. (21/2) . الحجج النحوية. ص 38 . الهمع . (273/2) .شرح الرضي . (26/4) .

وكينونتها في هذه المواضع، ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها؛ وعلته: أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء، كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها، لا يعمل في الأسماء، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ)[1]. وقال المبرّد (اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء؛ مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة. فوقوعها موقع الأسماء هو الذي يرفعها)[2]. وأن الإعراب في الأفعال (النصب والرفع والجزم) هو ضرب من الاستحسان، وليس للفرق بين المعاني كما هو الحال في الأسماء[3].

- مذهب الكسائي: ذهب إلى أن الفعل المضارع يرتفع لوجود أحرف المضارعة في أوله، لأنه كان مبنياً وبهذه الأحرف صار مرفوعاً[4].

- مذهب الفرّاء والأخفش: يرتفع الفعل المضارع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة[5].

- مذهب ثعلب: ذهب إلى أنه ارتفع بنفس المضارعة[6].

أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم، وسلم من نوني التوكيد والإناث كان مرفوعاً، كـ(يقومُ)، وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على أقوال أصحها قولهم: رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم، وفاقاً للفراء والأخفش، واعتُرض الفراء بأن التجرد أمر عدمي، والعدم لا يكون سبباً

---

1 - الكتاب. (10،9/3).

2 - المقتضب. (5/2) .

3 - شرح المفصل . (11/7) .

4 - شرح المفصل. (12/7) . الهمع . (273/2) . الإنصاف . (448/2) . الحجج النحوية . ص 39.

5 - الحجج النحوية. ص 39 . شرح التصريح على التوضيح. خالد الأزهري. (356/2). شرح المفصل .(12/7) ,

6 الهمع . (2/ 274) .

لوجود غيره، وأجيب بأن التجرد أمر وجودي، وهو كونه خالياً من ناصب وجازم، لا عدم الناصب والجازم. واعترض قول البصريين بأنه غير مطرد، لانتقاضه بنحو: هلا تفعل، وسوف تفعل، فإن المضارع فيهما مرفوع وليس حالاً محل الاسم، لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض، ولا بعد حرف التنفيس، وأجيب بأن الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس، فلم يغيراه، إذا أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر. واعترض قول الكسائي بأن جزء الشيء لا يعمل فيه، واعترض قول ثعلب بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، وأجيب بأن الكوفيين يزعمون أن إعراب المضارع بالأصالة، لا بالحمل على الاسم ومضارعته إياه[1].

ثالثاً: القول في بناء الفعل الماضي على الفتح[2]:

- مذهب سيبويه والمبرد: قال صاحب الكتاب (والفتح في الأفعال التي لم تجرِ مجرى المضارعة، قولهم: ضَرَبَ ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه(فَعَلَ)، ولم يسكّنوا آخر (فَعَلَ) لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجلٌ ضرَبَنا، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع ضارب، إذا قلت: هذا رجلٌ ضاربٌ، وتقول: إنْ فَعَلَ فعلت، فيكون معنى : إن يفعَلْ أفْعَلْ، فهي فعلٌ كما أن المضارع فِعْلٌ، وقد وقعت موقعها في إن، ووقعت موقع الأسماء في الوصف، كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكّنوها كما لم يسكّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن، ولا ما صُيّر من المتمكن في موضع بمنزلة المتمكن)[3]. وعن السيرافي: إن قيل: لمَ وجد فتح أواخر الأفعال الماضية، وهلاّ أسكنت أو حركت بغير الفتح؟ فالجواب عنه أن الأفعال كلها حقّها أن تكون مسكنة الأواخر، والأسماء حقّها أن تكون معربة، غير أنّ الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام: فقسم منها ضارع الأسماء

---

1 - شرح التصريح على التوضيح. ص (356/2، 357).

2 - الحجج النحوية. ص 34 . أسرار العربية. ص 164. شرح الرضي. (11/4) . شرح المفصل. (3/7) .

3 - الكتاب. (1/ 16) .

مضارعة تامة فاستحقّ أن يكون معرباً، وهو الأفعال المضارعة التي في أولها الزوائد الأربعة، والضرب الثاني، ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الماضي، والضرب الثالث، ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه، وهو فعل الأمر[1]. وقال المبرّد (أما ما كان من ذلك على (فَعلَ) قلت حروفه أو كثرت، إذا أحاط به معنى (فَعَلَ)... ، وكان حقّ كل مبنيٍّ أن يسكّن آخره، فحرّك آخر هذا لمضارعته المعربة، وذلك أنه يُنعت به كما يُنعت بها...)[2].

- مذهب الفرّاء: ذهب إلى أن الفعل الماضي يلحق به ألف الاثنين، وهذه الألف توجب فتح ما قبلها، فوجب أن يكون الفعل الواحد محمولاً عليه[3].

الأصل في المبني أن يكون ساكناً، فلما رأى النحاة أن الفعل الماضي مبني على الفتح، خارجاً بذلك عن الأصل، بينوا سبب ذلك، فذهب سيبويه والمبرد إلى أن سبب ذلك هو أن فيه بعض ما في الفعل المضارع، إذ ينعت به كما ينعت بالمضارع، تقول: هذا رجلٌ أكرمَنا، فتصف به النكرة، كما تقول: هذا رجلٌ يكرمنا، ومكرمنا. كما إنه يقع موقع الفعل المضارع في الجزاء، في قولك مثلاً: إنْ فعلَ فعلتُ، فيكون في معنى: إنْ يفعلْ أفعلْ. وحجتهم في هذا أن فعل الأمر يبنى على السكون لأنه لا يقع موقع الفعل المضارع ولا ينعت به، ولعل هذه الحجة أصح من حجة الفراء التي ذهب فيها إلى أن الفعل الماضي يلحق به ألف الاثنين، وهذه الألف توجب فتح ما قبلها، فوجب أن يكون الفعل الواحد محمولاً عليه، وقد قيل أن الفعل الماضي جاء مبنياً على الفتح قبل أن يلحق به ألف الاثنين، فكيف نحكم ببنائه بحجة إلحاق ألف الاثنين به، والألف توجب فتح ما قبلها[4]

---

[1] - السابق . الهامش(1) .

[2] - المقتضب . (2/2) .

[3] - الحجج النحوية. ص 35 .

[4] - السابق. ص34، 35.

رابعاً: القول في فعل الأمر، معرب أو مبني؟[1]

- مذهب سيبويه والمبرّد: ذهبا إلى بناء فعل الأمر، حيث قال سيبويه (والوقف قولهم: اضربْه في الأمر لم يحركوها، لأنها لا يوصف بها، ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بعد (كم) و (إذ) من المتمكنة، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه: افْعَلْ)[2]. وقال المبرّد (أما الأفعال التي تقع للأمر فلا تضارع المتمكن؛ لأنها لا تقع موقع المضارع، ولا يُنعت بها؛ فلذلك سكن آخرها... ، فإن قال قائل: هي معربة مجزومة، لأن معناها الأمر؛ ألا ترى أن قولك: اضربْ، بمنزلة قولك: لِيَضربْ زيدٌ في الأمر. فقوله ذلك باطل من وجوه: منها قولك: صه، ومه، وقَدْكَ في موضع الأمر، وكذلك حذارِ، ونزالِ، ونحوهما؛ فقد يقع الشيء في معنى الشيء وليس من جنسه. ومن الدليل على فساد قوله أن هذه الأفعال المضارعة في الإعراب كالأسماء المتمكنة، والأسماء إذا دخلت عليها العوامل لم تغير أبنيتها، إنما تحدث فيها الإعراب، وكذلك هذه الأفعال تلحقها العوامل فتُحدث لها الإعراب بالزوائد التي لحقتها...، فإذا قلت: (اِفْعَلْ) في الأمر لم تلحقها عاملاً، ولم تقْررها على لفظها، ألا ترى أن الجوازم إذا لحقتها لم تغير اللفظ، نحو قولك: لم يضربْ زيد، وإن تذهبْ أذهبْ، وكذلك لِيَذهبْ زيد، ولا يذهبْ عبد الله، فإنما يلحقها العامل وحروف المضارعة فيها، وأنت إذا قلت: اِذهبْ، فليس فيها عامل، ولا فيها شيء من حروف المضارعة)[3].

- مذهب الفرّاء: ذهب إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم، وأن الأصل في الأمر للمخاطب في نحو(افعلْ) هو (لتفعلْ) وهذا كقولهم في الأمر للغائب

---

[1] - الإنصاف. م (72) ص (427/2) .الهمع . (26/1، 46) . شرح الرضي. (123/4) .شرح المفصل . (61/7 ، 62). أمالي الشجري . (354/2، 355) .اللباب . (2/ 17) . الحجج النحوية. ص 35 . ائتلاف النصرة. ص 125 .

[2] - الكتاب . (17/1) .

[3] - المقتضب . (3/2، 4) .

(ليفعلْ)، حيث قال في قوله تعالى ﴿**فبذلكَ فَلْيَفْرَحوا**﴾(يونس: 58) (وقد

ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ (فبذلك فلتفرحوا)[1]... ، وقوّى قول زيد أنها في قراءة أبيّ (فبذلك فافرحوا) وهو البناء الذي خُلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه؛ إلا أن العرب حذفت اللام كما حذفوا التاء من الفعل. وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله التاء والياء والنون والألف. فلما حذفت التاء ذهبت باللام وأحدثت الألف في قولك: اضرب، وافرح؛ لأن الضاد ساكنة فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن؛ فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الإبتداء؛ كما قال: (ادّاركوا) و (اثّاقلتم)، وكان الكسائي يعيب قولهم (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل. ولقد سمعت عن النبي صلّى الله عليه وسلم أنه قال في بعض المشاهد (لتأخذوا مصافّكم) يريد به خذوا مصافّكم[2] .

- مذهب الأخفش: قال في معانيه (وقال بعضهم (فلِتفرحوا)؛ وهي لغة للعرب رديئة؛ لأن هذه (اللام) إنما تدخل في الموضع الذي لا يُقدَرُ فيه على (اِفْعَلْ) يقولون: لِيَقُل زيدٌ، لأنك لا تقدر على (اِفعلْ)، ولا تدخل (اللام) إذا كلمت الرجل فقلت: قُلْ، ولم تحتج إلى اللام)[3] .

لقد رد المبرد كما مر بنا في هذه المسألة، على رأي الفراء وإن لم يصرح باسمه، بل أشار بقوله (وإن قال قائل)، وعلى ما يبدو أن سبب الخلاف بينهم يرجع إلى اختلافهم بالإعراب، أهو أصل في الأفعال، كما هو أصل في الأسماء، أو لا؟ فالكوفيون يرون أن الإعراب أصل في الأفعال المضارعة كما هو أصل في الأسماء، وعلى رأيهم جاء فعل الأمر معرباً مجزوماً على أصله، وليس هناك ما يقتضي بناءه. أما

---

[1] - وهي قراءة رويس ووافقه الحسن والمطوعي، وقرأ بها أبي وأنس رضي الله عنهما . إتحاف فضلاء البشر.ص315، 316.

[2] - معاني الفراء . (469/1، 470) .

[3] - (375/1) .وفي شرح التصريح. (50/1) نسب إلى الأخفش أنه ذهب مذهب الفراء.

البصريون فيرون أن البناء أصل في الأفعال، وإنما أُعربَ المضارع لشبهه الاسم فلا يعرب[1].

خامساً: عامل النصب في الفعل المضارع بعد (واو) المعية[2]:

- مذهب سيبويه والمبرّد والأخفش: ذهبوا إلى أن عامل النصب في الفعل المضارع هو (أن) مضمرة، نحو: لا تأكلْ السمك وتشربَ اللبن. حيث قال سيبويه (اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب، من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنها قد تشرك مابين الأول والآخر كما تشرك الفاء... ، وأنها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء[3]. وعلل نصب الفعل المضارع (تأتيَ) في قول الشاعر:

لا تنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثله   عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ

بقوله (وإنما أراد لا يجمعنّ النهي والإتيان، فصار (تأتيَ) على إضمار أن)[4]. وذهب المبرّد إلى ما ذهب إليه أستاذه، حيث قال في باب الواو (فإن جعلت الثاني جواباً فليس له في جميع الكلام إلاّ معنى واحد، وهو الجمع بين الشيئين، وذلك قولك: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن، أي لا يكون منك جمع بين هذين ...، فتمثيله في الوجه الأول، لا يكن منك أكلٌ للسمك، وأن تشربَ اللبن)[5]. وقال (فمعنى الواو الجمع بين الشيئين، ونصبها على إضمار أن)[6]. وقال الأخفش في قوله تعالى﴿ **وَلا تَقْرَبا هذه الشَّجرةَ فتكونا منَ الظّالِمينَ**﴾(البقرة:35)، (فهذا الذي يسميه النحويون: جواب الفاء، وهو ما كان جواباً: للأمر، والنهي،

---

[1] - الحجج النحوية. ص36، 37 .

[2] - الإنصاف. م (75) .ص(452/2). ائتلاف النصرة. ص 127 . شرح الرضي. (77/4) . شرح المفصل. (20/7) . الحجج النحوية. ص 45 .

[3] - الكتاب. (41/3) .

[4] - نفسه . ص (42/3) .

[5] - المقتضب . (25/2) .

[6] - نفسه . (26/2) .

والاستفهام، والتمنّي، والنفي، والجحود؛ ونصب ذلك كله على ضمير (أن)، وكذلك الواو وإن لم يكن معناها مثل معنى الفاء)[1].

- مذهب الفرّاء: ذهب إلى أن الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية، منصوب على الصّرف[2].

- مذهب الجرمي: ذهب إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها، لأنها خرجت عن باب العطف[3].

ذهب الفراء مذهباً جديداً مقارنة بمن سبقه من نحاة القرن الثاني، فجاء بالصرف الذي عنده ينصب ما جاء مخالفاً للأول بعد واو المعية، ولقد أشرنا إلى ذلك في المسألة السابعة من الأسماء في هذا البحث، أما ما ذهب إليه الجرمي (أن الواو عاملة لخروجها عن باب العطف)، فباطل لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه[4]. أما حجة البصريين بالنصب بتقدير (أن)، فهو أن أصل الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف، أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص، لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل، ولما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحوّل المعنى إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أن) لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل[5].

---

1 - معاني القرآن، للأخفش. ص (65/1، 66) .

2 - أنظر معاني القرآن للفراء. ص (1/ 35، 36) . وشرح المفصل . (21/7) .

3 - الإنصاف . ص (2/ 452) . شرح المفصل . (7/ 21) . ائتلاف النصرة. 127 .

4 0 الإنصاف. ص (453/2).

5 - نفسه. الصفحة نفسها.

سادساً: القول في تقديم خبر مازال وأخواتها عليهن[1]:

- مذهب الفرّاء: ذهب إلى عدم جواز تقديم خبر مازال وأخواتها عليهن، وذلك لأن (ما) للنفي وله صدر الكلام، وهو مذهب البصريين[2].

- مذهب ابن كيسان: جواز التقديم، لأن مازال وأخواتها وإن كانت منفية في اللفظ فإنها موجبة في المعنى[3].

ذهب ابن كيسان وهو من رجال هذا القرن، إلى جواز تقديم خبر مازال وما كان في معناها من أخوات كان عليها، لأنها ليست تنفي الفعل، وإنما هي نفي لمفارقة الفعل، وبيان الفاصل له حالة في الفعل متطاولة؛ لأن (زال) فيه معنى النفي، و(ما) للنفي، فإذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً، فصارت كـ(كان) في جواز التقديم[4]. أما الفراء ومن تبعه، فقد ذهبوا إلى عدم جواز ذلك، بحجة أن (ما) للنفي وله صدر الكلام، فإذا تقدم عليها خبرها بطل استحقاقها للتصدر، وعلى هذا فلا يجوز تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهن. وهذه المسألة من المسائل الجديدة التي لم يتطرق إليها نحاة القرن الثاني للهجرة، فلم يتكلم سيبويه عن عمل (مازال) وتقديم خبرها عليها في كتابه، بل ذكرها في موضع واحد في كتابه، تناول فيه معنى (زايلت)[5].

سابعاً: القول في تقديم خبر ليس عليها[6]:

- مذهب الفرّاء: جواز تقديم خبر ليس عليها[7].

---

[1] - الإنصاف . م (17) . ص (126/1) . ائتلاف النصرة. 122 . الهمع . (88/2) . شرح الرضي . (200/4) . اللباب. (167/1)

[2] - انظر المصادر السابقة .

[3] - انظر المصادر أعلاه .

[4] - ائتلاف النصرة. ص122.

[5] - الكتاب. (367/4). وانظر الحجج النحوية. ص 81 .

[6] - الإنصاف. م (18) . ص (130/1) . ائتلاف النصرة. ص 123 .شرح المفصل . (114/7) . اللباب(169/1) شرح الرضي. (200/4) . الحجج النحوية. ص 78 . الهمع . (88/2) .

[7] - الإنصاف. (130/1) الهامش (3) . وانظر المصادر السابقة.

- مذهب المبرّد: لا يجوز تقديم خبر ليس عليها[1].

يجيز الفراء تقديم خبر (ليس) عليها، ويمنع ذلك المبرد، ولكل منهما حججه ودلائله التي يؤيد بها ما يذهب إليه، وهذه المسألة كسابقها، فهي من المسائل الجديدة التي لم يتكلم عنها نحاة القرن الثاني للهجرة، ولاسيما كتاب سيبويه، فهو لم يذكر له في ذلك نص لا بالجواز ولا بالمنع[2].

ثامناً: القول في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية:[3]

- مذهب سيبويه والمبرّد: ذهبا إلى أن الاسم المرفوع بعد إن الشرطية، نحو قولك: إن زيدٌ أتاني آتهِ، يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه: إن أتاني زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر، حيث قال سيبويه (واعلم أن قولك في الشعر: إن زيدٌ يأتِك يكن كذا، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره، كما كان كذلك في قولك: إن زيداً رأيته يكن ذلك؛ لأنه لا يبتدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها)[4]، وقال المبرّد (قولك: إن اللهُ أمكَنَني من فلان فعلتُ ...، وإنما تفسير هذا أنك أضمرت الفعل بينها وبين الاسم، فتقديره: إن أمكنني الله من زيد، ولكنه أضمر هذا، وجاء بالفعل الظاهر تفسير ما أضمر، ولو لم يضمر لم يجز)[5].

- مذهب الفرّاء: ذهب إلى أن الاسم من نحو قوله تعالى ﴿**إنِ امروٌ هَلَكَ**﴾ (النساء:176)، وقوله ﴿**وإن أحدٌ من المشركين استَجارَك**﴾(التوبة:6)

---

[1] - نفسه. الصفحة نفسها.

[2] - السابق.

[3] - الإنصاف. م (85) ص (504/2) .ائتلاف النصرة. ص 129 . شرح المفصل . (10/9) . اللباب. (2/ 57) .مسائل خلافية.ص 145 .

[4] - الكتاب. (113/3،114) .

[5] - المقتضب. (74/2) .

مرتفع بالضمير الذي يعود عليه من (هلك) و (استجارك)، كما يكون من قولك: زيد استجارك[1].

- مذهب الأخفش: ذهب إلى جواز رفع الاسم بعد (إن) الشرطية على الابتداء، ويجوز الرفع على إضمار فعل، حيث قال في تفسيره لقوله تعالى ﴿ **وإن أحدٌ من المشركين استَجارَك** ﴾(التوبة:6)، (فابتدأ بعد (إن)؛ وأن يكون رفع (أحداً) على فعل مضمر أقيس الوجهين)[2].

ما ذهب إليه سيبويه والمبرد (أنه يرتفع بتقدير فعل)، لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملاً فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعاً بلا رافع، وذلك لا يجوز؛ فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر. أما ما ذهب إليه الفراء، فحجته أن جواز تقديم المرفوع مع (إن) خاصة، وعملها في فعل الشرط مع الفصل لأنها الأصل في باب الجزاء، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها، وقلنا أنه يرتفع بالعائد لأن المكنى المرفوع بالفعل هو الاسم الأول؛ فينبغي أن يكون مرفوعاً به، كما قالوا: جاءني الظريف زيد، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل. أما ما ذهب إليه الأخفش بالرفع على الابتداء في قوله الأول، فذلك لا يجوز لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بد له منه بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم، ونرى أن الأخفش في

---

1 - شرح المفصل. (10/9) .وانظر معاني الفراء. (297/1، 422) .

2 - معاني الأخفش. (354/1) . وفي الإنصاف ص (504/2) . ذكر أن مذهب الأخفش أنه يرتفع على الابتداء فقط .

قوله الثاني يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه وهو الأقيس عنده، وكذلك رجحه الأنباري[1].

تاسعاً: القول في إلغاء عمل (ظنّ) وأخواتها:[2]

- مذهب سيبويه والمبرّد: ذهبا إلى عدم جواز إلغاء عمل (ظن) وأخواتها إذا كانت في صدر الكلام، وجواز إلغاء عملها إذا وقعت في أثناء الكلام، حيث قال سيبويه (فإن ألغيت قلت: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أُرى أبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وكلٌّ عربيٌّ جيد)[3]. وقال المبرّد (فالذي تلغيه لا يكون مقدّماً، إنما يكون في أضعاف الكلام؛ ألا ترى أنك لا تقول: ظننتُ زيدٌ منطلقٌ، لأنك إذا قدمت الظنّ فإنما تبني كلامك على الشكّ)[4].

- مذهب الأخفش: أجاز إلغاء عمل (ظنّ) وأخواتها مع تقدمها، واستدل بقول الشاعر:(إني وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ)[5] برفع ملاك على الابتداء، والأدب على الخبر مع تقدم (وجدت) عليهما، وهو مذهب الكوفيين[6].

ذهب سيبويه والمبرد وغيرهما من النحاة، إلى عدم جواز إلغاء عمل (ظن) وأخواتها مقدمة، وإنما تلغى إذا وقعت في أثناء الكلام، واحتجوا على ذلك بالمعنى فقالوا: لا يجوز القول (ظننتُ زيدٌ منطلقٌ)، لأنك إذا قدمت الظن فإنما تبني كلامك على الشك، بمعنى أنك قد شككت في قولك ابتداء، ومن هنا فسروا الإلغاء عند تأخير الفعل،

---

[1] - الإنصاف. (504/2) وما بعدها.

[2] - شرح المفصل. (84/7) . شرح الرضي. (156/4) . شرح التصريح . (369/1) . الهمع. (228/2) . ائتلاف النصرة. ص 134 .

[3] - الكتاب. (119/1) .

[4] - المقتضب . (11/2) .

[5] - البيت من البسيط وهو لبعض الفزاريين. وصدره (كذاك أدبت حتى صار من خلقي). المعجم المفصل في شواهد العربية. (185/1).وانظر شرح التصريح.(375/1).

[6] - الكتاب. الهامش (2) ص (119/1) . ائتلاف النصرة. 134 . الحجج النحوية. ص 97 .

فقالوا: إن سبب ذلك هو أنك بنيت كلامك على اليقين ثم أدركت الشك فيما بعد، بمعنى أنك إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ ظننت، قلتها وأنت متيقن من انطلاقه، ثم أدركت الشك فيما بعد. أما ما احتج به الأخفش وبعض الكوفيين، فقد ذهب بعض النحاة إلى أن الفعلين فيهما جاءا معلقين بلام ابتداء مقدرة، والأصل فيما قاله الشاعر (لملاكُ الشيمة الأدب)، ثم حذفت اللام وبقي التعليق على حاله، وعلى هذا فلا حجة لهم فيها[1].

عاشراً: القول في (دخلتُ البيتَ، وذهبتُ الشامَ):[2]

- مذهب سيبويه: ذهب إلى أن جملة (ذهبت الشامَ) مثل (دخلتُ البيتَ)، أراد به أن حرف الجرّ حذف مع (ذهبت) كما أنه حذف مع (دخلت)، وليس بين واحد من الأمرين وغيره فرقٌ في الأصل، إلا أن العرب ربما استعملت في بعض الأشياء أكثر من بعض، فيتوهم بذلك المتوهم أن ما استعمل فيه الحذف أكثر أصله التعدي، وليس الأمر كذلك، وإنما يكون كثرة الحذف على قدر الاستعمال، وربما استعمل الشيء محذوفاً ولم يتكلم بالأصل البتة، فأما (دخل) و (ذهب) فقد استعمل معهما الوجهان، أعني حذف حرف الجر وإثباته، كقولهم: دخلت في الدار، ودخلت الدارَ، وذهبت إلى الشام، وذهبت الشامَ. واستعمالهم حرف الجر في جميع المواضع مع (فعلتُ)، وأنه غير ممتنع معها على حال يدل على أنه الأصل، وأن الحذف فرع[3].

- مذهب الجرمي: ذهب إلى أن (دخلت البيتَ) لم يحذف منه حرف الجر، ولا من الأفعال ما يتعدى بحرف الجر وبغير حرف الجر، نحو: جئتك، وجئتُ إليك، قال: غلط في هذا سيبويه[4]. وقال ابن الشجري في أماليه " ومما حذفوا منه إلى قولهم: دخلتُ البيتَ، وذهبتُ الشامَ، ولم يستعملوا (ذهبت)

---

[1] - شرح التصريح على التوضيح. ص(376/1). وانظر الحجج النحوية. ص 97، 98.

[2] - الانتصار م(3) ص 47 . أمالي ابن الشجري . 137/2 . أسرار العربية. ص 106 . الأصول في النحو . (171/1) .ائتلاف النصرة . ص 136.

[3] - الانتصار. ص 47 . وانظر الكتاب .(35/1،36) . (159/1) . (4/ 10) .

[4] - الكتاب . (160/1) . الهامش (2) .

بغير (إلى) إلا في (الشام)، وليس كذلك (دخلت)، بل هو مطّرد في جميع الأمكنة؛ نحو: دخلتُ المسجدَ، ودخلتُ السوقَ، فمذهب سيبويه، أن البيت ينتصب بتقدير حذف الخافض، وخالفه أبو عمر الجرمي، فزعم (البيت) مفعول به، مثله في قولك: بنيتُ البيتَ"[1].

- مذهب ابن السكيت: قال (تقول سخرتُ من فلان، فهذه اللغة صحيحة، قال تعالى: ﴿ **فيسْخَرونَ منهم سَخَرَ الله منهم** ﴾(التوبة: 79)، وقال عزّ وجلّ: ﴿ **فإن تَسْخروا منّا فإنّا نسخُر منكم كما تَسْخَرون** ﴾(هود: 38) وتقول: نصحتُ لك، وشكرتُ لك، فهذه اللغة الفصيحة)[2].
- مذهب المبرّد: ذهب إلى أن (البيت) في قولك: دخلتُ البيتَ، مفعول به للفعل (دخل)، وهو من الأفعال التي تتعدى مرة بحرف الجر، ومرة أخرى بغير حرف الجرّ[3].

لقد استفاض الخلاف والجدل في جواز حذف الحروف الجارة حذفاً قياسياً، أو عدم جوازه، وفي حكم المجرور بعد الحذف؛ يبقى مجروراً كما كان، أم ينصب على نزع الخافض؟ وهو نوع يسمى (الحذف والإيصال)، وعند نصبه، أيجوز أن يكون مفعولاً به لعامله المذكور، أم لا يجوز؟ وما حكم المصدر المؤول إذا كان مجروراً بالحرف المحذوف؟ أيكون في محل جر، أو في محل نصب على نزع الخافض...، أو على أنه مفعول به للعامل الجديد؟ وبحوث جدلية، وتفريعات متشعبة ... وصفوة ما يقال، هو أن حذف الجار على أربعة أنواع:

---

[1] - أمالي ابن الشجري. (137/2، 138) . وانظر الأصول . (171/1) .

[2] - إصلاح المنطق. ص 281 .

[3] - الإنتصار. ص 46، وانظر تفصيل قول المبرّد في المقتضب. ص (4/ 336) وما بعدها .

أولاً: نوع يحذف وينصب بعده المجرور بما يسمى (النصب على الحذف والإيصال)، أي: نزع الخافض مثل قولهم: تمرون الديارَ، توجهت مكة، وذهبت الشامَ ...، وهذا نوع قليل جداً، فهو غير مطرد، حكمه بأنه سماعي محض، فلا يجوز في الفعل وشبهه الذي ورد معه أن ينصب على نزع الخافض لفظاً غير مسموع، ولا يجوز في الاسم المنصوب على نزع الخافض أن يُنصب على هذه الصورة إلا مع الفعل الوارد معه؛ فلا يجوز: تمرون الحقول، ولا توجهت الحديقة، ولا ذهبت النهر، ولا أشباه هذا، لأن تعدية هذه الأفعال لم ترد عند العرب فيما يقال إلا في (الديار، مكة، الشام) على التوزيع السالف، وكان ورودها فيهما قليلاً جداً، فلا يسمح بالقياس، ومثلهما: مُطرنا السهل الجبلَ، وضرت الخائن الظهرَ والبطنَ، أي في السهل والجبل وعلى الظهر والبطن. والقول بأن هذه الأسماء منصوبة على نزع الخافض أولى من القول بأنها مفعول به، وأن الفعل قبلها نصبها شذوذاً، لأن نصبها على المفعولية مباشرة ولو على وجه الشذوذ ـ قد يوحي خطأ ـ أن الفعل قبلها متعد بنفسه، وأن المعنى لا يحتاج إلى محذوف، فيقع في الوهم إباحة تعديته مباشرة في غيرها، لكن إذا قلنا (منصوبة على نزع الخافض) سماعاً، كان هذا إعلاناً صريحاً عن حرف جر محذوف نصب بعده المجرور، فيكون النصب دليلاً على ذلك، لا يستقيم المعنى إلا بملاحظته وتقدير وجوده[1].

ثانياً: نوع يحذف وينصب بعده المجرور أيضاً، ولكن على اعتباره مفعولاً به مباشرة للعامل الذي يطلبه؛ كالحروف التي يكثر استخدامها في تعدية بعض الأفعال المسموعة، فتجر الأسماء بعدها، وكذلك يكثر حذفها بعد تلك الأفعال المعينة، فتنصب الأسماء بعد حذفها؛ مثل الفعل (دخل)، فقد استعملته العرب كثيراً متعدياً بالحرف (في)، مثل: دخلت في الدار، وكذلك استعملته بغير (في) ونصبت ما بعده، فقالت: دخلت الدارَ، ولم تقتصر في حالة وجوده أو حذفه على كلمة (الدار) بل أكثرت من غيرها، مثل (المسجدة، الغرفة، الخيمة، القصر، والكوخ ...)، فكثرة استعمال الفعل بغير حرف الجر، ووقوع تلك الأسماء المختلفة بعده منصوبة مع عدم وجود عامل

[1] ـ النحو الوافي. ص161. الهامش (5).

آخر، كل ذلك يدعو إلى الاطمئنان أن تلك الأسماء المنصوبة هي مفعولات للفعل الموجود، وأن هذا الفعل نصبها مباشرة؛ فلا حاجة إلى اعتبارها منصوبة على نزع الخافض، كما يرى بعض النحاة دون بعض، لما في هذا من العدول عن الإعراب الواضح، المساير لظواهر الألفاظ ومعانيها إلى الإغراب والتعقيد من غير داع. ومعنى ما سبق أن الفعل (دخل) يعد من الأفعال المسموعة التي تتعدى بنفسها تارة، وبحرف الجر أخرى، فهو مثل (شكر، ونصح)، حيث تقول فيهما: شكرت لله على ما أنعم، ونصحت للغافل بأن يشكره، أو شكرت الله على ما أنعم ونصحت الغافل بأن يشكره[1].

ثالثاً: نوع يحذف فيه الحرف قليلاً مع بقاء مجروره على حاله من الجر، كما كان قبل حذف الجار، وهذا النوع القليل مقصور على السماع لا محالة؛ ومن هذا المسموع القليل حذف (الباء) أو (على) مع بقاء مجرورها في قول إعرابي سئل: كيف أصبحت؟ فأجاب: خيرٍ والحمد لله، أي: بخير أو على خير. وهذا النوع لا يطرد فيه الجر، وإنما يقتصر على المسموع.

رابعاً: نوع يكثر فيه حذف الجار مع إبقاء مجروره على حاله من الجر، وهذا النوع قياسي يطرد في جملة أشياء، أشهرها: حرف الجر الذي مجروره المصدر المؤول من أحد الحروف المصدرية الثلاثة مع صلته، وهذه الحروف الثلاثة هي (أنّ، أنْ، كي). ومما تقدم نعلم أن حرف الجر إذا حذف ينصب الاسم بعده، في حالتين، إحداهما: قليلة غير مطردة، فالنصب فيها مقصور على السماع، والأخرى: كثيرة مطردة، فالنصب فيها قياسي، ويجر في حالتين؛ إحداهما: قليلة غير مطردة، فالجر فيها سماعي، والأخرى كثيرة مطردة، فالجر فيها قياسي، فالحالات الأربع منها اثنتان قياسيتان واثنتان سماعيتان[2].

[1] - السابق. نفسه.

[2] - النحو الوافي. ص161. الهامش.(5).

الحادية عشرة: القول في عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية:[1]

- مذهب سيبويه والأخفش والمبرّد: ذهبوا إلى أن الفعل المضارع بعد فاء السببية ينتصب بإضمار(أن)، حيث قال صاحب الكتاب (اعلم أن ما انتصب في باب الفاء، ينتصب على إضمار أن)[2]. وقال الأخفش (فهذا الذي يسميه النحويون: جواب الفاء، وهو ما كان جواباً للأمر والنهي ...؛ ونصب ذلك كله على ضمير أن)[3]. وفي المقتضب ذكر أبو العباس (... فمعنى الواو الجمع بين الشيئين، ونصبها على إضمار (أن)، كما كان في الفاء)[4].

- مذهب الفرّاء: ذهب إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة أشياء، وهي: الأمر والنفي والنهي والاستفهام والتمني والعرض، ينتصب بالخلاف أو الصرف، لأن الجواب مخالف لما قبله[5].

- مذهب الجرمي: ينتصب الفعل المضارع بالفاء نفسها[6].

هذه المسألة لا تختلف عن مسألة عامل نصب الفعل المضارع بعد واو المعية، فقد أشرنا إلى الجديد الذي ذهب إليه الفراء، وهو أن العامل هو الصرف أو الخلاف.

الثانية عشرة: القول في الضمير في (عساك وعساني):[7]

- مذهب سيبويه: ذهب إلى أن الكاف في (عساك) في محل نصب، حيث جعلها بمنزلة (لعل) تنصب الاسم وترفع الخبر، قال (وأما قولهم: عساك، فالكاف

---

1 - الإنصاف. م (76) . ص (454/2) .

2 - الكتاب. (28/3) .

3 - معاني القرآن. (65/1) .

4 - ص (26/2) .

5 - الإنصاف. م (76) . وانظر معاني الفراء. (1/ 28، 29). الحجج النحوية. ص 44 .

6 - الإنصاف. م (76) .

7 - شرح المفصل. (123/7) . الحجج النحوية. ص 86 .

منصوبة، قال الراجز وهو رؤبة (يا أبتا علك أو عساكا)، والدليل على أنها منصوبة، أنك إذا عنيت نفسك، كانت علامتك (ني)، قال عمران ابن حطان:

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني[1]

فلو كانت الكاف مجرورة لقال: عسايَ، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع)[(2)]

- مذهب الأخفش: ذهب إلى أن الكاف في عساك في موضع رفع، وهي كالكاف في لولاك[(3)].
- مذهب المبرّد: ذهب إلى أن الكاف والنون والياء في عساك وعساني، في موضع نصب، بأنه خبر عسى، واسمها مضمر فيها مرفوع[(4)].

ذهب سيبويه إلى أن الكاف في موضع نصب، وأن خبر عسى هنا مرفوع محذوف، والكاف في موضع نصب، وأن عسى هنا بمنزلة لعل، تنصب الاسم وترفع الخبر، والخبر محذوف كما أن علك في قولك: علك أو عساني، خبره محذوف مرفوع والكاف اسمها، وهي منصوبة واستدل بذلك في الأبيات المتقدم ذكرها، وذهب الأخفش إلى أن الكاف والياء والنون في موضع رفع، وحجته أن لفظ النصب استعير للرفع في هذا الموضع، كما استعير لفظ الجر في لولاي ولولاك. أما ما ذهب إليه المبرد أن الكاف والنون والياء في عساك وعساني في موضع نصب، بأنه خبر عسى واسمها مضمر فيها مرفوع، وجعله من الشاذ الذي جاء الخبر فيه اسماً غير فعل[(5)]. وقد رجح رأي سيبويه في هذه المسألة بعض النحاة[(6)].

---

[1] - البيت من الوافر، وهو منسوب لعمران ابن حطان في الكتاب. ص (375/2). وشرح المفصل. (120/3). وبلا نسبة في المقتضب (72/3) والخصائص. (25/3). وانظر المعجم المفصل في شواهد العربية. (167/8).

[2] - الكتاب. (374/2، 375) .

[3] - نفسه. (375/2) الهامش. (6) .وانظر شرح المفصل . (123/7) .

[4] - شرح المفصل . (123/7) . وانظر المقتضب. (72/3) والهامش (3) .والحجج النحوية. ص 87 .

[5] - شرح المفصل. (123/7).

[6] - انظر.الحجج النحوية. ص 87.

مسائل في الحروف

أولاً: القول في حدّ الحرف:[1]

- مذهب سيبويه: قال في حدّ الحرف (وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة ونحوها)[2]. وقال ابن فارس (وقد أكثر أهل العربية في هذا (أي حد الحرف)، وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه، أنه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل، نحو قولنا: زيدٌ منطلقٌ، ثم نقول: هل زيدٌ منطلقٌ، فأفدنا بـ(هل) ما لم يكن في (زيد) ولا (منطلق)[3].

- مذهب الأخفش: قال (ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع، ولم يجز أن يتصرف، فهو الحرف)[4].

- مذهب المبرّد: قال أبو القاسم الزجاجي (قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد: أجيز أن أسميها كلها أسماء، ويذهب في ذلك إلى أن قولنا (زيد) كلمة دالة على مسمى، وقولنا (قام) كلمة دالة على حدث في زمان، وقولنا (إن ومن ولم) وما أشبه ذلك، كلمة دالة على معنى، وكل واحد منها اسم لما دلّ عليه. وقال: ويجوز أن أسميها كلها حروفاً، وكأنها قطع الكلام متفرقة، ويجوز أن أسميها أفعالاً)[5].

---

[1] - الصاحبي. ص 50. الإيضاح.ص 54. أسرار العربية. ص 28 . شرح المفصل . (2/8). الأصول في النحو. (41/1) . شرح الرضي (259/4) . اللباب. (50/1) .المساعد . (4/1) .

[2] - الكتاب. (12/1) .

[3] - الصاحبي. 50 . وانظر الإيضاح. ص 54، الهامش (3) وص 55 .

[4] - نفسه.

[5] - الإيضاح. ص 44 .

لقد أكثر أهل العربية في القول في حد الحرف، وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه، إنه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل، نحو قولنا: زيدٌ منطلقٌ، ثم نقول: هل زيدٌ منطلقٌ؟ فأفدنا بـ(هل) ما لم يكن في (زيد) ولا (منطلق)[1].

ثانيا: هل تأتي (أو) بمعنى (الواو) و(بل):[2]

- مذهب الفرّاء: ذهب إلى أن حرف العطف (أو) يأتي بمعنى (بل)، حيث قال في تفسيره لقوله تعالى ﴿**وأرسلناه إلى مائةِ ألفٍ أوْ يَزيدون**﴾(الصافات: 147)، أو هاهنا بمعنى (بل)[3].
- مذهب الأخفش والجرمي وقطرب: ذهب الأخفش إلى أن (أو) تأتي بمعنى (الواو)، مستشهدً بالآية أعلاه، حيث قال: إن معناه ويزيدون[4].وهذا ما ذهب إليه الجرمي[5] قطرب[6].
- مذهب المبرّد: لم يجز ما ذهب إليه الفرّاء، وهو عنده فاسد من وجهين: أحدهما: أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل)، لجاز أن تقع في غير هذا الموضع، وكنت تقول: ضربت زيداً أو عمراً، وما ضربت زيداً أو عمراً على غير الشك، ولكن على معنى (بل)، فهذا مردود عند جميعهم.

---

1 - الصاحبي في فقه اللغة. ص 50.

2 - الإنصاف. م(67).ص (391/2) . النصرة. ص 75. شرح الرضي. (396/4) . الحجج النحوية. ص 133 . والخصائص . ص (461/2) .

3 - معاني الفرّاء. (393/2) . وانظر الخصائص (461/2) .

4 - أنظر معاني الأخفش. (34/1)

5 - الهمع. (174/3) .

6 - الخصائص. (461/2) .

والوجه الآخر، أن (بل) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا منفيّ عن الله عزّ وجل... [1].

هذه من المسائل الجديدة في هذا القرن، حيث اختلف العلماء بمجيء (أو) بمعنى (بل) أو بمعنى (الواو)، ولكل حججه التي يؤيد بها ما ذهب إليه، فنرى المبرد يرد على ما ذهب إليه الفراء بمجيء (أو) بمعنى (بل)، لأن الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو وبل، لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى أو، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر[2].

ثالثاً: القول في حرف الجر (من):[3]

- مذهب سيبويه: ذهب إلى أن (من) الجارة تدل على ابتداء الغاية في المكان، ولا تأتي زائدة إلا في شروط، وهي أن تكون مع النكرة، وأن تكون عامة، وأن تكون في غير الموجب، وذلك نحو: ما جاءني من أحد، فليس هناك فرق بين هذه الجملة، وجملة: ما جاءني أحد، لأن أحدا يكون للعمومً . أما قولك: ما جاءني من رجلٍ، فقال: الأكثر لا تكون زائدة على حدّ زيادتها مع أحد، لأنها قد أفادت استغراق الجنس[4].

- مذهب الفراء: أجاز أن تكون (من) زائدة ويجوز إلغاؤها، إلا إذا كان بعدها حالاً لما قبلها، فلم يجز ذلك، حيث قال (فإن قلت: قد قالت العرب: ما أتاني من أحدٍ، فاستجازوا إلغاء من، قلت: جاز ذلك إذ لم يكن قبل أحد وما أتى

---

[1] - المقتضب. (304/3، 305) . وانظر الحجج النحوية. ص 133 .

[2] - الإنصاف. (393/2).

[3] - الإنصاف م(54). شرح المفصل. (10/8). شرح الرضي. (263/4). الهمع. (213/4) . ائتلاف النصرة. ص 142 . الحجج النحوية. ص 118. اللباب. (353/1) .

[4] - شرح المفصل. (12/8،13) . وانظر شرح الرضي. (369/4) . وانظر الكتاب. (130/2) .

مثله شيء يكون الأحد له حالاً، فلذلك قالوا: ما جاءني من رجلٍ، وما جاءني رجل)[1].

- مذهب الأخفش: أجاز الأخفش زيادة (من) في الواجب، فيقول: جاءني من رجل، واحتج بقوله تعالى:﴿ **وُيكَفّر عنكم من سيِّئاتِكم** ﴾(البقرة:271)

وقوله ﴿ **يَغْفِرُ لَكم مِن ذنوبكم** ﴾(نوح:4) والمراد، يكفر عنكم سيئاتكم، ويغفر ذنوبكم[2].

- مذهب المبرّد: ذهب إلى أن (من) تستعمل في الزمان والمكان، وهو مذهب الكوفيين[3]، ولم يجز المبرد في موطن زيادة (من)، حيث قال (أما قولهم أنها تكون زائدة، فلست أرى هذا، وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى وليست زائدة، فذلك قولهم: ما جاءني من أحدٍ، وما رأيت من رجلٍ، فذكروا أنها زائدة، وأن المعنى: ما رأيت رجلاً، وما جاءني أحد، وليس كما قالوا، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجل، وما جاءني عبد الله، إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت لك ما جاءني من رجل، فقد نفيت الجنس كله، ألا ترى أنك لو قلت: ما جاءني من عبد الله لم يجز، لأن عبد الله معرفة، فإنما موضعه موضع واحد)[4]. وفي موطن آخر، يذهب إلى زيادتها، يقول (وتكون زائدة لتدل على أن الذي بعدها واحد في موضع جميع، ويكون

---

[1] - معاني الفرّاء. (104/2) .

[2] - شرح المفصل. الهامش(1) ص (11/8، 12) وص (13/8) . شرح الرضي. (268/4) . الهمع. (215/4، 216). الحجج النحوية. ص 118 . ائتلاف النصرة. ص 143 .

[3] - شرح المفصل. (11/8) . والهمع. (213/4) .

[4] - المقتضب. (45/1).

دخولها كسقوطها)[1]، ومثل لها بقوله (وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها، فقولك: ما جاءني من أحدٍ، وما كلمت من أحدٍ)[2].

يأتي حرف الجر (مِن) على أوجه، أحدها: ابتداء غاية المكان، كقولك: سرتُ من البصرة، فالبصرة مبتدأ السير، وقيل تكون (مِن) لابتداء غاية الفعل من الفاعل، ولابتداء غاية الفعل من المفعول، كقولك: نظرت من الدار إلى الهلال من خلل السحاب، فـ(من الدار) مكان الفاعل، و(من خلل السحاب) مكان المفعول، وقيل (من خلل السحاب) حال من الهلال، ويمكن أن يكون (من الدار) حالاً من الناظر. والثاني: التبعيض، وعلامته أن يصلح مكانها بعض، كقولك: أخذت من المال. والثالث: أن تكون بمعنى البدل، كقوله تعالى ﴿**أَرَضِيْتُم بِالحَيَاةِ الدُّنيا مِن الآخِرَةِ**﴾ (التوبة:38)، أي بدلاً من الآخرة، وموضعها حال، ومنه قوله عزّ وجل ﴿**وَلَو نَشاء لَجَعلْنا مِنْكُم مَلائِكَةَ**﴾(الزخرف:60)، أي بدلاً منكم. والرابع: أن تكون بيان جنس، كقوله تعالى ﴿**فَاجتَنِبُوا الرّجْسَ مِنَ الأَوْثانِ**﴾(الحج:30)، أي الرجس الحاصل من جهة الأوثان، وهذه أشبه بالتي هي للابتداء، فأما قولك: زيد أفضل من عمرو، فـ(من) فيه لابتداء الغاية، والمعنى ابتداء معرفة فضل زيد من معرفة فضل عمرو، أي لما قيس فضله بفضل عمرو، بانت زيادته عليه. والوجه الخامس: أن تكون زائدة، وذلك في الواجب نحو: ما جاءني من أحد، فأما قولك: ما جاءني من رجل، فـ(من) زائدة من وجه، لأنه لو حذفتها لاستقام الكلام، وغير زائدة من وجه، لأنه تفيد استغراق الجنس[3]، ولم يجوز النحاة زيادة (من) في الواجب إلا الأخفش، الذي أجاز زيادتها

---

[1] - نفسه. (136/4).

[2] - نفسه. (137/4) .

[3] - أنظر اللباب في علل البناء والإعراب. (353/1) وما بعدها.وانظر تفاصيل أكثر في النحو الوافي. ص(458/2) وما بعدها. وشرح التصريح على التوضيح.(637/1) وما بعدها.

في الإيجاب، وهو بهذا قد تفرد بهذا القول الذي يعد جديداً في هذا القرن، فلم يسبق القول بما ذهب إليه.

رابعاً: القول في (واو) ربّ:[1]

- مذهب سيبويه: ذهب إلى واو رب لا تعمل، والعمل لرب المقدرة[2]. قال في كتابه (وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً في الجرّ والنصب والرفع؛ تقول: وبلدٍ، تريد: ورب بلدٍ)[3].
- مذهب المبرّد: ذهب إلى أن واو ربّ تجر بنفسها، وهو مذهب الكوفيين[4].

خالف المبرد سيبويه بهذه المسألة، وحجته أن (الواو) نائبة عن (ربّ)، فلما نابت عملت الخفض بنفسها، وكانت كواو القسم لأنها نابت عن الباء، ويدل على أنها ليست عاطفة، أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به[5]. ورجح الأنباري ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه، وذلك لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئاً، وأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، وحرف العطف غير مختص، فوجب ألا يكون عاملاً، وإذا لم يكون عاملاً وجب أن العامل (ربّ) مقدرة، ويدل على أن (ربّ) مضمرة، أنه يجوز ظهورها معها، نحو (وربّ بلدةٍ)[6]

---

1 - الإنصاف. م(55)ص (311/1) . مسائل خلافية.ص 112. شرح المفصل. (21/7). (52/8) .ائتلاف النصرة. 145. شرح الرضي. (296/4) .أمالي الشجري. (216/1، 217) .

2 - المصادر أعلاه.

3 - الكتاب. (106/1) .وانظر (263/1) .

4 - الإنصاف. م(55). النصرة. ص 145. شرح الرضي. (298/4) .

5 - مسائل خلافية للعكبري. ص 112.

6 - الإنصاف. (312/1).

خامساً: القول في عمل حرف القسم محذوفاً:[1]

- مذهب سيبويه: لم يجز سيبويه عمل حرف القسم محذوفاً من غير عوض، إلا في لفظ الجلالة (الله)، وذلك لكثرة الاستعمال، حيث قال (واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، كما تنصب حقًّا إذا قلت: إنك ذاهبٌ حقاً، فالمحلوف به مؤكد به الحديث، كما تؤكده بالحقّ، ويُجرُّ بحروف الإضافة، كما يُجرّ حقّ إذا قلت: إنك ذاهبٌ بحقّ، وذلك قولك: اللهَ لأفعلنَّ)[2]. وقال (ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلنَّ، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه)[3]. وإذا عوّض حرف القسم المحذوف، أجاز عمله، وقد يكون العوض همزة الاستفهام، كقولنا: آللهِ ما فعل، أو (ها) كقولنا: ها اللهِ ما فعلت، حيث قال (هذا باب ما يكون قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو، وذلك قولك: إي هَا اللهِ ذا، تثبت ألف (ها) لأن الذي بعدها مدغم، ومن العرب من يقول: إي هلله ذا، فيحذف الألف التي بعد الهاء، ولا يكون في المقسم هاهنا إلا الجرّ، لأن قولهم (ها) صار عوضاً من اللفظ بالواو...)[4]

- مذهب الفرّاء: ذهب إلى أنه يجوز الجر في القسم بإضمار الجار من غير عوض، حيث يقول: (... والعرب تلقى الواو من القسم ويخفضونه، سمعناهم يقولون: اللهِ لتفعلنَّ، فيقول المجيب: اللهِ لأفعلنَّ، لأن المعنى

[1] - الإنصاف.م(57) ص (325/1). ائتلاف النصرة. ص 146 . اللباب. (377/1) .شرح الرضي. (302/4) . شرح المفصل. (106/9) . الهمع. (232/4) . الحجج النحوية. ص 120 .

[2] - الكتاب . (497/3) .

[3] - الكتاب. (498/3) .

[4] - نفسه. (499/3) .

مستعمل، والمستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خيرٍ، يريد بخيرٍ، فلما كثرت في الكلام حذفت[1].

- مذهب المبرّد: لا يجيز عمل حرف الجر المضمر في القسم بغير عوض، حتى مع لفظ الجلالة (الله)، فهو يقول (واعلم أن من العرب من يقول: اللهِ لأفعلنَّ، يريد الواو فيحذفها، وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل، وليس بجائز عندي؛ لأن حرف الجرّ لا يحذف ويعمل إلا بعوض)[2].

لا يجيز سيبويه عمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض إلا في لفظ الجلالة، لكثرة الاستعمال وسماعه عن العرب، وهذا عند المبرد غير جائز ولا معروف في اللغة، ولا يجيزه كثير من النحويين، ومع ذلك فنراه يصرح بأنه (قول العرب)، فكيف يرى أنه غير معروف في اللغة؟ وأن الأحكام النحوية وضعت بعد استقراء أقوال العرب وكلامهم، وكان الأولى به أن يقول (يجوز عمل حرف القسم محذوفاً من غير عوض مع لفظ الجلالة لسماعه عن العرب الفصحاء، لكنه قليل قياساً إلى إعماله بعوض لكي لا نرمي لغة تكلم بها العرب الفصحاء بالخطأ)[3].

سادساً: القول في حتى:[4]

- مذهب سيبويه: ذهب سيبويه إلى أن (حتى) حرف جر من عوامل الأسماء، وينتصب الفعل بعدها على إضمار (أن)، حيث قال في باب الحروف التي تضمر فيها أن، وهي اللام... وحتى، وذلك قولك: حتى تفعلَ ذاك، فإنما انتصب هذا بـ(أن)، وأن هنا مضمرة. ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً، لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران، وليست من الحروف التي

[1] - معاني الفراء. (413/2) .

[2] - المقتضب. (336/2) .

[3] - الحجج النحوية. ص 121.

[4] - الإنصاف. م(83) ص (489/2). ائتلاف النصرة ص 154. شرح الرضي. (272/4). شرح المفصل. (15/8) . اللباب. (382/1) . الحجج النحوية. 42 .

تضاف إلى الأفعال[1]. ولم يجز دخول (حتى) على ضمير، فلا تقول حتاك، وحتاه، لأنهم استغنوا عن الإضمار في حتى بقولهم: دعه حتى ذاك، وبالإضمار في إلى، كقولهم: دعه إليه، لأن المعنى واحد يريد إلى ذلك...[2].

- مذهب الكسائي: ذهب إلى أن الجر ما بعدها بـ(إلى) مضمرة أو مظهرة لا بـ(حتى)، لأن العامل ينبغي أن يكون لازماً لأحد القبيلين، و(حتى) تدخل على الأسماء والأفعال[3].

- مذهب الفرّاء: ذهب إلى أن حتى هي الناصبة للفعل المنصوب بعدها، حيث يقول (والوجه الثالث في يفعل من (حتى) أن يكون ما بعد (حتى) مستقبلاً، ولا تبالِ كيف كان الذي قبلها فتنصب؛ كقول الله عزّ وجلّ : ﴿**فلَن أبرحَ الأرضَ حتى يأذنَ لي أبي**﴾(يوسف:80)، وهو كثير في القرآن)[4]. وذهب إلى أنها تكون حرف خفض وتجر ما بعدها من غير تقدير خافض، وتأتي بمعنى (إلى) كقوله تعالى ﴿**سلامٌ هي حتى مطلع الفجر**﴾(القدر:5)، وتأتي بمعنى (في)، كقولهم: أضمنه حتى الأربعاءِ أو الخميس، وأضمن القوم حتى الأربعاءِ، والمعنى أضمن القوم في الأربعاء[5].

---

1 - الكتاب. (4،3/3).

2 - شرح المفصل. (16/8).وانظر اللباب. (384/1) .

3 - شرح الرضي. (273/4) . وانظر شرح المفصل. (17/8). والإنصاف. (489/2). والنصرة.ص 154. والحجج النحوية. ص 42

4 - معاني الفرّاء.(136/1).

5 - السابق. ص (136/1، 137) بتصرف .

- مذهب المبرّد: ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه، بأنها حرف جر للاسم المجرور بعدها، وينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن)، حيث يقول (اعلم أن الفعل ينصب بعدها بإضمار (أن)، وذلك لأن (حتى) من عوامل الأسماء الخافضة لها)[1]. ويرى إضافة ما منع سيبويه إضافته إلى المضمر، فيقول: إذا كان ما بعد(حتى) منصوباً (إياه)، وإذا كان مرفوعاً، (حتى هو)، وإذا كان مجروراً (حتاه وحتاك)[2].

ما نود الإشارة إليه بهذه المسألة، هو ما قاله الفراء الذي يعد جديداً مقارنة بما ورد عن الكسائي وما ذكره سيبويه في كتابه، وهو ذهابه بأن (حتى) تنصب الفعل المضارع دون إضمار (أن) خلافاً لسيبويه، وتجر الاسم بنفسها من غير إضمار حرف الجر (إلى) خلافاً للكسائي، ونرى أيضاً المبرد الذي وافق سيبويه بالقول الأول، وخالفه بجواز أن تأتي (حتى) مع الضمير المتصل مثل الهاء والكاف، فهذا أيضاً يعد من الجديد الذي لم يسبق أو يجز به القول عند نحاة القرن الثاني للهجرة أمثال سيبويه والكسائي. ولقد أفاض النحاة بالشرح والتفصيل، عمل (حتى) ومعناها، وهي عندهم حرف جر يختص بالأسماء، وينتصب المضارع بعدها بإضمار (أن)[3].

سابعاً: القول في عامل النصب في المستثنى بـ(إلا):[4]

- مذهب سيبويه: ذهب إلى أن عامل النصب في المستثنى، هو الفعل أو معنى الفعل بواسطة (إلا)[5].

---

[1] - المقتضب.(38/2) .

[2] - شرح المفصل. (16/8). وانظر اللباب. الهامش. (2) ص (384/1) .

[3] - أنظر مثلاً. شرح التصريح على التوضيح. (656/1). شرح قطر الندى وبل الصدى. ص81. النحو الوافي. ص(488/2)، وص (333/4).

[4] - الإنصاف.م(34)ص (212/1). اللباب.(302/1).أسرار العربية.ص 116. شرح المفصل. (76/2.). النصرة.ص 174. الحجج النحوية. ص 111 .

[5] - شرح المفصل. (76/2). وانظر الكتاب. (331/2، 332).

- مذهب الكسائي: حُكِيَ عن الكسائي أنه قال: إنما نصبنا المستثنى في جملة: قامَ القومُ إلا زيداً، لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيداً لم يقم، وحكيَ عنه أيضاً أنه قال: نصب تشبيهاً بالمفعول[1].

- مذهب الفرّاء: ذهب إلى أن (إلا) مركبة من حرفين: إن التي تنصب الأسماء، ولا التي للعطف، فصار(إن لا) فخففت النون وأدغمت في اللام، فأعملوها فيما بعدها عملين، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ(إن)، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ(لا)، فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل (لا) فجعلوها عاطفة، وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل (إن)[2].

- مذهب المبرّد: إن مذهب المبرّد كما أفاد محقق كتابه المقتضب، أن الناصب للمستثنى هو الفعل المحذوف (أستثني) و(إلا) دليل وبدل منه، وليس لـ(إلا) عمل في المستثنى[3].

الاستثناء هو إخراج بعض من كل بمعنى (إلا)، نحو: جاءني القوم إلا زيداً. واختلف النحويون في عامل النصب في المستثنى، فذهب سيبويه ومن تبعه إلى أن العامل هو الفعل بتوسط (إلا)، وذلك لأن هذا الفعل و إن كان لازما في الأصل إلا أنه قوي بـ(إلا)، فتعدى إلى المستثني كما تعدى الفعل بالحروف المعدية ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه نحو: استوى الماء والخشبة، فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، فكذلك هاهنا، وأما قول المبرد أن العامل هو (إلا) بمعنى استثنى، ففاسد من أوجه، الوجه الأول: أنه لو كان الأمر كما زعم، لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع و الجر في النفي على البدل، نحو: ما جاءني أحدٌ

---

[1] - شرح المفصل. (77/2). وانظر الإنصاف.م(34) والنصرة.ص 174 .

[2] - المصادر السابقة.. وأسرار العربية ص 117 والحجج النحوية. 112..

[3] - المقتضب. (390/4) الهامش. (1).وانظر سر صناعة الإعراب. لابن جني. (146/1) . والخصائص (276/2). وشرح المفصل.(9/8) . وص(76/2) .

إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ. والوجه الثاني: أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز، ألا ترى أنك تقول: ما زيدٌ قائماً، ولو قلت: ما زيداً قائماً، على معنى نفيت زيداً قائماً لم يجز، فكذلك هاهنا. والوجه الثالث: أنه يبطل بقولهم: قام القوم غيرَ زيد، فإن غير منصوب فلا يخلو إما أن يكون منصوبا بتقدير (إلا)، وإما أن يكون منصوبا بنفسه، وإما أن يكون منصوبا بالفعل الذي قبله، بطل أن يقال أنه منصوب بتقدير (إلا) لأنا لو قدرنا (إلا) لفسد المعنى لأنه يصير التقدير فيه قام القوم إلا غير زيد وهذا فاسد، وبطل أيضا أن يقال أنه يعمل في نفسه، لأن الشيء لا يعمل في نفسه فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم، وإنما جاز أن يعمل فيه وإن كان لازما لأن غير موضوعة على الإبهام ألا ترى أنك تقول: مررت برجل غيرك، فيكون كل من عدا المخاطب داخلا تحت غير، فلما كان فيه هذا الإبهام المفرط أشبه الظروف المبهمة نحو خلف وأمام ووراء وقدام وما أشبه ذلك، وكما أن الفعل يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطة، فكذلك هاهنا. والوجه الرابع: أنا إذا أعملنا معنى (إلا) كان الكلام جملتين، وإذا أعملنا الفعل بتقوية إلا كان الكلام جملة واحدة، والكلام متى كان جملة واحدة كان أولى من تقدير جملتين. وأما قول الفراء أن (إلا) مركبة من (إن) و (لا)، فدعوى تفتقر إلى دليل، ولو قدرنا ذلك فنقول، الحرف إذا ركب مع حرف آخر تغير عما كان عليه في الأصل قبل التركيب ألا ترى أن (لو) حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره فإذا ركبت مع (ما) تغير ذلك المعنى وصارت بمعنى (هلا) فكذلك أيضا إذا ركبت مع (لا)[1].

[1] - أسرار العربية. ص116. وما بعدها. وانظر الحجج النحوية. ص111.

ثامناً: القول في (حاشا) في الاستثناء:[1]

- مذهب سيبويه: ذهب إلى أن (حاشا) في الاستثناء حرف يجر ما بعده، قال (أما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء)[2].

- مذهب الفرّاء: زعم أن (حاشا) فعل ولا فاعل له، وأن الأصل في قولك: حاشا زيد، حاشا لزيد، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها[3] ، وقيل أنه ذهب إلى أن (حاشا) حرف وفعل[4].

- مذهب الأخفش والمازني والجرمي والمبرّد: ذهبوا إلى أن (حاشا) تستعمل كثيراً حرفاً جارّاً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى (إلا)[5].

لقد فصل الأنباري ما ذهب إليه النحاة، وحججهم وأدلتهم التي تؤيد ما ذهبوا إليه[6]، وما يهمنا هنا الإشارة إلى ما ذهب إليه نحاة القرن الثالث، والذي يعد جديداً بما ذهب إليه سيبويه، وكما نرى فإنهم قد أجمعوا على أن (حاشا) قد تستعمل حرفاً، وهذا هو المشهور، وقد تستعمل فعلاً، وهذا مذهب جديد مقارنة بما ذهب إليه سيبويه.

ما أشرنا إليه، كان مذهب النحويين في تقرير مسائل النحو، وقد اخترت عدداً من العلماء ممثلين لحقبة زمنية معينة، وكانوا رؤوس المذهبين (البصري والكوفي) في زمانهم، وقد اخترت المسائل بحيث كانت عينة عشوائية لمجموع أبواب النحو، ظناً مني أنها قد توفي ما يهدف إليه البحث، وهو الجديد في المسائل النحوية مقارنة بما

---

1 - الإنصاف. م(37). ص (226/1). اللباب. (309/1). النصرة. ص 177 . شرح المفصل. (84/2). المساعد. (584/1).

2 - الكتاب. (349/2).

3 - شرح المفصل. (85/2) .

4 - اللباب. (309/1).

5 - أعلاه. الهامش. (3). والمساعد. (585/1). وانظر شرح المفصل. (85/2). والمقتضب. (391/4). والإنصاف.م(37). والنصرة.ص 178. الهامش. (3).

6 - أنظر الإنصاف. ص(226/1).

ذهب إليه نحاة القرن الثاني للهجرة، وقد تمثل القرن الثاني بآراء سيبويه في الغالب، وما رويَ عن الكسائي، وقد اخترت الفراء والأخفش والمبرد ممثلين عن القرن الثالث للهجرة، وقد يمر هنا أو هناك رأي للمازني والجرمي وقطرب وثعلب وهشام الضرير وغيرهم، وما ذهبوا إليه في المسائل النحوية قد يكون جديداً أو متفرداً عن غيرهم من النحاة، مما له شأن فيما يتناوله هذا البحث ويهدف إليه.

وكما مر بنا في المسائل النحوية السابق ذكرها، فإننا نجد أن لكل عالم نحوي له رأي خاص يتفرد به، ولا يتبع به أحداً من العلماء، سواء أكان كوفياً أم بصرياً، وهذا يدل على استقلالية فكرهم واتساع عقليتهم، وقد يكون ما شهده القرن الثالث من ازدهار العلوم واتساعها، كان له الأثر في تفكيرهم النحوي وتفردهم بمسائل خاصة بهم، وكل هذا إنما ساهم في إثراء المكتبة العربية والنهوض بها.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث أود أن أذكر أهم النتائج التي توصل إليها، وهي كالآتي:

1- ازدهار الحياة الفكرية في القرن الثالث للهجرة أيما ازدهار، والعمل من قبل الخلفاء والأمراء على تشجيع العلماء وترجمة ونقل الكثير من الكتب اليونانية والفارسية وغيرها إلى العربية، والاهتمام بالعلم والعلماء وتشييد المعاهد العلمية والمراصد الفلكية والمدارس العالية وغير ذلك، ساهم في استحداث كثير من العلوم بصورة عامة ونمو وتطور العلوم العربية بشكل خاص.

2- تميز نحاة هذا القرن بالموسوعية، فلم يقفوا عند النحو وحده، بل تجاوزوه إلى التزود من شتى العلوم، كل على قدر ما تتسع له طاقته وما يتفق وموهبته.

3- التأليف في التصريف بمعزل عن النحو، والنظر في بنية الكلمة نظرة مستقلة على يد المازني وهو من نحاة هذا القرن.

4- ظهور مؤلفات في هذا القرن تتسم بطابع النضج والكمال، وتتميز بإكمال ما فات الأوائل كالمختصرات والشروحات في النحو.

5- شهد هذا القرن ظهور أول مؤلف في الطبقات وذلك على يد المبرد.

6- تطور واتضاح الخلاف النحوي في هذه المرحلة، وبلغ التنافس والتنازع أشده ولاسيما بين المبرد وثعلب، وظهور أول مؤلف في الخلاف النحوي على يد أبي العباس ثعلب.

7- القول في ظاهرة الإعراب وعدم دلالتها على المعاني، وكان أول من قال ذلك هو قطرب، وهو أحد أعلام القرن الثالث، مما كان له الأثر عند بعض المحدثين أمثال إبراهيم أنيس.

8- ظهور نمط جديد في المؤلفات النحوية، وهو المسائل والتمارين للمتعلمين، وذلك في كتاب المقتضب للمبرد.

9- توصل البحث إلى أن الفراء كان أول النحاة الذين اهتموا بالحديث عن الفواصل القرآنية عند تفسيره للقرآن وبيان معانيه.

10- تأثر نحاة القرن الثالث الهجري بالعلوم الأخرى، كالفلسفة والمنطق مما كان له أثراً في تفكيرهم النحوي، وكذلك تأثرهم بالمذاهب الكلامية كالمعتزلة والذي انعكس ذلك في مصنفاتهم وتفسيرهم للقرآن الكريم.

11- تميز نحاة هذا القرن باتخاذهم منهجاً معيناً خاصاً في كل واحد منهم، في طريقة تأليف كتبهم وتبويبها، وكذلك استحداث أساليب جديدة في طرح موضوعهم تعكسها طبيعة ثقافتهم والبيئة المحيطة بهم.

12- القرآن الكريم هو الدعامة التي ارتكز عليها النحاة في قياس واستنباط القواعد النحوية.

13- إخضاع القراءات القرآنية والمتواترة منها إلى قياسهم، وإن خالفت ما وضعوه رموها باللحن والضعف، وكان أغلب نحاة هذا القرن يخطئون القراءات والقراء على السواء، ويفضلون قراءة سبعية على أخرى.

14- استشهدوا بالحديث الشريف باعتباره الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد القرآن الكريم، وكان الفراء أكثر من استشهد بالحديث مصرحاً به.

15- اعتمد نحاة القرن الثالث على كلام العرب (شعراً ونثراً)، وعدوه مصدراً مهماً من مصادر النحو العربي، وكان موقفهم متبايناً من لغات القبائل الذين أخذوا منهم، فهم يردون لغة ما ويستحسنون أخرى، ويفاضلون بين لغات العرب بما يرونه قياساً على الكثير والمشهور. وكذلك فإنهم استشهدوا بأمثال العرب كما جاء في مصنفاتهم، إلا الأخفش فإنه لم يعتمد عليها كثيراً في معانيه، ولم يصرح بالمثال إن استشهد به.

16- توصل البحث إلى أن الأخفش أول من اهتم بإيراد ألفاظ الشعر وشرحه، كما أن الفراء أول من اهتم بالأمثال وشرح قصتها وعلى ما ضرب ذلك المثل.

17- نجد نحاة القرن الثالث بشكل عام لا يهتمون بنسب شواهدهم الشعرية إلى قائليها، ونجدهم أيضاً أخذوا بعض شواهدهم من شواهد الكتاب وحتى من الأبيات الخمسين المجهول قائلها.

18- أخذوا شواهدهم الشعرية في الغالب من شعراء الطبقات الثلاث، إلا الفراء الذي كان أكثر توسعاً بالاستشهاد والأخذ عن أعراب لم يستشهد بكلامهم سيبويه وغيره من البصريين.

19- توصل البحث إلى أن هناك اصطلاحات نحوية نسبت للكوفيين والفراء بصورة خاصة هي بالأصل من اصطلاحات الخليل في كتابه العين.

20- تطور المصطلح النحوي بتطور الزمن والفكر النحوي، لذلك نجد في القرن الثالث ظهور اصطلاحات جديدة دلالياً ولفظياً ولاسيما عند الفراء في معانيه.

21- تعدد المصطلحات أو التسميات للمصطلح الواحد، والسبب وراء ذلك هي غاية تعليمية تقتضي إيصال مفهوم المصطلح إلى ذهن المتعلم.

22- ظهور مسائل نحوية في هذا القرن تغير القول فيها واستجد عما قيل فيها عن نحاة القرن الثاني للهجرة، وكذلك ظهور مسائل جديدة لدى نحاة القرن الثالث لم يتناولها من سلفهم، وتفرد كل نحوي بقول أو مسائل خاصة به لا يتبع بها مذهباً أو عالماً معيناً، بل يحتكم إلى عقليته وثقافته وفكره المستقل، ويكاد أن يكون لكل منهم مذهباً خاصاً به.

23- توصل البحث إلى أن نحاة هذا القرن كالفراء والأخفش والمبرد وغيرهم، لهم آراء نحوية وردت في مصنفاتهم كان لها كبير الأثر في إثراء النحو العربي بشكل عام، كما اتسمت به تلك الآراء من شمول وعمق وأصالة، ساهمت في إثراء ونمو المكتبة العربية والنهوض بها.

وأخيراً، فإني لا أدعي أنني أحطت بالمسائل المتعلقة بهذا البحث، ولكنني بذلت قصارى جهدي في البحث والاستقصاء، وأرجو أن أكون وفيت هذا البحث ما يستحقه من جهد وعناء، وأن أكون قد اقتربت من الصواب وابتعدت عن الخطأ والنسيان.

والله من وراءِ القصد

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. لعبد اللطيف الزبيدي (ت802هـ). تحقيق: الدكتور طارق الجنابي. عالم الكتب. بيروت. لبنان. الطبعة الثانية. 1428هـ - 2007م.

- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. للدكتور أحمد مكي الأنصاري. مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب. القاهرة.1384هـ - 1964م.

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. لشهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي. تحقيق: أنس مهرة. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م.

- إحياء النحو. للدكتور إبراهيم مصطفى. القاهرة. الطبعة الثانية. 1413هـ - 1992م.

- أخبار النحويين البصريين. لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي. تحقيق نخبة من العلماء. مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة. الطبعة الثانية. 1428هـ - 2007م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ). تحقيق وشرح: الدكتور رجب عثمان محمد. مراجعة. الدكتور رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الأولى. 1418هـ - 1998م.

- أسرار العربية. لعبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ). تحقيق: محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.

- الأشباه والنظائر في النحو. للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي (ت911هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
- إصلاح المنطق. لابن السكيت (ت244هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر. وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف. مصر.
- أصول التفكير النحوي. الدكتور علي أبو المكارم. دار غريب. القاهرة. الطبعة الأولى 2006م.
- الأصول في النحو. لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج. تحقيق: عبدالحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثانية. 1988م.
- أضواء على تاريخ العلوم عند المسلمين. للدكتور محمد حسين محاسنة. دار الكتاب الجامعي. العين. الإمارات العربية المتحدة. الطبعة الأولى. 2001م.
- إعجاز القرآن البياني ودلائل مصدره الرباني. للدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي. دار عمار. عمّان. الأردن. الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج. تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب المصري. القاهرة. 1404هـ - 1982م.
- الأعلام. لخير الدين بن محمود بن فارس الزركلي (ت1396هـ). دار العلم للملايين. الطبعة الخامسة عشر. آيار - مايو 2002م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو. رسالتان لأبي بركات الأنباري. تحقيق: سعيد الأفغاني.مطبعة الجامعة السورية. 1377هـ - 1957م.
- الاقتراح في علم أصول النحو. لجلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد حسن إسماعيل. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الثانية. 2006م.

- أمالي ابن الشجري. هبة الله بن علي بن محمد الحسني (ت542هـ). تحقيق: محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي القاهرة. الطبعة الأولى 1413هـ - 1992م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد. لأبي العباس أحمد بن ولاد (ت332هـ). تحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى 1416هـ - 1996م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. لأبي بركات الأنباري. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. 1428هـ - 2007م.
- الإيضاح في علل النحو. لأبي القاسم الزجاجي (ت337هـ). تحقيق: الدكتور مازن المبارك. دار النفائس. بيروت. الطبعة الثالثة 1399هـ - 1979م.
- البحر الزخار. لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت292هـ). تحقيق محفوظ الرحمن زين الله. وعادل بن سعد. وصبري عبد الخالق الشافعي. مكتبة العلوم والحكم. الطبعة الأولى 1988م - 2009م.
- البرهان في علوم القرآن. لبدر الدين محمد الزركشي (ت794هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية. الطبعة الأولى 1376هـ - 1957م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. لجلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر. الطبعة الثانية. 1399هـ - 1979م.
- تاريخ آداب اللغة العربية. جورجي زيدان. طبعة جديدة راجعها وعلق عليها: شوقي ضيف. دار الهلال. مصر.

- تاريخ الأدب العربي. كارل بروكلمان. نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار. دار المعارف. مصر. الطبعة الخامسة.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. لشمس الدين بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م.
- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب. للدكتور محمد المختار ولد أباه. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الثانية 1429هـ - 2008م.
- التبصرة في القراءات السبع. لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ). تحقيق: الدكتور محمد غوث الندوي. الدار السلفية. الهند. الطبعة الثانية. 1402هـ - 1982م.
- تفسير البحر المحيط. لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي. تحقيق: صدفي محمد جميل. دار الفكر. بيروت. 1420هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. لأبي محمد بدر الدين بن قاسم المرادي (ت749هـ). شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي. الطبعة الأولى 1428هـ - 2008م.
- الجامع لأحكام القرآن. لأبي عبدالله أحمد شمس الدين القرطبي (ت671هـ). تحقيق: أحمد البردوني. وإبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية. القاهرة. الطبعة الثانية. 1384هـ - 1964م.
- الجملة الاسمية. لعلي أبو المكارم.مؤسسة المختار. القاهرة. الطبعة الأولى 1428هـ - 2007م.
- الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري. للدكتورة أميرة علي توفيق. مطبعة البرلمان. مصر. 1391هـ - 1971م.

- جمهرة الأمثال. لأبي هلال العسكري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. وعبد المجيد قطامش. دار الفكر. الطبعة الثانية. 1988م.
- جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري. للدكتور يوسف أحمد المطوع. لا. ب.1396هـ - 1976م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ومعه شرح الشواهد للعيني. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. المكتبة التوفيقية. القاهرة.
- الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري. للدكتور محمد فاضل السامرائي. دار عمار. الأردن. الطبعة الثانية 1430هـ - 2009م.
- الحيوان. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ). تحقيق: عبدالسلام هارون. دار الجيل. بيروت. لبنان. 1416هـ - 1996م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ). تحقيق: عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الرابعة. 1418هـ - 1997م.
- الخصائص. لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتب المصرية.
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف. محمد خير الحلواني. دار القلم العربي. حلب. سوريا.
- دراسات في فقه اللغة. الدكتور صبحي الصالح. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة السادسة عشر. 2004م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم. محمد عبد الخالق عضيمة. دار الحديث. القاهرة.

- ديوان النابغة الذبياني. نقلاً عن ديوان الشعراء الخمسة. مطبعة الهلال. الفجالة. مصر. 1911م.
- الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب. ليوسف بن حمزة الكوراني الشهرزوري (ت768هـ). تحقيق: الدكتور حمدي الجبالي. دار المأمون. العبدلي. الأردن. الطبعة الأولى 1431هـ - 2010م.
- رسالة الملائكة. لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري. تحقيق: محمد سليم الجندي. دار صادر. بيروت. 1412هـ - 1992م.
- سر صناعة الإعراب. لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: الدكتور حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. الطبعة الأولى 1985م.
- سيبويه إمام النحاة. علي النجدي ناصف. عالم الكتب. القاهرة. الطبعة الثانية. 1399هـ - 1979م.
- سيبويه والقراءات. دراسة تحليلية معيارية. الدكتور أحمد مكي الأنصاري. دار المعارف. مصر. 1392هـ - 1972م.
- سير أعلام النبلاء. لشمس الدين أبي عبدالله الذهبي (ت748هـ). تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة. 1405هـ - 1985م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. الدكتورة خديجة الحديثي. مطبوعات جامعة الكويت. 1394هـ - 1974م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. لعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت769هـ). تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. دار التراث. القاهرة. الطبعة العشرون. 1400هـ - 1980م.

- شرح التصريح على التوضيح. للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبع الأولى 1421هـ - 2000م.
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام. لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت421هـ). علق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ. وضع فهارسه: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م.
- شرح الرضي على الكافية. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قار يونس. بنغازي. الطبعة الثانية. 1996م.
- شرح الشاطبية. لجلال الدين السيوطي. تحقيق مكتب قرطبة للبحث العلمي ودار إحياء التراث. أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب. مؤسسة قرطبة. الهرم. مصر. الطبعة الأولى 2004م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى. لابن هشام الأنصاري. ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح الندى. لمحمد محي الدين عبد الحميد. دار الطلائع. القاهرة. 2009م.
- شرح كتاب الحدود في النحو. لعبد الله بن أحمد الفاكهي (ت972هـ). تحقيق: الدكتور رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبة. القاهرة. الطبعة الثانية. 1414هـ - 1993م.
- شرح معاني الآثار. لأبي جعفر أحمد بن محمد المعروف بالطحاوي (ت321هـ). حققه وقدم له: محمد زهري النجار. محمد سيد جاد الحق. راجعه ورقم أبوابه وأحاديثه: الدكتور يوسف المرعشلي. دار الكتب. الطبعة الأولى 1414هـ - 1994م.
- شرح المفصل. لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ). صححه وعلق عليه: مشيخة الأزهر. إدارة الطباعة المنيرية. مصر.

- شعب الإيمان. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ). حققه وراجع نصوصه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي. مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الأولى 1423هـ - 2003م.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه. للدكتور خالد عبد الكريم جمعة. الدار الشرقية. مصر. الطبعة الثانية. 1409هـ - 1989م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت395هـ). علق عليه ووضح حواشيه: أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.
- طبقات النحويين واللغويين. لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. مصر. الطبعة الثانية.
- العقد الثمين في تراجم النحويين. للحافظ الذهبي (ت748هـ). تحقيق: يحيى مراد. دار الحديث. القاهرة. 1425هـ - 2004م.
- علم اللغة المعاصر. مقدمات وتطبيقات. الدكتور يحيى عبابنة. الدكتورة آمنة الزغبي. دار الكتاب الثقافي. أربد. الأردن. 1426هـ - 2005م.
- العين. للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ). تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي. الدكتور إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة هلال.
- الفاصلة في القرآن. محمد الحسناوي. دار عمار. عمّان. الأردن. الطبعة الثانية. 1421هـ - 2000م.
- فصول في فقه العربية. الدكتور رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الثالثة. 1415هـ - 1994م.

- في أصول النحو. سعيد الأفغاني. المكتب الإسلامي. بيروت. 1407هـ - 1987م.
- الكتاب. كتاب سيبويه. لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. لأبي محمد مكي القيسي. تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني. دار الحديث. القاهرة. 1428هـ - 2007م.
- اللباب في علل البناء والإعراب. لأبي البقاء العكبري (ت616هـ). تحقيق: غازي مختار طليمات. دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى 1416هـ - 1995م.
- لسان العرب. لابن منظور. تحقيق نخبة من العاملين بدار المعارف. عبد الله علي الكبير. ومحمد أحمد حسب الله. وهاشم محمد الشاذلي. دار المعارف. القاهرة. مصر.
- اللغة العربية معناها ومبناها. للدكتور تمام حسان. دار الثقافة. الدار البيضاء. المغرب. طبعة 1994م.
- مجالس ثعلب. لأبي العباس يحيى أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ). تحقيق: عبد السلام هارون. دار المعارف. مصر. النشرة الثانية.
- مجالس العلماء. لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الثانية. 1420هـ - 1999م.
- مجمع الأمثال. لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار المعرفة. بيروت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف. وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. أعده للطبعة الثانية وقدم لها: محمد بشير الأدلبي. الطبعة الثانية.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه. عني بنشره. برجشتراسر. مكتبة المتنبي. القاهرة.
- المدارس النحوية. للدكتورة خديجة الحديثي. دار الأمل. الأربد. الأردن. الطبعة الثالثة. 1422هـ - 2001م.
- المدارس النحوية. للدكتور شوقي ضيف. دار المعارف. القاهرة. الطبعة الحادية عشرة. 2008م.
- المدارس النحوية. أسطورة وواقع. للدكتور إبراهيم السامرائي. دار الفكر. الطبعة الأولى. 1987م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. للدكتور مهدي المخزومي. مكتبة مصطفى البابي الحلبي. مصر. الطبعة الثانية. 1377هـ - 1985م.
- المذكر والمؤنث. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء. تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب. دار التراث. القاهرة. الطبعة الثانية.
- مراتب النحويين. لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م.
- مسائل خلافية في النحو. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: الدكتور عبد الفتاح سليم. مكتبة الآداب. القاهرة. الطبعة الثالثة 1428هـ - 2007م.
- المساعد على تسهيل الفوائد. شرح منقح للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك. تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات. دار الفكر. دمشق. 1400هـ - 1980م.
- مسند أحمد. للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت241هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط. عادل مرشد. إشراف الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى 1421هـ - 2001م.

- المصطلح النحوي. نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري. عوض حمد القوزي. عمادة شؤون المكتبات. الرياض. الطبعة الأولى. 1401هـ - 1981م.
- المصطلح النحوي. دراسة نقدية تحليلية. الدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني. دار الثقافة للنشر. 1410هـ - 1990م.
- معاني القرآن للأخفش الأوسط. تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الثانية 1431هـ - 2010م.
- معاني القرآن للفراء. تحقيق: محمد علي النجار. وأحمد يوسف نجاتي. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الثالثة 1403هـ - 1983م.
- معاني النحو. للدكتور فاضل صالح السامرائي. مكتبة أنوار دجلة. بغداد.
- معجم الأدباء. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. لياقوت الحموي الرومي. تحقيق: الدكتور إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى 1993م.
- المعجم المفصل في شواهد العربية. للدكتور إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م.
- معجم القراءات. للدكتور عبد اللطيف الخطيب. دار سعد الدين. دمشق.
- معرفة السنن والآثار. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. دار قتيبة. دمشق. الطبعة الأولى 1412هـ - 1991م.
- مفاتيح العلوم. لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي (ت387هـ). راجعه وعلق حواشيه: محمد كمال الدين الأدهمي. قام بطبعه: عثمان خليل. الطبعة الأولى 1349هـ - 1930م.

- المفصل في صنعة الإعراب. للإمام جارالله الزمخشري. تحقيق ودراسة: الدكتور كمال جبري عبهري.
- المقتضب. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ). تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب.
- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني. تحقيق: إبراهيم مصطفى. وعبد الله أمين. إدارة إحياء التراث القديم. الطبعة الأولى 1373هـ - 1954م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. للدكتورة خديجة الحديثي. دار الرشيد. العراق. 1981م.
- النحو العربي. نشأته. تطوره. مدارسه. رجاله. للدكتور صلاح رواي. دار غريب. القاهرة. 2003م.
- النحو الوافي. لعباس حسن. دار المعارف. مصر. الطبعة الثالثة.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار. الزرقاء. الأردن. الطبعة الثالثة 1405هـ - 1985م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. للشيخ محمد الطنطاوي. دار المعارف. مصر. الطبعة الثانية.
- النشر في القراءات العشر. لأبي الخير شمس الدين بن الجزري (ت833هـ). تحقيق: علي محمد الصباغ. المطبعة التجارية الكبرى. تصوير دار الكتاب العلمية.
- نصب الراية لأحاديث الهداية. مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيعلي. لجمال الدين بن يوسف الزيعلي (ت762هـ). تحقيق: محمد عوانة. مؤسسة الريان. بيروت. الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.

- همع الهوامع في شرح الجوامع. لجلال الدين السيوطي. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. وعبد السلام هارون. عالم الكتب. القاهرة. 1421هـ - 2001م.

الرسائل الجامعية والأطروحات:

- أساليب تعريف المصطلح النحوي. رسالة ماجستير أعدها: ماجد شتيوي القريات. كلية الآداب والعلوم. جامعة آل البيت. عمّان 2002م.
- المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة. رسالة ماجستير. أعدها: عبد الوهاب محمد الغامدي. جامعة أم القرى. كلية اللغة العربية. السعودية.
- المصنفات الأولى في معاني القرآن (أبو عبيدة، الفراء، الأخفش) والدراسات الصرفية والنحوية. أطروحة دكتوراه أعدها: ياسر محمد خليل الحروب. جامعة القديس يوسف. بيروت. 2002م.

المحاضرات:

- محاضرات في مادة القضايا التصريفية والبنيوية. برنامج الماجستير. الدكتور محمود عبيدات. بتاريخ 22/ 2010/3م. جامعة العلوم الإسلامية. قسم اللغة العربية. الأردن.

المحتويات